شؤون فلسطينية

٢٤٤ ـ ٢٤٥

تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٩٣

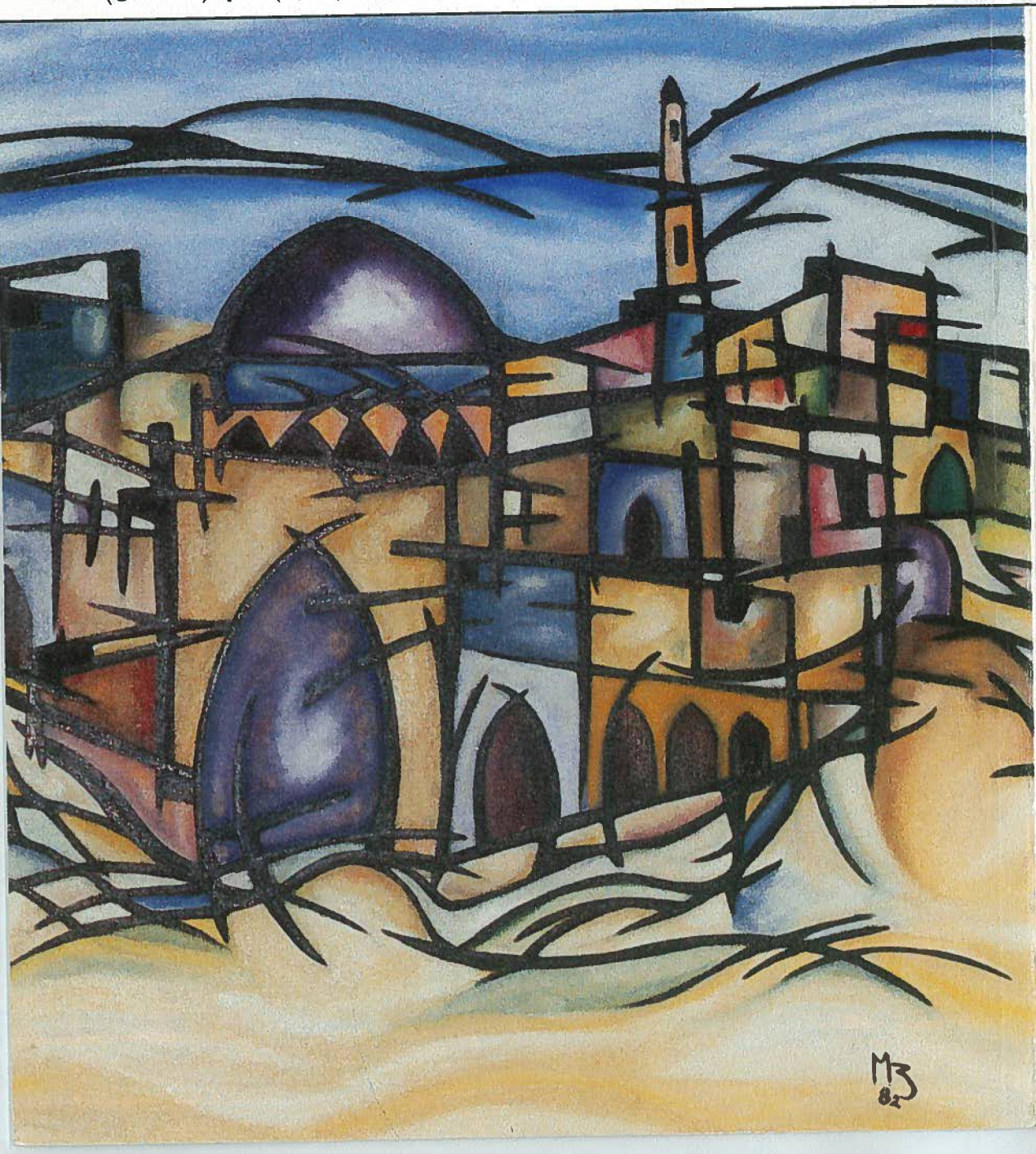

شؤون فلسطينية ٢٤٤

تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٩٣

شؤون فلسطينية

٢٤٤ ـ ٢٤٥ تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٩٣

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ الحوار مع الخصم... والحوار مع الذات ..... بلال الحسن
١١ نحو ادارة فلسطينية للتفاوض ..... أحمد شاهين
١٩ الحركة النسائية الفلسطينية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٩) ..... عوض خليل
٣٧ العروبة وفلسطين في سياسة عبدالناصر ..... سلوى العمد
٥٠ الترجمة وأثرها في عالمية الثقافة الفلسطينية ..... د. قسطندي شوملي

الحكم الذاتي: مفاهيم وتطبيقات (ملف)

٥٦ بعض تطبيقات الحكم الذاتي:
دراسة مقارنة ..... د. عبدالعليم محمد عبدالعليم
٧١ الاستيطان الاسرائيلي وجغرافية الحكم الذاتي ..... نافذ أبو حسنة
٨٦ المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ..... حمد سعيد الموعد

ندوة

٩٤ الكفاح المسلح الفلسطيني:
التجربة والمحدّدات ..... اعداد وتحرير: عبدالقادر ياسين، سميح شبيب، ماجد كيالي

مراجعات

١٠٤ المثلث الخطر ..... خالد الفيشاوي

شهريات

١٠٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة ..... س. ش.
١٠٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
رهان على الشريك الاميركي الكامل ..... أ. ش.
١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
استخلاص «اعلان المبادىء» ..... د. نبيل حيدري

١٢٠ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
حرب زاحفة وراء غلق الضفة والقطاع ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٢٥ **عام على الائتلاف السياسي في اسرائيل** ..... هاني العبدالله
١٣٠ المناطق المحتلة:
زوبعة أمنية وعواصف مالية ..... ربعي المدهون

وثائق
١٣٥ **الرئيس عرفات: نحو هيئة دولية للاشراف على انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني**
١٤٠ **الرئيس عرفات: ندعو افريقيا للمشاركة في صنع السلام**
١٤١ **بيان المجلس الثوري لحركة «فتح»: تفعيل الحياة الداخلية وتعزيز العمل الجماعي**
١٤٣ **تصوّر اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة**
١٤٥ **المشروع الاميركي الثاني «لاعلان المبادىء»**

يوميات
١٤٨ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٥/١٩٩٣ الى ١٥/٧/١٩٩٣**

بيبليوغرافيا
١٦٢ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمود الزايد**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الحوار مع الخصم... والحوار مع الذات

بلال الحسن

كاتب وصحافي فلسطيني

لقد قيل كلام كثير عن المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية الجارية، وبخاصة حول المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، سواء في نطاق المفاوضات الثنائية أو في نطاق المفاوضات متعددة الطرف. وأمام هذا الكلام الكثير هناك حاجة لوقفة تتمّ فيها تنقية الكلام من شوائبه، بحيث نبقي على ما هو جوهري وأساسي ونتخلص من التفاصيل التي تشوش على صلب الموضوع، حتى نتمكن من اجراء حوار مفيد، سواء كان هذا الحوار مع النفس أو مع الآخرين.

وبداية يجب ان نستبعد منغصات الحوار، وننأى بأنفسنا عن الوقوع الدائم في مطب الاوصاف الجاهزة، التي من شأنها ان تلغي الحوار قبل ان يبدأ، أو ان تحوله الى حوار مكرور، يقول كل طرف فيه ما عنده، دون ان يصل الى نتيجة، ودون ان يحقق أي تغيير أو تطوير. وعلينا لكي نستطيع ان نفعل ذلك، ان نؤكد على القضايا التالية:

● يجب ان نقيم فارقاً واضحاً بين النقد وبين الادانة. فالنقد، عملية تقويم، وليس مجرد توجيه اتهامات. ومَنْ يحول النقد الى مجموعة اتهامات فحسب، يكون هدفه التدمير والتخريب، ولا يكون هدفه، مطلقاً، التغيير والتطوير. ويقتضي ذلك، في المقابل، ان تقبل القيادة الفلسطينية عملية النقد، باعتبارها عملية تقويم ضرورية، وان لا تضيق بها، وان لا تغلق الأبواب عليها.

● كما يجب ان نقيم فارقاً واضحاً بين المجتهدين وبين الرافضين. فداخل كل إطار سياسي هناك خلافات تنشأ، وهناك اجتهادات تتعارض في ما بينها، وفريق التسوية السياسية الفلسطيني، ليس بالضرورة، فريقاً متفاهماً، يفكر بالطريقة نفسها، ويصل الى النتائج نفسها. ومن الطبيعي ان تنشأ خلافات، أحياناً، داخل فريق التسوية السياسية، وربما تكون هذه الخلافات حادة، دون ان يعني ذلك الانتقال الى موقف الرفض والرافضين. وإذا لم تستطع القيادة الفلسطينية، ان تضع هذا الفارق الواضح بين المجتهدين والرافضين، فإنها لن تستطيع، بالتالي، الاستفادة من أي حوار يدور.

● كما يجب ان نقر، سلفاً، بأن الرافضين في الحياة السياسية الفلسطينية نوعان: نوع يعتبر الرفض منهجاً في الحياة الفكرية، وهو أقرب الى ما يعرف في الحياة السياسية بالتيار العدمي، وله مثيله في الحركات السياسية الثورية العالمية. ويمكن التعامل مع هذا النوع من الرفض بالتجاهل والنبذ، وتركه ليتعامل مع منهجه السياسي كما يريد، دون عناية باسترضائه أو اقناعه. وهناك نوع آخر من الرفض، ينبع من طبيعة القضية الفلسطينية نفسها، باعتبارها قضية حق تاريخي، وقضية

اغتصاب أرض، وقضية تشريد شعب، وقضية تهديد لمنطقة عربية واسلامية كبيرة. وتفرز القضية الفلسطينية، بطبيعتها، مجموعة من القوى ترفض الحلول الوسط انطلاقاً من الحق التاريخي، بينما تبرز قوى أخرى تقبل الحلول الوسط انطلاقاً من توازن القوى الاقليمي والعالمي، دون أن يكون هناك، بالضرورة، تناقض فعلي بينهما، مهما بدا على السطح أن هذا التناقض قائم وفعّال. فالتناقض بينهما، في حقيقته، هو تناقض في فهم التاريخ، وتناقض في فهم منطق الحسم في الصراعات الكبيرة، وليس تناقضاً عدائياً في جوهره، ولا يجب ان يكون كذلك. ويترتب على هذا، ان القيادة الفلسطينية مطالبة بأن تنظر الى هذا النوع من الرفض نظرة تاريخية بعيدة المدى، وتتعامل معه، انطلاقاً من ذلك، باعتباره تياراً سيبرز حتى لو لم يكن موجوداً الآن، ويشكل بروزه تعبيراً عن طبيعة القضية الفلسطينية، وحتى يصل بها الى الحل العادل والانساني. هذا النوع من الرفض، يجب استيعابه من خلال رؤية مساره التاريخي، وليس من خلال رؤية تناقضه العملي والسياسي مع مجريات المرحلة، أو مع تطبيقات القرار الواقعي للقيادة الفلسطينية. وكما يفرز المجتمع الاسرائيلي (وعلى قاعدة الاحتلال والطرد) شعارات أرض ـ اسرائيل الكبرى، سيفرز المجتمع الفلسطيني (وعلى قاعدة الحق ورفع الظلم) شعارات تحرير فلسطين.

● ولا بدّ ان نقر سلفاً، كذلك، ان جزءاً كبيراً من الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني حول التسوية، لا ينبع من الفلسطينيين أنفسهم، بل هو ينبع من رؤية مخطط الخصم وتقويمه، سواء كان الخصم اسرائيلياً أو أميركياً. ان الخلاف حول تقويم الخطر المقبل من هذا المطلب الاسرائيلي ـ الاميركي أو ذاك، والخلاف بالتالي حول كيفية مواجهته، هو منبع الخلافات الفلسطينية، وليس منبعها، مطلقاً، تهاون هذا الطرف أو ذاك، أو رغبة هذا الطرف أو ذاك بالتنازل والتفريط. وقد تبدو هذه القضية شكلية حين يتداخل، في النهاية، مطلب الخصم مع الاستعداد للتعامل معه أو الرضوخ له، ولكن هذه القضية، في العمق، ليست شكلية على الاطلاق. فأساس الموقف الفلسطيني هو الحقوق الفلسطينية، ومطالب الخصم هي التي تسعى للنيل من هذه الحقوق. والخلاف ينشأ حول الاجتهاد في كيفية التعامل معها. وتأكيد ذلك ضروري لكي نثبت قاعدة الحوار، فهو حوار اجتهادات وليس حوار ادانات، دون ان يعني ذلك التقليل من شأن الحوار، وهو أحياناً حوار حاد وصاخب وعنيف. وتبرز أهمية هذه النقطة عند تقويم العمل السياسي الفلسطيني في أي مرحلة من المراحل. فيركز المنتقدون على مخطط الخصم وسلبياته ومخاطره، ويركز المؤيدون على حسن الأداء الفلسطيني في التفاوض، ويدور النقاش، بالتالي، حول موضوعين مختلفين، أو ينظر كل طرف الى جانب من الصورة يرفض الطرف الآخر ان يراه، ذلك أن الحوار يأخذ طابع المنافسة أو التبرير، ونادراً ما يأخذ طابع الاحتكاك بين العقول للوصول الى أفضل صيغة سياسية ممكنة.

● ويختلف الفريق الفلسطيني المفاوض عن أي طرف عربي مفاوض آخر. يستطيع الطرف العربي، بحكم كونه دولة، ان يقود مفاوضات دبلوماسية، ثم يستطيع ان يجعل من هذه الدبلوماسية دبلوماسية سرية. ان ورقة واحدة لم تتسرب من مفاوضات الوفد السوري، وتسربت ورقة واحدة من مفاوضات الوفد الاردني أدت الى الغاء عضوية الشخص الذي سرّبها، ونشرت صحيفة لبنانية ورقة من اوراق التفاوض اللبناني فقدّمت الصحيفة للمحاكمة. ولا يستطيع المفاوض الفلسطيني ان يفعل على غرار زملائه العرب، لا بسبب العجز، بل لأنه لا يستطيع ان يقود دبلوماسية سرية. ان دبلوماسيته تستدعي، بالضرورة، حشداً شعبياً حولها، ومحاولات دائبة لاقناع الجماهير الفلسطينية بها، وحواراً متواصلاً مع القوى المعترضة أو الرافضة كجزء من عملية الحشد الشعبي المطلوب. ولذلك فإن

عمليـة الحـوار، والتي اتخذ بشأنها، مؤخراً، قرار رسمي في عمان، ليست مطلوبة من أجل تهدئة المعـارضـين، وليست مطلوبـة من أجـل توسيـع إطار المؤيدين، بل هي مطلوبة باعتبارها أساس الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، فهي مطالبة بأن تكون دبلوماسية شعبية ـ فكرية ـ سياسية ـ تاريخية. ان صانع القرار السوري ليس مطالباً بأن يشنّ حملة تعبئة جماهيرية يشرح فيها لماذا يجب استعـادة الجـولان المحتل، فهذه قضية تدافع عن نفسها بنفسها، ولكن القائد الفلسطيني مطالب بأن يحاور وأن يشرح وان يواصل الشرح، حول كيف يمكن للحكم الذاتي ان يقود الى دولة فلسطينية؟ وكيف يمكن للدولة الفلسطينية، ان تكون أساساً لحل مشكلة «حق العودة»، باعتبارها جوهـر المـوضـوع الفلسـطيني؟ واذا أخطأت القيادة الفلسطينية، وحصرت نفسها في إطار عملي دبلوماسي سري، فستفقد سندها الاساس في معركة التفاوض، ونعني به القناعة الشعبية الفلسطينية، بأن العملية التفاوضية تسير في اتجاه تحقيق مصالحها.

● ونقـطة أخـيرة نوردها، في هذا السياق، وهي أن التفاوض مسألة لا تتعلق لا ببراعتنا ولا بنوايانا. ان أساسها ما هو موضوع رسمياً على طاولة المفاوضات. والانجاز فيها ليس ما نعتبره نحن انجازاً، بل ما يقبل به الآخرون، أو ما يمكن ان يفرض عليهم. ان وفودنا تطرح، دائماً، مسألة حق اللاجئـين بالعودة الى فلسطين، بينما ينسحب الوفد الاسرائيلي كلما طرحت هذه المسألة. ووفودنا تطالب، دائماً، بأن يتمّ ادراج قضية القدس على جدول أعمال المفاوضات، ولم يتم ذلك حتى الآن. والاعتراف بهذه الحقيقة هو الذي يمكن ان يوقف الحوار الفلسطيني على رجليه، فلكي تحل مشكلة يجب ان تعترف بوجودها أولاً.

في إطار هذه النقاط المذكورة أعلاه، يمكن ان نتقدم خطوة الى الامام، لنناقش، مباشرة، مشكلات التسوية والمفاوضات الجارية حولها:

اولاً: ما قبل المفاوضات

من الأمور المسلم بها، والتي يعترف بها المفاوض الفلسطيني، ان منظمة التحرير الفلسطينية ذهبت الى المفاوضات بعد أن وافقت على «شروط مجحفة» هي الشروط التي تعرف بـ «صيغة مدريد»، وهي شروط وضعهـا وفـرضها وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر. لقد كان جوهر هذه الصيغة التسليم بشروط اسرائيل للتفاوض، مع التبنّي الاميركي لهذه الشروط:

● الغاء فكرة التفاوض عبر المؤتمر الدولي، وتحت رعاية الامم المتحدة، والقبول بفكرة التفاوض المباشر والثنائي، وعلى أساس المبادرة الاميركية، مبادرة الرئيس جورج بوش القائمة على قاعدتي: الأرض في مقابل السلام، وقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

● الغاء فكرة التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني ومع منظمة التحرير الفلسطينية بالذات، والاصرار على التفاوض مع وفد من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

● القبول بفكرة التفاوض على مرحلتين: مرحلة الحكم الذاتي أولاً، ثم مرحلة الحل النهائي، وتأجيل التفاوض حول قضية القدس الى مرحلة الحل النهائي.

● قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، تطرح في المفاوضات المتعددة ولا تطرح في المفاوضات الثنائية.

هذه هي أبرز القضايا التي استندت اليها صيغة مدريد، اذا نحن رغبنا في تجاهل التفاصيل

والتركيز على الامور الجوهرية والكبيرة. وما يهمنا من هذه القضايا ليس تسجيلها فقط، (فهي قضايا معروفة ونوقشت طويلاً)، بل ملاحظة تأثيرها على مجرى المفاوضات. لقد أدّت هذه القضايا، والتي عرفت بـ «صيغة مدريد»، الى ان يضع الوفد الفلسطيني خطته التفاوضية على أساس العمل لتغيير «صيغة مدريد» هذه، باتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الاول: الدفع باتجاه تغيير صيغة تمثيل الوفد الفلسطيني المفاوض، من وفد يمثل الضفة والقطاع، الى وفد يمثّل جميع شرائح الشعب الفلسطيني (الشتات)، والى وفد يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد.

الاتجاه الثاني: العمل لايجاد ربط واضح ووثيق بين مرحلتي الحل على المسار الفلسطيني، بحيث يمهّد الحكم الذاتي للاستقلال الفلسطيني، وحتى لا يبقى موضوع «الحل النهائي» موضوعاً غامضاً، كما تعبّر عن ذلك صيغته نفسها.

الاتجاه الثالث: العمل لايجاد ربط أساس بين حل مشكلة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، ومشكلة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي احتلت العام ١٩٤٨، وذلك من خلال طرح قضية حق العودة استناداً الى قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤.

والمعنى الاساس لهذه التوجهات الثلاثة، ان المفاوض الفلسطيني مطالب بخوض معركتين في آن: معركة الشروط التي فرضت كأساس للتفاوض، ومعركة التفاوض نفسها. وقد ارتأت القيادة الفلسطينية أنها لا تملك غير خيار خوض المعركتين معاً، وان القبول بالشروط المجحفة كان أمراً لا بد منه في ظروف حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي والهيمنة الاميركية على العالم، بينما كان هناك تياران معارضان، التيار الرافض للتسوية من حيث المبدأ، والتيار الآخر الذي يرى ان التسليم بالشروط المجحفة لم يكن المسار الوحيد الممكن، ودعا هذا التيار الى عدم الدخول في المفاوضات الاّ بعد تغيير شروط التفاوض، ولا يزال هذا التيار يدعو للانسحاب من المفاوضات حتى الآن، داعياً الى الاعتماد على الانتفاضة، واعادة طرح القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة.

ثانياً: مرحلة المفاوضات

دون دخول بتفاصيل المفاوضات وشؤونها وشجونها، فإننا نستطيع ان نسجل ان الوفد الفلسطيني بذل جهوداً دؤوبة لتحسين ظروفه التفاوضية، سواء لجهة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أو تمثيل الشتات الفلسطيني في المفاوضات. كذلك نستطيع ان نسجل ان الوفد الفلسطيني لم يقصّر في طرح كل القضايا التي تشكل ربطاً بين مرحلتي الحل على المسار الفلسطيني (السيادة ـ المياه ـ وحدة الارض الاقليمية ـ حق التشريع ـ وحدة القضاء، شمول مرجعية القرار ٢٤٢ لمرحلتي الحل). كما نستطيع ان نسجل، أيضاً، ان الوفد الفلسطيني لم يقصّر في الاصرار على قضية الربط بين حل قضية الضفة والقطاع وبين حل جوهر القضية الفلسطينية، وذلك من خلال طرح قضية حق عودة اللاجئين الى فلسطين التي احتلت العام ١٩٤٨ (لجنة اللاجئين ـ اوتاوا ـ كندا ـ ١٩٩٢/١١/١١).

والقضايا التي تطرح، هنا، كانتقادات على الأداء الفلسطيني التفاوضي، لا تتعلق بالمواقف المبدئية، ولكنها تتناول القضايا العملية التي استجدت اثناء العملية التفاوضية، ولم يستغلها المفاوض الفلسطيني بالحزم الكافي، ومن أبرز هذه القضايا:

● المطالبة الفلسطينية بوقف الاستيطان الصهيوني مع بدء العملية التفاوضية، ثم التراجع عن ذلك.

● المطالبة الفلسطينية بترؤس منظمة التحرير الفلسطينية للوفد الفلسطيني في المفاوضات متعددة الطرف (مؤتمر موسكو) والانسحاب من المؤتمر، ثم التراجع عن ذلك.

● المعارضة الفلسطينية لطلب اسرائيل الحصول على ضمانات قروض أميركية بعشرة مليارات دولار، لاستيعاب هجرة اليهود السوفيات، ونشوء مشكلة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل (حكومة اسحق شامير) حول الموضوع، والتهديد بأن الفلسطينيين لن يعودوا الى المفاوضات اذا وافقت واشنطن على منح القروض، ثم التراجع عن ذلك.

● التهديد الفلسطيني بعدم المشاركة في المفاوضات (الجولة التاسعة) اذا لم يتمّ اعادة الفلسطينيين المبعدين الى جنوب لبنان، تطبيقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، ثم التراجع عن ذلك.

ولقد نشأت ازاء هذه القضايا نظريتان، الاولى تقول بأن التراجع عن المشاركة في المفاوضات، لأي سبب طارىء أمر خاطىء، ويمكن الانسحاب من المفاوضات، فقط، حين يتم السعي لفرض حل لا يقبله الشعب الفلسطيني. ونظرية ثانية تقول أن التشدّد أثناء المفاوضات، وبقضايا نابعة من المفاوضات نفسها، هو أحسن السبل لتحسين شروط التفاوض الفلسطيني، مع الأخذ في عين الاعتبار ان الانسحاب من المفاوضات، أحياناً، هو جزء من العملية التفاوضية وليس تخلّياً عنها. وقد برز التمايز بين هذين الرأيين، أكثر فأكثر، مع تطور العملية التفاوضية. والأمر الهام في هذه المسألة، ان التمايز بين الرأيين أصبح مطروحاً داخل إطار المؤيدين لعملية التفاوض، ولم يعد هذا التمايز حكراً على المؤيدين والمعارضين.

في مواجهة هذا الموقف الفلسطيني، كان هناك موقف اسرائيلي معاكس تماماً، وقد شاءت الظروف ان يعبّر الموقف الاسرائيلي عن نفسه عبر مؤسستيه الاساسيتين: مؤسسة الليكود (اسحق شامير) ومؤسسة حزب العمل (اسحق رابين). وبالرغم مما بين المؤسستين من تباين ايديولوجي، بين فكرة اسرائيل الكبرى (الليكود) وبين فكرة الاستعداد لقبول حل اقليمي (العمل)، فإن المسار العملي لطروحات الطرفين يتجه نحو مصب واحد. فحين يرفض الطرفان اعتبار اسرائيل دولة محتلة لأراضي الشعب الفلسطيني (العام ١٩٦٧)، فإن الفارق الايديولوجي بينهما يصبح غير ذات قيمة. وحين يرفض الطرفان فكرة السيادة على الارض والمياه للشعب الفلسطيني، من خلال اقتراح شامير لحكم ذاتي اداري، واقتراح رابين بتقسيم الارض الى ثلاثة أقسام، قسم يديره الفلسطينيون، وقسم يديره الاسرائيليون، وقسم بادارة مشتركة، فإن الفارق السياسي بين الطرفين يصبح غير ذات قيمة.

وقد أدّى هذا الطرح الاسرائيلي، والمستند الى ان اسرائيل دولة غير محتلة، الى المساس بفكرة الانسحاب الاسرائيلي، والى المساس بفكرة السيادة، والى المساس بمضمون «الحل النهائي». وحتى معالجة قضايا من نوع حقوق الانسان (القتل ـ الابعاد ـ الاعتقال ـ العقاب الجماعي ـ نسف البيوت) أصبح الطريق أمامها مسدوداً، فما دامت اسرائيل دولة غير محتلة، فإن اتفاقية جنيف الخاصة بشؤون الاحتلال والمحتلين لا تنطبق عليها.

وبهذا التناقض بين وجهتي النظر الفلسطينية والاسرائيلية، وبسبب تغييب الأساس

الواضح لقرارات الشرعية الدولية التي تحكم المفاوضات، وقبول المطلب الاسرائيلي بأن القرار الرقم ٢٤٢ له تفسيران، والتفسيران مطروحان للتفاوض، دخلت المفاوضات الثنائية في مأزق لا مخرج منه، وأصبح تدخل راعيي المؤتمر، الراعي الاميركي الفعّال والراعي الروسي الغائب، هو الاحتمال الوحيد الممكن. وهنا برز من داخل الوفد المفاوض الرأي القائل بالتوقف عن متابعة المفاوضات، اذا لم يتدخل الراعي الاميركي (والروسي) للحسم بقضية المرجعية في المفاوضات.

ثالثاً: الدور الاميركي ـ الشريك الكامل

مرت الرعاية الاميركية للمفاوضات (والروسية شكلاً) في مرحلتين، مرحلة وزير الخارجية الاميركية السابق، جيمس بيكر، الممتدة حتى نهاية الجولة الثامنة، ومرحلة وزير الخارجية الاميركي الحالي، وارن كريستوفر، وادارة الرئيس بيل كلينتون بدءاً من الجولة التاسعة. وفي كلا المرحلتين كان التدخل الاميركي قائماً، خفياً في البداية، وعلنياً ورسمياً بعد ذلك، وتحت شعار «الشريك الكامل... والوسيط النزيه». وفي كلا المرحلتين كان التدخل الاميركي يتمّ لصالح اسرائيل.

كان التدخل الاميركي، في مرحلة بيكر، يتم على طريقة تقديم النصح للجانب الفلسطيني، وكان مضمون هذا النصح، أنه ما دامت هناك خلافات تفاوضية، فلنركز على ما هو متفق عليه، أو على ما تقدمه اسرائيل من تنازلات، ثم لنحاول أن نبني على النقاط المأخوذة من الاسرائيليين. وقد كانت هذه النصيحة الاميركية نصيحة مغشوشة، عنوانها التسليم الفلسطيني بوجهة النظر الاسرائيلية، ومحاولة اقناع الفلسطينيين بلا جدوى محاولات الاصرار على مطالبهم، والتأكيد لهم بأن واشنطن لن تضغط على اسرائيل لتغيير مواقفها.

أما في عهد كريستوفر، فقد تطوّر الموقف الاميركي شكلياً، ولكنه بقي على حاله من حيث المضمون. ففي ظل دبلوماسية الشريك الكامل، تقدمت اسرائيل بمشروع للحكم الذاتي ينسف الاساس الشرعي للمفاوضات، فاقترحت تقسيم الارض وتقسيم السيطرة عليها، خلافاًلشعار «الارض في مقابل السلام»، ورفضت اقامة ربط بين مرحلتي التفاوض على أساس شمول مرجعية القرار الرقم ٢٤٢ للمرحلتين. وتقدم الفلسطينيون، بعد ذلك، بمشروعهم الخاص للحكم الذاتي، وفيه ترجمة عملية لتطبيق مبدأي المفاوضات الاساسيين.

ماذا فعلت واشنطن أمام هذا التعارض؟ لقد كان مفترضاً بدور الشريك الكامل، ان يقدم تفسيراً لمبدأي المفاوضات يستند الى منطق الشرعية الدولية (الاحتلال ـ الانسحاب ـ حق السيادة)، ولكن ما فعلته واشنطن اقتصر على اقتراح ورقة ثالثة تسعى للتقريب بين وجهتي النظر. وهذا النوع من التطبيق لشعار الشريك الكامل، وفي ظل وجود محتل ومحتلين، لا يحمل أي معنى سوى معنى الانحياز للمحتل الاسرائيلي. وحول هذه النقطة نقلت صحيفة «القدس» الصادرة في لندن بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٣، عن نائب رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، صائب عريقات قوله: «لا نظن أن الولايات المتحدة [الاميركية] تضطلع بدور الشريك الكامل، أو الحكم، أو الوسيط، ونحن نرى ان ردم الهوة بيننا وبين الجانب الاسرائيلي يقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن [الدولي]. ولكن يبدو ان السياسة الاميركية تقوم على تقريب الموقفين من دون الرجوع الى الشرعية الدولية أو الاستناد اليها».

وما لم يتغير هذا الدور الاميركي، فإن المفاوضات ستواصل بقاءها في الطريق المسدود. وهنا أيضاً، برز داخل الوفد الفلسطيني المفاوض الرأي القائل بالتوقف عن المفاوضات للضغط على

الراعي الاميركي من أجل تغيير أسلوب أدائه لدور الشريك الكامل.

رابعاً: الخلاف الفلسطيني ـ الحوار الفلسطيني

اذا كان الحوار الفلسطيني مطلوباً، أصلاً، لمواجهة الخلافات، ولتحقيق التضامن الشعبي اللازم، الداعم للوفد المفاوض، فإن الحوار الفلسطيني مطلوب، الآن، لسبب إضافي هام. فبعد ان تقدم الشريك الكامل، وهو الدولة العظمى المهيمنة بورقة رسمية للمرة الثانية، يعرض فيها تصوره لاتفاق المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي حول الحكم الذاتي، أصبحنا أمام مرحلة جديدة أساسها الضغوط الاميركية التي ستمارس لفرض صيغة الحل، وهي ضغوط تحتاج أكثر ما تحتاج الى وحدة وطنية متماسكة للوقوف في وجهها.

ولقد طلبت القيادة الفلسطينية من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني ان يتولّى التحضير لاجراء الحوار المطلوب، كما ان حركة «فتح» شكّلت من داخلها لجنة خاصة مسؤولة عن التحضير لمثل هذا الحوار. وقد جرت العادة ان الحوار الفلسطيني يجرى بين الفصائل الفدائية الفلسطينية، وداخل أطر المجلس المركزي أو المجلس الوطني. ولكننا نعتقد ان ما حدث من تغييرات في بنية العمل النضالي الفلسطيني بعد الانتفاضة، وما جدّ من قضايا وتغيّرات بعد بدء المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، أصبح يستدعي نوعاً آخر من الحوار، تديره القوى النضالية والاجتماعية التي تصنع الانتفاضة، وتلك التي تقف وراء المفاوضات والوفد المفاوض. لقد أحدثت الانتفاضة والمفاوضات تغييرات أساسية في البنية النضالية للشعب الفلسطيني، وأشركت في العملية السياسية قوى اجتماعية لها داخل هذه العملية دور حاسم، ويفترض، بالتالي، ان يكون الحوار المنشود قائماً بين هذه القوى، وليس بعيداً عنها أو متجاوزاً لها. ويعني هذا ان حواراً يدور على قاعدة اللقاء بين الفصائل الفدائية، وداخل إطار المجلس المركزي الفلسطيني لن يكون معبّراً لا عن قوى المرحلة ولا عن همومها. ونستطيع ان نتصوّر ست مجموعات من القوى يمكن ان تشكل أساس الحوار بالمعنى الذي طرحناه:

اولاً: المعارضون للتسوية، مثل حركة «حماس» والجهاد الاسلامي، والداعين لرفض المفاوضات وانهائها.

ثانياً: المعارضون لصيغة مدريد، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الداعين الى الانسحاب من المفاوضات، وعدم العودة اليها الاّ على أسس جديدة.

ثالثاً: المعارضون لوضع المفاوضات ولكيفية سيرها، مثل حيدر عبدالشافي وما يمثّله.

رابعاً: القوى الاجتماعية للانتفاضة، مثل القوى النضالية الضاربة (قوى المخيمات)، والتجار بمختلف مراتبهم، وهي سند الاضرابات وتكاليفها الباهظة، والفلاحون المتضررون مباشرة من الاستيلاء على الاراضي وسياسة المستوطنات الاسرائيلية.

خامساً: القوى الفاعلة في المفاوضات وما حولها (تأييداً أو نقداً)، مثل أساتذة الجامعات، والتكنوقراط المساهمين في المفاوضات متعددة الطرف، والنقابات والاتحادات المهنية ذات الدور الفاعل هنا، وفي الانتفاضة أيضاً.

سادساً: الفلسطينيون اللاجئون منذ العام ١٩٤٨، وهم، بشكل أساس، فلسطينيو لبنان وسوريا، وجزء كبير من فلسطينيي الاردن، خاصة بعد ان بدأت تتفاعل في أوساط هؤلاء الفلسطينيين تساؤلات قلقة عن مكانهم في التسوية المنشودة، وبرزت، في الوقت عينه، دعوات دولية لحل

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال التوطين.

ان حواراً فلسطينياً تحضره هذه القوى، هو وحده الذي سيكون حواراً معبراً عن الهموم الفلسطينية الفعلية؛ وهو وحده الذي يحشد القوى ذات الوزن والتأثير في صنع وتكييف الشارع الفلسطيني والرأي العام الفلسطيني؛ وهو وحده الحوار الذي يستطيع حين يتمّ وينجح، ان يحقق ما نسميه بالوحدة الوطنية الفلسطينية، وان يقدم للوفد المفاوض الدعم الشعبي الذي يحتاج، فيفاوض وهو يشعر أنه يستند الى جدار قوي، ولا يعود شخص مثل فيصل الحسيني، يشكو من أن التأييد الشعبي للمفاوضات انخفض الى مستوى ٥٠ بالمئة.

وبديهي ان حواراً من هذا النوع يحتاج الى نوع من التحضير يختلف جذرياً عن كل ما ألفناه من تحضيرات للمجالس الوطنية مثلاً. انه يحتاج الى رؤية قيادية سياسية متبلورة وشاملة، ويحتاج الى لجنة اعداد ذات مستوى ذهني وسياسي ونضالي لا يضيق صدرها بمَنْ يختلف معها في الرأي، ولا تعتمد أساليب حشد الانصار والمؤيدين للتأثير على جو الحوار، ويحتاج الى تحضير مسبق لأوراق عمل ولوجهات نظر ودراسات توزع، سلفاً، على المشاركين في الحوار، ويحتاج، أخيراً، الى حوار يأخذ وقته ومداه، ولا ينحصر بيوم أو يومين أو ثلاثة.

ان صيغة هذا النوع من الحوار، هي صيغة الحوار الوطني، حوار واسع التمثيل (دون أن يعني ذلك، بالضرورة، أنه واسع العدد)، وهو حوار هدفه الاقناع والاقتناع والوصول الى الاجماع الوطني، وليس هدفه، أبداً، التصويت وأخذ الآراء والموافقات بالأكثرية والأقلية.

وليس المقصود بالاجماع الوطني أن تتفق جميع الآراء، أو ان تلتقي كل وجهات النظر، انما المقصود ان تلتقي جميع التيارات، وان يسمع المختلفون آراء بعضهم بعضاً، وان يتعرفوا على الدوافع «الوطنية» لكل تيار، لكي يقوم الاختلاف (حين يقوم) على قاعدة صحيحة، وليس على الاتهامات والادانات.

ويمكن ان نتصور لهذا الحوار اجماعاً ايجابياً، واجماعاً سلبياً: اجماع ايجابي، بالاتفاق والتأييد لاجتهادات معينة، ولسياسات محددة (ضرورة التفاوض مثلاً). واجماع سلبي، يطمئن الى تحديد مجموعة من الثوابت والخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها، حتى لو بقي بعد ذلك معارضاً لسياسة التفاوض مثلاً.

هذا النوع من الحوار، الحوار الوطني الشعبي، الحوار الشامل لجميع القوى الوطنية والاجتماعية، هو الحوار الفلسطيني المطلوب. انه حوار تأسيسي، لمرحلة جديدة كلياً، لها آفاقها، وأساليب عملها، وأدواتها الجديدة، والمختلفة، كلياً، عن آفاق وأساليب عمل وأدوات المرحلة المديدة السابقة على التفاوض.

نحو ادارة فلسطينية للتفاوض

أحمد شاهين

باحث ـ مركز الابحاث، م.ت.ف. (نيقوسيا)

يلاحظ المتتبع لتاريخ المشكلة الفلسطينية تأرجحها بين محاولات الحسم لصالح هذا الجانب أو ذاك من طرفي الصراع الاساسيين، الفلسطيني والصهيوني، وبين الاتجاه نحو التسوية، وتناوب الطرفان، أيضاً، الأدوار؛ فالحركة الصهيونية سعت، في بداية نشاطها في فلسطين، الى الوصول مع الفلسطينيين الى نوع من التسوية تسمح بالتعايش المشترك؛ كما سعى الفلسطينيون، منذ ما بعد حرب العام ١٩٤٨، الى قبول الأمر الواقع، وبشكل واضح بعد العام ١٩٧٣، الى البحث عن تسوية تسمح «بالتجاور»، مع ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في خطابه في حضور الامم المتحدة في العام ١٩٧٤، لم يلغِ، بل أكد على فكرة التعايش المشترك بطرحه فكرة قيام دولة ديمقراطية في فلسطين تتعايش فيها شعوب الديانات الثلاث: الاسلام والمسيحية واليهودية؛ انما كما وقعت محاولات الصهيونيين، في حينه، على آذان فلسطينية صمّاء، كذلك وقعت دعوات فلسطينية للتسوية والتعايش على آذان اسرائيلية صمّاء؛ وكان الدم هو منطق الحوار وخطابه في خلال ما يقارب القرن من الزمان.

وعلى هامش الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني وبسببه، تولّد ونما صراع عربي ـ اسرائيلي ذا مستويين: الاول، رسمي، عبّر عنه القادة السياسيون، العرب والاسرائيليون، في اتصالاتهم «الودية» قبل اقامة الكيان الاسرائيلي لبلورة صيغة تعايش (من اتصالات فيصل ـ وايزمان الى اتفاقيتي كامب ديفيد ومؤتمر مدريد)، أو في أشكال الصدام الحربي بين الكيانات العربية والكيان الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ وما بعده. والثاني، شعبي، وظّف لدى الجانبين كعنصر ضغط على القادة، وتحريض من القادة، لدى كلا الجانبين، العربي والاسرائيلي (في الجانب العربي تحت شعار «تحرير فلسطين»، وفي الجانب الاسرائيلي تحت شعار «عدم التنازل عن أرض ـ اسرائيل الكبرى»). ورفعت حرارة الانفعال الشعبي لدى الطرفين الى مستوى «المقدسات» اعتماداً على ما تمثّله فلسطين لدى الذاكرتين الجمعيتين، العربية واليهودية، من قيم دينية مقدّسة بطبيعتها. وأدّى ذلك الى تسلّق الطرفين أشجاراً عالية لا يمتلك أياً منهما سلّماً للنزول من عليها الى عالم السياسة والمصالح. واكتسبت الحروب المتبادلة لديهما طابع «الجهاد المقدس».

واحتكرت دول الغرب، انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها، وفي إطار منظورها للهيمنة على العالم، «سلّم التسوية» وقرار «توقيت» استخدامه، مع ميل مفضوح الى جانب اسرائيل، دون الالتفات للطرف العربي الاساس في معادلة الصراع (الفلسطينيين)، والى الارض التي يدور من أجلها الصراع

(فلسطين)، وترجمت ذلك، عملياً، باعلان «هدنات» مؤقتة بين الكيانات العربية واسرائيل، صنّفت، جميعها، «كخطوة أولى نحو السلام»، من هدنة العام ١٩٤٨ (باشراف الامم المتحدة) الى اتفاقيات فك الارتباط العام ١٩٧٤ (باشراف الولايات المتحدة الاميركية)، ثم جاءت اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل التي وصفها، في ما بعد، أكثر الاسرائيليين تفاؤلاً بـ «حالة انهاء حرب مع دولة عربية واحدة»، وعارضتها جميع الدول العربية بلا استثناء. وبغض النظر عن عدم ترجمة تلك المعارضة الى عمل، لم يتحقق السلام لأسباب عدّة من أبرزها:

اولاً: ان الصراع في ما بين دول الغرب على زعامة العالم لم يُحسم بعد. وفي إطار هذا الصراع، ظلت منطقة الشرق الاوسط، التي منها فلسطين، منطقة حيوية لكل طامع في الهيمنة على العالم، سواء كممر عالمي (تقاطع طرق)، أو كخزان للطاقة (النفط)، أو كسوق استهلاكية للسلع والخدمات الغربية.

ثانياً: ان محاولة تغييب العنصر الفلسطيني من معادلة الصراع فشلت، سواء محاولات تذويبه في محيطه العربي (التوطين)، أو محاولات ابادته التي قام بها الصهيونيون (من مجازر العام ١٩٤٨ الى تكسير العظام العام ١٩٨٨). فقد ظلّ هذا الشعب «حاضراً» إمّا في القيم الشعبية العربية، أو وجوداً عملياً على الخريطة السياسية، «مقاتلاً» من أجل تحقيق ذاته على الخريطة الجغرافية، وشكّل، بحضوره ووجوده، قلقاً وهاجساً لدى الجميع.

لهذين السببين، لم يسع الغرب أو لم يتمكن من دفع طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الوصول الى تسوية توفر مقدّمات للتعايش المشترك؛ فالدولة التي كانت تتزعم معسكر الغرب (حسب المراحل) إما انها لم ترغب بالتسوية لأن استقرار المنطقة لا يخدم مصالحها، وإما أنها عندما أرادت لم تتمكن من تحقيقها.

وحين انعقد مؤتمر مدريد في ٣١/١٠/١٩٩١، كان الاتحاد السوفياتي ما زال قائماً، ولذا كانت المماطلة الاسرائيلية في جولات المفاوضات جزءاً من استراتيجية أميركية غير معلنة؛ فالجدول الزمني الذي وضعه الرئيس الاميركي، جورج بوش، لم يتوافق مع حسابات الادارة الاميركية حول انهيار الاتحاد السوفياتي من عدمه، فقد كان في وضع المترقب، ولذا كانت المماطلة الاسرائيلية خدمة للسياسة الاميركية، سواء جاءت بالتنسيق المشترك، أو لمجرد التقاطع بالصدفة بين «ترقب» الادارة الاميركية، وعدم رغبة اليمين الصهيوني بتقديم أي تنازلات في مشروع التسوية المطروح على المفاوضين العرب والفلسطينيين والاسرائيليين. ونرى، تأكيداً لما تقدم، أن سياسة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، تابعت نسق اسحق شامير، بالرغم من ان خطابه الانتخابي كان مغايراً. ووصل رابين الى السلطة في عهد بوش وقبل انقضاء المهلة الزمنية التي حددها للوصول الى بدء تطبيق مرحلة الحكم الذاتي للفلسطينيين، مع ذلك وافق بوش لرابين على ضمانات القروض التي منعها عن شامير، ولم يستعجله في شأن المفاوضات التي كان صرّح رابين بشأنها انه سيتوصل، في خلال ستة شهور، الى اتفاق مع الفلسطينيين حول الحكم الذاتي.

العالم الآن

في تاريخ العالم المدوّن، منذ الحضارات الاولى حتى الآن، شكّلت الحرب هاجساً بشرياً، سواء القيام بها بالمبادرة اليها (حرب هجوم)، أو ردّها بالدفاع ضدها (حرب دفاع)، أو بتجنبها (القبول بهيمنة الأقوى، سلماً أو استسلاماً). ووظفت الطاقات العقلية في سبيل اختراع وابتكار أدوات

الدمـار، كمـا وظّفت طاقـات عقلية في سبيل توليد الافكار التي تدفع الى الحرب (نشر تلك الافكار وتعميمها) أو تزيينها (البطولة) أو تقديسها (الشهادة). وكي لا نكون بعين واحدة، شكّل السلام في مسعى البشرية هاجساً نقيضاً للحرب. وكما وظفت طاقات عقلية لتبرير الحرب والدفع اليها، تنطحت طاقات عقلية للترغيب بالسلام وتبيان منافعه الانسانية، وتحديد أسسه كالحق والعدل، واشتراطه بالأخلاق. وكما كان للحرب ابطالها، كان للسلام أنبياؤه. وكما كانت الحروب محكومة بمصالح شعب أو فئة، كان السلام دعوة لمصلحة الجميع. وكما صارت الحروب، مع تشكّل الامبراطوريات، كونية، صارت دعوات السلام انسانية عامة.

آخر الحروب الكونية التي ما زلنا نتابع ذيولها هي «الحرب الباردة» التي استمرت نحو أكثر من أربعين عاماً، والتي لو تحوّلت الى حرب ساخنة لتسببت في نهاية الحياة على الكرة الارضية؛ وانتهت تلك الحرب الى انهيار أحد عملاقيها (الاتحاد السوفياتي)، مع احتفاظ ما بقي منه بأدوات الدمار، والى «انتصـار» العمـلاق الآخـر (الولايـات المتحدة الاميركية) مع كل «متطلبات» المنتصر المادية والمعنوية. وقد شكّلت السياسة الاميركية، عشية انهيار الاتحاد السوفياتي وبعده، معالم ومؤشرات لمستقبل هذه السياسة (الاستفراد بالقرار الكوني؛ اللجوء الى استخدام القوة والتهديد باستخدامها؛ التهديد بالحروب الاقتصادية واستخدامها أيضاً). وتكاد ترتسم خطوط للمنظور القريب في:

اولاً: انهـاء التهديد العسكري للولايات المتحدة الاميركية الذي يشكّله مخزون دول الاتحاد السوفياتي (سابقاً) من أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: ضبط النشاط الاقتصادي للدول المتطورة صناعياً في أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وادراجه في النسق العام الاميركي لما فيه مصلحة الولايات المتحدة الاميركية.

ولانجاز هذه الاهداف الاميركية تعتبر منطقة الشرق الاوسط الاكثر حيوية، بما هي خزان للطاقة التي تشكل دم الدول الصناعية في أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا. وعليه، بات الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط يشكّل ركيزة من ركائز السياسة الاميركية الكونية، انما ليس الاستقرار القائم على الاستقلال، بل الاستقرار المحكوم بالهيمنة الاميركية المدعومة بالسيطرة، ولذا كان النشاط السياسي الاميركي تجاه منطقة الشرق الاوسط خلال ربع القرن الاخير موجهاً بحيث يكون مقبولاً ومسيطراً. ويبدو ان ذلك تحقّق بنتائج الحرب الاميركية ضد العراق التي كانت شكلاً من أشكال السيطرة، كذلك كان مؤتمر مدريد للسلام شكلاً من أشكال الهيمنة، وكلا الامرين أدارتهما الولايات المتحدة الاميركية؛ وما كان للهيمنة ان تتحقق لولا بسط السيطرة.

أمّا الوجه الآخر لعملة السياسة الاميركية، فيتمّ فيه توظيف قدرات الولايات المتحدة الاميركية الاقتصادية مضافاً اليه قدرات حليفاتها من دول أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا للتفاوض مع دول الاتحاد السوفياتي (سابقاً) على حل مشكلاتها الاقتصادية في مقابل تدمير أسلحتها النووية.

وفي كلا وجهي العملة تشكـل منـطقة الشرق الاوسط موضوعاً محورياً لادارة هذا النمط من الصراع، يقابله استعداد وقبول لدى حكومات دول الشرق الاوسط للدخول في الاطار الاميركي، مع وجود بعض الاستثناءات التكتيكية (العراق وايران).

وَهْم الشريك الكامل

تعـارض الولايـات المتحـدة الاميركية «سياسة الربط» بين مشكلات الشرق الاوسط المتعددة

التي يبدو ان من أبرزها مشكلتي: التسوية بين العرب واسرائيل؛ والامن في منطقة الخليج لضمان استمرار تدفق النفط. ولا يبدو من باب الصدفة اطالة عملية التفاوض بين الوفود العربية واسرائيل، على الرغم من وضوح موضوع التفاوض (أراضٍ محتلة وحالة حرب)، ووجود سابقة يمكن القياس عليها (اتفاقيتي كامب ديفيد). ومن جهة أخرى، تعطيل العمل باتفاق دمشق ـ الذي أُعلن في خلال الحرب الاميركية ضد العراق ـ الذي يجمع بين الدول العربية ذات العلاقة بـ «منطقتي الحرب» في الشرق الاوسط؛ وكان يبدو مبرراً مثل ذلك في خلال فترة الحرب الباردة، أما بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية، فإن وعي الاستراتيجية الاميركية يقتضي فهمها من زوايا مختلفة عما كان من قبل. ونرى ان زوايا النظر التي يمكن عبرها قراءة السياسة الاميركية تكمن في:

اولاً: وضع المنطقة الجيو ـ سياسي ومخزون الطاقة اللذان يؤهلانها لدور رئيس في صياغة العلاقات العالمية، سواء في قدرة المنطقة الكامنة على ان تكون مركزاً من مراكز القرار العالمي، أو في قدرتها على تغليب مركز من مراكز القرار القائمة حالياً؛ وفي كلا الحالتين تشكل المنطقة «بيضة قبان» عالمية.

ثانياً: المشروع الاميركي للهيمنة على العالم (تعميم النموذج) كمشروع امبراطوري لمصلحة مركز وحيد (الولايات المتحدة الاميركية) ما زال قيد التبلور، حيث يستمر التنافس بينه وبين المراكز الاخرى السابقة عليه، وهو ما يمكن أن يطلق عليه صفة «الصراع بين العالم القديم والعالم الجديد»، الذي لم يكن اسقاط الامبراطورية السوفياتية سوى انهاء لواحد من مراكز العالم القديم.

ويلاحظ المتتبع للتاريخ، القديم والحديث، سلسلة طويلة من الصراعات بين مراكز حضارات العالم لاحتواء منطقة الشرق الاوسط (طريق الحرير ـ الطريق الى الشرق الاقصى ـ خزان الطاقة)، لأسباب تختلف باختلاف حقب التاريخ وتطوّر العالم. كما كان هناك صراع شبه دائم بين المنطقة نفسها وبين مراكز العالم لتحتل الموقع الذي يتواءم وامكانياتها، عدا عن الصراعات داخلها في ما بين مكوناتها البشرية للتأطر حول هدف يجمعها. ولسنا، هنا، في مجال استعراض تاريخ الصراع على المنطقة، انما في إطار موضوعنا، نذكّر بأن الولايات المتحدة الاميركية ساهمت في حصول بلدان منطقة الشرق الاوسط على استقلالها من الاستعمار الاوروبي، بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار الشعار الذي رفعه عملاقا ما بعد تلك الحرب «تصفية الاستعمار»، لكنها عادت نفسها، بعد ان بدا لاستراتيجيتها أنها مرشحة لوراثة الامبراطورية البريطانية، فطرحت شعار «ملء الفراغ» في هذه المنطقة، وكانت فترة عقد الخمسينات فترة صراع بين المنطقة والغرب عموماً حول «مضمون الاستقلال» من جهة، وحول دور المنطقة في السياسة العالمية من جهة أخرى. وقد شكّلت الناصرية الرسمية، والمد الشعبي الداعم لها، روح المنطقة.

وبعد اختفاء الناصرية برحيل رمزها الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، بدأت حملة جديدة أميركية، مقبولة من حكام المنطقة لاحتواء المنطقة وقتل روحها الذي مثله ـ بعد هزيمة الادارة الناصرية في حرب العام ١٩٦٧ ـ تنامي دور المقاومة الفلسطينية المسلحة، بما مثّله رداً على الهزيمة وامتداداً للنسق الشعبي الذي عرفته المنطقة في خلال عقدي الخمسينات والستينات. ويمكن القول، دون الخوض في التفاصيل، ان عقدي السبعينات والثمانينات شهدا حرباً على «أحلام المنطقة» ممثلة في «ملاحقة» المقاومة الفلسطينية التي شاركت فيها اسرائيل ودول عربية بمباركة أميركية. وقد نجحت الولايات المتحدة الاميركية، بشكل او بآخر، مع نهاية عقد الثمانينات في احتواء المنطقة، حيث

يمكن التـأريـخ لذلك بالحرب الاميركية على العراق كخاتمة لتلك الحقبة؛ وبدأت واشنطن مع عقد التسعينات في ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط كواحدة من أوراقها السياسية ـ الاقتصادية للهيمنة على العالم في القرن المقبل، وما كان ذلك ليتحقق لولا قبول سلطات المنطقة، كل على طريقتها وحسب التوقيت الذي يناسبها.

باختصار، يعتبر ضرب المقاومة الفلسطينية المسلحة، بما تمثّله من رمز، المحور الذي دارت حوله سياسة الاحتواء، بدءاً من عزل الجسد الفلسطيني المقاوم عن عمقه العربي، وانتهاء بعمليات تدمير ذلك الجسد سياسياً ومادياً، وتدمير «الروح الفلسطينية» في العمق العربي.

ومن الممكن، من زاوية نظر مختلفة، رؤية زيارة الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، على أنها محاولة للخروج من النسق الاميركي، بعد أن أعيته محاولات الارتباط مع الولايات المتحدة الاميركية، من منظوره وعلى طريقته (١٩٧١ ـ ١٩٧٧)، حيث حاول بعدها، في حركة دراماتيكية، اخراج المنطقة من الفلك الاميركي بزيارته اسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، طارحاً بجرأة، دون الاعلان، امكانية ان تتولّى المنطقة (دولاً وشعوباً) مسؤولية حل مشكلاتها بنفسها ولنفسها؛ لكن الطرف الآخر (الاسرائيـلي) الغـريب عن المنطقة، ردّه ثانية الى المرجعية العالمية (أميركا)، فطرح السادات مبدأ «الشراكة الكاملة» مع أميركا، وكانت النتيجة اتفاقيتي كامب ديفيد. ومع اقتراب موعد انجاز الاتفاق المـذكـور، توصلت اسرائيـل والولايـات المتحدة الاميركية الى معاهدة حول التعاون الاستراتيجي (١٩٨١)، وقُتل السادات قبل ان يرى نتائج عمله.

ويلاحظ المتتبع لعملية التفاوض العربية ـ الاسرائيلية، ان الاطراف العربية ـ بعد الانقطاع الذي شهدته العملية فترة استبدال الادارة الاميركية والزمن اللازم لاستعداد الادارة الجديدة ـ ألحت في خلال جولة وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، للتمهيد لاستئناف المفاوضات على «الراعي الاميركي» ان يلعب دور «الشريك الكامل» في المفاوضات، فقَبِلَ بعد أن بذلت الاطراف العربية من «الأسباب المقنعة» ما جعله يَقْبل هذه الشراكة.

وفكرة الشريك الكامل التي أبدعها الرئيس السادات له فيها اجتهاد خاص، أورده الكاتب أحمد بهاء الدين في كتابه «ذكريات مع السادات»، فالنموذج الذي اقتدى به السادات لبلورة فكرة الشراكة هو شاه ايران السابق، محمد رضا بهلوي، وغاب عن باله أن شاه ايران واسرائيل كانا من منظور «مبدأ نيكسون» ركيزتي الاستراتيجية الاميركية للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط وضبطها: ايران في منـطقة الخليج، واسرائيل على شاطىء المتوسط الشرقي؛ ولكن بعد قيام الثورة الايرانية أدركت واشنـطن أنْ ليس في المنطقة سوى «ثروة استراتيجية واحدة» هي اسرائيل لأنها العنصر الوحيد الغـريب عن المنطقة أولاً، ولأنها مشروع استعماري على النمط الاميركي ثانياً، ولأنها نموذج القوة الغربي ثالثاً، ولكل هذه الأسباب هي «عصا» الولايات المتحدة الاميركية، وليس «ولدها المدلّل» فقط. أمّا الانظمة العربية، فانها تتوهم بدفع «الشريك» الى اعتماد سلوك متوازن مع القبول بوضعية «الولد المدلّل» لاسرائيل. والشريك الكامل، في أبسط تعريفات مضمون الشراكة، لا يمكن ان يكون وسيطاً ولا نزيهاً، بل سيقف الى جانب مصالحه، وهذا طبيعي جداً؛ ولم يترك المسؤولون الاميركيون أي مجال للالتباس حول الطرف الذي يقفون الى جانبه.

ويستطيع أي مبتدىء حساب الوقت الذي مضى على افتتاح مؤتمر مدريد للسلام، وكان الرئيس الامـيركي، في حينـه، حدّد موعـداً، في كلمـة الافتتاح، للوصول الى تسوية في الشأن الفلسطيني

(حكم ذاتي) أقصاه عاماً من بدء التفاوض؛ ولأن رئيس حكومة اسرائيل، في حينه، اسحق شامير ماطل في المفاوضات، عملت الادارة الاميركية على مضايقته بعدم الموافقة على منحه ضمانات قروض بمبلغ عشرة مليارات دولار، وبدا ان «الضغط» الاميركي كان، من بين أسباب أخرى، عاملاً في اسقاط الليكود في انتخابات الكنيست التي أُجريت في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، حيث فاز عليه حزب العمل بزعامة اسحق رابين الذي مع تكليفه بتشكيل الحكومة وضع جدولاً زمنياً للوصول الى تسوية مع الفلسطينيين حدّه الأدنى ستة شهور، وحدّه الاقصى تسعة شهور؛ وطبعاً يستطيع أي مبتدىء ان يحكم على صدقية رابين، الذي منحته الادارة الاميركية ضمانات القروض بعد ان حُجبت عن سلفه.

لكن الرئيس الاميركي الجديد كان واضحاً وقاطعاً في تحديده لقيمة اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية، دون ان يقلقه وضعها كدولة احتلال، ولا الممارسات التي تقوم بها بصفتها تلك ضد الشعب الفلسطيني. كما ساد في الاقطار العربية، التي شاركت الى جانب أميركا في الحرب ضد العراق، «وهم» تشي به السياسات التي مورست، في خلال مرحلة التمهيد لمؤتمر مدريد (جولات بيكر الثمانية)، ويفيد هذا الوهم بأن الدول العربية قدّمت ما يكفي لاثبات صدقيتها تجاه الولايات المتحدة الاميركية، كما ثبت ان قيمة اسرائيل في المنطقة ليست ذا وزن، وبالتالي، حسب المنطق اياه، على أميركا ان تتصرّف بما يخدم استمرار مصالحها، وهي، حكماً، ستكون في سياستها متوازنة بين العرب واسرائيل، على الأقل.

وتأسيساً على هذا الوهم، لم ترَ الاطراف العربية، في البداية، ضرورة لاقامة تنسيق عربي مسبق قبل بدء المفاوضات مع اسرائيل. ولا نريد طرح أسئلة لا نملك أجوبة عليها، الّا ان من حقنا، بل من واجبنا، طرح تساؤلات مشحونة بالشكوك حول انعدام الحد الادنى من التنسيق بين الاطراف العربية المعنيّة بالتسوية ليس، فقط، عشية التوجه الى مدريد، بل منذ بدأت جولات بيكر التمهيدية؛ فلماذا كان يجب ان ينقضي أكثر من عام من التفاوض حتى يصل المسؤولون العرب الى القناعة بأنهم عرب ولا يستطيعون ان يكونوا غير ذلك؟

على ما تقدّم، وكون الصراع في المنطقة على المنطقة ذا طبيعة حضارية، نرى ان من الضرورة بمكان الاجابة، عربياً، على تساؤل حول نظرة الولايات المتحدة الاميركية الى طبيعة مصالحها في المنطقة ووسائل تحقيقها وضمانها، وطرق ادارتها من جهة، والى نظرتها الى دول وشعوب المنطقة في ما اذا كانت ترى فيها منطقة واحدة بأهدافها، أو مجموعة فسيفساء يظللها طيف باهت (اسلامي و/أو عروبي)؛ ثم تقويمها (أميركا) للعلاقة في ما بينها وبين دول المنطقة. وفي ضوء الاجابة على التساؤل آنف الذكر تتحدّد، عربياً، بشكل جماعي، أو بمبادرة من أحد أقطار المنطقة (مصر أو سوريا أو السعودية أو العراق أو الجزائر)، رؤية العلاقة العربية ـ الاميركية، ومن ثم تحديد نمط ادارة هذه العلاقة وتطويرها، سلباً أو ايجاباً، حيث يتحدّد الاتجاه بتحديد الرؤية والاهداف، دون الوهم حول الامكانيات، انما منها وعليها يتأسس العمل بعد تحديدها أيضاً.

سيناريو قابل للتشغيل

يلاحظ المتتبع لسير مفاوضات السلام، ان الطرف الاسرائيلي، بعد تولّي رابين السلطة، تنقّل من ملعب عربي الى آخر ملوّحاً مرة للاردن وتارة للفلسطينيين وأخرى للسوريين، وفي الجولة التاسعة (٢٧/٤ ـ ١٣/٥/١٩٩٣) أوحى وكأن اتفاقاً يكاد يحصل مع اللبنانيين. وكانت ردود فعل الاطراف العربية، في كل مرة، تذهب بين «الاتهام» واللوم. ونشير، في هذا الشأن، على سبيل المثال، الى

تصريح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، حين لوّح الاسرائيليون بامكانية التوصل الى تسوية بشأن الجولان السوري المحتل، فعتب الفلسطينيون، صرّح الشرع: «لا نستطيع الانتظار خمس سنوات حتى تنتهي المرحلة الانتقالية بالنسبة للفلسطينيين». لكن السلوك التفاوضي الاسرائيلي تكفّل بحل «مشكلة التنسيق» في ما بين الاطراف العربية التي بدأت، ولو بشكل خجول، تكتسب صفة دورية قبل بدء كل جولة. وعزّز السلوك الاميركي، قبل وبعد الشراكة الكاملة، النشاط التنسيقي العربي؛ ويبدو، الى حدّ ما، انه بات واضحاً للمسؤولين العرب ان أيّاً منهم، مهما بلغ حجم كيانه السياسي، ومهما بذل من أدوات التقرب، لن يكون بالنسبة للاسرائيليين والاميركيين معهم سوى «عربي / عدو»، مع ان الامـر لا يحتاج الى كثير تفكير، فالتسوية أو السلام لا يكونان الّا بين الأعداء، وليس لدى الادارات الاميركية أي وهم في صداقة العرب لها (خاصة دولة كسوريا أو الشعب الفلسطيني)، وهي (أمـيركـا) لذلك تسعى، عبر اسرائيل، الى التوصل الى تسوية و/ أو سلام مع العرب؛ فهل يبحث المسؤولون العرب حين وضع استراتيجيتهم للتفاوض (الذي جعلوه خياراً وحيداً) مضمون السلام و / أو التسوية الاميركية ـ العربية التي ستكون من ضمنها التسوية مع اسرائيل؟ والتساؤل الجوهري في هذا الشأن هو: هل اطالة عملية التفاوض لانضاج «عملية السلام»، أم لانجاز «فك الارتباط» بين فسيفساء المكونات العربية؟

يبدو أن المسؤولين العرب خلصوا، قبل الجولة التاسعة من مفاوضات السلام، الى نتيجة مفادها ان التنسيق في ما بين أطراف التفاوض «ضرورة». وفي رأينا، ان هذا التنسيق كان يجب ان يكون «قاعدة عربية» لعملية التفاوض وليس ضرورة. وقد انتهت سلسلة «العتاب» العربي، الى الاتفاق على ان التقدم في أي مسار من مسارات التفاوض هو مكسب للجميع، وان مثل هذا التقدم، لو حصل، يجب ان لا يشكل قاعدة لتسويات منفردة؛ وهذا جيد بالرغم من تأخره، فالتاريخ ليس «فرصاً أخيرة» ولا «فرصاً ضائعة»، بل هو عملية تجرى وفق شروطها وبعناصرها الفاعلة والمنفعلة، ومنها القادة.

وفي رأينا، ان العمل التنسيقي العربي قابل للتشغيل في التفاوض مع أميركا واسرائيل، ويقتضي تشغيله ايضاح واعلان أمرين:

أ ـ ان عملية التفاوض على السلام و / أو التسوية انما تتمّ مع عدو عدواني ومستعمر.

ب ـ ان خيار التفاوض ليس خياراً وحيداً، بل هو خيار رئيس في هذه المرحلة، وهو فعلاً ليس خياراً وحيداً؛ فالفلسطينيون يقاتلون بوسائلهم المحدودة جداً، وهم يقلقون الاسرائيليين، وإنْ لم يصلوا بعد الى حدّ ازعاجهم، لكن اتجاه السهم واضح.

ومن جانب آخر يقتضي الامر ان يكون واضحاً:

أ ـ ان سوريا دولة قائدة في المشرق العربي، وبعد خروج مصر من قاموس الصراع مع اسرائيل، سوريا هي «الدولة القائدة» لهذا الصراع، دون النظر الى الشكل الذي قد يتخذه (بما هو صراع حضاري).

ب ـ ان القضية الفلسطينية هي «موضوع الصراع»، وان أي حل أو أي تسوية لأي من متفرعات هذا الموضوع لا حياة له ولا استمرار ما لم يكن الموضوع الفلسطيني هو محور الحل و / أو التسوية، وليس مجـرد قضية كبقية القضايا السورية والاردنية واللبنانية التي يقتضي الامر رؤيتها كفروع للقضية المحور.

على ما تقدّم، وفي ضوء متابعتنا لعملية السلام، وتحليلنا لميكانيزمات ادارتها، نرى، عربياً، وجوب تشكيل «ادارة عربية» لعملية التفاوض، نرى مناسباً ان تكون مشكّلة على النحو الأتي:

● مجلس أعلى يتكون من رؤساء سوريا ولبنان والاردن وفلسطين برئاسة الرئيس السوري. ويجتمع المجلس، دورياً، قبل وبعد جولات التفاوض والتوجيه، وتصدر عنه توصيات لجميع الوفود المشاركة.

● مجلس ادارة التفاوض يشكّل من وزراء خارجية سوريا والاردن ولبنان وفلسطين يجتمع بشكل مفتوح، في خلال فترة جولات التفاوض، بحيث يشكّل مرجعاً للوفود المفاوضة.

● منسق فلسطيني عام بين وفود التفاوض العربية يكون مرجعاً لجميع الوفود خلال جولات التفاوض وموجّهاً لها، ويقوم بدور عنصر الارتباط بين وزراء الخارجية والوفود المفاوضة.

● ناطق رسمي فلسطيني باسم جميع الوفود يتولّى عرض سير عملية التفاوض لوسائل الاعلام.

ماذا يخسر العرب أكثر مما خسروا، لو أبلغوا أي وزير خارجية أميركية قادم الى منطقة الشرق الاوسط ان منظمة التحرير الفلسطينية واقع من وقائع الخريطة السياسية في هذه المنطقة، وأن التداول معها ضرورة لاستكمال صورة الوضع؟ ثمّ، لماذا نحن في عجلة من أجل «سلام» تُجمع تصريحات المسؤولين العرب كافة انه في مصلحة اسرائيل ولصالحها؟

ولا نغفل، أخيراً، امكانية ان تتولّى جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار في شأن المفاوضات متعدّدة الطرف وادارتها في ضوء منظور عربي برؤية عالمية لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

الحركة النسائية الفلسطينية
(١٩٠٠ ـ ١٩٣٩)

عوض خليل

باحث فلسطيني

في العقد الاول من القرن الحالي، لم تكن توجد في فلسطين حركة نسائية بالمعنى الحقيقي للكلمة، فقد كان جلّ ما استطاع بعض النساء الفلسطينيات، في ذلك الوقت، تحقيقه هو تشكيل بعض جمعيات تطوعية لأهداف العمل الخيري. ففي البداية، اقتصر هذا النشاط على بعض النساء المسيحيات اللواتي تمكّن، في تلك الفترة، من تحصيل قدر من التعليم، وسمحت لهن الشروط الأقل تزمتاً في العادات والتقاليد من دخول ميدان العمل الخيري. ففي العام ١٩٠٣، تأسست، في مدينة عكا، «جمعية اغاثة المسكين الارثوذكسية» برئاسة نبيهة الملكي منسي، واستمرت تعمل بنشاط حتى العام ١٩١٦، وكان هدفها الاول العناية بالفتيات الصغيرات من بنات الطائفة الارثوذكسية[١]. وفي العام ١٩١٠، تأسست، في يافا، «جمعية عضد اليتيمات الارثوذكسيات» برئاسة اديل عازر التي بقيت في هذا المنصب حتى أُغلقت الجمعية في العام ١٩٤٧. وافتتحت الجمعية مدرسة وطنية في العام ١٩٢٣ تخطت الطائفية، وضمّت في رحابها كل طالبة عربية دون أية تفرقة. وقد حققت الجمعية هدفها في تعليم الفتيات المتفوّقات في يافا وارسالهن الى الخارج على نفقتها، وقامت ببناء ثلاثة مخازن تجارية ليصرف ريعها على الجمعية والمؤسسة[٢].

استمرت جهود النساء الفلسطينيات المسيحيات في تأسيس جمعيات خيرية تطوعية. ففي العام ١٩١١، تأسست، في حيفا، «جمعية الاحسان المسيحية العامة للسيدات»، برئاسة حرم فؤاد سعد. وكانت أهدافها ـ كما جاء في المادة الثانية من دستورها ـ انها: «تقوم بالاعمال الخيرية العامة، وتؤسس وتدير بيتاً للمسنّين والمحرومين لكل الجماعات المسيحية في فلسطين دون أي تمييز»[٣]. وفي العام ١٩١٨، تأسست، في القدس، «جمعية تهذيب الفتاة الارثوذكسية»، واستمرت تعمل، بنشاط، حتى العام ١٩٤٧، وتولّت رئاستها كاترين شكري ديب. وكان هدفها تعليم الفتيات المتفوقات في المعاهد العليا، وتمكّنت من تعليم الكثير من الفتيات في الكلية الانكليزية وكلية شميدت في القدس، وسعت، جاهدة، الى تحقيق مشروع المعهد العالي للاناث، الاّ انها توقفت عن العمل قبل تنفيذ المشروع[٤].

في المقابل، بدأت سنوات تلك الفترة تشهد تأسيس جمعيات تتجاوز الاطار التقليدي المتمثل في الاعمال الخيرية والانسانية، وتتجاوز، أيضاً، الحدود الطائفية الضيقة لنشاط الجمعيات. ففي

صيف العام ١٩١٤، تأسست جمعيتا «الاحسان العام» و«يقظة الفتاة العربية». وكانت كلتا الجمعيتين تتولّى رعاية الصناعات المحلية[٥].

وفي كل الاحوال، ظلّ نشاط الحركة النسوية الفلسطينية، على مدار العقدين الاول والثاني، تقريباً، يقتصر على النشاط الخيري، وتغلب عليه الصبغة الطائفية. ولم تحاول المرأة الفلسطينية ان تطرح أي قضية ذات بعد سياسي أو اجتماعي، أو أية قضية تتصل بحقوق الانسان. وربما كان ذلك أمراً منطقياً في ظروف وأوضاع تلك السنوات ومستوى الوعي الاجتماعي والثقافي السائد حينها، حيث كان نشاط المرأة في العمل الخيري، في حدّ ذاته، يعدّ انتهاكاً للقيم والعادات السائدة. وكان سفورها يعتبر من المحرّمات. والواقع، ان النشاط الخيري الذي بدأته السيدات المسيحيات، ثم أعقبها بعض السيدات المسلمات ظل، من الناحية الاساسية، قاصراً على زوجات وأقارب النخبة السياسية الفلسطينية ممّن توفرت لهن الفرصة في تحقيق قدر من التعليم. ويذكر انه من بين ٣٤٩ مدرسة ثانوية وابتدائية كانت مقامة في فلسطين في أواخر سنوات الحكم التركي، كان يوجد ٢٥ مدرسة ابتدائية، فقط، للبنات، وزاد عدد هذه المدارس في العام ١٩٢١ الى ٣٠ مدرسة ابتدائية، بالاضافة الى دار واحدة لمعلمات المدارس الابتدائية[٦].

التحول الى العمل السياسي

لم يستمر العمل النسائي طويلاً على هذا النحو، فقبل ان يطوي العقد الثاني من هذا القرن صفحته بدأت الجمعيات الخيرية النسائية تتجاوز البعد الطائفي، وتضم في صفوفها نساء مسلمات الى جانب النساء المسيحيات. وبدأت أهدافها ترتدي دلالات سياسية ووطنية واجتماعية واضحة. ففي العام ١٩١٩، «كان هناك اتحاد للسيدات العربيات [في فلسطين]... وكانت حرم فايز بك حداد احدى مشجعات ومنظمات هذا الاتحاد، وذهبت الى دمشق في العام ١٩١٩ كممثلة للاتحاد حاملة تهاني المرأة العربية في القدس للملك فيصل بمناسبة توليه العرش وطالبت مساعدة للجمعية»[٧]. وفي الفترة عينها، تقريباً، تأسست، في حيفا، منظمة نسائية باسم «الاتحاد العربي»، كانت تقودها ساذج نصار زوجة صاحب جريدة «الكرمل»، نجيب نصّار، وزميلته في تحرير الجريدة، وكانت تطلق على نفسها وصف «الوطنية الغيورة». وضمّت هذه الجمعية نساء مسيحيات ومسلمات، و«قامت بمشاريع كثيرة باشرتها بنشاط ملحوظ... [وكان للجمعية دور هام] في ايجاد رابطة بين معظم المنظمات النسائية في حيفا وشمال فلسطين، وقامت بدور نشط في مسائل ذات أهمية وطنية. ويعزى كثير من النجاح الذي حققته الى الجهود الفعّالة وحيوية سكرتيرتها السيدة نصّار»[٨]. كما تأسست، في يافا، جمعية «المرأة العربية» بأهداف سياسية وخيرية، وضمّت في عضويتها خليطاً من المسيحيات والمسلمات، وكانت تضم عدداً كبيراً من السيدات البارزات في يافا مثل زوجات السادة عمر البيطار وعيسى العيسى وراغب ابو السعود وتوفيق ابو ظريفة وغيرهن[٩]. وفي العام ١٩٢١، تأسست، في نابلس، «الجمعية النسائية» التي أعيد تأسيسها في العام ١٩٣٨ باسم «الاتحاد النسائي العربي» برئاسة مريم عبد الغني هاشم. وكانت هذه الجمعية تهدف الى تحسين وضع المرأة العاملة من الناحيتين، الاجتماعية والصحية، ورفع مستوى المعيشة للاسرة الفقيرة ومكافحة الاميّة[١٠]. وفي العام عينه، قامت السيدتان ميليا السكاكيني وزليخا الشهابي بتشكيل نواة الاتحاد النسائي الفلسطيني مع نساء أخريات، وكان هذا الاتحاد يعتبر امتداداً للاتحاد النسائي العربي في القاهرة، الذي كانت ترأسه هدى شعراوي[١١].

كان هذا التوسّع في النشاط النسائي الفلسطيني، والانخراط التدريجي في حقل النشاط

السياسي والنقابي، وبداية الاهتمام بقضايا المرأة كجزء من قضايا المجتمع، وثيق الصلة بالاحداث الكبرى التي بدأت تجرى في فلسطين وخاصة سياسات الانتداب البريطاني المؤدية الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وليس من شك في ان هبّة البراق التي اندلعت شرارتها في آب (اغسطس) ١٩٢٩، كانت بمثابة نقطة انعطاف في مسار الحركة النسائية الفلسطينية. فخلال تلك الاحداث سقط العديد من الشهيدات. ويمكن حصر تسع شهيدات من بين قائمة ضمّت ١٢٣ شهيداً وشهيدة في مناطق القدس وحيفا والخليل وصفد ويافا والرملة وغزة، وهنّ: عائشة ابو الحسن، عزيه محمد علي سلامة، جميلة محمد احمد الازعر، نشاويك حسين، مريم علي ابو محمود، حليمة يوسف الغندور، فاطمة محمد علي حاج محمد، وامرأتين مجهولتي الاسم من قرية التليل[١٢].

في هذا السياق، رأت ماتييل مغنم، ان المرأة العربية لم تستطع «ان تظل منعزلة أكثر من ذلك، وقد وجدت انه ليس باستطاعتها التهرب من المسؤولية التي ألقيت على أكتافها. مئات من الرجال أرسلوا الى السجون، مئات من البيوت دمرت بقسوة، مئات من الاطفال أضحوا يتامى. وكان لا بد أن يكون هناك مسؤول أمام الله والناس يدافع عن الحق ويزيل الوصمة التي لطخت تاريخ الشعب العربي. وليس غريباً بعد ذلك كله ان يحدث أكبر تغيير في حياة المرأة العربية في فلسطين»[١٣].

في تلك الاجواء، تداعت مجموعة كبيرة من النساء الفلسطينيات (مسلمات ومسيحيات) لعقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني يطرح دور المرأة في مواجهة التحديات السياسية والوطنية. وفي ٢٦/١٠/١٩٢٩، التئم المؤتمر في منزل حرم عوني عبدالهادي، وشارك فيه مئتا سيدة أغلبهن من زوجات وأقارب النخبة السياسية الفلسطينية. وكانت خطوة عقد المؤتمر «جريئة اذا وضعنا في عين الاعتبار القيود والتقاليد التي كانت تمنع، حتى ذلك الحين، المرأة العربية من المشاركة في أي حركة يمكن ان تعرضها للعيون. لكن جهود السيدات المنظمات مدعمة ومعززة من قادة الاحزاب السياسية كانت كافية للتغلب على هذه الصعوبات»[١٤].

سيطر الوضع السياسي، بصورة شاملة، على أجواء ومناقشات المؤتمر، وألقت سيدات من القدس وصفد وحيفا ويافا خطباً عدّة تبادلن فيها الآراء[١٥]. وفي أعقاب المناقشات، التي اتسمت بالجدية، اتخذ المؤتمر العديد من القرارات الهامة، فقد اعتبر وعد بلفور «ضاراً بحقوق ووضع عرب فلسطين، وعملاً غير مسبوق في التاريخ... [و] انتهاكاً متعمّداً لكل العهود التي أعطيت للعرب قبل الهدنة»، وانه في نصه وروحه تدمير للقومية العربية في فلسطين «بهدف احياء القومية اليهودية»، واعتبر ان كل عربي يقبل بقرار وعد بلفور «سيعتبر خائناً لوطنه وأمته». وقرر دعم ومساندة «تأسيس حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي يمثل فيه السكان حسب نسبتهم العددية». وانطلاقاً من أهمية وضرورة الاستقلال الاقتصادي باعتباره «خطوة حيوية وأساسية لتحقيق الاستقلال السياسي» حثّ المؤتمر «كل عربي على ألا يشتري شيئاً من اليهود سوى الارض، ويبيعهم كل شيء عدا الارض» و«اعتبار أي انتهاك لهذا القرار خيانة للبلد والأمة». كما قرر ارسال برقيات تتضمن نص القرارات السابقة الى كل من: رئيس الوزراء البريطاني، ووزير المستعمرات، ولجنة التحقيق، والمندوب السامي، وجميع أعضاء السلك السياسي، والصحافة المحلية والاجنبية والى لجنة المرأة في عصبة الامم في لندن. وتعهد المؤتمر بتأييد اللجنة التنفيذية العربية في كل قراراتها[١٦]. وباختصار، عكست القرارات تلك مستوى تطوّر الوعي السياسي للحركة النسائية الفلسطينية، والنضج السريع في دخول معترك النضال السياسي.

هناك حادثتان جرتا، في أثناء عقد المؤتمر، شكلتا مفصلاً هامّاً في نضال الحركة النسائية: الاولى، ان المؤتمر قرر ارسال وفد لمقابلة المندوب السامي البريطاني وتسليمه نسخة عن القرارات. لكن القرار اصطدم بتحفظ من بعض العضوات اللواتي اعتبرن «ان من الافضل ان يقابل الوفد ليدي شانسلور زوجة المندوب السامي، حيث ان الاخوات المسلمات اعضاء الوفد لا يستطعن شرعاً الظهور أمام المندوب السامي»[١٧]. فلما جاء رد سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين الى المؤتمر بأن، «الليدي شانسلور لا تستطيع ان تستقبل سيدات يسعين لتقديم مقترحات ذات صبغة سياسية، ولكن سعادته على استعداد لمقابلة لجنة من عشرة أعضاء لهذا الغرض»[١٨]، حسم النقاش وتكسّرت حواجز الاعتبارات التقليدية، وتقرر ذهاب الوفد الذي قام بمقابلة المندوب السامي وسلّمه مذكرة من أجل رفعها الى حكومة صاحبة الجلالة نيابة عن المؤتمر. وجاء في المذكرة: «رأت السيدات العربيات بلادهن تجاه سياسة صهيونية جائرة أدت الى الاضطرابات الخطيرة التي كان ضحاياها الرجال والنساء معاً. وهكذا أصبح الخطر في المستقبل لا يتهدّد الرجال، فقط، بل يتناول النساء، أيضاً، بخلاف الاقطار الاخرى التي لا يوجد فيها خطر القتل الاّ على الرجال في ميادين القتال فقط». وأضافت المذكرة، ان النساء سوف «يدافعن عن حقوق بلادهن الى ان يلغى وعد بلفور والسياسة التي سارت بمقتضاه». وقد وجّهت النساء في المذكرة احتجاجاً على وعد بلفور و«عدم وقف الهاجرة الصهيونية في هذه الايام بالنظر للاحوال الاقتصادية والسياسية السيئة»، و«تطبيق قانون العقوبات المشتركة [العقوبات الجماعية] المخالف لجميع الشرائع المتمدّنة وجعله شاملاً لما قبله»، و«بقاء المستر بنتويش على رأس النيابة العامة بالرغم من كونه صهيونياً يعمل لمصلحة اليهود ضد العرب»، و«ضرب وتعذيب البوليس لموقوفي العرب»، وعدم مجازاة المستر فرل والمستر بيلي «اللذين عملا على ضرب تلاميذ مدرسة نابلس من قبل البوليس، الامر المخالف لأصول المدارس جميعها»، وتخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه «لمنكوبي اليهود وعدم تخصيص أي مبلغ كان لمنكوبي العرب»[١٩].

أمّا الحادثة الثانية فكانت قرار المؤتمر الخروج بمظاهرة تسير في جميع شوارع القدس الرئيسة، وتتوقف أمام القنصليات الاجنبية المختلفة، حيث تقدم مذكرة بالقرارات وتسلّم الى القناصل. وبالفعل، شهدت القدس أول مظاهرة نسائية في تاريخ فلسطين الحديث. وبالرغم من ان المظاهرة أُجريت بطريقة تتسم بالابهة والارستقراطية حيث ركبت عضوات المؤتمر حوالى ١٢٠ سيارة وسرن بالمسيرة التي كانت «تتقدمها سيارات البوليس الانكليزي والوطني وفي مؤخرتها سيارات كثيرة من الشبان الوطنيين الذين رافقوا الموكب مبتهجين»[٢٠]، فان المظاهرة كانت، في الواقع، تعكس مستوى التطوّر في دور ونضال الحركة النسائية قياساً بالوعي الاجتماعي السائد حينئذٍ.

شكّل المؤتمر أول إطار سياسي ـ نقابي جامع للحركة النسائية الفلسطينية. وكانت أهمّ الخطوات التي اتخذها المؤتمر، في ختام أعماله، انتخاب لجنة تنفيذية من أربعة عشر سيدة عهد اليهن تنفيذ قرارات المؤتمر وادارة الحركة النسائية الفلسطينية. وكان من بين اللواتي انتخبن للجنة التنفيذية: وحيدة الخالدي، رئيسة؛ ماتيل مغنم، سكرتيرة؛ شاهنده دزدار، أمينة صندوق؛ حرم جمال الحسيني، عضو؛ حرم موسى العلمي، عضو؛ حرم عوني عبدالهادي، عضو؛ حرم شكري ديب، عضو؛ حرم صبحي الخضرة، عضو؛ زاهية النشاشيبي، عضو؛ فاطمة الحسيني، عضو؛ خديجة الحسيني، عضو؛ زليخة الشهابي، عضو.

باشرت اللجنة التنفيذية عملها بارسال برقيات الى ملكة بريطانيا، ووزير المستعمرات، وعصبة الامم. وتضمّنت البرقيات قرارات المؤتمر المطالبة بـ «ابطال وعد بلفور، وتأسيس حكومة

ديمقراطية وطنية تستمد قوتها من البرلمان الممثل لكل الجماعات الفلسطينية حسب عددها، ونحن نطالب المساعدة في تحقيق مطالبنا العادلة»[٢١]. كما قامت بجهود مكثّفة لتوسيع نطاق العمل النسائي وزيادة فاعليته «فتأسست الجمعيات النسائية وفقاً لقرارات المؤتمر، أولاً في القدس ثمّ في عكا والناصرة وحيفا ويافا ورام الله وطولكرم وصفد ومراكز هامة أخرى»[٢٢]. وأكدت دساتير الجمعيات التي تمّ تأسيسها على مستوى تطوّر الوعي السياسي للحركة النسائية، كما أكدت على بدايات طرح قضايا المرأة وحقوقها. فعلى سبيل المثال، نصّت المادة الثانية من دستور الجمعية النسائية في القدس بـ «العمل على تطوير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية في فلسطين... وبذل الجهد لضمان وصول التسهيلات التعليمية للفتيات، واستخدام كل وسيلة ممكنة وقانونية لتعزيز مكانة المرأة، ودعم الصناعات الوطنية ومساعدة المؤسسات الوطنية، وتأييد أية شخصية وطنية في أي مشروع يكون مفيداً للبلد، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً»[٢٣].

طابع النضال الوطني

اتسم نضال الحركة النسائية الفلسطينية في أعقاب المؤتمر بطابع منظم وشامل، والدخول الى قلب قضايا النضال الوطني والاجتماعي، بالاضافة الى الاعمال الخيرية التي توسّع العمل فيها بصورة ملحوظة.

كانت قضية الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين الذين زجّ بالمئات منهم في سجون الانتداب البريطاني، في أعقاب هبة البراق، من بين أبرز القضايا التي احتلت حيّزاً هاماً في نضال الحركة النسائية الفلسطينية. وبالاضافة الى أشكال المساعدات العديدة والمتنوعة التي كانت تقدم لأسر المعتقلين، قامت اللجنة التنفيذية للمرأة بتكثيف جهودها لوقف أحكام الاعدام التي صدرت بحق عدد من المعتقلين، فوجهت بتاريخ ١٩٣٠/٤/٢، مذكرة الى سلطات الانتداب جاء فيها: «ان اللجنة التنفيذية تعتقد انه للمحافظة على السلام في هذا البلد، ولكي تعود [الاوضاع] الى سابق وضعها قبل الاضطرابات [هبة البراق]، فان من الضروري ان تضع الحكومة في اعتبارها، جدياً، نتائج ما تحمله هذه الاعدامات. هناك أسى وحزن كافيين وكراهية بين الاجناس، وستكون خطوة حكيمة اذا أسدل الستار على هذه الحالة، وهكذا نتجنب حالات جديدة من الممكن ان تقود الى كراهية أكثر بين الاجناس»[٢٤]. كما وجهت اللجنة التنفيذية (١٩٣٠/٦/١٤) برقية الى رئيس اساقفة كانتر بري دعته فيها، «التدخل الشخصي لدى جلالتها نيابة عن رجال ينتظرون حكم الاعدام. ان العفو، الآن، سيعزز كثيراً السلام والارادة الخيرة بين الجميع»[٢٥].

كما كان النضال في مواجهة المشروع الصهيوني الرامي الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والمطالبة باستقلال فلسطين «ضمن الوحدة العربية» في مقدمة القضايا التي كان للحركة النسائية دور بالغ الاهمية في التصدي لها. فعلى اثر اكتشاف تهريب اليهود للسلاح، وجهت اللجنة التنفيذية رسالة احتجاج بتاريخ ١٩٣٠/٣/٣٠، للمندوب السامي البريطاني جاء فيها: «ان هذه ليست المرة الاولى التي حاول فيها اليهود بمختلف الوسائل غير المشروعة وبصورة مُخالفة للقانون جلب واستيراد الاسلحة الى هذه البلاد، وبأن أعمالهم لم تنحصر في فلسطين، فقط، بل تجاوزتها الى سوريا حيث أُلقي القبض قبل مدة قصيرة على يهوديين، احدهما كان ضابطاً في قوة البوليس الفلسطيني، وأودعا للمحاكمة وحكم عليهما بالحبس على يد السلطة الفرنسية في بيروت». وحذّرت اللجنة التنفيذية من ان عملية تهريب السلاح انما تهدف الى «تسليح الشبان اليهود وتشكيلاتهم شبه العسكرية

استعداداً للقيام بهجوم منظّم على العرب»، وطالبت سلطات الانتداب وضع حدّ لتهريب اليهود للسلاح، وان «تجري تفتيشاً تامّاً في جميع الاماكن اليهودية المشبوهة»[٢٦].

من جانب آخر، تبنّت الحركة النسائية الفلسطينية برامج ومواقف وتحرّكات اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الفلسطينية. فعندما قررت اللجنة التنفيذية العربية ارسال وفد للمفاوضات الى لندن تألف «من أقوى الشخصيات السياسية ومن مختلف التيارات كي يكون وفداً جامعاً»[٢٧]، ساندت الحركة النسائية الخطوة ودعمتها. وعندما قرر الوفد الفلسطيني، في لندن، قطع المفاوضات لأن الحكومة البريطانية رفضت «مطالبنا العادلة وأعلمتنا بأنها أوفدت شخصاً خبيراً لدرس حالة الاراضي والمهاجرة... [ولأن الوفد سيعود] الى البلاد معتقداً ان القضية العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة الانكليزية التي يؤثر عليها الصهيونيون»[٢٨]، أيّدت اللجنة التنفيذية للمرأة موقف الوفد، واحتجت في برقية الى رئيس الوفد، في لندن، بتاريخ ١٨/٥/١٩٣٠، على الموقف البريطاني والسياسة «التي اتخذتها الحكومة البريطانية نحو الوفد الفلسطيني العربي، و[انها] تقدر موقف الوفد الشريف، وتؤيد مطالب العرب الحقة، وهي الاستقلال ضمن الوحدة العربية، وستجاهد بكل الطرق السلمية للنهاية»[٢٩]. وفي السياق ذاته، احتجت اللجنة التنفيذية للمرأة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣١، في برقية الى وزير المستعمرات ومجلس عصبة الامم والمندوب السامي على قرار لجنة البراق الدولية «الذي يقضي بتحويل البراق الشريف الى كنيس مكشوف ويمنح اليهود امتيازات لاحق لهم بها، [فالقرار] إنْ هو الاّ تعدٍ صريح على حقوق المسلمين والعرب وتجاوز على أحكام الشرع الاسلامي. ان تنفيذ هذا القرار مصدر دائم للاختلافات والفتن، في حين أن من الالتزامات الأولى الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة وعصبة الامم توطيد دعائم السلم في البلاد. ازاء هذا تود اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات العربيات ان تعرب عن شديد احتجاجها، وان تطلب، بالحاح، وضع حل عادل يؤمن حقوق المسلمين والعرب تمام التأمين ويوطد دعائم السلم والطمأنينة»[٣٠].

وبالطبع، لم يتوقف نضال الحركة النسائية عند حدود القضايا سالفة الذكر، بل شملت قضايا الفلاحين الذين كانوا يعانون أبشع صنوف الاضطهاد والبؤس، وكذلك قضايا الموظفين في دوائر الحكومة الذين كانوا عرضة للطرد والفصل التعسفي والاستغلال السياسي. وأكد نضال الحركة النسائية، على هذا الصعيد، مستوى التحول النوعي الذي جرى بالنسبة للحركة النسائية من خلال تصديها لمشكلات الفلاحين. فقد قامت اللجنة التنفيذية للمرأة بتكليف «لجنة خاصة قامت بالتحقيق وكشف الظروف البائسة التي يعيش الفلاحون في ظلها»[٣١]. وفي ضوء ما تكشف للجنة، طالبت سلطات الانتداب البريطاني بضرورة مد الحماية الشرعية للفلاح، ووجهت مذكرة للحكومة البريطانية بهذا الخصوص بتاريخ ٧/٢/١٩٣٠، أوضحت فيها بأنه «تأكد من التقارير ان الفلاح، في خلال السنوات القليلة الماضية وما زال في الوقت الحاضر، غير قادر على دفع قروضه أو فوائدها. ان انتاج الفلاح، في معظم الحالات، لا يكفي حاجته، عدا تسوية ديونه. وفي هذه الظروف يكون مضطراً لبيع أرضه. ان واجب الحكومة ـ كما هو الحال في جميع البلدان المتحضرة ـ ان تبحث عن الطرق والوسائل للتخفيف عن هذا القطاع من المجتمع الذي يشارك بدور كبير في دخل الدولة»[٣٢]. لقد كان لهذه المذكرة تأثيرها، فقد ردت حكومة الانتداب بتاريخ ٢٢/٣/١٩٣٠ عليها «بأن سعادته [المندوب السامي] قدم اقتراحاً لرئيس الوزراء [البريطاني] بتأسيس بنك زراعي في فلسطين بهدف مساعدة الفلاحين وتقديم تسهيلات بشكل قروض للاغراض الزراعية»[٣٣].

لم يقتصر احتجاج اللجنة التنفيذية للمرأة على أوضاع الفلاحين والمطالبة بتحسين أحوالهم

على تقديم المطالب الى السلطات البريطانية، بل توجهت، أيضاً، الى عصبة الامم. فضمن مذكرة شاملة وجهتها اللجنة التنفيذية الى عصبة الامم تطرقت الى واقع الاضطهاد الفادح الواقع على الفلاح الفلسطيني، وطالبت بتحسين أوضاعه من خلال تطوير الجمعيات التعاونية، وانشاء نظام عادل للقروض الزراعية، واعادة فتح البنك الزراعي الذي كان موجوداً ابّان الحكم التركي والذي اغلقته سلطات الانتداب، والغاء ضريبة العشر التي هي نوع من الضريبة المباشرة. وانتقدت اللجنة التنفيذية للمرأة تقرير «لجنة رابارد» لعصبة الامم المتعلق بأوضاع الأرض والفلاحين، فهذه اللجنة وجدت «ان من الاسهل تبرير وانصاف تصرفات سلطة الانتداب، بدل ان تستمع للمعارضة الفلسطينية، افراداً وجماعات، في ردها على أية ملاحظات أو مزاعم زائفة بالرغم من أحقية المعارضة في المثول أمام اللجنة. ولم يبق أمام العرب من وسائل لاطلاع أعضاء اللجنة أو عصبة الامم على مطالبهم ومأساتهم وموقفهم الحقيقي طلباً للانصاف، الاّ المذكرات العامة. وفي كثير من الحالات، فان مطلب اقامة حكومة وطنية كان سبباً كافياً للجنة الى اغفال المذكرة تماماً»[٣٤]. أمّا بالنسبة للموظفين، فقد احتجت اللجنة التنفيذية للحركة النسائية على سياسات سلطات الانتداب التي قامت بفصل عدد كبير من الموظفين والتمييز في التعيين بين الموظفين العرب واليهود، ومحاولة تعيين الفلسطينيين بهدف كسب ولائهم السياسي وشقّ الصفوف الفلسطينية، فقد «بذلت [سلطات الانتداب] عناية كبيرة في اختيار هؤلاء الموظفين من العائلات الكبيرة، اذ كان يفضل، دائماً، ابن العائلة ذات النفوذ على غيره، والهدف واضح بالطبع، فاذا لم يكن من أجل تعاون هذه العائلات مع الحكومة فعلى الاقل ضمان صمتها. وقد أثارت هذه السياسة شقاقاً كبيراً بين العائلات، وكشفت عن نزعة المندوب السامي الحالي الى إثارة النعرات العائلية التي نسيها الناس منذ زمن. بينما نجد انه في حالة وصول يهودي ألماني اوروبي الى البلاد، يجد وظيفة في احد مكاتب الحكومة دون عناء»[٣٥].

كانت الخطوة الاهمّ والاكثر جرأة في كل هذه التحركات قرار اللجنة التنفيذية بالقيام بمظاهرة احتجاج على زيارة كل من وزير المستعمرات البريطاني، اللورد سونيتون، وقائد قوات الحلفاء في فلسطين في أثناء الحرب، اللورد اللنبي، الى فلسطين. وجاءت الخطوة في ظل تصاعد النضال الوطني الفلسطيني واحتدام المواجهة مع سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين. وربما اكتسبت هذه المظاهرة اهميتها الاستثنائية من زاويتين: الاولى، ان المظاهرة كتعبير عن شكل من أشكال النضال تجاوزت موقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الذي اتسم بالتردد والتراجع عن تطبيق سياسة المقاطعة. فالحاج امين الحسيني، مثلاً، لم يكن مقتنعاً ان فكرة المقاطعة «قد آن أوانها وجاء زمنها»[٣٦]. الزاوية الثانية، ان المظاهرة جاءت تحدياً سافراً لبلاغات سلطات الانتداب التي صدرت بمنع المظاهرات حيث جاء في احدها: «يحذر جميع الجمهور بأن كل مَنْ يبقى منهم في تجمّع أو بالقرب منه، حال وقوع شغب أهلي، يعرض نفسه للخطر الشديد حتى ولو كان متفرجاً غير مقاوم»[٣٧]. الأهمّ من ذلك، ان المظاهرة النسائية، هذه المرة، لم تخرج بمظاهر الابهة، كما كان الحال في المظاهرة السابقة، بل خرجت في ظروف صعبة وقاسية، فـ «الامطار الغزيرة، وعيون البوليس المتربصة، فشلت في اعاقة مسيرة السيدات وايقاف تنفيذ برنامجهن الكامل. ففي ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، غادر موكب النساء مكاتب اللجنة التنفيذية للمرأة ماراً عبر شوارع القدس الى مسجد عمر»[٣٨]. ولأول مرة في التاريخ تقف سيدة مسيحية هي ماتيلد مغنم من على منبر مسجد عمر بن الخطاب تلقي خطبة في المتظاهرات، قالت فيها: «هذه هي المرة الثانية في تاريخ حركتنا التي نقوم فيها بمظاهرة، ونحن بهذا نريد ان نوصل لاسماع العالم كله الحالة السيئة التي وصلنا اليها

بسبب السياسة الغاشمة والجائرة التي فرضت علينا تحت الادارة الاستعمارية التي أقيمت في البلاد تحت عباءة الانتداب». وربما تكون هذه هي المرة الاولى التي تصف فيها احدى قيادات الحركة النسائية الانتداب بأنه استعماري. ومضت مغنم قائلة: «انها المرة الثانية التي نعلن فيها، من خلال هذه المظاهرة الصامتة، ان الامة العربية التي تعيش بجوار الحرمين، مسجد عمر والقبر المقدس، اللذين يجلهما ويقدسهما كلاً من العالمين الشرقي والغربي، لن تسامح مع ظلم كهذا أو ترضخ لذل. ونحن نود ان نعلن للعالم أجمع، شرقه وغربه، انه على الرغم من هذه الادارة الاستعمارية، سنواصل العمل يداً بيد حتى نحصل على حقوقنا الوطنية». وأشارت مغنم الى نكث البريطانيين لعهودهم وانكشاف أهدافهم الاستعمارية: «لقد تحالف الحلفاء معنا حينما كانوا في حاجة لمساعدتنا، وحاربنا معهم، جنباً الى جنب، وواجه كثير من رجالنا الموت واستشهدوا على أرض المعركة وغطّت دماؤهم أماكن كثيرة، وذلك في سبيل استرجاع حريتنا المفقودة واستعادة حقوقنا المغتصبة. ولكن حينما حقق الحلفاء أهدافهم، تغاضوا عنا ونكثوا بالعهود التي قطعوها لنا، وحاولوا، في هذا البلد المقدس، اتباع سياسة غاشمة تهدف الى فناء الأمة العربية وتجريدها من أرضها ومواردها. وأقيمت في البلاد ادارة مختلطة استعمارية وصهيونية، ضد رغبات أهلها. وان تجربتنا القاسية توضح انه نتيجة لسياسة هذه الادارة فان التركيب الوطني العربي يقوض، والآمال العربية تحبط». والواقع، لقد كان هذا أول حديث يصدر عن شخص مسؤول في الحركة النسائية يتمّ فيه الربط بصورة صريحة وموفقة بين الاستعمار البريطاني من جهة، والحركة الصهيونية من جهة ثانية، باعتبار الأول هو المسؤول عن نفوذ الثانية في فلسطين وهو المسؤول عن تصفية الكيان الوطني الفلسطيني. وبأسلوب تحريضي بارع استشرفت فيه المخاطر المحيطة بالشعب الفلسطيني، خاطبت مغنم النساء بالقول: «اننا نرى أمامنا ظلال ابادتنا الكاملة وطردنا من أرضنا التي عشنا عليها نحن وآباؤنا واجدادنا قروناً عديدة. ومع ذلك، لم نفقد الأمل، ما زلنا على ثقة انه حالما يُعرف الخطأ، فان الحكومة البريطانية ستجد علاجاً لتغيير هذه الحالة السيئة. لقد قدّمنا، طوال الخمس عشرة سنة الماضية، طلبات متكررة الى حكومة الانتداب لتغيير سياستها التدميرية، ولكنها تبدو كما لو ان ليس لها آذاناً تسمع وعيوناً ترى. ولقد بات معروفاً، الآن، تماماً ان الاستقلال يؤخذ ولا يمنح، وان كفاح أي أمة للحصول على حقوقها المنتهكة واستعادة سيادتها المغتصبة لا بد أن يؤتي ثماره». وختمت خطبتها بالقول: «ان من المناسب يا أخواتي العزيزات ان نقف بوقار في مسجد عمر بن الخطاب، الفاتح العربي الكبير، لنسترجع لبرهة ماضينا ولنستمد من تاريخنا المجيد درساً لمستقبلنا وحافزاً لكفاحنا الوطني، فلنصلي لله تعالى ان يهب هذه الامة القوة والشجاعة الكافية حتى يمكّنها ان تقف كصخرة قوية ضد كل المغريات، وان يكلل جهودها بالنجاح»[٣٩].

بعد ذلك، واصلت المظاهرة طريقها الى القبر المقدس حيث آلاف المسيحيين الذين كانوا في الحج للاراضي المقدسة. وهناك ألقت سيدة مسلمة هي طرب عبدالهادي عضو اللجنة التنفيذية للمرأة خطاباً أمام قبر المسيح «ندّدت فيه بنكث الانكليز للعهود التي قطعوها على أنفسهم، ابّان الحرب العالمية الاولى، بشأن مساعدة العرب من أجل الحرية والاستقلال، وشجبت السياسة البريطانية التي «ستؤدي حتماً الى افناء العرب واحلال اليهود محلهم من خلال السماح بالهجرة اليهودية من جميع أرجاء العالم»[٤٠].

لقد كانت مظاهرة العام ١٩٣٣ النسائية عملاً نوعياً في مسيرة الحركة النسائية الفلسطينية. وكما ان نضال المرأة كان له تأثيره العميق ليس، فقط، على مستوى فلسطين والدول العربية بل

وعلى مستوى العالم، فقد «ذاع عمل اللجنة التنفيذية في ذلك الوقت ذيوعاً كبيراً ووصل الى بلاد بعيدة في أميركا واوروبا والهند، وقد وصلت رسائل تعبّر عن التأييد المطلق لمطالب المرأة الفلسطينية»(٤١). وفي لحظة مبكرة من عمر اللجنة التنفيذية (أقل من عام على ميلادها)، دعا رئيس عصبة الامم بتاريخ ١٩٣٠/٩/٣ اللجنة التنفيذية الى ارسال وفد نسائي الى لندن. وقال في رسالته للجنة انه «كلما كان التحرك أكثر بين العرب وأصدقائهم الكثيرين ومؤيديهم في انكلترا كان التأثير بالنسبة للقضية ككل... وكنساء عربيات رائدات فان اتصالكن بالمرأة هنا وتقديم مطالبكن سيكون مفيداً كما فعلتن بتأثير في العام الماضي»(٤٢).

الحركة النسائية وثورة ١٩٣٦

بدأت ثورة ١٩٣٦ بتنفيذ الاضراب الشامل يوم ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، في يافا، وامتد الى كل انحاء فلسطين. وفي ١٩٣٦/٤/٢٥، أصدرت اللجنة العربية العليا البيان الاول بتأليفها. واثر اجتماعها الاول مساء ذلك اليوم، أعلنت قرارها السياسي الذي جاء فيه: «الاستمرار على الاضراب العام الى ان تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية». وأكد القرار على المطالب الوطنية الثلاثة المعهودة وهي: «منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً؛ ومنع انتقال الارض العربية الى اليهود؛ وانشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي»(٤٣).

وبعد حوالى اسبوعين على اجتماع اللجنة العربية العليا واصدار قراراتها، تداعت الحركة النسائية الفلسطينية لعقد مؤتمر لبحث دور ومهام الحركة النسائية في ضوء التطورات السياسية التي بدأت تشهدها البلاد. وكانت أهم قرارات المؤتمر: «الموافقة على قرارات اللجنة العربية العليا وتأييد جميع قراراتها؛ وان تكون فلسطين عربية حرة؛ وان تعطى فلسطين مجلساً نيابياً حراً؛ ومنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً؛ ووضع قوانين بعدم بيع الاراضي لليهود؛ والمداومة على الاضراب العام حتى تنال البلاد حقوقها كاملة غير منقوصة»(٤٤).

لم يكن قرار المؤتمر النسائي في يافا بالمشاركة في الاضراب العام سوى وجه من أوجه نضال المرأة الفلسطينية الذي تصاعد بمعدلات قياسية، «فقامت بجمع التبرعات وتوزيعها على المحتاجين من أبناء الثوار والأسرى والشهداء، كما أخذت على عاتقها نقل السلاح، عبر نقاط التفتيش البريطانية، الى الثوار في مواقعهم النضالية، وعلاوة على ذلك صعدت المرأة الفلسطينية نضالها بالمشاركة المباشرة في القتال، وقدّمت التضحيات وجادت بالنفس. ففي المعركة التي دارت رحاها في وادي عزون بين الثوار والجنود البريطانيين في السادس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٦، لعبت المرأة الفلسطينية دوراً بارزاً وقدّمت على تراب الوطن الشهيدة فاطمة غزال»(٤٥). وشهد فوزي القاوقجي، في حديث أجرته معه مجلة «فتاة العراق»، على دور المرأة الفلسطينية في دعم الثوار، وممّا قاله: «كانت النساء في معركة بلما ينجدننا بالماء والطعام ونقل العتاد ويثرن الشعور بالزغاريد الوطنية وأناشيد البطولة، وحين حاصرت قوات الانكليز قوات الثوار، كانت النساء تمدنا بكل ما نحتاج اليه، وبتأثير تحميسهن انتصرنا»(٤٦). وممّا يؤكد مشاركة المرأة في الثورة ان صحيفة العلم نشرت قائمة بأسماء بعض النساء الشهيدات، وبلغ عددهن ٣٠ شهيدة(٤٧). وهناك عدد من الدلائل التي تشير الى انخراط المرأة في الكفاح المسلح. ففي محاكمة لاحدى السيدات بتهمة حيازة مسدس وذخيرة جاء في قرار حكم القائد العام في المحكمة: «أؤكد انه حتى هذا التاريخ حاكمت المحاكم العسكرية أربع نساء بجرائم خطيرة، وفي كل من هذه القضايا لجأت الى أبعد حدّ من التسامح والرحمة، ولكني أبين، الآن، بوضوح لجميع مَنْ

يحملون النساء على خرق النظام ان اللجوء الى مثل هذا التسامح لا يمكن ان يرجى في المستقبل»[٤٨].
أمّا المظاهرات النسائية، فقد أصبحت امراً مألوفاً تجرى بشكل مستمر ومنظم، وتشارك فيها قطاعات اجتماعية مختلفة من النساء، من ذلك (مثلاً): ان الطالبات، في عكا، قمن بمظاهرة كبيرة، وتعرضن فيها للضرب على يد رجال البوليس في أيار (مايو) ١٩٣٦[٤٩]. وقامت سيدات القدس باشراف جمعية السيدات العربيات بمظاهرة احتجاجاً على السياسة البريطانية، وعلى مجيء اللجنة الفنية للتقسيم خرجن بها من دار الجمعية في محلة المصرارة «وسارت هذه المظاهرة الى دوائر الحكومة في باب العمود حيث طلبت السيدات مقابلة السكرتير العام لتقديم احتجاج مكتوب أعددنه، وكانت السلطة، لما بلغها خبر هذه المظاهرة، اتخذت احتياطات بالغة، وأقامت حرساً قوياً على أبواب دوائر الحكومة لمنع السيدات من الدخول. وهكذا، عندما وصلت المظاهرة الى هناك منعهن الحرس من تخطي الأبواب. واجتمع حول المتظاهرات جمهور كبير. ولما كادت المسألة تتطوّر، سمح لوفد من السيدات بمقابلة المساعد العربي للسكرتير العام فقبلت السيدات ذلك على مضض. وبعد ان قدّمن المذكرة هتفن بهتافات مختلفة ضد السلطة، ثم سرن في مظاهرتهن الى دائرة البريد فباب الخليل فحارة النصارى فباب العمود فدار الجمعية ومن حولهن جمع كبير من رجال البوليس للحيلولة دون تطوّر المظاهرة. وفي أثناء ذلك، أضرب التجار العرب داخل المدينة القديمة»[٥٠].

اضافة الى ذلك، لعبت لجنة السيدات العربيات التي حلّت محل اللجنة التنفيذية دوراً هاماً في قيادة الحركة النسائية وتعزيز مشاركتها في الثورة الفلسطينية، فقامت بالاضافة الى الاعمال الخيرية بحملة سياسية واسعة في مجالين: مناشدة كل امرأة بريطانية أينما تكون بالوقوف الى جانب الحق العربي، كما قدمت مطلباً للسلام في فلسطين الى مؤتمر السلام في بروكسيل. وتمثّلت الاعمال الخيرية بتقديم المساعدة العينية لأسر الشهداء والمعتقلين والجرحى والمتضررين من الاعمال الانتقامية التي كان تجرى على يد قوات الاحتلال البريطاني والمنظمات الصهيونية، ومن ذلك، ان لجنة السيدات في القدس عزمت «على جمع مال لشراء منزل للآنسة سعاد، وحيدة القائد الشهيد سعيد العاص»[٥١]. ووجه الاتحاد النسائي العربي كتاباً مفتوحاً الى أثرياء العرب وكرامهم «حثّهم فيه على التبرّع لمساعدة الايتام الذين كان الاتحاد يأويهم حيث «ان فلسطين العربية قد أخذت تعج بالآلوف المؤلفة من الاطفال الايتام الذين جاءوا كنتيجة لنضال الأمة التاريخي في سبيل الحق والواجب»[٥٢]. وعلى صعيد المعتقلين، أعربت لجنة السيدات، في العديد من المناسبات، عن تضامنها واعتزازها بالدور البطولي والصمود المشرف للمعتقلين. ففي تاريخ ١١/٦/١٩٣٦، وجهت اللجنة رسالة الى المعتقلين في سجن عوجه الحفير جاء فيها: «ان لجنة السيدات العربيات في القدس تبعث لحضرات رجالها الاباسل الذين شرفتهم السلطة بابعادهم الى الحفير عاطر تحياتها وتقديرها العظيم. وسوف يكون للحفير في المستقبل أجمل الذكرى لما كان لهذا العمل من شرف لنفي أعاظم رجال فلسطين وشبابها الغر الميامين. واللجنة تطمئن رجالها الى ان البلاد ما زالت تستمد من نشاطكم وجهودكم قوة كبيرة للمثابرة على طلب حقوقها. ولن تتراجع، الآن، عمّا كما سفكت في سبيله من دماء وما خسرت من أموال. وسوف تتأكد من ان جهودكم ستثمر ثمرها المنتظر»[٥٣]. وبعثت لجنة السيدات العربيات بعدد من رسائل وبرقيات الاحتجاج تستنكر فيها استمرار اعتقال آلاف المواطنين وتعذيبهم، وطالبت في احدى هذه البرقيات ان تقوم السلطات البريطانية بفحص حالة المعتقلين في مراكز الاعتقال وتطلق سراحهم ولا سيما في معتقل المزرعة قرب عكا حيث ظهرت أمراض خطيرة بين العرب الذين حشروا أكداساً في أكواخ خشبية[٥٤]. وفي تاريخ ٢٩/٤/١٩٣٩، وجّهت اللجنة رسالة احتجاج الى المندوب السامي

البريطاني لما «يلاقيه المعتقلون في معتقل العروب من بلاء وعناء. هذا ناهيكم عن الاشغال المضنية التي يكره عليها المعتقلون في حر الشمس ولهب الهجير، مصحوبة بوسائل الاذلال الوحشية»[٥٥]. وفي أحدى المرات، قامت لجنة السيدات العربيات في القدس بتقديم مذكرة الى حكومة الانتداب بتاريخ ١٩٣٩/١/٩، جمعت عليها توقيع ١٣٠ شخصية نسائية فلسطينية استنكرت فيها أوضاع «السجناء والمعتقلين من العرب الذين غصت بهم السجون والمعتقلات مع سعتها وكثرتها، [والذين] لا يزالون يقاسون انواع العذاب بغير ذنب جنوه»[٥٦].

الى جانب ذلك، وضعت لجنة السيدات العربيات كل ثقلها من أجل الاستمرار في الاضراب العام وانجاحه. وفي اليوم المئة لهذا الاضراب، أصدرت اللجنة بياناً جماهيرياً أثنت فيه على جهود وكفاح اللجان والهيئات الوطنية وأصحاب المهن والتجار والعمال والسائقين ووفد الدعاية في لندن بقيادة جمال الحسيني. وتوجهت اللجنة في بيانها الى الشعب الفلسطيني تكبر جهاده وتعتز بتضحياته، وثمّنت الاضراب الشامل الذي جاء اعلاناً «ان بريطانيا أرادت فلسطين يهودية، ولكن فلسطين عربية يريدها العرب كذلك وستبقى عربية الى ما شاء الله»[٥٧].

وفي هذا السياق، قدمت اللجنة العديد من رسائل وبرقيات الاحتجاج الى حكومة الانتداب والمندوب السامي على ممارسات الاحتلال وأعمال القتل والتعذيب والتدمير التي يرتكبها. وفي احدى هذه الرسائل الموجهة من اللجنة الى المندوب السامي البريطاني، نوّهت اللجنة الى انها تقدّمت، في مناسبات مختلفة، الى الحكومة «مستنكرة المظالم التي يرتكبها الجيش البريطاني باسم مكافحة الثورة لا سيما في القرى». وأكدت ان هذه المظالم بلغت حداً لا يطاق، فقد تكاثرت حوادث اطلاق النار على الابرياء ونسف الدور والاعتداء على النساء والاطفال والشيوخ، وسلب ونهب الاموال والحلى، واتلاف القوت[٥٨].

وعلى أثر قرار وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ١٩٣٨/١/٤، ارسال لجنة فنية الى فلسطين لدرس امكانية مشروع التقسيم الذي صدر في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين بتاريخ ١٩٣٧/٧/٧، اتخذت لجنة السيدات العربيات موقفاً معارضاً للجنة، وساندت قرار مقاطعتها، وأرسلت الى الحكومة البريطانية برقية لفتت فيها نظر «الحكومة البريطانية الى الاحوال الحاضرة التي وصلت حداً لا يطاق من الشدة والبؤس ومئات من العرب في المعتقل ومشردون خارج البلاد، بينما عائلاتهم وأولادهم تبيت على الطوى وليس لها معين»[٥٩]. ووسّعت لجنة السيدات العربيات من دائرة تحرّكها على المستوى العربي، فوجهت بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٥، برقية الى ممثلي الدول العربية الى مؤتمر فلسطين عند انعقاده في القاهرة ناشدتهم فيها التدخل السريع لرفع الظلم وعمليات التعذيب التي يتعرّض لها المواطنون على يد قوات الجيش البريطاني والتي فاقت ما كان يجرى ابّان محاكم التفتيش في العصور المظلمة، «فأصبحت الرجال مشردة والبلاد مقفرة والاعمال معطلة وأبواب الرزق مغلقة والفقر مخيّماً واليأس مستولياً والشقاء عاماً»[٦٠].

المؤتمر النسائي العربي الاول

لا ريب في ان التحرّك الأهمّ، في تلك الفترة، كان قيام الحركة النسائية الفلسطينية باستنهاض دور الحركات النسائية العربية، وخاصة الحركة النسائية المصرية، وحثّها على مؤازرة ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني. وكان من أهمّ ثمرات هذا التحرّك عقد أول مؤتمر نسائي عربي، في القاهرة، لدعم ومساندة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

أكدت «وثائق الاتحاد النسائي المصري» المحفوظة في دار الاتحاد [بالقاهرة]، بأنه من الاسباب الهامة لعقد المؤتمر النسائي الشرقي [وهي التسمية التي أطلقت على المؤتمر] كانت البرقية التي تلقتها هدى شعراوي من لجنة سيدات عكا، برئاسة أنيسة الخضرا. فقد كتبت البرقية بأسلوب وجداني مؤثر، واعتبرت ان ما يحدث في فلسطين «سيمحو من الوجود أقدس أراضي الاسلام»، وناشدت ان تستيقظ مصر من سباتها «لترى هول الفاجعة النازية»(٦١).

وأشارت الوثائق الى ان تلك البرقية لقيت صدى واستجابة عميقين عند رئيسة الاتحاد النسائي المصري، شعراوي، وأهمّ شخصية نسائية مصرية في حينه، فقامت بالرد مباشرة على برقية لجنة سيدات عكا ببرقية جاء فيها: «يروّع مصر هول المصيبة التي أدمت قلوبكم وهزّت العالم الاسلامي بأسره، فلا تقطنوا من رحمة الله، اننا معكم بقلوبنا نستنكر تعدّي اللجنة البريطانية الملكية اختصاصها بانتهاك حرية البقاع المقدسة وامتهان كرامة المسلمين بمشروعها الجائر ونرجو عدول بريطانيا عن هذه السياسة التي ستوقفها موقف العداء من الاسلام والمسلمين وتعرضها لسخط العالم أجمع، فصبر جميل»(٦٢). والواقع، ان اهتمام الحركة النسائية المصرية بتطوّرات الصراع الجاري في فلسطين أخذ يتزايد مع اندلاع ثورة ١٩٣٦ في فلسطين. فقد نشرت مجلة «المصرية» التي كان يصدرها الاتحاد النسائي المصري عدداً من المقالات والتحقيقات عن ثورة ١٩٣٦ والزعامات الوطنية الفلسطينية. وكانت تنشر، أيضاً، مذكرات ورسائل وبرقيات الاحتجاج التي كانت تبعث بها لجنة السيدات العربيات بالقدس الى المندوب السامي والحكومة البريطانية. ففي العدد الصادر في الاول من أيار (مايو) ١٩٣٨، مثلاً، نشرت المجلة المذكرة التي أرسلتها لجنة السيدات العربيات للمندوب السامي البريطاني في فلسطين بتاريخ ١٩٣٨/٢/٥، وفيها استنكار للمظالم والاعتداءات الاثيمة التي توقعها الحكومة بواسطة الشرطة ورجال الادارة والجيش بعرب فلسطين بقصد ارهاقهم والنكاية بهم وبوطنهم من محو ودمار(٦٣).

كانت تلك الوقائع وغيرها هي التي مهّدت لعقد «المؤتمر النسائي الشرقي» بعد ان تبنّاه ودعا اليه الاتحاد النسائي المصري. وكان هذا أول مؤتمر نسائي عربي في التاريخ يعقد لأجل فلسطين. وشارك في المؤتمر الذي عقد في الفترة ما بين ١٥ ـ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨، وفود عن الحركات النسائية في كل من مصر والعراق ولبنان وسوريا وايران وفلسطين. وكان الوفد النسائي الفلسطيني يضم كل من: طرب حرم عوني عبدالهادي، ووجيدة حرم حسين الخالدي، وكاترين حرم شكري ديب، وماتيل حرم مغنم مغنم، وساذج حرم نجيب نصّار، وسعاد حرم فهمي الحسيني، وملك الشوا حرم حمدي حلاوة، وكيتي حرم جورج انطونيوس، وليا حرم جورج صلاح، ومسرة حرم حسن البديري، وقرينة حرم الحاج بكر النشاشيبي، وفاطمة حرم شكري المهتدي، وعائشة حرم حسن صدقي الدجاني، وصبحية حرم راغب التميمي النابلسي، ورفقة الشهابي التاجي، وماري لويزا ابو الشعر، وريا القاسم، وسلمى رجائي الحسيني، وسميحة الخالدي، وزليخة الشهابي، وشاهنده دزدار، وميمنة (إبنة الشيخ عزالدين القسام)، وفاطمة النشاشيبي، ومريم هاشم، وبدره كنعان، ونبيهة ناصر»(٦٤).

جاء ترتيب الوفد النسائي الفلسطيني الاول في عدد العضوات المشاركات في المؤتمر. وكان معظم السيدات المشاركات الـ ٢٧ من زوجات وأقارب النخبة السياسية الفلسطينية التي كانت تعكس السلم الاجتماعي ـ الطبقي الفلسطيني.

انعكس مستوى وحجم الوفد النسائي الفلسطيني في المؤتمر على انتخابات وأعمال ونتائج

المؤتمر. ففي الانتخابات التي أُجريت لتشكيل مكتب المؤتمر قبل يومين من عقد المؤتمر بتاريخ ١٣/١٠/١٩٣٨، نجحت سبع وكيلات للرئيسة كان بينهن فلسطينيتان هما: وحيدة حرم حسين الخالدي، وزليخة الشهابي. وفي انتخابات السكرتيرات نجحت احدى عشرة سيدة كان بينهن فلسطينيتان، أيضاً، هما: ساذج نصّار، وكاترين حرم شكري ديب. وفي انتخاب السكرتيرات المساعدات نجحت ست سيدات كان بينهن ثلاث فلسطينيات هم: السيدة ماتيل مغنم وميمنة القسام، وريا القاسم. وفي انتخابات المراقبات نجحت سبع سيدات كان بينهن فلسطينيتان هما: كيتي حرم جورج انطونيوس، وملك الشوا حرم حمدي حلاوة[٦٥].

تجسّد مستوى التمثيل الفلسطيني في مستوى الحضور والمشاركة والفعالية في جلسات المؤتمر. ففي الجلسة الاولى للمؤتمر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٨، تحدّثت أحدى عشرة سيدة كان بينهن أربع فلسطينيات. وكانت أولى هؤلاء السيدات طرب حرم عوني عبدالهادي حيث تلت هدى شعراوي التي قامت بافتتاح المؤتمر والقاء كلمة الوفد المصري مباشرة. وفي كلمتها أشادت السيدة طرب بـ «تضامن العرب والاسلام في فلسطين تضامناً تجلّى في المؤتمر البرلماني وهذا المؤتمر»، واثنت على الجهود الجبارة التي تبذلها السيدة هدى شعراوي في سبيل فلسطين المعذّبة. وتحدثت عن المؤتمر وكونه فاتحة عهد جديد لتضامن نساء العرب في الدفاع عن فلسطين[٦٦]. ثمّ تحدثت وحيدة الخالدي عن سياسة الانتداب في تهويد فلسطين والجهاد في مقاومتها ودور المرأة الفلسطينية، ولا سيما القروية النبيلة[٦٧]. وكانت السيدة الثالثة التي تحدثت في الجلسة الاولى هي كاترين حرم شكري ديب التي قالت: «كل قطعة في الارض قد تجد لها مثيلاً أو عنها بديلاً الاّ فلسطين التي حاول العالم أن ينتزعها من أيدينا ليقدمها لقمة سائغة لليهود. فلسطين ليست لأهلها، فقط، ولكنها للعرب أجمعين»[٦٨]. أمّا آخر المتحدثات الفلسطينيات الاربع في الجلسة الاولى فكانت زليخة الشهابي التي «حيّت الرئيسة والمندوبات ولخّصت القضية وسياسة بريطانيا في مدى واحد وعشرين عاماً لتهويد فلسطين وما كان من ثورات ولجان وتقارير ومؤامرات وفظائع»[٦٩].

وفي الجلسة الثانية، التي عقدت بتاريخ ١٦/١٠/١٩٣٨، تحدثت احدى عشرة سيدة كان بينهن أربع سيدات فلسطينيات. كانت الاولى سعاد الحسيني التي تحدثت عن المظالم النازلة بفلسطين دون ان تدفع «الغيرة» الى السلام دولة واحدة من الاثنتي والخمسين دولة التي وافقت على وعد بلفور لكي تضع حداً لهذه المآسي التي لم يسجل التاريخ أفظع منها. وتساءلت: لماذا يطير القادة البريطانيون الى ألمانيا يحملون غصن الزيتون ويبعثون الى فلسطين ستين ألف جندي مسلّحين بالحديد والنار[٧٠]؟ وتحدثت ملك الشوا التي استعرضت «بطولة المرأة العربية في الثورة»، ودعت الى ان تتحد مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن والعراق «فتصبح ولايات متحدة تضمن استقلال أي عضو منها، وفلسطين هي الميناء الطبيعي للعراق وسوريا الداخلية، هذا عدا قداستها للمسيحي والمسلم»[٧١]. وختمت كلمتها بالقول: «لا حياة لأهل فلسطين الاّ كجزء من الامة العربية المتحدة»، وهتفت بحياة فلسطين تحت ظلال الوحدة العربية[٧٢]. أمّا آخر المتحدثات الفلسطينيات الاربع في الجلسة الثانية فكانت ريا القاسم التي قالت: «لقد ابتليت أكثر البلاد المستعمرة بشعب واحد، ولكن فلسطين الصغيرة ابتليت بشعبين جشعين: أولهما لم تطقه ألمانيا العظيمة ولم تقدر عليه النمسا الشاسعة الاطراف وأحسّت بخطره ايطاليا ذات المستعمرات الشاسعة واشتكت منه أكثر دول اوروبا، حتى افريقيا الداخلية رفضت ان يعيش معها ففرض علينا فرضاً وساعده الشعب الثاني بالنار والحديد». وتحدثت عمّا صبّته بريطانيا على فلسطين من مظالم، وكيف «اننا لم نجد في

بريطانيا اذناً صاغية واعية تسمع شكوانا فنادى منادي الجهاد: حي على الجهاد»[٧٣].

في الجلسة الختامية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٣٨، التي عقبت جلسة اتخاذ القرارات، تحدثت ست سيدات كان بينهن ثلاث سيدات فلسطينيات. الاولى ماتيل مغنم التي «حملت من فلسطين الثائرة، من الشباب الذين اتخذوا الجبال مقراً ولم يجدوا من الجهاد مفراً... الى مصر ومليك مصر وسيدات ورجال مصر أزكى التحيات». ثم عرضت قضية فلسطين، بايجاز، ابتداء من معاهدة فرساي التي أصبحت حبراً على ورق الى عصبة الامم التي تعاني سكرات الموت الى الانتداب الى الثورات الى فظائع الانكليز الى مطالب الحركة الوطنية، وقالت «لقد وجد السوديت في اخوانهم الالمان خير معين في استرداد حقوقهم، فهل يجد الفلسطينيون في اخوانهم العرب والمسلمين عوناً لاستخلاص حقوقهم؟ وفي عقد هذا المؤتمر دليل على تضامنهم معهم حتى يعود السلام الى فلسطين وتنعم البلاد المقدسة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية»[٧٤]. أمّا الثانية، فكانت زليخة الشهابي التي قالت: «سنعود مقتنعات بأن أهل فلسطين ليسوا وحيدين في ميدان الجهاد المقدس لتخليص بلادهم»[٧٥]. أمّا السيدة الثالثة فكانت ساذج نصّار التي أكدت ان لا سلامة للعرب الاّ بالاتحاد «فاعملن يا سيداتي لهذه الغاية، واستعملن نفوذكن العظيم لدى الملوك والامراء والزعماء والمثقفين وسائر طبقات الشعب للاتحاد في السياستين الخارجية والدفاعية مع الاحتفاظ بالاستقلال في الشؤون الداخلية أسوة بالولايات المتحدة الاميركية»[٧٦].

تميّز الخطاب السياسي للمرأة الفلسطينية في المؤتمر بطغيان الاسلوب الانشائي المليء بالبكائيات ذات الهدف التحريضي الواضح. وخلت كل الخطابات من أية قضية تتعلّق بوضع المرأة الفلسطينية سوى بعض الاشارات العابرة عمّا تتعرّض له المرأة من قمع بسبب سياسات الاحتلال البريطاني ودور ومقاومة المرأة الفلسطينية في الكفاح الوطني. لكن الشيء الاكثر وضوحاً، في معظم الخطابات، كان الدعوة للوحدة العربية ولاستقلال فلسطين في إطار هذه الوحدة. لقد كان الاتجاه العروبي طاغياً على الحركة النسائية الفلسطينية الى درجة ان جميع الاطارات النسائية الفلسطينية التي تشكّلت، حتى ذلك الوقت، لم تكن تحمل اسم فلسطين، وكان تعبير السيدات العربيات هو التعبير السائد. ومع ذلك، فان الأداء النسائي الفلسطيني، في هذا المؤتمر، كان مميّزاً قياساً بواقع انه التجربة الاولى للمرأة الفلسطينية على هذا الصعيد. وقد ذكرت صحيفة «التايمز» اللندنية ان «من أهم المزايا التي امتاز بها المؤتمر النسائي مبلغ ما وصلت اليه المرأة الشرقية من التحرر الاجتماعي والذكاء السياسي. فاننا اذا استثنينا سبع عضوات من المسيحيات العربيات لا نجد بين المندوبات من جاءت وبرفقتها أحد من أعضاء أسرتها الذكور لرعايتها، وفوق ذلك فان من بين مندوبات فلسطين ثلاثاً من نابلس التي يضرب بها المثل الشديد في الحرص على التقاليد الاسلامية. وليس بين المندوبات سيدة واحدة مقنّعة»[٧٧]. والواقع ان معركة ازالة حجاب المرأة كجزء من معركة تحرر المرأة كانت تدار من الناحيتين، الواقعية والعملية، وبصورة غير مباشرة في إطار معركة التحرر الوطني.

نتائج وقرارات المؤتمر

تتوجت جهود المؤتمر باصدار اثنين وعشرين قراراً تضمّنت: تحميل دول اوروبا وخاصة دول الحلفاء مسؤولية المشكلة الفلسطينية ومسؤولية حلّها؛ ومناشدة الملوك والامراء العرب والمسلمين التدخل لحل القضية الفلسطينية بالحق والعدل والسعي لوضع حدّ لسياسة الظلم والبطش التي يسلكها الانكليز في فلسطين؛ وارسال برقيات الى تشمبرلين وهتلر وموسوليني ودلاديه

ومناشدتهم التدخل لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن لها حقوقها كما سويت مشكلة السوديت؛ والاتصال بالهيئات والجمعيات النسائية في العالم وابلاغها قرارات المؤتمر؛ وتأييد مطالب العرب في فلسطين من الغاء الانتداب ووعد بلفور ووقف الهجرة وانتقال الاراضي العربية الى اليهود والاجانب ورفض التقسيم وانشاء دولة فلسطينية ذات سيادة؛ واستنكار سياسة القمع البريطانية؛ واطلاق سراح المعتقلين واعادة المبعدين والمشردين؛ وتقديم جميع أشكال المساعدات الى كفاح العرب في فلسطين؛ واستنكار الحملات الصحفية الاجنبية على المجاهدين؛ وارسال برقيات الى تشمبرلين وعصبة الامم ورؤساء الحكومات الاوروبية احتجاجاً على القمع البريطاني في فلسطين؛ وارسال برقية الى الرئيس الاميركي، ثيودور روزفلت، باستنكار الانتصار الاميركي للاباطيل الصهيونية؛ واعتبار اصرار بريطانيا على سياستها في فلسطين عمل عدائي مقصود وموجّه نحو العرب والاسلام؛ وتشجيع البضائع والمتاجر الوطنية العربية والاستغناء عن غيرها؛ وتأليف لجان من السيدات في البلاد العربية للدفاع عن فلسطين على ان تكون لجنة مصر هي الرئيسة المركزية التي يناط بها تنفيذ المقترحات القاضية بانشاء مكتب دعاية رئيس للقضية في القاهرة؛ وتخصيص أيام لفلسطين تجمع فيها الاعانات وتبذل الجهود انتصاراً لقضية فلسطين؛ والموافقة على الاقتراح المقدم من جمعية الاتحاد النسائي المصري بالنيابة عن سيدات مصر والقاضي برفع التماس الى ملك مصر بأن يشمل أرامل وأيتام فلسطين بعطفه؛ وتقديم طلب للداخلية ووزارة المعارف المصريتين لمساعدة طلبة فلسطين في دخول المعاهد المصرية؛ ومطالبة جمعية الهلال الاحمر انشاء قسم لجرحى فلسطين وارسال الادوية المجانية اللازمة لهم؛ ومطالبة وزارة المعارف والمعاهد الدينية بتعليم أيتام ويتيمات فلسطين من أبناء وبنات الشهداء مجاناً؛ وتوجيه الشكر الى ملك مصر وشعبه وحكومته لاستضافة المؤتمر؛ وتوجيه التحية الى مجاهدي فلسطين الابطال واحرارها المعتقلين والمبعدين ولجنتها العربية العليا وعلى رأسها المفتي أمين الحسيني؛ وتوجيه الشكر الى السيدة هدى شعراوي والاتحاد النسائي المصري لجهودهم في سبيل فلسطين ودعوتهم للمؤتمر؛ والمطالبة بتجريد اليهود من السلاح أسوة بالعرب؛ والابراق الى قداسة البابا ورئيس أساقفة كنتربري وسائر الاديان في اوروبا واميركا، وارسال برقيات الى سيدات الهند لاشتراكهن في الدفاع عن حقوق المرأة والقضية الفلسطينية[٧٨].

تجدر الاشارة الى ان الاتحاد النسائي المصري وبموجب قرارات المؤتمر قام بتشكيل لجنة لجمع التبرعات لمساعدة الضحايا الفلسطينيين، «ووصل مقدار ما جمع من تبرعات ٢١٤٨٥٦ جنيهاً. كما كان صافي ايراد الحفلة الغنائية التي تبرعت باحيائها ام كلثوم ١٠٣٧٣٠ جنيه، وايراد حفلة أقيمت في الاوبرا وتبرع باحيائها صالح عبدالحي، وفرقة من هواة التمثيل يرأسها بديع خيري ٣٢٨٥٠٠ جنيه. وهذه المبالغ جمعت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨»[٧٩].

خـــاتـــمـــة

قياساً الى واقع الحركة النسائية في المنطقة العربية، شكّلت الحركة النسائية حالة متقدمة بل ورائدة في مجال تبلورها وتنظيمها وقدرتها على لعب دور هام في إطار مجمل دور الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد استطاعت الحركة النسائية ان تتجاوز حدود اطاراتها الطائفية الضيقة في فترة وجيزة، وان تبني إطاراً شاملاً للحركة النسائية يعكس، من الناحية الاساسية، مستوى تطوّر الحالة الاجتماعية في فلسطين بكل مؤثراتها الثقافية السائدة والتي شكّلت في جوانبها التقليدية أحد الكوابح التي حالت دون وصول الحركة النسائية الى مستوى التحوّل الى حركة جماهيرية تستقطب

نساء المجتمع الفلسطيني خارج نطاق النخبة السياسية والاجتماعية. الّا ان ما يحسب للحركة النسائية الفلسطينية قدرتها ـ وبصورة سريعة ـ على الانخراط في صلب النضال السياسي، وتخطي سقف العمل الخيري، وحضورها الفاعل والمؤثر في العديد من ميادين ونشاطات العمل السياسي على الساحتين العربية والدولية، ونجاحها في هضم برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية والتعبير عنه بصورة ملفتة. وبهذا المعنى، لم يخلُ خطاب الحركة النسائية من مثالب تمثّل أبرزها في ضعف التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية وبروز النزعة العروبية حيث تجلّى ذلك في كل بيانات وقرارات وبرقيات الحركة بما في ذلك اسمها، أي «لجنة السيدات العربيات» وليس الفلسطينيات مثلاً. وهذه الاشكالية، هي جزء من اشكالية عامة لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، كانت تعكس ضعف تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية عموماً. اضافة الى ذلك، تميّز الخطاب السياسي للحركة النسائية بالانشائية والميل نحو العبارات الوجدانية المؤثرة، واعتماد الاسلوب البكائي في احايين كثيرة. وبحدود ضيقة، حاولت الحركة النسائية ان تتناول بعض القضايا الخاصة بالمرأة وحقوقها من دون ان تجعل هذه القضايا مركزاً لاهتماماتها.

يبقى في كل ذلك، ان الحركة النسائية الفلسطينية، عبر حوالى اربعين عاماً من عمرها، أرست أساساً قوياً لاستمرار ونهوض الحركة النسائية الفلسطينية في السنوات اللاحقة وخاصة في الفترات التي غابت فيها المؤسسات الوطنية الفلسطينية، فكانت من أوائل المؤسسات التي أبرزت الكيانية الفلسطينية في فترة ما بعد النكبة.

---

(١) إلفت محمود فؤاد، «الدور الوطني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ٦٢، تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٦، ص ١٢١.

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) ماتييل مغنم، «الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية في الحركة الوطنية منذ الانتداب وحتى عام ١٩٣٦»، (ترجمة احمد عمر شاهين)، **صامد الاقتصادي**، العدد ٦٢، تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٦، ص ١٠.

(٤) فؤاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(٥) عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٧٥.

(٦) راجع، «تقرير من رفيق التميمي، الى الوفد العربي الفلسطيني، عن أوضاع المعارف في فلسطين»، في: اكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: من أوراق أكرم زعيتر**، وثيقة (٥٧)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١٠٤.

(٧) مغنم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(١٠) فؤاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(١١) خديجة الحباشنة ابو علي، «الدور السياسي للمرأة الفلسطينية على الصعيد الدولي»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٦٢، تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٦، ص ٩٢.

(١٢) راجع، «جداول بأسماء شهداء اضطرابات سنة ١٩٢٩ في مناطق القدس وحيفا والخليل وصفد ويافا والرملة وغزة، ٢١/٨/١٩٣٠، وثيقة (١٦٦)، في: زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٩، ٣٣٢.

(١٣) مغنم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(١٥) د. عبدالوهاب الكيالي، **وثائق**

المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

(١٦) مغنم، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ و١٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٩) د. الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣ و١٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٢١) مغنم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) د. الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦ و١٦٧.

(٢٧) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٨)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٧٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٩) د. الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٣٠) زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦.

(٣١) مغنم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٦) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٣٨) مغنم مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٤٣) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٤٤) د. الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤٥) فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٤٦) زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٤٧) العلم (القاهرة)، ١٩٣٩/٦/٢١.

(٤٨) الشباب (القاهرة)، ١٩٣٨/٣/١٦.

(٤٩) زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٥٠) الشباب (القاهرة)، ١٩٣٨/٥/١١.

(٥١) مغنم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩.

(٥٢) العلم، ١٩٣٩/٦/٢١.

(٥٣) زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩.

(٥٤) العلم، ١٩٣٩/٨/٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ١٩٣٩/٥/١٧.

(٥٦) الشباب، ١٩٣٩/٢/٢٢.

(٥٧) د. الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨.

(٥٨) الشباب، ١٩٣٨/٣/٣٠.

(٥٩) العلم، ١٩٣٨/٢/٢٣.

(٦٠) العلم، ١٩٣٩/٥/١٧.

(٦١) د. آمال كامل بيومي السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٦٤) الحوت، مصدر سبق ذكره، جدول (٥٤)، ص ٨٩٨.

(٦٥) زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧١ و٤٧٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٨١.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١٢ ـ ٥١٣.

(٧٩) د. السبكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

العروبة وفلسطين في سياسة عبد الناصر ودورهما في صنع جاذبيته السياسية

سلوى العمد

كاتبة وباحثة فلسطينية

هذه محاولة لدرس تصوّر الرئيس المصري الاسبق الراحل، جمال عبدالناصر، وتوجهاته السياسية ازاء قضيتي العروبة وفلسطين، ابان السنوات العشر الاولى من عهده، من خلال قراءة في خطاباته السياسية وسياساته العملية. وتكمن أهمية هذه المحاولة في أنها تسعى الى تسليط الضوء على فترة وجيزة في التاريخ العربي المعاصر، شكّلت منعطفاً، أساسياً، في المسار السياسي للحركة القومية العربية قيادة وقاعدة، وكثر الجدل حولها وحول رمزها جمال عبدالناصر. ماذا كانت المواقف الايديولوجية لعبدالناصر حيال هاتين المسألتين؟ وما هو منظوره في معالجتهما؟ وهل كان عبدالناصر مخطئاً أم مصيباً في سياساته؟ أسئلة لا تزال تدور في مخيلة أصدقاء عبدالناصر وأعدائه على حدّ سواء. على ان المحاولة هذه لا تسعى، بأي حال، الى اطلاق الاحكام تأييداً أو معارضة، بل هي معنيّة بتتبع العوامل والظروف التي أملت على عبدالناصر مواقف معيّنة، أو أثّرت في صياغة هذه المواقف؟ كما انها معنيّة بتسليط الضوء على الدور الذي لعبته سياسته حيال مواقفه من هاتين القضيتين في صنع جاذبيته السياسية لدى الجماهير العربية. والتوجه لقراءة سياسة عبدالناصر حيال القضيتين، على هذا النحو، هام لسببين: الاول، ان فلسطين والوحدة العربية ـ وكلاهما كان هاجس عبدالناصر في خطاباته وسياساته منذ وقوع أول عدوان اسرائيلي على قطاع غزة في العام ١٩٥٥ ـ لا تزالان من العناصر الاكثر الحاحاً وديمومة في الواقع السياسي العربي. وهو واقع تأثر على مدار هذا القرن بفعل السياسات الاستعمارية الغربية تجاه هاتين المسألتين؛ والثاني، ان سياسات الدول الاستعمارية الغربية، التي حاربت نزوع عبدالناصر نحو سياسة مستقلة، لا تزال تتمحور حول فرضية ان الحؤول دون وحدة العرب، وتكريس القضية الفلسطينية كأزمة «مزمنة»، هما الضمانة لاطالة أمد السيطرة المباشرة على ثروات المنطقة، وبالتالي،تقرير مسارها السياسي ومصيرها الحضاري بما يتوافق واطالة أمد هذه السيطرة. من هنا، فان مراجعة متأنية لمواقف عبدالناصر من هاتين المسألتين، في الفترة المعنيّة، توضح ملابسات العهد الناصري، وتبيّن التعقيدات المحلية والعربية والدولية، فضلاً عن التعقيدات الناجمة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، التي شكّلت بمجملها مأزق عبدالناصر، وأسهمت، بالتالي، في صياغة مواقفه العربية والفلسطينية، وكذلك في صنع جاذبيته السياسية.

مصر أولاً

دلّ تسارع الاحداث قبل ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، على ان مصر كانت تمر بما يمكن

اعتباره «أزمة وطنية عامة»، حيث لم يعد بمقدور الشعب المصري ولا السلطات الحاكمة التعايش ضمن الشروط السائدة آنذاك. ويكفي ان يعلم المرء ان أربع وزارات تعاقبت على مصر في فترة الشهور الستة التي سبقت قيام الثورة ليدرك ان الازمة كانت بلغت ذروتها على الصعيد الرسمي[١]. أمّا على الصعيد الشعبي، فقد فقدت السلطات سيطرتها على الشارع المصري، الذي صبّ جام غضبه على الاوساط الحاكمة وعلى الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس[٢].

شكّل هذا الوضع، على ما يبدو، الخلفية الحقيقية لتحرك الضباط الأحرار للاطاحة بنظام الملك فاروق. فيما لعبت فضيحة الاسلحة الفاسدة، التي كانت بحوزة الجيش المصري، ابّان حرب فلسطين، وكذلك نتائج الحرب، دوراً ثانوياً أضاف الى تحرّك الضباط الاحرار أسباباً أخرى للمضي قدماً في خطتهم الانقلابية. وأشار عبدالناصر في كتابه «فلسفة الثورة» الى نقاشات حول شؤون مصر الداخلية، دارت بينه وبين رفاقه عندما كانوا محاصرين في منطقة الفالوجة في أثناء الحرب، خلاصتها أن مصر هي الواجب الاول للجنود المصريين. يقول عبدالناصر في الكتاب المذكور: «كنا نقاتل في فلسطين، لكن أحلامنا كانت تتمحور حول مصر. كانت المعركة موجهة مع العدو في كمائنه، فيما قلوبنا تحوم حول وطننا (مصر) الذي تركناه في حراسة الذئاب»[٣]. ووصف عبدالناصر مصر في مكان آخر من الكتاب بأنها «فالوجة أخرى على نطاق أوسع... وما يحدث لنا في فلسطين ليس الّا صورة مصغّرة لما يحدث في مصر»[٤].

وعندما تسلّم الضباط الاحرار مقاليد الحكم في مصر عشية الثالث والعشرين من تموز (يوليو) العام ١٩٥٢، لم يكن الصراع مع اسرائيل قد طرح كأولوية على جدول أعمالهم. فقد احتلت مسألة الاصلاح في مصر مرتبة الاولوية بالنسبة لمجلس قيادة الثورة. وهذا ما كان عبدالناصر أوضحه في حديث صحافي أجراه معه كيث ويلوك جاء فيه: «ان أي معركة عسكرية مع اسرائيل سوف تعيق عملية الاصلاح في مصر، والحكومة قالت بأن الاصلاح هو مبرر وجودها»[٥]. على ان فلسطين كانت واحدة من ثلاث قضايا حازت على اهتمام الضباط الاحرار، الّا انها، في تقدير ويلوك، كانت الاقل أهمية بينها[٦]. وحتى مطلع العام ١٩٥٤، غابت فلسطين عن خطابات قادة الثورة وتصريحاتهم، بمن فيهم جمال عبدالناصر. وكان واضحاً انهم تجنّبوا التطرّق الى هذه المسألة أو الاتيان بأي قول أو فعل من شأنه ان يفسّر على انه استفزاز لاسرائيل. وهذا ما أكده احمد حمروش في كتابه الذي أرّخ لثورة ٢٣ يوليو، عندما أشار الى ان تصريحات الجانبين، المصري والاسرائيلي، اتسمت، في تلك الفترة، باللهجة الهادئة والسعي الى عدم التورّط في وضع عدائي. وقد تطوّرت هذه اللهجة، بعد فترة وجيزة، الى اتصالات سرية أو شبه علنية بين عبدالناصر ورئيس وزراء اسرائيل آنذاك، موشيه شاريت. وأضاف حمروش، بأن الظرف كان ملائماً لحل سلمي بين مصر واسرائيل، حيث أبدى شاريت استعداداً للتفاهم مع العرب، لكن مجلس قيادة الثورة لم يستطع التغاضي عن نقطتين أساسيتين، هما: ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر بشكل كامل، ومشكلة التهجير القسري لشعب فلسطين[٧].

على ان تلك الاتصالات لم تؤد الى نتيجة ملموسة بسبب الضغوط الاميركية على مصر، التي كان نهجها الاستقلالي يزعج صانعي القرار في الولايات المتحدة الاميركية. وكان من النتائج المباشرة لهذا الانزعاج الاميركي أنْ أُجري تعديل فوري في الوزارة الاسرائيلية، تسلّم على أثره، دافيد بن ـ غوريون، (رجل الخيار العسكري) منصب وزير الدفاع.

نقطة تحوّل

جاء صعود بن ـ غوريون الى السلطة في اسرائيل بمثابة نقطة تحوّل في العلاقة بين

مصر واسرائيل. فبعد أيام من تعيينه وزيراً للدفاع، شنّت اسرائيل عدواناً واسع النطاق على قطاع غزة في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٥، وضع عبدالناصر في موقف حرج أمام شعبه وقواته المسلّحة[٨]، لكن، يبدو ان أثر العدوان على غزة كان أبعد بكثير من مجرد الحرج؛ فها هو عبدالناصر يعترف، في أحد خطاباته، بأن العدوان الاسرائيلي على القطاع أدّى الى تحوّل في طريقته في التفكير تجاه الاحداث في المنطقة: «لقد بدا واضحاً لنا ان مشكلة اسرائيل ليست مشكلة محلية، كما كان يبدو الأمر، قبل الغارات على قطاع غزة. وبدا واضحاً لنا، كذلك، أننا لا نستطيع السير في معركة البناء فيما الخطر يداهم ما نبنيه ويهدّد وجودنا من أساسه[٩]. وفي خطاب آخر، قال: «لقد كان العدوان على قطاع غزة اشارة الخطر التي دفعتنا للبحث عمّا يعنيه السلام» ... [و] أن نكون دقيقين في تعريفنا للسلام وفي معنى السلام وتوازن القوى في المنطقة[١٠].

ترافق تصاعد التوتر بين مصر واسرائيل مع ضغوطات على مصر من قبل فرنسا وبريطانيا. وكان كلاهما منزعجاً من مجمل سياسات عبدالناصر المحلية والعربية والدولية. فعلى الصعيد المحلي، تُوِّج سعي عبدالناصر الى اجلاء القوات البريطانية عن مصر باتفاقية وقّعت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤. وعلى الصعيد العربي رفض عبدالناصر سياسة الاحلاف، وحارب انضمام الدول العربية الى حلف بغداد. أمّا على الصعيد الدولي، فقد نشط عبدالناصر باتجاهين احدهما يعزز الآخر، تمثّل الاتجاه الاول في تبنّي عبدالناصر سياسة «الحياد الايجابي»، وهذه عنت في الواقع العملي، تكتيل دول العالم الثالث المستقلة، حديثاً، في إطار منظمة افرو ـ آسيوية، عرفت منذ ذلك الوقت بمجموعة دول عدم الانحياز. وقد عقدت هذه المنظمة مؤتمرها الاول المعروف بمؤتمر باندونغ، في نيسان (ابريل) ١٩٥٥، بزعامة أقطاب ثلاثة هم الى جانب عبدالناصر، رئيس الوزراء الهندي، جواهر لال نهرو، والرئيس اليوغسلافي، جوزيف تيتو. وقد رمزت مشاركة تيتو الى انفتاح افرو آسيوي على المعسكر الاشتراكي. وتمثّل الاتجاه الثاني في ابتعاد عبدالناصر التدريجي الواضح عن الغرب. وتجسّد ذلك في خطوات منها: رفض عبدالناصر للدعم الاميركي المشروط، وقيامه بتأميم قناة السويس بتاريخ ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٦، كردّ على موقف الاميركيين الرافض تقديم العون لبناء السدّ العالي. وكان تأميم القناة بمثابة الذريعة المباشرة لشن العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ حين باشرت اسرائيل عملياتها العسكرية ضد مصر، وانضمت اليها، في اليوم التالي، كل من بريطانيا وفرنسا. على ان هذه القوى الثلاث لم تكن تنتظر الذريعة لشنّ عدوان على مصر؛ ذلك ان العدوان على مصر كان تقرّر قبل عام من قيام مصر بتأميم القناة، «اذ كان بعض الاوساط الاسرائيلية يتحدث عن حرب وقائية (Preventive War) ضد مصر»[١١].

ما بعد العدوان

رسخ العدوان الثلاثي على مصر في ذهن عبدالناصر اليقين أن هناك ترابطاً عضوياً بين زرع دولة اسرائيل في قلب المنطقة العربية وبين جوهر المطامع الاستراتيجية للغرب فيها، وفي عموم العالم الثالث، الذي أصبحت مصر ترمز الى تنامي قوته ـ لا باعتباره عالماً ثالثاً، من حيث التصنيف التنموي، بل بصفته قوة عالمية ثالثة، تنزع نحو سياسات مستقلة تنبع من صميم مصالحها الوطنية. على ان عبدالناصر أدرك، بفعل تطوّر الاحداث، أن الاستقلالية هي أمر نسبي، لا يرقى الى مستوى الطموح، في عصر تسارعت فيه وتيرة تدويل الاقتصاد في العالم، ممّا استتبع تدويل ما يسمى بالاقتصاد الوطني والمصالح الوطنية أيضاً. كما ان الطبقات الاجتماعية، في مجتمع ما، لم تعد محلية بالمعنى

الحصري للكلمة. ولكي يتغلب عبدالناصر على العجز القسري الذي فرضه عليه هذا الواقع العالمي، لجأ الى التعبئة والتحريض كوسيلة لاستنهاض همة الجماهير المصرية والعربية. وفي هذا الاتجاه، طرح عبدالناصر مجموعة من المواقف العقائدية والافكار السياسية التي بلورها مع الوقت، وعلى أثر المستجدات السياسية والعسكرية التي فرضتها الضغوطات الغربية ـ قبل وبعد العدوان الثلاثي ـ إما مباشرة، أو بواسطة الدور العدواني المناط باسرائيل. ويلمس الطابع التعبوي في مواقف عبدالناصر السياسية وتوجهاته العقائدية بوضوح في خطاباته في المرحلة التي تلت العدوان الثلاثي، والعدوان الذي سبقه، بفترة وجيزة على قطاع غزة العام ١٩٥٥. فمضمون خطاباته، في تلك الفترة، أشار الى يقينه أن «الغرب، الذي أوجد دولة اسرائيل، لن يعط مصر سلاحاً يستعمل ضد[ها]»(١٢). والمعركة التي خاضتها مصر ضد العدوان الثلاثي هي معركة «ضد الاستعمار وضد ربيبته اسرائيل، التي تمّ تأسيسها للقضاء على الامة العربية، بعد ان تمّ القضاء على فلسطين»(١٣). وفي خطاب آخر، وصف عبدالناصر اسرائيل بأنها «آخر الاسلحة» في جعبة القوى الاستعمارية، وانها «رأس الحربة» لتحقيق مآرب الغرب في تدمير الامة العربية وزرع الشقاق في صفوف العرب(١٤).

قضيتان متلازمتان

منذ تلك الفترة تركّزت اطروحات عبدالناصر العقائدية على تلازم القضيتين الفلسطينية والعربية. وبدا واضحاً له، بعد كل التطورات هذه، ان الصراع مع اسرائيل ليس صراعاً مصرياً ـ اسرائيلياً، ولا فلسطينياً ـ اسرائيلياً فحسب، بل هو صراع عربي ـ اسرائيلي بالضرورة. وبالتالي، فان تلازم القضيتين يتطلب من العرب السعي الى الوحدة ورصّ الصفوف، والعمل على نبذ الفرقة والشقاق اللذين سعت الدوائر الامبرالية الى زرعهما في صفوف العرب، من خلال الانظمة المحلية المرتبطة مصلحياً مع هذه الدوائر. بذا حدّد عبدالناصر العدو الرئيس للامة العربية في ثلاثة أطراف لها مصلحة في بقاء العرب على حال من التشرذم والضعف والتخلف، هي الامبريالية والصهيونية والدول العربية الموالية للغرب. ولا يكاد خطاب واحد لعبدالناصر يخلو من التحذير من هذا الحلف المثلث الاطراف. وقد عبّر عبدالناصر عن مخاوفه من هذا الحلف بقوله ان «اسرائيل لا تهدّدنا بالاحتلال والتوسع فحسب، بل تهدد وجود الامة العربية برمتها، ذلك ان الحركة الصهيونية تهدف الى تحقيق دولة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل، معتمدة، في ذلك، على أعداء الأمة العربية: الامبريالية وأدواتها المحلية(١٥).

وتكرر في خطابات عبدالناصر التأكيد على ان الصهيونية هي نقيض الامة العربية. واستند في تفسيره للدور المناط بها الى الوقائع التاريخية للنهج الامبريالي في المنطقة، منذ اتفاقية سايكس ـ بيكو العام ١٩١٦. اذ بموجب تلك الاتفاقية الانكلو ـ فرنسية رُسمت حدود مصطنعة للمشرق العربي، وتمّ تقسيمه الى مناطق انتداب انكليزي ـ فرنسي، بهدف تسهيل اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ثمّ منحت بريطانيا وعد بلفور لليهود في العام التالي [١٩١٧]. وقال عبدالناصر في هذا الصدد: ان «الدول الاستعمارية خطّطت لتقسيم العالم العربي الى دويلات... تافهة، توافق على منح فلسطين لليهود وتفرض على العرب سياسة الامر الواقع»(١٦).

وفي رسالة بعث بها الرئيس الاميركي، جون كنيدي في الحادي عشر من أيار (مايو) ١٩٦١، كتب عبدالناصر: «موقفنا من اسرائيل ليس موقفاً مشحوناً بالعواطف، بل هو يستند الى الحقائق التالية: عدوان شنّ علينا في الماضي؛ خطر محدق بنا في الحاضر؛ ومستقبل مجهول محفوف بالتوتر والقلق على المصير»(١٧).

وفي الرسالة عينها، جاء «ان الدول العربية لا تستطيع عزل نفسها عن أي عدوان يشنّ ضد احداها، وذلك لسبب واضح وهو ان العدوان على واحدة منها سوف يهدّد الاخرى بنفس المخاطر والمصير»[١٨].

هكذا تركّزت خطابات عبدالناصر، بعد العدوان الثلاثي، وكذلك، تحركاته الدبلوماسية على الصعيد الدولي، بشكل واضح، على العمل لدرء الخطر المحدق بعموم العالم العربي بسبب الطبيعة العدوانية لدولة اسرائيل. وجاء تتابع التطورات العسكرية والسياسية، في المنطقة، ليؤكد له، أكثر فأكثر، أن اسرائيل والصهيونية هما الأداتان الرئيستان لتحقيق مآرب الغرب الاستعماري. فقد تضمّن غير خطاب له، وصفاً لاسرائيل بأنها «الخنجر المغروس في قلب الامة العربية». لذا وجد عبدالناصر في الدعوة الى الوحدة العربية خير وسيلة لافشال المخططات المرسومة للمنطقة. وكان من نتيجة العدوان الثلاثي على مصر ان تحوّلت هزيمتها العسكرية الى نصر سياسي أكسبها تأييد العرب وبلدان آسيا وافريقيا والمعسكر الاشتراكي. وهذا، في الواقع، ما مهّد لعبدالناصر تبوأ مركز الزعيم بلا منازع بين العرب والفلسطينيين منهم على وجه الخصوص. وقد وفّر هذا الموقع الاعتباري لعبدالناصر جوّاً ملائماً «لاجتراح» سياسته الداعية الى الوحدة العربية، بشكل اتخذ، في غالب الاحيان، طابع المناوأة والتحدي للانظمة المتحالفة مع الغرب في عقر دارها، مستنداً في ذلك، الى شعبيته التي طبقت آفاق بلاد العرب. وقد توّجت دعوته بنجاح أولي، عندما اتفقت مصر وسوريا على اعلان الوحدة بينهما في شباط (فبراير) ١٩٥٨ تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة». ولاقت هذه الخطوة الوحدوية صدى واسعاً لدى الجماهير العربية من المحيط الى الخليج. وكان لها صدى متميّزاً في الاقطار العربية المحيطة بفلسطين، والتي كانت، قبل فترة وجيزة، تناضل ضد الاحلاف الغربية كحلف بغداد ومشروع تمبلر في الاردن.

على ان الوحدة بين مصر وسوريا لم يكتب لها النجاح، لأنها استندت الى الدعم الشعبي العاطفي دون البناء المؤسساتي اللازم لاستمرارها وتعميمها. كما ان التصور النظري والممارسة العملية لتجربة الوحدة بين القطرين لم يأخذا في عين الاعتبار الواقع الناتج عن التجزئة، الذي كان ترسّخ، الى حدّ ما، في كل قطر على حدة، ممّا وفّر أرضية للشقاق على أساس قطري بين المؤسستين الحاكمتين في مصر وسوريا. فضلاً عن ان هذه الوحدة حوربت من الانظمة العربية المتناغمة في سياساتها مع الغرب، مما فرض على عبدالناصر مواصلة دور الحاكم والداعية الثوري بهدف استقطاب الدعم الشعبي العربي لسياساته العربية في مواجهة الانظمة المتعارضة معه.

رجل الدولة والثورة

يلحظ الدارس لفترة الخمسينات ومطلع الستينات ان القادة في آسيا وافريقيا أمثال محمد مصدّق وجمال عبدالناصر وأحمد سوكارنو وكوامو نكروما وجواهر لال نهرو، تميّزا بدور فريد اتسم بثنائية الجمع بين دور رجل الدولة وشخصية الداعية الثوري. ومردّ ذلك، على الارجح، الى ان هؤلاء القادة من رجالات العالم الثالث المتميزين، وجدوا أنفسهم، في بداية الاستقلال الوطني لبلادهم، أمام محاولات غريبة للالتفاف على السيادة الوطنية وهي في المهد. لذا لاحظنا ان هؤلاء القادة خاطبوا جماهيرهم بلغة الثورة والخطاب الثوري، في وقت كان عليهم ان يتعاملوا مع واقع متطلبات الدولة والحسابات السياسية الباردة بعيداً من لغة الحماس والخطابة. وهذه الحال (أي حال الجمع بين دور رجل الدولة وشخصية الداعية الثوري)، لا نظير لها في واقع رجال الدولة في دول المركز

الاستعماري المتفوقة اقتصادياً وعسكرياً، والمهيمنة سياسياً بنتيجة هذا التفوق. ووجود الدور المزدوج للقادة المشار اليهم هو دلالة أكيدة على ان الدول المنبثقة عن حركات التحرر الوطني، والدول التي منحت استقلالها على المستوى الشكلي، لم تكن قد وصلت مرحلة الاستقلال الناجز الذي طمحت اليه، ولا هي حصلت على هامش من القدرة على التحرك، الذي يؤمن لها الاستقلال النسبي في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق واحتياجات السوق الوطني. بل تركت هذه الدول تصارع من أجل القضاء على المخلفات الاجتماعية والاقتصادية لمرحلة الاستعمار المباشر الذي لم يسهم بتطوير المستعمرات الاّ بما يتوافق واحتياجات السوق العالمي لدول المركز الاستعماري، دون الأخذ في عين الاعتبار الضرورات التنموية التي تفرضها الاحتياجات الاكثر الحاحاً لشعوب الدول المستقلة حديثاً.

هذا الواقع فرض على عبدالناصر وجيله من قادة الاستقلال الوطني في عموم بلدان العالم الثالث مهمتين هما: بناء الدولة وتنمية مؤسساتها في مختلف الميادين، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ ومواجهة المحاولات الغربية للتدخل في تفاصيل سياسات الدول المستقلة حديثاً. ولم يكن التدخل الغربي في واقع تلك الدول ظاهراً للعيان على النحو الذي تمّ في حرب دول التحالف ضد العراق (١٩٩٠) وما بعدها، بل كانت التدخلات، تأخذ في غالب الاحيان، شكل انقلابات عسكرية. وقصة رئيس وزراء ايران الاسبق، مصدّق، الذي قام بتأميم النفط الايراني في مطلع الخمسينات، على سبيل المثال، أصبحت معروفة بعد ان تمّ الكشف عن ان الاطاحة به كانت بترتيب مسبق بين المخابرات البريطانية والمخابرات المركزية الاميركية. وبموجب الترتيب نفسه أعيد شاه ايران الى السلطة، بعد ان كان نُفي الى خارج البلاد بضغط من الشارع الايراني، الذي كان يدعم مصدّق في سياساته الوطنية المستقلة.

وتجلّى الطابع الثنائي الجامع بين مهمات الثورة والدولة أكثر ما يكون في تعقيدات مهمات عبدالناصر الذي كان قائد مصر العربية، مصر المسلمة، ومصر الافريقية. ولقد أدرك عبدالناصر باكراً هذا الدور المثلّث الاطراف لمصر، ولزعامته هو، وقد تحدّث عن الدوائر الثلاث في كتابه «فلسفة الثورة». وعالج عبدالناصر البعد العربي لدور مصر بالدعوة الى الوحدة العربية، واما البعدان الاسلامي والافريقي لهذا الدور، فقد تمّ العمل على تعزيزهما من خلال منظمة التضامن الافرو ـ آسيوي وحركة عدم الانحياز التي كان عبدالناصر أحد مهندسيها الكبار.

على انه لا ينبغي للمرء ان يبالغ بأهمية ما وصل اليه عبدالناصر من وعي لهذا الدور على صعيد الممارسة السياسية. فقد تحكّمت في سياساته العملية عناصر عدة فرضها الواقع السياسي المحلي في مصر، فضلاً عن الواقع العربي والدولي، والصراع مع اسرائيل. وفي أحسن الاحوال، يمكن القول أن مواقف عبدالناصر الثورية عكست الطموحات، في ما عكست سياساته على الارض الامكانات. ويذكر في السياق عينه أيضاً، ان الدور العربي لمصر ساهمت في خلقه الى حدّ كبير، الحالة الجماهيرية العربية المؤيدة لمصر وللقيادة المصرية اثر وقوع العدوان الثلاثي. فالجماهير العربية التي كانت تعيش تحت وطأة ضياع فلسطين وقيام اسرائيل على أرضها، وجدت في البريق السياسي لمصر، بعد العدوان، أملاً في قيادة عربية تسعى الى تحقيق الوحدة واسترداد فلسطين. والرأي العام العربي «المنفعل» بالحدث السياسي، لم يكن في ذلك الوقت، وربما حتى الآن، على بيّنة من حقائق التنازلات التي اضطر اليها عبدالناصر في مقابل انسحاب القوات المعتدية. فأجهزة الاعلام المصرية والعربية صوّرت الانسحاب البريطاني والفرنسي والاسرائيلي على انه نصر لمصر وهزيمة للعدوان الثلاثي؛ الاّ ان الامر لم يكن

من دون ثمن باهظ دفعته مصر والامة العربية كلها. «اذ جاء انسحاب قوات الغزو الاسرائيلية من سيناء وقطاع غزة مشروطاً بموافقة مصر على فتح مضائق تيران أمام الملاحة الاسرائيلية والقبول بمرابطة دولية لضمان عبور البواخر الاسرائيلية وغير الاسرائيلية. وبذلك نجحت اسرائيل في كسر أهم أطواق الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية ضد الكيان الصهيوني، ممّا نتج عنه الوصول الى الاسواق الافريقية واقامة ميناء ايلات أهمّ الموانىء الاسرائيلية»[١٩].

وهكذا، في مقابل انسحابها خطوة، تقدّمت اسرائيل خطوات، بحيث يمكن القول بأن فتح مضائق تيران أمام الملاحة الاسرائيلية في هذه الفترة المبكرة كان ثاني نصر، بلا ضجيج، أحرزته اسرائيل على العرب بعد حرب العام ١٩٤٨. وربما كانت هذه، الصدمة الاولى التي بدأ عبدالناصر يدرك معها أن الامكانيات السياسية ليست بحجم الطموحات، خاصة وان سياسات الغرب، في المنطقة، تمحورت حول فرضية ان دوراً رادعاً (عدوانياً، وتوسعياً) لاسرائيل هو الضمانة للحفاظ على المصالح الحيوية للغرب في المنطقة. ويمكن القول ان أزمة السويس، والنتائج السلبية للعدوان الثلاثي (رغم صورة النصر السياسي الباهر) كانت فاتحة مأزق عبدالناصر في ممارسته السياسية على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وربما أسهم هذا المأزق في تعزيز الثنائية في دور عبدالناصر كرجل دولة وداعية ثوري في آن واحد.

مأزق عبدالناصر

هذا الطابع الثنائي لدور عبدالناصر جعله ضحية الجمع بين مهمتين يكاد الجمع بينهما يكون مستحيلاً، أو من قبيل الممكن الصعب. ذلك لأن مهمات مرحلة التحرر الوطني تختلف وتتعارض، في جوانب عدة، مع مهمات مرحلة بناء الدولة أو اعادة تشكيل هذا البناء على أساس من شروط سياسية واجتماعية ـ اقتصادية جديدة. فمن جانب، كان على سلطة الضباط الاحرار بقيادة عبدالناصر ان تعالج مشاكل اعادة البناء في مصر، وتأهيل السواد الاعظم من المصريين للتكيّف مع الشروط الجديدة التي أفرزتها ثورة ٢٣ يوليو (تموز). ولم تكن مرحلة الانتقال من القديم الى الجديد بالامر اليسير، فقد اكتنفها وتشابكت معها تعقيدات محلية وعربية ودولية، فضلاً عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي فرض نفسه على عبدالناصر باعتباره واقعاً لا يُغض عنه النظر في ظل التهديد الدائم الذي شكّلته السياسة الاسرائيلية العدوانية، واحتفاظ اسرائيل الدائم بالمبادرة العسكرية. ولا نبالغ في القول أن هذا الواقع هو الذي فرض على مصر التوزع في مرحلة الانتقال بين مهمتي التحرر الوطني والبناء المؤسساتي. ففي حين تتطلب مرحلة البناء المؤسساتي توظيف اموال الدولة في مجالات التنمية وخلق حال من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والازدهار الثقافي، فان مهمات مرحلة التحرر الوطني ـ على العكس من ذلك ـ هي استنزاف لموارد الدولة في مجال التسلح العسكري، لأنها تفرض عليها توظيف كل امكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية باتجاه محاولة درء الخطر الناجم عن التهديد العسكري الدائم. وعلى الرغم من ان مصر كانت هي البند الاول على جدول أعمال الضباط الاحرار عشية ٢٣ يوليو (تموز)، الاّ ان التخوف من اسرائيل، في منتصف الخمسينات، جعل من مهمات التحرر الوطني البند الاكثر الحاحاً على جدول أعمالهم. وهذا ما بدا واضحاً في خطابات عبدالناصر في تلك الفترة. فقد عبّر عبدالناصر، في خطابات عدة عن تخوّفه من ان تواجه بلدان عربية أخرى المصير نفسه الذي آلت اليه فلسطين. وفي هذا الصدد قال مرة: «ان السياسة التوسعية لاسرائيل تشكّل تهديداً لمصر وسوريا والاردن ولبنان والعراق. وهي سياسة اجبرتنا، تحت خطر التهديد، على

التسلّح باستمرار». وتساءل في الخطاب عينه: «ما نفع بناء المدارس اذا كانت اسرائيل ستحتل هذه المدارس في المستقبل؟»[٢٠]. وعبدالناصر هو قائل العبارة الشهيرة، أن الصراع مع اسرائيل هو «صراع وجود لا حدود». ويقينه أن الصهيونية واسرائيل شكّلتا خطراً على الامة العربية برمتها، فرض عليه تقليص هامش التنمية لصالح التسلح لمواجهة هذا الخطر. من هنا، جاءت دعوته الى الوحدة العربية، وسعيه الدائب لاستنهاض همّة الجماهير العربية، بمثابة رد الفعل على حالة العجز القسري أمام الخطر الماثل في اسرائيل. وتشير خطابات عبدالناصر أيضاً الى يقينه أن العرب لن ينتصروا على اسرائيل بالشروط القائمة، أي في ظل دعم مطلق من الغرب أدّى الى اختلال ميزان القوى في المنطقة لمصلحة اسرائيل.

وعلى الرغم من ان عبدالناصر غالباً ما استعمل لغة الخطاب الثوري في حضور الجماهير المصرية والعربية، الاّ ان سياسته العملية اتّسمت بالاعتدال. وتبلورت هذه السياسة ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اتجاهين:

الاول: تحريضي ـ تعبوي، ومن خلاله حاول عبدالناصر مخاطبة الجماهير الشعبية، المصرية والعربية، داعياً اياها الى التضامن والوحدة من أجل مواجهة الخطر المتمثل باسرائيل ونواياها التوسّعية، ومن أجل الاطاحة بحكامها العرب، المتناغمين في سياساتهم مع الغرب.

الثاني: التحرك الدبلوماسي على الصعيد الدولي، وفي هذا الخطاب توجّه عبدالناصر الى الامم المتحدة، والى الدول الكبرى في مجلس الامن، خاصة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، داعياً الجميع الى ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يستند الى قرارات الامم المتحدة، خاصة قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، الذي نصّ على قيام دولتين احداهما فلسطينية والاخرى يهودية.

وفي اتصالاته الدولية، ذكر عبدالناصر باستمرار أن قرارات الامم المتحدة المتعلقة باسرائيل قد نفذت، فيما تمّ تعطيل تلك التي نصّت على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي كانا رديفين لعبدالناصر، في صراعه مع الغرب، الاّ ان حسابات الاتحاد السوفياتي كدولة كبرى، آنذاك، ونهجه السياسي الذي استند الى مبدأ «الردع المتبادل»، حتما عليه تخفيف لهجة دعمه لمصر وللعرب لصالح ما اصطلح على تسميته بـ «الوفاق الدولي». هذا الوفاق تُوِّج عملياً بلقاءات قمة اميركية ـ سوفياتية، كانت هي الطابع المسيطر على علاقات الشرق بالغرب ابّان الفترة التاريخية اللاحقة التي غاب عنها عبدالناصر، وغاب معه القادة الكبار للعالم الثالث أمثال نهرو ونكروما وسوكارنو.

هذا الواقع الاشكالي في تعقيداته الدولية والدعم الغربي غير المشروط لاسرائيل، وضعا عبدالناصر أمام مأزق جعله يتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أرضية مبدأ الحصول على ما يمكن الحصول عليه من خلال التحرك الدبلوماسي على الصعيد الدولي، دون التفريط في الاساسيات. وهذا ما فسّر توجّه عبدالناصر، دولياً، للتأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين. وقد تركّزت مطالبه، في ذلك الوقت، على حق عودة اللاجئين الى ديارهم، والسعي للحدّ من عدوانية اسرائيل، وذلك من خلال فتح الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية، عبر الرسائل المتبادلة بين عبدالناصر والرئيس الاميركي، جون كيندي.

على ان التطوّرات اللاحقة، ومن بينها اغتيال كيندي، ثم وقوع حرب حزيران (يونيو)

١٩٦٧، شكّلت فاتحة عهد جديد في طبيعة الصراع وأولوياته، ووضعت عبدالناصر مجدداً إزاء مهمات مستحيلة قادته الى القبول بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والموافقة لاحقاً على «مشروع روجرز» العام ١٩٧٠، من منطلق أخذ ما يمكن أخذه، ومحاولة الضغط، دولياً، لالزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الامم المحدة، التي لم تنفّذ اسرائيل قراراً واحداً منها حتى يومنا هذا. وكان تخوف عبدالناصر من أن تلقى الضفة الغربية وقطاع غزة المصير الذي آلت اليه أراضي العام ١٩٤٨، وراء قبوله القرار ٢٤٢، الذي نصّ على الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧[٢١]. وهذا ما أشار الى ان عبدالناصر أراد، من خلال قبوله بالقرار، ان لا يُعطي اسرائيل أو الغرب ذريعة للمماطلة في تنفيذ القرار، لقناعته بأن موازين القوى الدولية لا تسمح بأي حال بتطبيق القرارات التي في صالح العرب.

يوضح ما تقدّم ان عبدالناصر لم يكن يمتلك استراتيجية لتحرير فلسطين، ولا هو امتلك تصوّراً واضحاً لكيفية وأشكال المواجهة مع اسرائيل؛ كما انه لم يمتلك تصوّراً واضحاً لطبيعة الدور الذي يمكن ان يقوم به الفلسطينيون في حال نشوب الحرب معها[٢٢]. وبالاجمال، اتسمت مواقف عبدالناصر ازاء القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالتجريبية ورد الفعل على الفعل العدواني لاسرائيل. واقع الحال اذن، لم يعكس الطموحات؛ فقد تكشفت سياسة عبدالناصر العملية عن عجز قسري فرضه الاختلال في ميزان القوى الاقليمي والدولي لصالح اسرائيل. وهذا ما فسّر سعي السلطات المصرية في الخمسينات الى الحد من حرية تحرك الفدائيين الاوائل من الفلسطينيين في غزة[٢٣]. فقد سعت السلطات المصرية في تلك الفترة الى عدم اثارة العداء والتوتر مع اسرائيل[٢٤] تجنّباً للدخول في معركة لم تخطط لها مصر، ولا تستطيع التكهن بنتائجها. وعلى الرغم من حالة العجز هذه، تكرّس عبدالناصر رمزاً لتطلعات الامة العربية نحو الاستقلال والوحدة. فما هي أسباب ذلك؟

جاذبية عبدالناصر

قلّة هي الشخصيات القيادية في التاريخ الحديث التي أثير حولها جدل كبير، لكنها استحوذت، في الوقت عينه، على حب واكبار الجماهير الشعبية على النحو الذي كان عليه حال الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. فلقد سطع نجم عبدالناصر كزعيم ذي مكانة عالمية ابّان الخمسينات والستينات، وطبّقت شعبيته آفاق العالم العربي من محيطه الى خليجه. ولا نبالغ اذْ نصنّف عبدالناصر واحداً من أهم عشرة رجالات في التاريخ العربي ـ الاسلامي، وواحد من أهم اثنين في التاريخ العربي الحديث.

واذا حاولنا تتبع العوامل التي أسبغت على شخص عبدالناصر الاستثناء أو «الكاريزماتية» (أي الشخصية ذات الحضور الخارق للمألوف، حسب المصطلح الغربي المعروف) ومقوّمات جاذبيته نصل الى سؤال، لماذا كانت خطابة عبدالناصر الفلسطينية والعربية أحد أهم العوامل وراء هذا النسيج الفريد في شخصيته وحضوره؟ بحيث يمكن القول انه كان رمزاً للكفاح القومي العربي، ورمزاً للدعوة العربية لتحرير فلسطين؟

للاجابة عن السؤال لا بدّ من الاشارة، بداية، الى أن شروطاً عدة توافقت، في لحظة تاريخية معيّنة، لتصنع البطل الذي احتاجته مصر والعالم العربي ابّان عقد الخمسينات. ففي هذه الفترة، كان العالم العربي يرزح تحت وطأة هزيمة الجيوش العربية في فلسطين في حرب العام ١٩٤٨، والتي ترافقت مع تأسيس اسرائيل على أرض فلسطين، والتهجير القسري للشعب الفلسطيني. ولا تكمن شدة الاحباط العربي في ضياع فلسطين وحسب، بل في التوقيت أيضاً؛ وفيما كانت بلدان

آسيا وافريقيا تنال استقلالها الوطني الواحدة تلو الاخرى، كان العالم العربي يعيش وطأة «النكبة» التي أنبأ وقوعها بصراع يطول أمده، وينال من الاستقلال «الغض» لبلدان الشرق الادنى وعموم العالم العربي. وكان قيام اسرائيل واسباغ شرعية دولية عليها، مدخلاً لاخضاع العالم العربي، مجدداً، للهيمنة الاستعمارية بصيغة جديدة، أشد وطأة من صيغ الاستعمار المباشر أو الانتداب. ثمّ جاءت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) دونما ضجيج يذكر خارج مصر، الى ان بدأ دور مصر العربي يتبلور شيئاً فشيئاً في منتصف عقد الخمسينات. وقد ساهمت تطورات الاحداث، الى حد كبير، في صياغة هذا الدور. في كتابه «مصر في ظل عبدالناصر»، والذي كُرس لدراسة شخصية عبدالناصر الكاريزماتية، في ضوء نظرية ماكس فيبر، عن القائد الكاريزماتي، يشير هرايرد كمجيان، الى ان سياسة عبدالناصر الخارجية كانت مصدراً أساسياً من مصادر شرعية عهده[٢٥]. فهذه السياسة أسفرت في رأي دكمجيان عن ثلاث نتائج مترابطة من حيث الاهمية والأثر، هي[٢٦]:

اولاً: نجاح عبدالناصر على الصعيد الدولي الذي أكسبه شعبية خاصة بين المصريين وعموم العرب.

ثانياً: ان الشعبية الواسعة التي اكتسبها عبدالناصر بسبب دعوته للوحدة العربية أدّت الى ثورة ايديولوجية أحدثتها النخبة الجديدة، ممّا أسهم في خلق نماذج بين هوية مصر المصرية وهويتها العربية.

ثالثاً: ان تبنّي عبدالناصر لايديولوجيا الوحدة العربية أدّى الى تغيير أساسي في النظام العقائدي للمصريين، ممّا أسهم في بلورة هوية عربية ناجزة لمصر.

على ان دعوة عبدالناصر للوحدة العربية ما كانت لتأخذ هذا الطابع الملح لولا اقترانها بالمأزق الناجم عن مشكلة فلسطين، والخطر الماثل بدولة اسرائيل. لهذا كان العمل على استنهاض همة الجماهير العربية، لمواجهة هذا الخطر الداهم، محوراً أساسياً من محاور خطابات عبدالناصر. وهذا يقودنا الى الترجيح بأن عظمة الفكرة ـ لا عظمة عبدالناصر الفرد، على الرغم من تميّزه كقائد فذّ ـ هي التي تجاوبت معها الجماهير العربية، في تلك الفترة، بدليل وجود أحزاب قومية كحزب البعث مثلاً، تعارضت سياساتها مع سياسات عبدالناصر، ومع ذلك تمكّنت هذه الاحزاب من استقطاب جمهور واسع من أبناء بلاد الشام والخليج العربي. وأمّا حركة القوميين العرب الموالية لعبدالناصر، فقد كان أبرز قادتها من الفلسطينيين، الذين منحتهم الدعوة العربية تعويضاً أدبياً وسياسياً عن الهوية «المعلّقة» لاقليم فلسطين، في الوقت الذي قامت فيه كيانات اقليمية في أقطار الجوار، التي اصطلح تاريخياً على تسميتها ببلاد الشام، أو سوريا الكبرى. واما حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلنت عن انطلاقتها في مطلع العام ١٩٦٥، فإنها طرحت لنفسها هوية «فلسطينية المنطلق، عربية العمق».

لقد رجح العديد من الدارسين الغربيين للتجربة الناصرية ان رسالة عبدالناصر العربية جاءت لتلائم أزمة الهوية التي عانى منها الشعب المصري لأكثر من ألفين وأربعمئة عام من الخضوع للحكم الاجنبي، وأن عبدالناصر ورفاقه من الضباط الاحرار «اعتبروا بحق أبناء الشعب المصري، لا بسبب أصولهم الطبقية المتواضعة، بل لأنهم جميعاً كانوا من أصل مصري»[٢٧]. ولهذا الامر مغزاه الهام؛ فعبدالناصر هو أول مصري يحكم مصر بعد هذه الفترة الزمنية الطويلة من الخضوع للاستبداد الاجنبي. لذا، فإن صعوده ورفاقه الى سدة الحكم منح المصريين نوعاً من الاحساس

بـ «الكرامة الوطنية» التي افتقدوها لمدة طويلة. وعبارة عبدالناصر «ارفع رأسك يا أخي» أوضحت أنه أحسّ بفرادة دوره في تاريخ مصر، وأدرك بوعي مغزى هذا الدور. وهذا ما بدا واضحاً، ليس فقط في خطابه السياسي، بل وأيضاً في ردود أفعاله على مواقف الغرب والشرق على حدّ سواء. من ذلك مثلاً، ردّ فعله على رسالة التهديد الشهيرة التي تلقاها من وزير الخارجية الاميركي، جون فوستر دالاس، والتي حذّره فيها من العواقب الوخيمة لتأميم مصر قناة السويس. وكانت لهجة الرسالة، فضلاً عن التهديد الذي تضمنته، «جارحة للكرامة المصرية»[٢٨]. فقد ردّ عبدالناصر على تهديد دالاس في خطاب التأميم في الاسكندرية بتاريخ ٢٦ من تموز (يوليو) من العام ١٩٥٦، قائلاً: «لقد ولّى الزمن الذي كانت فيه سياسة مصر تُملى من الخارج. وولّى العصر الذي كان فيه تهديد تافه يطيح بالحكومة في القاهرة». كما أن تحالف عبدالناصر مع السوفيات لم يمنعه من مخاطبة الرئيس السوفياتي، آنذاك، نيكيتا خروتشوف في احدى المناسبات، بالقول: «لولا مواقف مصر لكانت القاهرة قاعدة للصواريخ تُضرب منها موسكو»[٢٩].

فضلاً عن هذا الجانب المعنوي الهام في نزوع عبدالناصر نحو سياسة مستقلة، «فإن الخصائص الفردية التي تميّزت بها شخصيته توافقت مع ظروف تاريخية مؤاتية وفّرت له الفرصة ليكون البطل الذي احتاجه المصريون في منتصف هذا القرن»[٣٠]. وجاءت سياساته العملية، على الرغم من سلبياتها العديدة لتقود مصر في قفزات نوعية هائلة في خلال فترة زمنية وجيزة. فقد قضى على النظام السياسي القديم ومخلفاته أيضاً. ووجّه ضربة لنخبة ملاك الارض، وقام بالاصلاح الزراعي. كما أرغم البريطانيين على توقيع اتفاقية الجلاء، واتخذ خطوة تأميم قناة السويس رغم المخاطر والتهديدات. ورفض الشروط الاميركية للمساعدة في بناء السد العالي، واتجه، في المقابل نحو الانفتاح على المعسكر الاشتراكي. وأوجد قاعدة مادية لتصنيع مصر، ممّا أسهم في تحويل المجتمع المصري، ومهّد لظهور طبقات اجتماعية، وسياسية جديدة. ومن منجزاته على الصعيد الدولي، دوره البارز في تأسيس منظومة دول عدم الانحياز، وقد مكّن ذلك مصر من احتلال مكانة متميّزة ليس في العالم العربي فحسب، بل وفي آسيا وافريقيا، بحيث أصبحت السيادة الوطنية لمصر ترمز الى سيادة الدول النامية على مقدراتها، وصار عبدالناصر رمزاً لاستقلالية قرارها.

ويمكن القول أن ملاءمة رسالة عبدالناصر العربية لأزمة الهوية عند المصريين، تنطبق الى حدّ كبير على باقي الشعوب العربية. فهذه الشعوب رزحت تحت نير العثمانيين لحوالى خمسمئة عام. ثم ومع انهيار الدولة العثمانية، في مطلع القرن العشرين، تطلّعت هذه الشعوب الى الاستقلال والوحدة، لكنها بدلاً من ذلك وقعت تحت سيطرة الانتدابين البريطاني والفرنسي حتى نهاية عقد الاربعينات. وقد أسهمت السيطرة الاستعمارية الجديدة في تعميق احساس العرب بأزمة الهوية. من هنا، جاءت الدعوة الناصرية الى الوحدة العربية ابّان عقدي الخمسينات والستينات، لتلبي مشاعر الجماهير العربية فيما كانت المنطقة تمر بمرحلة بالغة التعقيد، تمثّلت في ضياع الهوية العربية لفلسطين من جانب، والاستقلال الشكلي الذي حصلت عليه الاقطار العربية الاخرى من جانب آخر.

وحتى بلدان المغرب العربي، التي لم تكن قد وقعت تحت الهيمنة المباشرة للعثمانيين، فإنها هي الاخرى تجاوبت مع الدعوة تأكيداً على هويتها الحضارية، العربية ـ الاسلامية، في مواجهة محاولات «الفرنسة»، خاصة في الجزائر.

في ظل هذا الاحباط الذي ساد المنطقة في مطلع عقد الخمسينات، رأت الجماهير العربية

والمصرية والفلسطينية، في شخص عبدالناصر الداعية والمخلص الذي احتاجته لتحقق به تفوّقاً معنوياً على الخصم في غياب التفوق المادي. ولقد أدرك عبدالناصر بحسه العفوي ـ لا بالوعي ـ هذه المعادلة، فتجاوب مع الحاجة العارمة لدى الجماهير الى بطل مخلص، طارحاً دوراً ريادياً له ولمصر، في قيادة الأمة العربية نحو الوحدة. على أن عبدالناصر الذي فطن لأهمية الرأي العام المصري والعربي في تعزيز سلطته، وفي نشر الدعوة الى الوحدة العربية، لم يقم في المقابل بخطوات أبعد من مجرد «الخطابة السياسية» من أجل هذه الدعوة، واكتفى بجعل وسائل الاعلام وسيطاً أساسياً بينه وبين الملايين من أنصاره، لنقل الدعوة من حيز التعبئة الجماهيرية الى مرحلة التأطير التنظيمي. وهذه في الواقع من أهم نقاط ضعف النظام السياسي الناصري على الرغم من تميّزه وفرادته في التاريخ السياسي العربي المعاصر. وهي نقطة ضعف احتاجها عبدالناصر لتعزيز سلطته كقائد على حساب السلطة السياسية للمؤسسة التي غالباً ما تؤدي سلطتها، الى تقليص سلطات الفرد، أو نزع الاوهام العالقة في أذهان الجماهير حول الصلاحيات المطلقة للزعيم الفرد. واما على صعيد الممارسة السياسية، فإن جهود عبدالناصر لتحقيق الوحدة تأرجحت دائماً بين نقيضين: حض الشعوب العربية على الثورة ضد حكامها التقليديين من جانب، والعمل على عقد المصالحات والمساومات في إطار جامعة الدول العربية[٣١] من جانب آخر.

ومع ذلك، تبقى الدعوة الناصرية للوحدة العربية في تلك الفترة التاريخية على وجه التحديد، من أهمّ العوامل، إنْ لم تكن الأهم على الاطلاق ـ في تشكيل جاذبية عبدالناصر كزعيم سياسي متميّز وكقائد ذي مكانة فريدة، في التاريخ العربي المعاصر. وفي دوره الجامع بين مهمات رجل الدعوة والدولة تكمن الأهمية الخاصة للمكانة التاريخية التي احتلها عبدالناصر في التاريخ العربي الحديث، وفي ذاكرة معاصريه.

---

(١) عبدالرحمن الرافعي، **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٦٤، ص ١٣٧ ـ ١٤٨.

(٢) وفيق عبدالعزيز فهمي، **قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) Abdul-Nasser, Gamal; *The Philosophy of the Revolution,* Washington, D.C., Public Affairs Press, 1955, p. 22.

(٤) *Ibid.*

(٥) Wheelock, Keith; *Nasser's New Egypt; A Critical Analysis,* New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1960, p. 209.

(٦) *Ibid.*

(٧) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو: خريف عبدالناصر**، الجزء الخامس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٧٨، ص ١٨.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٩) جمعة رابح لطفي، **سحق العدوان الثلاثي**، كتب قومية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٢٩.

(١٠) **خطاب عبدالناصر في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٥٥**، في: **قال الرئيس: مجموعة خطب واحاديث جمال عبدالناصر**، القاهرة: دار الهلال، بلا تاريخ نشر.

(١١) Wheelock, *op. cit.*, p. 234.

(١٢) خطاب عبدالناصر بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٥، في: **مجموعة خطب الرئيس جمال عبدالناصر ومقابلاته الصحفية**، القاهرة: دائرة الاعلام، الجمهورية العربية المتحدة.

(١٣) المصدر نفسه، من خطاب عبدالناصر عشية وقوع العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦.

(١٤) المصدر نفسه، من خطاب عبدالناصر في الثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٨.

(١٥) المصدر نفسه، كلمة عبدالناصر أمام تجمع لضباط الجيش ألقيت في الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٥٨.

(١٦) المصدر نفسه، خطاب عبدالناصر في ساحة الجلاء في دمشق، آذار (مارس) ١٩٥٨.

(١٧) مجموعة خطب الرئيس ومقابلاته الصحفية، مصدر سبق ذكره.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) محمد عبدالعزيز ربيع، **الوجه الآخر للهزيمة العربية**، لندن: مؤسسة رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ص ١٩.

(٢١) مجموعة خطب الرئيس، مصدر سبق ذكره؛ ومن كلمة ألقاها الرئيس عبدالناصر في الثاني من آذار (مارس) من العام ١٩٥٨.

(٢٢) حديث شخصي مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات.

(٢٣) صلاح خلف (ابو اياد)، مقابلة أجريت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠.

(٢٤) حمروش، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢٥) Dekmejian, Hrair; *Egypt Under Nasser: a Study in Political Dynamics*, New York: State University of New York.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٨) Vatikiotis, P.J.; *Nasser and His Generation*, London: Groom Helm, 1978, p. 167; 168.

(٢٩) *Ibid.*

(٣٠) *Ibid*, p. 153.

(٣١) Kerr, Malcolm H., "Egyptian Foreign Policy and the Revolution", in: *Egypt Since the Revolution*, p. J. Vatikiotis, (Ed.); George Allen and Unwin Ltd, 1968, p. 115; 116.

الترجمة وأثرها في عالمية الثقافة الفلسطينية

د. قسطندي شوملي

كاتب وصحافي

تشغل الترجمة مكانة متميّزة بين سائر الفنون الاخرى. وتمتلك مقوماتها وقواعدها، وتجرى بأساليب مختلفة تهدف جميعها الى نقل الافكار. وتنطوي الترجمة على نظرة انسانية تساعد في زيادة التفاهم الانساني الرفيع، وكذلك، على ضرورة حضارية، اذ ومهما بلغ شعب ما من أسباب الرقي والثقافة، فهو لا يستطيع الاكتفاء بتراثه الخاص، مبتعداً عن التراث الانساني العام الذي تتمثّل فيه آداب الشعوب الاخرى. وتقوم الترجمة هنا بدورها في عملية النقل والربط بين الخاص هنا والانساني العام هناك.

شهدت الثقافة العربية، حتى الآن، ثلاث حركات للترجمة: كانت الاولى في عهد الدولة العباسية، وخاصة في عصري الرشيد والمأمون. وكانت الثانية في النصف الاول من القرن التاسع عشر في عصر محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا. وبدأت الثالثة منذ مطلع القرن الحالي، ونشطت بعد حصول القسم الاكبر من البلدان العربية على استقلاله في عقدي الخمسينات والستينات. وكانت الترجمة في الحركتين الاولى والثانية رسمية، يوعز بها ويرعاها ويشجّعها الحكومة والحكام، أو الهيئات الرسمية المتعددة، في حين أنها تميّزت في الحركة الثالثة بأنها فردية أكثر منها رسمية. وتأتي الحاجة في مقدم الدوافع التي تبعث الناس على ترجمة الآثار الفكرية والادبية؛ فقد شعر العرب عامة والمسلمون خاصة، في العصور القديمة، بحاجة الى ترجمة الفلسفة والمنطق اليونانيين من أجل الدفاع عن الدين ومقارعة خصومه بالحجج القوية. ومن هنا ترجم العرب الفلسفة والمنطق، ولم يترجموا الياذة هوميروس، ولا انيادة فرجيل، ولا مسرحيات سوفوكليس. كما ان الحاجة الى الطب والتطبيب، كانت دافعاً من دوافع النقل عند العرب، الذين شاركوا في نقل كتب الطب اليوناني مشاركة فعّالة[1].

وكانت حركة الترجمة في مصر في عهد محمد علي، تهدف الى نقل ما عند الغرب من علوم جديدة الى العربية، ليسهل على المدرسين والطلاب استعمالها وتدريسها في المدارس الحديثة. وكانت الكتب المترجمة في معظمها تبحث في فن الحكم ونظمه وسياسته، ككتاب «الامير» لميكافيلي، أو الكتب التي تعرّف بالدول الاوروبية أو الكتب التي تتحدّث عن النظم الحربية. وكان القسم الاكبر منها مترجماً عن الفرنسية والايطالية. وساعد اتساع حركة الاتصال والاحتكاك بين الامم والشعوب في العقود الاخيرة، في اشتراك اعداد متزايدة في ميدان الترجمة. وأصبحت الاستجابة العربية للترجمة نابعة من الرغبة في استكمال المعرفة، وتحقيق التقدّم والتطوّر، في جميع المجالات العلمية والصناعية والفكرية، والسير نحو آفاق جديدة.

ولمّا كانت الترجمة تلعب دوراً كبيراً في خروج الثقافات من حدودها القومية، واضفاء النزعة العالمية عليها، فقد ساهمت في خروج الثقافة الفلسطينية من إطار اللغة التي كتبت بها، الى ثقافات اللغات الاخرى؛ وفي دخول العديد من الثقافات الاخرى الى الثقافة الفلسطينية. وهذه ظاهرة عامة بين الثقافات في عصور معيّنة، تطلبتها الثقافة المتأثرة، بسبب عوامل خاصة تدفعها الى الخروج من حدودها القومية، إمّا للتأثير في الثقافات الاخرى، أو نشداناً لما هو جديد مفيد تتغذّى به وتهضمه. وأدّت هذه الظاهرة الى عالمية الثقافة أو الفكر أو الادب، ووقفت في مقدم العوامل المباشرة التي ساهمت في تطوّر الحياة الادبية والثقافية والفكرية في فلسطين، كما أعانت على فتح النوافذ غير العربية على الأدب الفلسطيني بعد الحرب العالمية الاولى، فظهر عدد كبير من المؤلفات والدواوين الشعرية والترجمات الادبية، ونحا هذا الادب نحو العالمية، ضمن شخصيته المستقلة، وطابعه العربي العام. وكان الباعث الاولى للتجمة، هو الحرص على توفير عوامل النهوض للثقافة الفلسطينية، لئلا تقف معزولة متخلفة عن أداء رسالتها.

بدأت الترجمة في فلسطين منذ فترة مبكرة، واقتصرت، في بادىء الامر، على الكتب الدينية، واتخذت طابعاً فردياً غير منظم، ولكنها اتسعت في ما بعد، وشملت جميع جوانب العلم والمعرفة. وقام العديد من المترجمين بنقل روائع الاعمال الادبية الغربية الى العربية. وعملت هذه الترجمات على تطويع اللغة العربية، واغنائها بأساليب التعبير عن التجارب العصرية الحديثة، وبثروة طائلة من المعاني الجديدة والمباني اللغوية الحديثة، وساعدت على اشاعة السهولة والرشاقة في أساليبها، بعد ان أُهمل شأنها في العصر العثماني ولم يعد يهتم بها الاّ نفر من علماء الدين.

واسهم الفلسطينيون بنصيب كبير في الترجمة منذ وقت مبكر من النهضة المعاصرة. فقد ظهر عدد من المترجمين الذين تعمّقوا في درس أدبهم ووقفوا على دقائقه، فقاموا بنقل ما يتطلعون الى اقتباسه من معان وأجناس أدبية وتيارات فكرية لا بدّ منها في اكمال ثقافتهم العصرية ونهضة أدبهم القومي. وقد بدأوا نشاطهم في هذا الميدان، منذ العام ١٨٦٠، ومن بين الترجمات ما قام به يوسف دباس اليافي الذي ترجم كتاب «مرشد الاولاد» لـ «فرنسيسكو سوافيراس»[٢]. وأخذ هذا النشاط يتقدّم بتقدّم المجتمع في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على الرغم من المعوقات الاستعمارية وغيرها. فعرّب بندلي صليبا الجوزي كتاب «الاموة عند العرب» عن اللغة الألمانية، وطبعه في قازان العام ١٩٠٢. ونشأ في فلسطين مناخ ملائم للترجمة، حين أخذت الصحف والمجلات العربية فيها بالظهور، وباشرت بنشر ترجمات لكبار كتاب الغرب، ووفّرت، بذلك، للقارىء العربي الفلسطيني صورة واضحة عن الأدب الاوروبي الحديث والحياة الغربية. وكان القسم الاكبر من الكتب المنشورة في النصف الاول من هذا القرن من الكتب المترجمة. كما كانت المدارس الارسالية المنتشرة في مدن فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبخاصة المدارس الارسالية لروسيا القيصرية والارساليات الكاثوليكية والبروتستانتية قد ساهمت في تعليم اللغات الاجنبية، كما ساهم في ذلك أيضاً ارسال البعثات التعليمية من أبناء فلسطين لمتابعة دراساتهم العليا. وهكذا نشأت طائفة من أبناء فلسطين تحسن اللغات الروسية والفرنسية والانكليزية والالمانية، وتتصل بالثقافة والآداب الاوروبيين.

وتعد ترجمة الآثار الادبية من أهمّ موضوعات الترجمة، لأنها تتبوأ المكان الأعلى في الحياة الثقافية والتراث الادبي لكل أمة، ولذلك لا بدّ لمن يتصدى لترجمتها ان يكون على علم بأصول العلم الذي ينقله، وبمصطلحاته في اللغتين المنقول عنها والمنقول اليها، اضافة الى القدرة على تحديد طبيعة المظاهر التي تعود الى شخصية المؤلف وعبقريته وذوقه ومزاج عصره وقومه، والمظاهر التي تخص النص الاصلي وخصائصه التركيبية والتراثية. ولذلك كانت ترجمة الآثار الادبية أهمّ وأوسع

النشاطات في ميدان الترجمة كله. واحتلت الترجمة الادبية في الادب الفلسطيني أهمية خاصة، فقد عرف الادب الفلسطيني عدداً كبيراً من المترجمين الذين عملوا على نقل الآداب الاجنبية الى اللغة العربية، واصطبغ القسم الاكبر من المواد المترجمة في بداية هذا القرن بالطابع الديني، ومع ظهور الصحافة انتقلت الترجمة من الاتجاه الديني الى الاتجاه الادبي، فتُرجمت الحكايات والقصص والروايات والابحاث المختلفة، التي أفادت في انطلاقة النهضة الادبية وتطوّر اللغة العربية وأساليب تعبيرها. وساعدت سهولة وسائل الاتصال والمواصلات على انتشار الترجمة، وازدياد تأثير الثقافات المختلفة على الثقافة الفلسطينية. وكانت هذه الترجمات المتنوعة بداية الطريق نحو الابداع والانتاج المستقل. وبحكم صلة فلسطين بالحكم التركي، كان الاتصال بالثقافة الغربية قد تمّ، أولاً، من طريق اللغة التركية، التي تسرب اليها العديد من الترجمات الاجنبية. وكان هناك نفر من المثقفين والمتعلمين في فلسطين ممّن يتقنون اللغة التركية قراءة وكتابة. وقد ترجم المؤرخ الفلسطيني عبدالله مخلص كتاب نامق كمال «سيرة الفاتح السلطان محمد الثاني» بعربية صافية، وعرّب حسن صدقي الدجاني رواية «حذار» الاجتماعية عن التركية، ونقل عارف العزوني الى العربية «ترانتا بايو، من رسائل شاب حبشي الى زوجته» وهي للشاعر التركي الكبير ناظم حكمت[٣].

ولعلّ من بين الصحف التي أسهمت في تنشيط الترجمة، مجلة «النفائس العصرية» لخليل بيدس، الذي بذل جهداً كبيراً في الترجمة عن اللغة الروسية، وكان من أوائل الذين مارسوا الترجمة الادبية، وقد ترجم عن الروسية ما لا يقل عن أربعة كتب بين عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩ وما لا يقل عن ستة كتب ما بين أعوام ١٩٠٤ ـ ١٩١٩، الى جانب عدد من الروايات القصيرة التي كان نشرها في مجلته «النفائس العصرية». ومن أشهر ترجماته «ابنة القبطان» و«الطبيب الحاذق»[٤]. وقد انضم الى خليل بيدس مجموعة من أصحاب المواهب الذين خرجوا من نطاق أدبهم تلبية لحاجتهم الفكرية والفنية، فترجموا عن الروسية، ونشروا ما ترجموه، أحياناً، في «النفائس العصرية». ومن هؤلاء انطوان بلان، احد أساتذة المدرسة الروسية في الناصرة، الذي نقل رواية «في سبيل الحب» العام ١٩١٢، وحكايات قصيرة منها «سياحة في عالم الخيال»، وخواطر من كتاب «طريق الخيال» لتولستوي وغيرها. وكانت مجلة «النفائس العصرية» بيئة منشطة للترجمة عن الروسية بسبب ثقافة صاحبها وبعض رفاقه. كما وجدنا عدداً من الكتّاب، مثل سليمان بولس، وابراهيم جابر، وعبدالكريم سمعان، ولطف الله الخوري صراف، والسيدة كلثوم عودة، وفارس نقولا مدور، ممّن اهتموا باللغة الروسية في بداية هذا القرن. وقد خلف بندلي الجوزي الذي درس في جامعة قازان في روسيا، وعلّم العربية فيها وكذلك في جامعة باكو، كتاب «تاج العروس في معرفة لغة الروس». وترجم الدكتور قسطنطين زريق «أمراء غسان» للمستشرق نولدكه. وترجم خليل بيدس العديد من القصص عن الأدب الروسي ونشرها في «النفائس العصرية»، كما نشر عدداً من القصص المترجمة عن الانكليزية والالمانية والايطالية، وترجم الى الروسية «المملوك الشارد» لجورجي زيدان.

ومن الذين ترجموا عن الروسية بكثرة سليم قبعين ونجاتي صدقي، فقد كان سليم قبعين من أوائل خريجي مدرسة السينمار الروسية في مسقط رأسه الناصرة، وكان له نشاط خصب في الصحافة المصرية. وشارك في انشاء عدد من الصحف هناك، وعرّف القراء العرب بكبار الكتاب الروس، أمثال تورغنيف والكسندر بوشكين ومكسيم غوركي وتولستوي، وغيرهم. وترجم عن الروسية «حكم النبي محمد»، وكتاب «محكمة جهنم» لتولستوي، و«انشودة الحكم» لتورغنيف، وكتباً أخرى. أمّا نجاتي صدقي فقد سافر الى موسكو ودرس في جامعتها، وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد السياسي،

فأتاحت له ثقافته هذه الترجمة عن الروسية والتعريف بكتّاب روس مشهورين، وبجوانب بارزة في الادب الروسي، فنقل عن الروسية ومصادرها الاصلية نقلاً دقيقاً بلغة عربية صافية. وقد اثنى الاديب اللبناني، ميخائيل نعيمة، على صنيعه في كتابه عن الشاعر الروسي بوشكين الذي نشره في سلسلة أقرأ العام ١٩٤٥، وقد كتب اليه يقول: «... وها أنت تأخذ الكسندر بوشكين أعظم شعراء الروس، وقمة باسقة بين قمم الشعر الباسقات في الارض، متنقل الى قراء العربية بأخبار حياته القصيرة... وفي ذلك ما يعزيني بالاقل وقد فرغت من كتابة حياة بوشكين»[٥]. وكان عمله عن الكسندر تشيكوف، الذي أصدره، أيضاً، في سلسلة اقرأ العام ١٩٤٧، من الاعمال التي حافظ فيها على روح المؤلف ومزاجه وتعابيره بعربية صافية دقيقة. وكانت هذه الترجمات الاولى من الادب الروسي، بمثابة بذور فنية وفكرية، سرعان ما أدّت الى بعث وتوجيه الادب الفلسطيني، والى نهضة فكرية وثقافية، وانتشار الترجمة من اللغات الاوروبية الاخرى، لشعور أصحاب المواهب الرشيدة بعدم كفاية أدبهم للاستجابة لحاجات العصر، ووجود هذه الحاجات في الثقافات الاخرى كالألمانية والفرنسية والانكليزية.

ومن الذين نشطوا في ميدان الترجمة عن الالمانية، جبران مطر، الذي نقل القصص والحكايات عن الالمانية، ونشرها، بالتتابع، في مجلة «النفائس العصرية». وشارك في النقل عن الالمانية بندلي الجوزي، والياس نصرالله حداد، الذي ترجم رواية «ناثان الحكيم» للكاتب الالماني ليسنغ، وطبعها في مطبعة الايتام في القدس. ولا بدّ من الاشارة في هذا المجال، الى جهود الكاتب المسرحي الفلسطيني عزيز ضومط، الذي اتقن اللغة الالمانية، وأحسّ بشغف عظيم نحو الآداب الالمانية فأتقنها وكتب العديد من الروايات المسرحية باللغة الالمانية. وكانت مؤلفاته المسرحية وروايات القصصية منتشرة في جميع أنحاء ألمانيا والنمسا، ومنها «جبل الدروز» و«الارواح المتقمّصة»، و«الحضر»، و«سحر الافعى»، و«سميرامبل كاهنة بطرا» و«بلتناصر راقصة الفيوم»، و«ابن سينا» و«الاموي الاخير»، و«زبيدة» أو «لعب الحريم». أمّا عيسى الناعوري وأمين ابو الشعر، فقد ترجما العديد من الكتابات الادبية عن اللغة الايطالية[٦]. ونالت اللغتان الانكليزية والفرنسية حظاً أوفر من الترجمة، بسبب رحلات العديد من الدارسين ورجال الادب والفكر الى الاقطار التي انتشرت فيها هذه اللغات، من أجل الدرس والبحث. وقد غذّى هؤلاء ثقافتهم بالترجمات . وقام عادل زعيتر بترجمة روائع الفكر العالمي الى العربية، واعتبر من شيوخ النقلة في العصر الحديث، ومن أفضل المترجمين من اللغة الفرنسية، وساهم بدور فعّال في نهضة الأدب الفلسطيني. ومن الآثار التي نقلها، «روح الشرائع» لمونتسكيو و«العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو، و«الرسائل الفلسفية» لفولتير. وترجم أيضاً «حضارة العرب» و«حضارة الهند» لغوستاف لوبون، و«البحر المتوسط» و«النيل» و«نابليون» لاميل لودفنغ، و«ابن سينا» للبارون كارا دي فو. ولعلّ عادل زعيتر من طليعة المترجمين الاصلاء في النهضة العربية بعامة والثقافة الفلسطينية بخاصة، ونقل عن الفرنسية ما يزيد على سبعة وثلاثين كتاباً من أمهات الكتب في الثقافة الفرنسية. ومن بين الذين نقلوا عن الفرنسية، أيضاً، عادل جبر، الذي ترجم بحثاً لماكس نوردو بعنوان «روح القومية». ونقل اسحق موسى الحسيني والأب اسطفان سالم الفرنسيسي كتاب «فن انشاد الشعر العربي»، وطبعاه بمطبعة الآباء الفرنسيسيين في القدس العام ١٩٤٥. وكتب روحي الخالدي كتاب «فكتور هيغو وعلم الادب عند الافرنج والعرب»، وفيه ترجمات تاريخية وأدبية، وعرض وتصوير واقتباس، لكثير من أثر هذا الشاعر الفرنسي في النثر والشعر.

أمّا الترجمة عن الانكليزية فكان لها نصيبها الوافر، أيضاً، بسبب التواجد الاستعماري

البريطاني المباشر في فلسطين. وزاد عدد الذين ترجموا عن اللغة الانكليزية على المئة. ومن المبكرين في الترجمة عنها ابراهيم حنا، وروز حسون، وبولس صدقي. ومن أبرز الذين عرفوا في هذا الميدان توفيق زيبق، واحمد شاكر الكرمي، ووديع البستاني، واحمد سامح الخالدي، وعجاج نويهض، وجبرا ابراهيم جبرا، وسليم سلامة، واميل بيدس، وسميرة عزام، وعمر الديراوي وابو حجلة، واحسان عباس، ونقولا زيادة، وبرهان الدجاني، وسلمى الخضراء الجيوسي، وعبدالرحمن ياغي، وابراهيم ميخائيل عودة، وابراهيم مطر، وانيس صايغ، وعبدالملك الناشف، ومحمود السمرة، وناجي علوش، وعمر يمق، وبكر عباس، ومحمود زايد، وعيسى المصور، وخيري حماد، الذي كان أكثرهم ترجمة للكتب، اذ بلغ عدد ما ترجمه خمسون كتاباً عن الانكليزية والفرنسية في حقول السياسة والادب والفلسفة والاستشراق والاقتصاد. ومن الكتب التي ترجمها ممّا له علاقة بالعرب وقضيتهم: «ثورة الجزائر» لجين غيلسبي (١٩٦١)، و«معركة البترول» لاستانتون هوب (١٩٦٢)، و«اليهودي العالمي» لهنري فورد، و«الفتوحات العربية الكبرى» و«الامبراطورية العربية الكبرى» لغلوب باشا (١٩٦٣ و١٩٦٧)، و«الاستعمار الجديد لكوامو نكروما (١٩٦٧)، و«العرب وتاريخهم ومستقبلهم» لجاك بيرك، و«ثورة التصنيع» في مصر[٧]. وكان احمد سامح الخالدي واحمد شاكر الكرمي، وخيري حماد من أفضل الذين ترجموا عن الانكليزية. ويعد احمد الخالدي من أشهر من نقل ابحاثاً في التربية والتعليم وعلم النفس، وقد اشتهرت كتبه في البلاد العربية، كما ترجم قصة «أقنعة الحب» للدكتور جيكل، كما ان زوجته عنبرة ترجمت «الياذة هوميروس» عن الانكليزية.

ومن أشهر المترجمين عن الانكليزية، أيضاً، نذكر توفيق زيبق، الذي ترجم كتاب «الحرية والمعيشة» لصحفي اميركي، وكتاب «ميزان النفس» ونشرت فصول منه في «معرض أقلام الزهرة»، ونقل كتاب «حديث المائدة» للكاتب الاجتماعي دوزن، وكان يغار على لغة الترجمة ويتشدد في مستواها. وترجم احمد شاكر الكرمي العام ١٩٢١ في «الكرميات» بعض شعر الشاعر الانكليزي، شيلي، وترجم أيضاً كتاباً للكاتب الفرنسي برناردين دوسان بيير عن الانكليزية بعنوان «الفلسفة الشرقية» أو «نادي سوارت»، ثمّ ترجم قصة «ما أغلاه» لغي دي موباسان عن الانكليزية، كما نقل عن الانكليزية، أيضاً، «اسطورة العمل والموت والمرض» للكاتب الروسي تولستوي، ونقل عن مارك توين «اسطورة الزهرة فينوس» وعرّب رواية «مي» أو «الخريف والربيع» للشاعر الانكليزي بوب، ونشرها تباعاً في مجلة «الرابطة الادبية» بدمشق العام ١٩٢١، وعرّب قصة «خالد» للروائي الاميركي المشهور ماريون كروفود، وترجم «فلسفة الحب»، وهي من بواكير الشاعر الانكليزي شيلي، وعرّب المقدمة التي وضعها اوسكار وايلد لروايته «دورين غراي» بعنوان «الفن والغني»، ونقد كتاب «الشاعر» لادمون روستان الذي عرّبه المنفلوطي الى قصة، ونقد الترجمة التي قام بها المنفلوطي. وقد مهّدت ترجمات الكرمي عن الانكليزية والتركية لدخول فن الرواية الى فلسطين، كما تميّزت ترجماته بحرصها على الأمانة العلمية قياساً لما كان سائداً في الترجمة في ذلك الوقت.

وترجم بولس شحادة بعض القصائد الانكليزية شعراً عربياً منها قسم كبير للشاعر الانكليزي وردزورث. أمّا وديع البستاني فقد أسهم في الترجمة عن الانكليزية والهندية، وله مجموعة كبيرة من الكتب في القضايا السياسية والابحاث الاجتماعية والشعر والأدب وتضمّ مقدمة ديوانه «الفلسطينيات» قائمة بها. وترجم عجاج نويهض عن الانكليزية «حاضر العالم الاسلامي» وكتاب «النظام السياسي: نظرياته وأشكاله» الذي صدر في القدس العام ١٩٣٩[٨].

وكان للاستشراق أثره الواضح في تنشيط حركة الترجمة الادبية. وبدأت هذه الحركة

في فلسطين منذ مطلع القرن التاسع عشر، واهتمت بنشر آدابنا وعلومنا إما بنصوصها الاصلية أو باللغات الاوروبية. ومن أدباء فلسطين مَنْ كتب بالانكليزية، مثل الدكتور اسحق موسى الحسيني، الذي ألّف كتاب «ابن الفقيه حياته ومؤلفاته»، كما ألّف «علماء المشرقيات في انكلترا»، كما ترجم كتاب «الاسلام في نظر العرب». وكتبت الاديبة ثريا عبدالفتاح ملحس بالانكليزية «مساجين الزمن». وكتب نبيه فارس ثمانية من مؤلفاته بالانكليزية، كما ترجم العديد من الكتب الانكليزية الى العربية. وكتب جورجي الأشرق كتاب في «التصوّف الاسلامي». اما جبرا ابراهيم جبرا فله ترجمات معروفة في عالم الأدب، وقد اشتهرت ترجماته بين المثقفين الفلسطينيين والعرب. فقد ترجم عن السير فريزر، والبير كامو، ووليم فوكنر وشكسبير، كما ترجم قصة «حياة شيلي» لأندريه موروا، وترجم قصة «البلبل والوردة» لاوسكار وايلد، وكتب روايته الثانية «صيادون في شارع ضيق» العام ١٩٦٠، باللغة الانكليزية، وصدرت ترجمتها العربية بعد أربعة عشر عاماً من ذلك التاريخ. وترجمت الاديبة سميرة عزام كتباً عدّة لبرنارد شو وجون شتاينبك، ولها دراسات نقدية مترجمة، منها «صناعة القصة القصيرة» لراي وست، اضافة الى ترجمتها لعدد من الروايات الانكليزية لبيرل باك وغيرها.

وأخيراً بدأت تتجه الانظار في الآونة الاخيرة نحو الترجمة من اللغة العبرية واليها، فتمّت ترجمة عدد من الكتابات الفلسطينية في ميدان الأدب، منها أعمال غسان كنفاني الروائية، و«الصبار» لسحر خليفة. كما ترجمت أعمال عبرية الى اللغة العربية، منها الاعمال الشعرية لنحمان بياليك التي نقلها الى العربية الشاعر راشد حسين[٩].

---

(١) محمد عبدالغني حسن، **فن الترجمة في الادب العربي**، بلا تاريخ نشر وبلا ناشر، ص ٧٤ ـ ٧٨.

(٢) **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، المجلد الاول، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، ص ٥٣٦.

(٣) انظر يعقوب العودات، **اعلام الفكر والادب في فلسطين**، الطبعة الاولى، عمّان: وكالة التوزيع الاردنية، ١٩٨٧.

(٤) «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٧.

(٥) هاشم ياغي، **حركة النقد الادبي الحديث في فلسطين**، بلا تاريخ نشر وبلا ناشر، ص ٤٩ ـ ١٥١.

(٦) قسطندي شوملي، **الاتجاهات الادبية والنقدية في فلسطين**، بلا تاريخ نشر وبلا ناشر، ص ٩١٤ و٩١٥.

(٧) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٥ و٥٣٨.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٣٧.

(٩) راشد حسين، **حاييم نحمان بياليك، نخبة من شعره ونثره**، بلا ناشر، ١٩٦٦.

بعض تطبيقات الحكم الذاتي

دراسة مقارنة

د. عبد العليم محمد عبد العليم

كاتب مصري

مفهـوم الحكم الذاتي غامض وغـير محدّد، وثار بشأنه الجدل منذ ان أُدرج في ميثاق الامم المتحدة، والوثائق الأولية لمشروع الميثاق، حيث أبدت دول عديدة، آنذاك، تحفظاتها على هذا المفهوم وعـدم كفـايتـه في الاستجابة للتطلعات المشروعة للبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، في الاستقلال الوطني والسيادة. كما شارك في المناقشات التي أثارها هذا المفهوم بناءاً على طلب الأمين العام للامم المتحدة والجمعية العامة دول عديدة من بينها، مصر، والهند، وغواتيمالا، والسلفادور، والفلبين، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الاميركية وغيرها. وتركّزت هذه المناقشات، اجمالاً، حول تعريف الاقاليم غير المحكومة ذاتياً، والتي وردت في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وطبقاً لأية معايير يمكن وصف إقليم ما بأنه يتمتّع بالحكم الذاتي.

لقد أفضى غموض المفهوم في الميثاق، واتساع المناقشات بشأنه بين الدول الاعضاء، الى أن تقوم الجمعية العامة بتشكيل لجنة خاصة وفقاً لقرارها الرقم ٣٣٢ في الجلسة الرابعة في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، حملت اسم «لجنة المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المحكومة ذاتياً»[١]، هدفها تلقّي المعلومات الخاصة بهذه الاقاليم وفقاً للمادة ٧٣ من الميثاق. كما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة هذه اللجنة الى دراسة العناصر التي يمكن، في ضوئها، تقرير ما إذا كان الأقليم متمتّعاً بالحكم الذاتي أو لا يحظى بهذه الوضعية[٢]. وكان موضوع هذه الدراسة عرضة لمناقشات سياسية وقانونية، شارك فيها كثير من الدول المستعمرة وتلك التي أصبحت تنتمي لما عرف فيما بعد بالعالم الثالث[٣]، أو تلك التي كانت تتمتّع بالاستقلال آنذاك.

في هذا السياق، قامت لجان متخصّصة بدراسة هذه العناصر، وبلورة قوائم مختلفة حظيت بالتعديل والمناقشة، وأضيف اليها بعض العناصر، وعدّلت بعض الصياغات في ضوء التحفظات التي أبدتها بريطانيا وغيرها من الدول، الى أن انتهى الأمر باقرار هذه القائمة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ بقرار الجمعية العامة الرقم ٧٤٢ في الجلسة الثامنة. وتضمّنت بعض العناصر التي ينبغي توفّـرها في الأقليم حتى يمكن وصفه بأنه يتمتّع بالحكم الذاتي، ومنها: ان يحظى الاقليم بسلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية؛ وان يتمّ اختيار الأولى وفقاً للتقاليد الديمقراطية وبالانتخاب الحـر المبـاشر دون وصـايـة أيـة أطراف أخـرى؛ كمـا يجب ان يتمتّـع الاقليم بالسيـطرة على

موارده الاقتصادية؛ وأن يتحرر من الضغوط الخارجية التي تؤثر في اختيار مؤسساته بحرية تامة(٤).

من ناحية أخرى، تبيّن، من خلال المناقشة، صعوبة تعريف الحكم الذاتي الكامل، بغرض التوافق مع الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، وبالذات المادة ٧٣. وأفضى الاعتراف بهذه الصعوبة الى الاقرار بأن كل حالة ينبغي فحصها على حدة آخذاً في الاعتبار الظروف والملابسات الخاصة بها، وأنه من خلال دراسة شروط الحالة المعنية بالحكم الذاتي فان المفهوم ـ أي مفهوم الحكم الذاتي الكامل ـ ستتضح معالمه وعناصره التي تلائم هذه الشروط(٥).

وفي الدراسة الحالية سوف نقوم بمعالجة بعض أنماط الحكم الذاتي في إطار تصفية الاستعمار، وبعضها الآخر في إطار معالجة المشكلات القومية والاثنية والفدرالية واللامركزية، وأخيراً أحد نماذج الحكم الذاتي في إطار الامم المتحدة. ويهمنا التشديد على بعض الملاحظات:

أولاً ـ اختلاف الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية عن جميع أو معظم هذه النماذج التي نتعرض لها. فحالة غرينلاند، مثلاً، لا تحظى بأية أهمية استراتيجية أو ديمغرافية؛ فهي جزيرة صغيرة يبلغ عدد سكانها من الاسكيمو ٤٥ ألفاً. وحالة تونس تختلف كثيراً؛ إذ لم تتعرض لاستعمار استيطاني على غرار ما حدث في الجزائر، أو في فلسطين التاريخية في أثناء الانتداب وبعد انشاء اسرائيل وفي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الحالات التي تعرضنا لها، لا تحظى بالأهمية والحيوية اللتين تحظى بهما القضية الفلسطينية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكنها، مع ذلك، توفّر أساساً للرصد والمقارنة والتحليل واستخلاص الخبرة التاريخية مع شرط واحد هو تجنب الخلط بينها وبين الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

ثانياً ـ ان المعالجة اقتصرت، في العديد من الانماط التي نتعرّض لها، على الجانب السياسي والقانوني والتنظيمي، ولم نتمكن من متابعة صيرورة هذه النماذج في الواقع وتتبع مسار العلاقة بين النص القانوني والممارسة العملية والتنفيذ، وغني عن البيان المسافة التي قد تتسع أو تضيق وفق السياق بين النص والواقع، سواء كان النص قانونياً أو غير قانوني.

ثالثاً ـ ان هذه الدراسة استهدفت، في المقام الاول، تقديم استخلاصات مركزة عن النماذج التي تعرّضت لها، ولم تتابع ما طرأ على عديد منها من تطوّرات لاحقة. ولا جدال، ان ثمة العديد من المعطيات الجديدة التي يمكن ان تكون قد طرأت على وضعية هذه النماذج باستثناء ما دَلَفَ منها الى الاستقلال كتونس وهي مشكلات على درجة كبيرة من الاهمية وتحتاج الى جهد مضاعف لملاحقتها.

رابعاً ـ ان معالجتنا واهتمامنا بمفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي ذات فائدة مزدوجة سياسية وأكاديمية، ففضلاً عن ارتباط هذه المعالجة بما هو مطروح، الآن، على صعيد الصراع الفلسطيني ـ العربي ـ الاسرائيلي من تصوّرات اسرائيلية للحكم الذاتي، وهو الدافع الاساس الذي ساهم في بلورة هذا الاهتمام، الاّ أنه، مع ذلك، فإن المفهوم يتجاوز الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، ولا يقتصر، فقط، على تصفية الاستعمار، بل يتعدّاه الى بلورة حلول لمشكلات اثنية وقومية وتفاوت آثار موجة التحديث من منطقة لأخرى بالذات في البلدان الصناعية المتقدمة، اضافة الى أنه يتيح للشرائح السياسية المحلية في هذه المناطق والأقاليم الفرصة لاشباع تطلعاتها واستشرافها للمشاركة في الشؤون العامة، بل ويندرج المفهوم في إطار الديمقراطية السياسية والثقافية، حيث ان الديمقراطية، في طورها الراهن، ليست مجرد أحزاب متعدّدة فحسب، بل، أيضاً، صيغاً سياسية وقانونية تتيح أفضل الفرص

للحوار والمشاركة، على الصعد كافة، من بينها، مثلاً، اللامركزية، والحكم المحلي، والاستقلال الثقافي الذاتي، وتقليل هامش تدخل السلطات المركزية في القضايا ذات الطابع المحلي والمناطقي، الاّ إذا تعلّق الأمر بقضايا الوحدة الاقليمية للدولة والأمن العام والسيادة.

أولاً: تطبيقات الحكم الذاتي في الاطار الاستعماري

أ ـ بورتوريكو:

كانت بورتوريكو مستعمرة أسبانية تنازلت عنها اسبانيا للولايات المتحدة الاميركية، وقامت الاخيرة بمنح سكانها الحكم الذاتي بعد استفتاء أجري للسكان في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٢، بموجب الدستور الحالي الصادر عن الكونغرس الاميركي، الذي نصّ على تشكيل حكومة ذاتية، وتتركّز السلطة التنفيذية في أيدي الحاكم العام الذي ينتخب انتخاباً حراً ومباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات. كذلك تشكّلت السلطة التشريعية من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب، وتشكل مجلس من السكرتيرين لمعاونة الحاكم العام وهو جهاز استشاري. وفي الوقت نفسه، احتفظت الولايات المتحدة الاميركية بحق تعيين قاض ونائب عام جنباً الى جنب مع القضاء المحلي. وقد علّق الرئيس الاميركي، دوايت ايزنهاور، في رسالته الى الامم المتحدة استقلال بورتوريكو على رغبة السلطة التشريعية، حيث أوصى بمنحها الاستقلال بمجرد ان تعرب عن رغبتها فيه[٦]. وتتمتع بورتوريكو، الآن، بحكم ذاتي داخلي مع احتفاظها بعلاقة اتحادية مع الولايات المتحدة الاميركية[٧].

وكما نلاحظ، فالحكم الذاتي لبورتوريكو أُقرّ بموجب قانون داخلي صادر عن الكونغرس، وان تنظيم السلطة التشريعية والتنفيذية جاء على غرار النظام المعمول به في دولة «الأصل»، أي الولايات المتحدة الاميركية، التي تقوم بتقرير مسائل الدفاع والشؤون الخارجية.

ب ـ غرينلاند:

تعتبر جزيرة غرينلاند من أحدث المستعمرات التي حصلت على الحكم الذاتي. وكانت الجزيرة من أكبر المستعمرات الدانماركية منذ رحلة المستكشف الدانماركي هانس اجيد (Hans Egede) في العام ١٧٢١. وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت شؤون الجزيرة تدار من العاصمة كوبنهاغن. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت منظمات محلية وحكومية تستقر في الجزيرة كمستشاري المجالس المنتخبة، وكان هناك مجلسان أحدهما للشمال والآخر للجنوب، وتمّ اندماج المجلسين في مجلس واحد العام ١٩٦٠.

وأصبحت الجزيرة، منذ العام ١٩٥٣، جزءاً لا يتجزأ من الدانمارك طبقاً للدستور الجديد. والجدير بالاشارة ان الجمعية العامة للامم المتحدة وافقت على هذا الضم في العام ١٩٥٤ وذلك بعد أن أعلن ممثلو غرينلاند موافقتهم على الدستور المعدّل الذي أقر الالحاق، وأعقب ذلك قيام الحكومة الدانماركية بتطبيق خطة شاملة للتنمية تتوافق والوضع الجديد للجزيرة والذي أقره ممثلوها والسلطات الدانماركية على حدّ سواء[٨].

لقد حصلت غرينلاند على مطلبها في الحكم الذاتي عقب الاستفتاء الذي أُجري في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ وطبق فيها الحكم الذاتي في أيار (مايو) ١٩٧٩. وطبقاً لهذا النظام، يقوم شعب

الجزيرة بتقرير مسائل الادارة المحلية ونظام الضرائب وتشريعات العمل والتعليم والثقافة، بينما تحتفظ المملكة الدانماركية باختصاصات السياسة الخارجية والدفاع والاشراف على المسائل المالية.

وعلى الرغم من ان الحكومة المركزية في كوبنهاغن تحتفظ بتقرير الشؤون الخارجية للجزيرة، إلا أنها، مع ذلك، أفرزت هامشاً لمشاركة الغرينلانديين مع الحكومة المركزية في مناقشة السياسة الخارجية، وكذلك المفاوضات التي تهم شعب الجزيرة ومصالحها التجارية، وبالذات في ما يتعلق بشؤون السوق الاوروبية المشتركة التي تهم السكان(٩).

ج ـ تونس:

حصلت تونس على الاستقلال الذاتي الداخلي بمقتضى الاتفاقية التي عقدت بينها وبين فرنسا في الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٥٣، واحتفظت بعلاقة اتحادية بفرنسا تنظم التعاون بين البلدين.وبقي تمثيل تونس، في المجال الدولي، منوطاً بالحكومة الفرنسية بعد استشارة تونس.

وقد احتفظت فرنسا، بموجب هذه الاتفاقية، بالاشراف على شؤون الدفاع، وتعهدت تونس بألا تجرى تعديلات في شؤون الدفاع والامن والقوانين المنظمة لهما الا بموجب اتفاق مشترك بينها وبين فرنسا. كما احتفظت فرنسا بحق تعيين مندوب سامٍ يمارس كافة الصلاحيات الممنوحة للحكومة الفرنسية بموجب هذه المعاهدة. ويعتبر هذا الاخير وسيطاً في العلاقات بين البلدين في جميع المسائل المشتركة، ويتولى حماية مصالح الرعايا الفرنسيين في تونس، وتلتزم الاخيرة، كذلك، بموجب الاتفاقية بتعيين موظف مقيم في العاصمة الفرنسية لتنسيق المصالح التونسية في فرنسا.

وتمّ انشاء مجلس تحكيم تونسي ـ فرنسي من ستة أعضاء مناصفة بين البلدين وذلك للنظر في الخلافات بينهما حول تفسير بنود الاتفاق، وتعتبر قراراته ملزمة للطرفين، وله سلطة وقف تنفيذ أي تصرف سواء كان تشريعياً أو قضائياً أو تنفيذياً، ويعيّن اعضاؤه بعد موافقة الحكومة الاخرى، ويتناوب الطرفان رئاسة المجلس ومنصب نائب الرئيس ، ويتمّ انتخابهما من طريق الاعضاء. وقد استند تنظيم سياسة الاستقلال الذاتي لتونس على معاهدة الحماية المعقودة في ١٢ أيار (مايو) ١٨٩٢.

ولكن ازاء تغير الظروف وتطور الحركة الوطنية التونسية، اضطرت فرنسا الى الاعتراف بتونس كدولة مستقلة ذات سيادة، وذلك بموجب بروتوكول ٢٠ آذار (مارس) ١٩٥٦ وتعهّدت فرنسا بتعديل أحكام اتفاقية الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٥٣ والتي تتعارض مع الوضع الجديد لتونس، كما أقرّت حق تونس في ادارة علاقاتها الخارجية والامن والدفاع وانشاء جيش وطني مع ضرورة الابقاء على ارتباط البلدين في مجالات التعاون المشترك، وبالذات في الدفاع والعلاقات الخارجية، على أن يتمّ ذلك بين دولتين كاملتي السيادة.

وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٦، قامت الجمعية التأسيسية التونسية بوضع دستور جديد للبلاد، وفاز الحزب الدستوري بكل المقاعد وعددها ٩٨ مقعداً، وتألف مجلس للوزراء برئاسة الحبيب بورقيبة. وبالرغم من ذلك، ظل المندوب السامي الفرنسي مسؤولاً عن شؤون الأمن حتى حزيران (يونيو) ١٩٥٧، حيث قررت الجمعية التأسيسية بالاجماع عزل المندوب السامي واعلان الجمهورية التونسية(١٠).

ثانياً ـ الحكم الذاتي في إطار مشكلة الاقليات

الحكم الذاتي في أقاليم اسبانيا:

لم يستخدم الدستور الاسباني الصادر في العام ١٩٧٨ مفهوم اللامركزية الادارية وإنما استخدم مفهوم «الحكم الذاتي» للجماعات القومية المختلفة في أسبانيا. وطبقاً لهذا الدستور، فإن أقاليم الباسك وكتالونيا وغاليس تعتبر من أكثر الاقاليم والجماعات القومية تمتعاً بالحكم الذاتي، إذ أصبحت الصلاحيات والسلطات المخولة لها مثلاً تحتذيه الجماعات الاخرى القومية.

إقليم الباسك: استند مشروع الحركة القومية الباسكية حول إقليم الباسك إلى مبدأين أساسيين: أولهما، الاعتراف بالحقوق التاريخية لشعب الباسك والمرتبطة بالسيادة؛ وثانيهما، حق تقرير المصير القومي.

ومن الواضح، ان هذين المبدأين يتعارضان مع النص الدستوري على الحكم الذاتي، سواء من حيث الأصل النظري أو من حيث النتائج التي يمكن أن يسفر عنها التطبيق والممارسة، ولم تستجب الحكومة الأسبانية لأي من هذين المبدأين لتناقض مضمونهما مع الحكم الذاتي. وكان مؤدى ذلك ان تجمّد الاعتراف بحكومة ذاتية للاقليم حيث أصرّ الحزب الوطني في الباسك، وهو حزب الغالبية، على هذين المبدأين، في البداية، ولم يتنازل عن أي منهما.

وعندما أجري الاستفتاء على الدستور المشار إليه المتضمن للحكم الذاتي، أوصى الحزب الوطني بالتغيب عن الاستفتاء. وجاءت معدلات المشاركة في الاستفتاء ضعيفة في الاقليم مقارنة بالمتوسط على الصعيد القومي في أسبانيا ككل، وصوّت ٥٠ بالمئة من الناخبين المسجلين لصالح الدستور. وأعقب ذلك مراجعة وضع إقليم الباسك، وطرحت هذه المراجعة في استفتاء عام على شعب الاقليم في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ مع بعض التعديلات التي لم تكن قائمة في النص السابق[١١]. وفي هذا الصدد، جرت حملة واسعة للمشاركة في الاستفتاء شاركت فيها الجماعات الوطنية والسياسية مختلفة الآراء كافة، على الرغم من اقتناعها بأن النص ليس كافياً. وقد رافق اقرار صيغة الحكم الذاتي لاقليم الباسك تأييد شعبي دفع الى الصدارة شريحة سياسية أقل راديكالية، واستند الى دعم بورجوازية مستعدة للتفاوض مع الحكومة المركزية، وتقسيم داخلي للصلاحيات والسلطات يمكنه اشباع طموحات وتطلّعات الشريحة السياسية المدينية المحلية.

ووراء إقرار صيغة الحكم الذاتي للاقليم تكمن عوامل عديدة من بينها، تطوّر الحركة القومية الباسكية ودخولها طور العنف والذي أصبح مصدراً لأحداث درامية عانى منها المجتمع الاسباني ككل، اضافة الى الازمة الاقتصادية التي مسّت الشعب وإقليم الباسك بشكل خاص، وهو الامر الذي هيّأ مناخاً مؤاتياً لاقرار هذه الصيغة بالرغم من الاقتناع بعدم استجابتها لأماني الباسك القومية، أي تقرير المصير والحقوق التاريخية.

كتالونيا. طالب إقليم كتالونيا بالحكم الذاتي عقب اقراره لاقليم الباسك، وما أن عرض مشروع الحكم الذاتي للاقليم على البرلمان حتى تمّ إقراره مع بعض التعديلات الطفيفة، وتخفيف بعض نصوصه، وهو الامر الذي يعكس الفارق بين الحركة الاستقلالية الباسكية والكتالونية؛ فالحكومة المركزية في اسبانيا شديدة الحذر والشك ازاء الحركة القومية الباسكية ونزوعها للعنف المسلّح،

بينما ترتسم الملامح الاجتماعية والسياسية والثقافية لشعب كتالونيا معالم مجتمع مرفه وحديث يعرف جيداً هويته. وقد انعكس ذلك في الانتخابات التي أُجريت في الاقليم لتشكيل البرلمان؛ إذ لم تحصل الاحزاب المتطرفة على أي ممثل في البرلمان، ووجه الناخبون القوميون أصواتهم سواء للقوميين المعتدلين أو لليسار الجمهوري(١٢).

غاليس: من أكثر الاقاليم الاسبانية فقراً، ولشعب الاقليم لغة خاصة، وعادات وثقافة خاصة كذلك، وعبّر عن أمانيه السياسية بكثير من الاعتدال، ولم يكن للتطرف صدى قوي بين السكان ويختلف عن إقليمي الباسك وكتالونيا اقتصادياً وثقافياً.

صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في أسبانيا:

يثير الحكم الذاتي في اسبانيا كما في غيرها من البلدان عديداً من المشكلات النوعية المرتبطة بتطبيقاته وصلاحياته من بينها على سبيل المثال: مشكلة العلاقة بين الاقسام المحلية والجماعات والاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي؛ العلاقة بين الدولة المركزية والسلطات البيروقراطية في العاصمة وسلطات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي، وكذلك بين المركزية واللامركزية، وبين الدولة الواحدة البسيطة والدولة الأكثر تعقيداً(١٣).

ولا شك ان قضية صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في اسبانيا تثير توتراً هائلاً بين الشريحة السياسية الحاكمة في اسبانيا والشرائح السياسية المحلية في الاقاليم؛ اذ تنزع هذه الاخيرة للحصول على أكبر قدر من السلطات والصلاحيات من الحكومة المركزية القائمة في مدريد العاصمة، وهو ما يطالب به شعب الباسك وشعب كتالونيا، وذلك بالرغم من ان الدستور الاسباني تضمن قائمتين للصلاحيات، أولاهما صلاحيات الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي، وثانيتهما صلاحيات الدولة المركزية وذلك في المادتين ١٤٨، ١٤٩ على التوالي.

وتمارس الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٤٨، وبعضها يمارس قدراً من الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٤٩؛ إذ تمارس كتالونيا والباسك وغاليس والاندلس صلاحيات تدخل في إطار المادة ١٤٩ مثل: التشريعات، الضبط والتنفيذ، على الرغم من احتفاظ الدولة بحق إقرار القواعد والتشريعات في مجملها، اضافة الى تكميل القواعد أو التشريعات الاساسية التي تمليها الدولة (والتي يمكن ان تتخذ صورة القانون أو المرسوم أو سلطة الضبط). وفي هذه الحالة، فإن النص المطبق، مباشرة، هو نص الاقليم المتمتّع بالحكم الذاتي والذي يتكفل بالضبط والتنفيذ(١٤). كما ان الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي تمارس سلطة الضبط والتنفيذ في المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بكل السلطة التشريعية. وبتطور تطبيقات الحكم الذاتي وممارساته، أصبحت هذه الوضعية نموذج لوضعيات الجماعات الأخرى المتمتّعة بالحكم الذاتي.

كذلك فإن الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي في اسبانيا تتمتّع بسلطة تشريعية محدودة بنطاق الاقليم أو الجماعة المتمتّعة بالحكم الذاتي، وتحتفظ الدولة بصلاحية إضافية، في هذا المجال، في حالة التعارض بين القواعد والنصوص القانونية الاقليمية والقومية؛ فالنظام الدستوري يخولها صلاحية فرض تطبيق القواعد والقوانين التي يقرها البرلمان الاسباني المركزي في حال قيام تناقض بينها وبين النصوص والتشريعات المحلية وذلك ما لم تخول الصلاحيات التشريعية بصفة نهائية للاقليم

أو الجماعة وهي حالة نادرة، وتذهب الدولة المركزية في تطبيق هذه الصلاحية الى حدّ تغليبها تطبيق لائحة على أحد القوانين التي سنتها السلطة التشريعية في الاقليم.

وتتمتع الاقاليم المحكومة ذاتياً بسلطة تنفيذية، أي حكومة إقليمية تمارس صلاحيات التنفيذ، والضبط، والادارة المحدودة بنطاق الاقليم، وليس للحكومة صلاحية البت في سياسات الدفاع والشؤون الخارجية والامن القومي؛ إذ تمثل هذه الاخيرة صلاحيات سيادية ترتهن بوجود الدولة وتقتصر ممارستها على الدولة المركزية باعتبارها تتمتّع بكامل الشخصية الدولية على صعيد العلاقات الدبلوماسية والدولية، في حين ان الاقاليم لا تتمتّع بمثل هذه الشخصية.

صلاحيات الدولة

أولاً ـ الصلاحيات السيادية: وتعرف في الادبيات التقليدية القانونية بصلاحيات السيادة، وتمثّل محور عمل الدولة ومبرر وجودها، وتشمل هذه الصلاحيات: مجال الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية واللوائح الخاصة بالاجانب. كما تشمل المالية العامة والنظام النقدي ومراقبة الصرف والتبادل وكذلك القوانين الخاصة بالجنسية، وعمل الاحصاءات العامة لأغراض تقرها الدولة، اضافة الى السياسة الاقتصادية العامة، أي الضبط والتخطيط للنشاطات الاقتصادية. وتمارس الدولة هذه الصلاحيات بالتعاون مع الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي، وتحتفظ بسلطة سن التشريعات الاساسية التي تطبق على كل الادارات العامة (النظام القانوني ـ وضعية الموظفين ـ الاجراءات والعقود)، وتمارس، كذلك، صلاحية المصادرة بالكامل. يضاف الى هذا كله صلاحيات الدولة في مجالات امتحان القواعد والتشريعات الاساسية وقواعد الضبط بهدف الاحتفاظ بقواعد مشتركة وموحدة في كل القطاعات الهامة.

ثانياً ـ تحتفظ الدولة بصلاحيات في المجالات التي لا تمس شؤون المناطق والاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي بصفة أساسية وإنما تهم كل الاقاليم والمناطق مثل: الاتصالات؛ ومجال حقوق وواجبات المواطنين الاسبان التي يقرها الدستور والتي ينبغي ان تحدد بقوانين عضوية (Organiques) والتي يقتصر سنها واصدارها على البرلمان القومي؛ كما تضمن الدولة المساواة في ممارسة هذه الحقوق والواجبات للمواطنين كافة؛ وتمارس الاقاليم والمناطق المتمتّعة بالحكم الذاتي صلاحية إكمال هذه الصلاحيات بقواعد خاصة، بينما تحتفظ الدولة بصلاحية التشريع وسنّ القوانين في مجالات هامة بعينها (الحماية القانونية ـ الحريات الدينية ـ حريات التعبير والتعليم وانشاء الجمعيات والحريات النقابية).

والملاحظ ان ثمة تداخلاً بين الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين ١٤٨، ١٤٩ لكل من الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي والدولة المركزية؛ إذ يمارس بعض الاقاليم المتمتّعة بالحكم الذاتي بعض الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٤٩ ما لم يرد نص آخر صريح على قصرها على الدولة وذلك في مجال التشريعات والضبط. كما ان الدولة، بدورها، لا تقتصر صلاحياتها على ما تضمّنته المادة ١٤٩، فقط، وإنما تمارس بعض الصلاحيات الاخرى الخاصة بالمناطق والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي. أمّا المجال الوحيد الذي تقتصر فيه الصلاحيات على الدولة دون تداخل فهو مجال الدفاع والشؤون الخارجية والامن القومي وقوانين الجنسية والمواطنة والنظام النقدي والسياسة المالية.

كذلك يلعب العنصر الزمني دوراً في توطيد صلاحيات المناطق والاقاليم المتمتّعة

بالحكم الذاتي؛ إذ يمكن للأقاليم ان تمارس قدراً أكبر من الصلاحيات بعد مضي خمسة أعوام على إقرار وضعها.

الحكم الذاتي واللامركزية في اسبانيا وفرنسا:

اعتمد الحكم الذاتي كمفهوم محوري في معالجة قضية الأقاليم والمناطق والجماعات القومية في اسبانيا، وهو بذلك يختلف، الى حدّ كبير، عن مفهوم اللامركزية (Decentralisation) المعتمد في فرنسا لمعالجة تنوع ظروف المناطق ومنحها قدراً أكبر من الصلاحيات في ادارة شؤونها.

وقد تطلب اعتماد مفهوم الحكم الذاتي في اسبانيا لمعالجة هذه المشكلات ليس، فقط، تعديلاً دستورياً، وإنما، كذلك، تعديلاً في هيكل وبناء تنظيمات الدولة ذاتها؛ إذ ارتبط بتغيّر النظام وشكل الحكم، بينما تعمّقت اللامركزية في فرنسا من طريق التشريعات وليس من طريق التعديلات الدستورية، بل دخل النظام الجديد في إطار الاجراءات الدستورية المعمول بها. وغياب التعديلات الدستورية من الحالة الفرنسية يعني أنه لم يحدث تغيير في طبيعة ونمط الحكم؛ إذ حصلت المحليات على صلاحيات جديدة بموجب قانون العام ١٩٨٢ الذي أقرّه الاشتراكيون عقب وصولهم الى الحكم(١٥).

ويمكننا حصر الفوارق بين الحكم الذاتي المطبّق في اسبانيا واللامركزية المطبّقة في فرنسا في ما يلي:

١ ـ ان الحكم الذاتي في اسبانيا اقتضى تعديلات دستورية، بينما لم تتطلب اللامركزية في فرنسا اجراء مثل هذه التعديلات.

٢ ـ ان الأقاليم والمناطق المتمتّعة بالحكم الذاتي تمّ استشارتها في تقرير أوضاعها في الحالة الاسبانية، أما في فرنسا، فإن المحليات والمناطق والأقاليم لم تستشر في التغييرات التي طرأت على أوضاعها.

٣ ـ الحكم الذاتي في اسبانيا ليس ادارياً، فقط، كما هو الحال بالنسبة للمحليات الفرنسية، وإنما يمتد الى المجالات السياسية كما يتضح من صلاحيات هذه الأقاليم في سنّ قوانين وتشكيل حكومات إقليمية.

٤ ـ في إطار اللامركزية، فإن المحليات ليس لها الحق في إعلان حكمها الذاتي من تلقاء نفسها، وتظل خاضعة للدولة المركزية، وخصوصاً للقوانين التي سنّت في البرلمان، وللقواعد التي تقرّها السلطة التنفيذية.

٥ ـ ان تطبيق الحكم الذاتي واللامركزية لا يصدران في اسبانيا وفرنسا عن الفلسفة نفسها ولا عن ظروف واحدة. ففي اسبانيا، هناك الهوية القومية المتميّزة لكل من الباسك وكتالونيا وغاليس، ولبعضها حركات قومية تنادي بتقرير المصير، بينما تعبّر اللامركزية في فرنسا عن قدرة المؤسسات المحلية على تلمس ظروف الواقع المحلي ومعايشته عن قرب، واشباع تطلّعات الشرائح السياسية الجديدة في الأقاليم والمناطق، وتقسيم الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.

الحكم الذاتي لمسلمي جنوب الفلبين:

يعتبر الحكم الذاتي لمسلمي جنوب الفلبين من النماذج الحديثة لتطبيقات الحكم الذاتي في

مجـال معالجة مشكلات الأقليات الدينية والثقافية، والذي يدخل، بدوره، في إطار منظومة الشروط التـاريخية والثقافية والسياسية العامة التي تفرض على السلطة المركزية ضرورة الاقرار والتسليم بحقوق هذه الجماعات في استقلال ذاتي ثقافي مشروط بالحفاظ على الوحدة الاقليمية للدولة وعدم تجـزئـة سيـادتها على الاقليم، واحتفاظ السلطة المركزية بحق التحدث باسم الدولة ككل في مجال العلاقات الخارجية والدبلوماسية والمؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك شؤون الدفاع والأمن القومي العام.

ويدخل الحكم الذاتي، في هذا المجال، في إطار القانون الداخلي باعتبار ان مشكلة مسلمي جنوب الفلبين هي مشكلة داخلية، بالرغم من ان العديد من البلدان العربية والاسلامية لعبت دوراً هاماً، نظراً لارتباطات تاريخية ودينية، في التوصل لصيغة الحكم الذاتي واقرارها لمسلمي جنوب الفلبين. وفي اثناء القتال الذي نشب بين جبهة التحرير الوطنية (مورو)، الممثلة لمسلمي الفلبين وبين الدولة المركزية، تشكّلت لجنة وزارية رباعية ضمّت ممثلين من ليبيا، والمملكة العربية السعـودية والسنغال والصومال، وفقاً للقرار الرقم ٤ لمجلس وزراء الشؤون الخارجية لمنظمة المؤتمر الاسلامي في جلسته الرابعة التي عقدت في بنغازي في آذار (مارس) ١٩٧٣، واستهدفت بحث وضع مسلمي جنوب الفلبين مع السلطات الفلبينية. كما أقرّ المؤتمر الاسلامي، في جلسته التي انعقدت في كوالالامبور في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، ضرورة التوصل الى حل سياسي سلمي وعادل لمشكلة مسلمي جنوب الفلبين.

وقد أقرّت اتفاقية طرابلس الموقعة بين جبهة التحرير الوطنية (مورو) وبين حكومة الفلبين بحضور ممثـلي الاطراف الاربعـة، اضافة الى الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ وضعية الحكم الذاتي للمسلمين في جنوب الفلبين.

وفي ما يلي سنلقي نظرة على بنود هذه الاتفاقية وطبيعة الصلاحيات الممنوحة لسلطات الحكم، وكذلك طبيعة التنظيمات والمؤسسات التي فوّضت في ممارسة هذه الصلاحيات والمجالات الأساسية التي تباشر فيها أنشطتها:

أولاً ـ أقرّت اتفاقية طرابلس صيغة الحكم الذاتي الداخلي لصالح مسلمي جنوب الفلبين، وذلك في إطار السيادة القومية والوحدة الاقليمية لجمهورية الفلبين. كما حدّدت المناطق التي يمارس فيها الحكم الذاتي على سبيل الحصر وعددها ثلاثة عشر منطقة بما يقع فيها من قرى ومدن.

ثانيـاً ـ الصـلاحيـات: استثنت الاتفاقية السياسة الخارجية والدفاع الوطني من دائرة صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، وقصرت ممارسة هذه الصلاحيات على حكومة جمهورية الفلبين المـركـزيـة، وأرجأت بحث ضم ودمج قوات جبهة التحرير الوطنية لمسلمي الفلبين في الجيش الفلبيني الى وقت لاحق. كما أقرّت حق مسلمي الفلبين في نظام محاكم يتطابق وأحكام الشريعة الاسـلامية في مناطق الحكم الذاتي، وتمثيلهم في المحاكم الاخرى بما في ذلك المحكمة العليا، وينبغي ان يكون هذا التمثيل بناءاً على توصية سلطات الحكم الذاتي الداخلي، ويعين هؤلاء الممثلون بمراسيم جمهورية(١٦).

ثالثاً ـ تضمّنت الاتفاقية بعض الخطوات الضرورية لتهيئة المناخ اللازم لوضعية الحكم الذاتي بالصورة التي نص عليها، حيث أقرّ العفو العام عن المناطق المحكومة ذاتياً، والغاء كافة الملاحقات الامنية والبوليسية والقانونية التي صاحبت الصراع بين الحكومة الفلبينية وجبهة التحرير الوطنية، اضـافـة الى الافـراج عن المسجونين السياسيين كافة الذين ارتبط القبض عليهم بالأحداث التي

وقعت في جنوب الفلبين، وعودة اللاجئين كافة الذين هجروا مناطقهم إثر اندلاع هذه الاحداث، وكذلك كفالة حرية الانتقال والاجتماع. وفق هذا وذاك، تحدد بعض الجوانب الادارية والسياسية بموجب مراسيم جمهورية أُصدرت في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٧، ودخلت حيّز التنفيذ العملي في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٩.

ويلاحظ على هذا الاتفاق ان المناخ الذي املاه غلفته الرغبة في وقف الصراع الناشب بين الجبهة وبين الحكومة المركزية وذلك بوضع خطوط عريضة لاتفاق أولي يقر وضعية المسلمين في الفلبين وعلاقتهم بالدولة المركزية، على ان تبحث عديد من القضايا التفصيلية فيما بعد، ويتضح ذلك من ارجاء بحث أنماط العلاقة بين النظم المالية والاقتصادية والادارية والأمنية وبين النظام الاقتصادي والمالي والأمني العام في الفلبين وغيرها من المسائل التفصيلية. وفي هذا الاطار نفسه، لم يحدد الاتفاق عدد أعضاء المجالس التنفيذية والتشريعية، حيث اكتفى بإقرار المبدأ على ان تتحدد تفاصيل ذلك بواسطة مراسيم جمهورية من قبل رئيس الفلبين ويعني ذلك الاقرار بالطبيعة الداخلية لمشكلة مسلمي الفلبين.

وبالنسبة الى تكوين الجمعيات التشريعية، فقد أشار الاتفاق الى ان تتشكل كل جمعية تشريعية من واحد وعشرين عضواً، سبعة عشر منهم بطريق الانتخاب، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أربعة أعضاء اذا ما بدا له أن أحد القطاعات التي تهتم بها الجمعية غير ممثل بطريقة عادلة. وتضم كل جمعية تشريعية أربعة قطاعات أساسية ممثلة: قطاع الشباب وقطاع العمال الزراعيين وآخر للعمال غير الزراعيين ورابع للمهنيين، ويقسم أعضاء الجمعية يمين الولاء أمام رئيس الجمهورية.

أمّا بالنسبة الى تكوين المجلس التنفيذي، فقد لاحظ الاتفاق ضرورة تشكيل مجلس تنفيذي في كل منطقة من مناطق الحكم الذاتي، يضم الرئيس وأربعة أعضاء يتمّ اختيارهم من طريق الجمعية التشريعية، ويعتبر هذا المجلس أداة الجمعية التشريعية لتنفيذ السياسات والبرامج والتشريعات التي تقرها الجمعية. كما يحق لرئيس المجلس التنفيذي الموافقة أو الاعتراض على التشريعات التي يسنها المجلس التشريعي.

ولاحظ الاتفاق امكان اقامة نظام قانوني اسلامي يتأسّس بموجب تشريعات أُصدرت تعترف بنظام قانوني إسلامي لمسلمي جنوب الفلبين، يستند الى الشريعة (القرآن الكريم والحديث النبوي)، وللمفتي صلاحيات قانونية لتفسير هذه القوانين[١٧].

وقد حدّدت المراسيم الجمهورية (قوانين الحكم الذاتي) معالم النظم الاقتصادية والمالية والادارية والتعليمية، وكذلك نظام الامن الخاص بمناطق الحكم الذاتي في جنوب الفلبين مع مراعاة القيد العام على هذه النظم، والخاص بمنع سلطات الحكم الذاتي من ممارسة الصلاحيات السيادية كصك العملة والنقود، والحيلولة دون تناقض النشاطات الاقتصادية مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغيرها من الصلاحيات والاختصاصات ذات الطابع السيادي.

الحكم الذاتي لمنطقة فالونيا Wallonie في بلجيكا:

يعتبر إقليم فالونيا الذي يقع في جنوب بلجيكا وشمال فرنسا وقلب أوروبا من الاقاليم المعروفة تاريخياً بغنى ثرواتها المعدنية كالحديد والفحم وغيرها من المعادن. وقد أثار هذا الاقليم، منذ بداية الثورة الصناعية الاولى، اهتمام الصناعيين ورجال المال والاعمال الاوروبيين. وبالرغم من ان

كثيرين ممن أرّخوا لهذه المنطقة توقعوا مستقبلاً باهراً للاقليم في غمرة التطوّرات الصناعية والتكنولوجية، التي سادت أوروبا في مطلع الثورة الصناعية استناداً الى الثروة المعدنية والمنجمية التي يضمها هذا الاقليم، فإن اتجاهات التصنيع الحديث والتكنولوجيا الحديثة والاستثمارات المالية التي وظفت في هذه الثروة، جعلت المنطقة تابعة اقتصادياً وتعرّضت لتدهور اقتصادي متسارع[١٨].

والمعروف ان بلجيكا كانت تشكل مع هولندا، حتى العام ١٨٣٠، دولة واحدة، وكان التفاوت في توزيع الاهتمام بالتصنيع والاستثمارات في منطقة فالونيا يسبق تاريخ استقلال بلجيكا، واستمر بعد هذا التاريخ، حتى تمكّنت الجماعة الفالونية من تحقيق مطلبها في الاعتراف بخصوصية المنطقة ثقافياً واقتصادياً، وهو الاعتراف الذي تضمّنه التعديل الدستوري الذي تمّ في العام ١٩٧٠، والذي اعترف بوجود ثلاث مناطق في بلجيكا: فالونيا ـ بروكسل ـ فلاندر (Flandre) . وقد اقتصر هذا التعديل على الاستقلال الذاتي الثقافي بينما أرجىء النظر في الصلاحيات الاقتصادية لهذه المناطق لوقت لاحق. وبينما يمثل الاستقلال الثقافي الذاتي مطلب منطقة فلاندر، فإن المطلب الخاص بالصلاحيات الاقتصادية يتعلق بمنطقتي فالونيا وبروكسل.

وفي أعقاب اصلاحات جزئية وأزمات وزارية وحكومية منذ اجراء هذا التعديل اتسع مفهوم الحكم الذاتي للمناطق الى ما وراء المجال الثقافي، حيث تشكّلت في العام ١٩٧٤، لجان وزارية اقليمية لها صلاحيات تتعلّق بمجال التنمية في المناطق والخطط الحضرية، والتوسّع الاقتصادي، وتبع ذلك تدعيم صلاحيات هذه اللجان في العام ١٩٧٩، وبصفة خاصة في ما يتعلق برقابة الميزانية والسياسة الصحية والشؤون الاجتماعية. وبصدور قانون آب (اغسطس) ١٩٨٠، تمّ ارساء المبادىء الاساسية لهيكل دولة فدرالية، حيث امتلكت منطقتا فالونيا وفلاندر جمعيات تشريعية وحكومات إقليمية خاصة بهاتين المنطقتين.

أمّا المجلس المناطقي Conceil Régionale التشريعي فانه يمتلك صلاحيات وسلطة تشريع حقيقية، وبامكانه وضع سياسات خاصة من طريق المراسيم التي لها قوة القانون، ولا يمكن للدولة أن تعارض المراسيم الصادرة من طريق المجالس بقانون على الصعيد الوطني، وهنا يتجلّى أحد عناصر الفدرالية وأحد أهمّ محاور نجاحها[١٩].

كما ان المجلس التنفيذي يمثل الحكومة الفعلية للمنطقة، ويقوم المجلس التشريعي بمنحه الثقة بموجب تقديم اعلان حكومي أمام الجمعية التشريعية، ويعتبر المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام الجمعية التشريعية للمنطقة فقط. ومع ذلك، فإن القانون أورد بعض القيود على سلطات المناطق، كأن يكون أعضاء الجمعيات الخاصة بها اعضاء في الجمعية الوطنية. ولا شك ان هذا القيد يتعارض مع المتطلبات الموضوعية للدولة الفدرالية؛ اذ لا يمكن لأعضاء المجالس التشريعية الاقليمية ان يكونوا، في الوقت عينه، اعضاء في الاجهزة الوطنية المناظرة لأجهزة المناطق[٢٠]. كذلك الحال، فإنه عند التعارض بين المصالح الوطنية الممثلة بالسلطة المركزية والمصالح الاقليمية الممثلة بالسلطة في المناطق، كأن تسنّ الجمعية التشريعية الاقليمية قانوناً أو تتبنى مشروعاً يتعارض مع المصالح الوطنية ولم تسفر المشاورات بينهما عن نتيجة، فإن مجلس الممثلين، وهو مجلس وطني، يقوم بالفصل في النزاع الناشب، بالرغم من انه طرف فيه[٢١].

وبخصوص صلاحيات المناطق المتمتّعة بالحكم الذاتي، كفل القانون الخاص بالتعديل

الدستوري في بلجيكا والصادر في الثامن من آب (اغسطس) ١٩٨٠، في مواده ٦ و١١ و١٣ و١٤، صلاحيات واسعة لهذه المناطق في مجالات متنوعة، أولها، الانشاءات المدنية الحضرية، وما يعنيه من اصلاح الطرق الخاصة بالمناطق، وتهيئة المناطق المخصّصة للتصنيع وانشاء المعامل والحرف والخدمات والهياكل التحتية كافة اللازمة للاستثمارات وخاصة الموانىء، اضافة الى الانشاءات والتعمير المدني، ووضع السياسة العقارية. وثانيها، مجال البيئة، بما فيها حمايتها، والتخلّص من الفضلات الصناعية، وحماية الشرطة للمنشآت الخطرة، وحماية الطبيعة، والاحتفاظ بالمساحات الخضراء، ورعاية الغابات والصيد النهري، ومصادر الري الزراعية والقنوات غير المخصّصة للملاحة. وثالثها، مجال الاسكان والمياه، ويتضمّن انتاج وتوزيع المياه، باستثناء الاعمال الهيدروليكية الضخمة ذات الطابع القومي، وكذلك دعم هذه الاعمال ومراقبتها أو صيانتها، مثل السدود أو التجهيزات الخاصة بتحلية مياه البحار المالحة أو سحب المياه من قنوات مخصصة للملاحة. ورابعها السياسة الاقتصادية، بما تنطوي عليه من استثمار الثروات الطبيعية، والتخطيط الاقليمي وتقديم مبادرات صناعية عامة في حدود المنطقة، ويتضمن ذلك انشاء منظمات خاصةبهذا الهدف أو الغائها. اضافة الى الجوانب المناطقية في سياسة الاقراض، وذلك دون الاخلال بالسياسة النقدية العامة للدولة، أو سياستها الائتمانية، والتوسع الاقتصادي في المنطقة مع مراعاة القواعد التي أقرّتها المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وكذلك البحث عن مموّلين واستثمارات ومساعدة الوحدات الاقتصادية وصناعة السياحة ومساعدة الشركات الزراعية. وخامسها، مجال الطاقة، أي توزيع الكهرباء في الشبكات التي يقلّ معدل الضغط فيها عن ٣٠ ألف فولط، وتوزيع الغاز وفقاً لأحكام القانون المعمول به في هذا الشأن، والاشراف على المصادر الجديدة للطاقة ذات الطابع المحلي. وآخرها، الاجهزة التابعة للمناطق وسياسة العمالة؛ وتتضمّن تحديد أنماط تشغيل وأداء هذه الاجهزة والمنظمات والجمعيات التابعة للمنطقة ورقابتها، وتقرير مصائر الجمعيات المنتشرة في أنحاء المنطقة ذات النفع العام، وتوظيف العمال وعمل الترتيبات المالية اللازمة، وتنفيذ الاجراءات التي تقرها السلطة الوطنية، في هذا المجال، الخاصة بالعاطلين عن العمل والعمال الأجانب[٢٢].

ثالثاً ـ الحكم الذاتي في إطار الامم المتحدة: حالة اريتريا

من المعروف ان اريتريا كانت إحدى المستعمرات الايطالية في افريقيا منذ العام ١٨٨٩. وقامت بريطانيا بادارة شؤون الاقليم عقب هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية، بموجب المادة ٢٣ من معاهدة الصلح التي ضمّت القوى الكبرى الاربع آنذاك (الولايات المتحدة الاميركية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا) مع ايطاليا في العاشر من شباط (فبراير) ١٩٤٧. وقد سلمت ايطاليا في هذه المعاهدة بتنازلها عن ممتلكاتها كافة في افريقيا لهذه الدول الاربع، وان يتقرّر مصير هذه الممتلكات وفقاً لارادة هذه الدول. ومن بين هذه الممتلكات كان إقليم اريتريا[٢٣].

هكذا وافقت الدول الاربع بإحالة مشكلة اقليم اريتريا الى الامم المتحدة والتي قامت، بدورها، بإصدار القرار الرقم ٣٩٠ (٥) في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ والخاص بخلق وحدة مستقلة ذاتياً في الاقليم متحدة فدرالياً مع اثيوبيا تحت سيادة العرش الامبراطوري الأثيوبي. ومما يجدر الانتباه اليه، ان الامم المتحدة لم تصدر قرارها هذا الا بعد تشكيل لجان قامت بالتعرف على أحوال الاقليم من النواحي الاقتصادية والسياسية والسكانية، وبعد مشاورات مع الدول الأربع المعنية بمصير المستعمرات الايطالية في افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد نصّ القرار على

خلق وحدة ذاتية وليس دولة مستقلة ذاتياً، ولهذه الوحدة صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقانونية في مجال الخدمات العامة، وليس لحكومة الاقليم أية صلاحيات تتعلّق بالدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمالية والتجارة الداخلية والخارجية أو فرض ضرائب موحدة على الاقليم لتغطية الخدمات والانشطة. وطبقاً للقرار، فإن الصلاحيات التي لا تمارسها الحكومة الفدرالية كانت ممارستها تعود لحكومة الاقليم كالاحتفاظ بشرطة داخلية، وان تقر ميزانيتها وتفرض ضرائب لتغطية الخدمات التي تؤديها. وحدّدت المادة الخامسة من دستور أريتريا قائمة الشؤون التي تدخل في إطار صلاحيات الحكومة وهي: الخدمات العامة ـ الشرطة الداخلية ـ الصحة ـ التعليم ـ المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ـ العمل ـ الموارد الطبيعية ـ الصناعة والتجارة الداخلية ـ المهن والعلاقات المسجلة ـ الزراعة ـ الاتصالات الداخلية ـ الخدمات العامة الداخلية ـ ميزانية الاقليم والضرائب المحلية للخدمات(٢٤).

على ان تجربة الحكم الذاتي للاقليم لم تدم طويلاً؛ إذ سرعان ما أعلن الامبراطور هيلاسيلاسي في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢، بعد أسابيع عدة من التدخل المصري في اليمن، الحاق اريتريا باثيوبيا، وأصبحت، منذ ذلك التاريخ، تعتبر الاقليم «الرابع عشر من الامبراطورية». وقد اعتقد الامبراطور ان الغاء الحكم الذاتي والحاق اريتريا ببلاده سيكون من شأنه اعادة توحيدها. ولكن سرعان ما ناقضت الاحداث ذلك؛ إذ قامت في الاقليم حركة قومية اريترية خلال عقدي الستينات والسبعينات تطالب بحق تقرير المصير الكامل.

وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى أن عدد سكان الاقليم في العام ١٩٥٠ كان يقدّر بمليون نسمة ويقدّر، الآن، بـ ٣,٩ مليون نسمة، ويتوزع هذا العدد من السكان بين مسلمين ومسيحيين، بشكل أساس، وأقليات أخرى متنوعة من بينها الاوروبيين.

لقد مني تطبيق الحكم الذاتي من خلال الامم المتحدة في اريتريا بالفشل؛ إذ لم يمارس شعب اريتريا تقرير المصير واختيار مستقبله السياسي ليس، فقط، لدى اقتراح مشروع الحكم الذاتي والفدرالية مع اثيوبيا، وإنما بشكل خاص لدى الغاء الحكم الذاتي وضم الاقليم لاثيوبيا في العام ١٩٦٢، ولم تكن ثمة ضمانات دولية تدعم وضعية الاقليم، وكان محصلة ذلك كله فشل الامم المتحدة ونمو وتصاعد الحركة القومية في الاقليم، ومطالبتها بحق تقرير المصير القومي الكامل بعد اختبارها لنوايا الحكم في أديس أبابا.

نخلص من ذلك كله، الى ان مفهوم الحكم الذاتي يندرج ويطبق في أطر مختلفة: تصفية الاستعمار، معالجة مشكلات الاقليات القومية والاثنية، وكذلك معالجة آثار تفاوت موجة التحديث والتصنيع والفدرالية واللامركزية. وفي كل من هذه الأطر تتفاوت صلاحيات السلطة المتمتّعة بالحكم الذاتي؛ ففي حالتي الاقليات القومية والدينية واللامركزية تتميّز وضعية الحكم الذاتي بأنها وضعية دائمة في إطار الوحدة الاقليمية للدولة وممارسة هذه الاخيرة للصلاحيات السيادية الكاملة: الامن والدفاع والشؤون الخارجية، وعقد المعاهدات والتمثيل القنصلي والدبلوماسي كما في حالة مسلمي جنوب الفلبين وفالونيا في بلجيكا وغيرها، بينما في إطار تصفية الاستعمار، فإن وضعية الحكم الذاتي للأقاليم كانت في العديد من الحالات وضعية انتقالية تتسم بتدرج الصلاحيات، بدءاً بممارسة سلطة الحكم الذاتي صلاحيات داخلية محدودة بسيادة الدولة المُستَعمِرَة وتنتهي بممارسة الصلاحيات السيادية الكاملة، كما في حالة تونس والعديد من الدول الاخرى.

وقد أوضحت المناقشات الخاصة بمفهوم الحكم الذاتي والتي دارت في أروقة الجمعية العامة للامم المتحدة واللجان التي تشكّلت لهذا الغرض الطابع الانتقالي لهذا المفهوم وتطبيقاته، حيث دارت في إطار روح الاستقلال والسيادة وتقرير المصير للاقاليم والشعوب الخاضعة آنذاك للاستعمار، وهكذا كان من الواضح ان الحكم الذاتي لهذه الاقاليم هو وضعية انتقالية مرحلية حتى يتسنى لشعوب هذه الاقاليم ممارسة حقوقها في تقرير المصير والسيادة، سواء باتحادها فيدرالياً أو كونفيدرالياً مع دول أخرى أو اختيار الاستقلال السياسي الكامل والانفصال وتقرير ملامح نظمها الاجتماعية والسياسية دون تدخل من الاطراف الاخرى[٢٥].

---

(١) Assembleé Générale; *Documents Officiels, Session VII,* Rés 646, p. 32.

(٢) Assembleé Générale; *Documents Officiels, Session VIII,* A/2428, Août 4, 1953. p. 1.

(٣) انظر دراستنا، «مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدستوري والدولي»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٦٥ ـ ٧٦.

(٤) Assembleé Générale; "Documents Officiels, Session VIII, A/2428", *op. cit.*

(٥) تجدر الاشارة، هنا، الى ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٧٤٢ الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، تضمّن ملحقاً يحوي قائمة العناصر التي انتهت الى اقرارها الجمعية العامة في ضوء اقتراح «لجنة المعلومات المتعلقة بالاقاليم غير المحكومة ذاتياً». وقد اشتملت هذه القائمة على العناصر التي تتضمنها صيغة الحكم الذاتي المنفصل، والاستقلال وصيغ أخرى مثل الاتحاد مع «المتروبول» أو مع بلدان أخرى، وكذلك صيغة الحكم الذاتي الداخلي. وقد خصصت هذه القائمة لمناقشات عديدة وأثير بشأنها تحفظات من جانب بريطانيا التي حذّرت من مساوىء التطابق والتوافق مع رغبات السكان في هذه الاقاليم، حيث يمكن لهذه الأقاليم ان تشتمل على مجموعات بشرية ذات انتماءات مختلفة ثقافياً وعرقياً وهو الامر الذي قد يسفر عن رغبات متناقضة يمكن للتوافق معها ان يقود الى الفوضى. يمكن للقارىء العودة الى هذه المناقشات في المصدر نفسه.

(٦) انظر، عبدالعليم محمد، **الحكم الذاتي في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٠.

(٧) Elazar, Daniel; *Govering People and Territories, Arrangement For Self-rule,* Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982, pp. 166 - 167.

(٨) Dinstien, Yoram; *Models of Autonomy,* London: Transaction Books 1980.

(٩) Hannum and Lillich; "The Concept of Autonomy in International Law" in Yoram Dinstien, *op. cit.,* p. 235.

(١٠) د. محمد محمد حسنين، **الاتحاد الفرنسي: الجماعة الفرنسية فيما وراء البحار: دراسة سياسية قانونية تحليلية مقارنة**، القاهرة: مطبعة العلوم، ١٩٦٠.

(١١) Franceis, Arcy; *Décentralisation en France et en Espagne,* Paris: Eds Economica, 1986, pp. 46 - 50.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه

(١٦) *From Secession to Autonomy: Self Government in Southern Philippines,* Ministry of Foreign Affairs, September 1980, pp. 71 - 75.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Seiler, Daniel L.; *Les Partis autonomistes,* Paris: Preves Universitaises de France, 1982, pp. 86 - 92.

(١٩) Suinen, Philippe; *Le régionalisme Belge, L'Autonomie les régions en Europe en Quête d'un statu,* Paris: Eds Preues d'Europe, 1981, p. 146.

(٢٠) Qucvit, Michel; *La Wallonie L'indisponable Autonomie,* Paris: Eds entente, 1982, pp. 156 - 157.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٨٣.

(٢٣) Meron, Theodor and Anna Mamalakis Pappas; "The Eritrean Autonomy: A Case Study of a Failure", in Yoram Dinstien, *op. cit.,* p. 184.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢٥) يمكن للقارىء التعرف الى الروح التي سادت هذه المناقشات والقضايا التي أثيرت فيها، بشكل تفصيلي، في الوثيقة الرقم A/2428 بتاريخ الرابع من آب (اغسطس) ١٩٥٣ من وثائق الجمعية العامة الرسمية، وتشمل هذه الوثيقة تاريخ تشكيل اللجنة الخاصة بالاقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي، وكذلك تلك الخاصة بدراسة وتعميق قائمة العناصر التي يمكن، في ضوئها، تقرير ما إذا كان الاقليم متمتّعاً بالحكم الذاتي أم لا. كما تضمّنت هذه الوثيقة تاريخ تشكيل وصياغة هذه القائمة والتعديلات التي اقترح ادخالها عليها من قبل ممثلي استراليا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، وكذلك صعوبة التوصل الى تعريف حاسم حول مفهوم الحكم الذاتي الكامل.

الاستيطان الاسرائيلي وجغرافية الحكم الذاتي

نافذ أبو حسنة

باحث فلسطيني

في رأي عدد من الباحثين، ان «الفهم الحقيقي للسياسات الاسرائيلية في مجال الاستيطان، يتطلب النظر اليها كوحدة متكاملة، يصعب فيها الفصل بين الافكار الصهيونية، والمخططات الاسرائيلية، والسياسات العملية المحدثة على أرض الواقع»[1]. تتأكد هذه المقولة، من خلال مشاهدات يومية متكررة، جعلت من فهم النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة العام ١٩٦٧ كأداة عملية لخلق وتكريس وقائع جديدة على الارض، أمراً يتمتع بمصداقية كبيرة. ولقد حظي موضوع الاستيطان، دوماً، بالاهتمام، لأن استمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، كان يعني ولا يزال تقويض ما يمكن ان يكون موضوعاً للبحث بين الفلسطينيين والاسرائيليين في أية تسوية محتملة.

في أثناء التحضير لعقد مؤتمر مدريد، احتل النشاط الاستيطاني الاسرائيلي موقع الصدارة من بين جملة موضوعات، كادت تذهب بالجهود الاميركية المبذولة من أجل عقد المؤتمر المذكور. وبرز وضع المستوطنات، لأكثر من مرة، باعتباره العقبة الرئيسة في وجه الشروع في عملية التفاوض. ومع بدء المفاوضات الثنائية في واشنطن، وبدء التراشق بالمشاريع والمشاريع المضادة، أظهر الاسرائيليون تمسّكهم بالمستوطنات، بل حتى الاصرار على زيادتها في بعض الاحيان، دون الاشارة الى امكان ايجاد صيغة وسط تقترب مما يطرحه الطرف الفلسطيني بشأن المستوطنات والاستيطان.

جاء صعود حزب العمل الى السلطة في اسرائيل في العام ١٩٩٢، ليحدّ من الطابع الاستفزازي للنشاط الاستيطاني الاسرائيلي الذي لمسناه في عهد تكتل الليكود. لكن غياب هذا الطابع الاستفزازي لا يعني تغيّراً جوهرياً، وانما يمكن اعتباره صياغة جديدة لموقف حازم يربط بقاء المستوطنات بأمن اسرائيل، ويرتبط بجملة تعهدات من حكومة اسحق رابين للمستوطنين والاحزاب الاسرائيلية، تنصّ، أساساً، على عدم البحث في أية صيغة تعرّض وجود المستوطنات القائمة، حالياً، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ناهيك عن القدس، لـ «خطر الازالة» أو «التفكيك».

ومهما يكن من أمر، فان هذه الدراسة تهدف الى قراءة الواقع الاستيطاني الراهن في الارض الفلسطينية المحتلة، وتبيان أثر الاستيطان الاسرائيلي على وحدتها الجغرافية، وبالتالي استيضاح امكان قيام سيادة وطنية فلسطينية محلها في ظل وجود المستوطنات.

مصادرة الارض

انطلاقاً من النظر الى السياسة الاسرائيلية في مجال الاستيطان كـ «وحدة متكاملة»، يجدر القاء الضوء، ولو سريعاً، على النظرة الاسرائيلية للارض الفلسطينية المحتلة، بتشابكاتها التوراتية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية والتي تشكّل، في المحصلة، الخطوط العامة لرسم السياسة العملية على الارض، حتى وإنْ أصرّ البعض على اعتبار بعض الافكار، «شطحات» للخيال الصهيوني الطامح الى الهيمنة النهائية على كل ما يمكن الحصول عليه بواسطة العنف، أو من طريق العمل السياسي، أو السيطرة الاقتصادية. ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كتب رؤوفين آفي ـ نوعام يصف مشاعره: «شعرت بأن فصلاً جديداً من الكتاب المقدس هو قيد الكتابة هناك، فصلاً عظيماً ورائعاً وخيالياً مثل الفصول السابقة، القدس، اريحا، الخليل، نابلس، أصبحت الارض الموعودة بأكملها بين أيدينا... شعور رائع بالمجد القديم يولده الذهاب والاياب عبر البلاد وتوسيع حدودها الى أماكن كان يجب ان نكون قاطنين فيها منذ زمن بعيد، ' أرض ـ اسرائيل ' ، أرض الاجداد تكتسب اهميتها الحقيقية»[٢].

هذا المزيج من المشاعر الدينية والشعور بالعظمة للسيطرة على «أرض الرؤيا السحرية بكاملها»[٣]، دفع، منذ البداية، قطاعاً واسعاً من الاسرائيليين للتقرير بأنه تمّ استكمال الوصية الالهية، وتنفيذ قانون الرب في «أرض ـ اسرائيل التي عادت» الى مالكيها الشرعيين... [وان] «هذا هو قانون سلامة الارض الوطنية الذي رفعه فلاديمير جابوتينسكي كراية، والذي كان جميع اتباعه يعتنقونه وما زالوا. هذا القانون ليس قانون حركة قومية، أو حزب سياسي، بل هو قانون سيدنا موسى، وانه قانون الله... وكل مَنْ يكون مستعداً لنبذ هذه الوصية في الشريعة ينكر جوهرها ويستهزىء بها»[٤].

ومن الاستثارة الدينية، والاحساس بالواقع الجديد المتشكل، تمّ اعتبار «ان كل منطقة من أرض ـ اسرائيل جرى غزوها في غمار الحرب التي بدأها جيران اسرائيل ستعتبر قانونياً كمنطقة محررة، وحقوقنا فيها لا تقل عن حقنا في النقب أو في الجليل أو في الشارون أو القدس... [وواجب التمسّك] بكل قطعة أرض يجرى تحريرها تفرضه اعتبارات الامن، اعتبارات نابعة من واجبنا نحو وجودنا ومستقبلنا»[٥].

واضح ما تحمله العبارات السابقة من اشارات نحو مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة الذي شرع الاسرائيليون في تشكيله منذ العام ١٩٦٧. غير ان مقالة اسحق تابنكين أحد مؤسسي حزب «احدوت هعفودا» (وحدة العمل) تحمل قدراً أعلى من التحديد، وتبياناً للخطوات العملية. كتب تابنكين: «الاستيطان الفوري، والتنمية المباشرة للمناطق المحررة. ان هدف مشروعنا كله كان وما زال، أرض ـ اسرائيل بكاملها، بحدودها القديمة ـ الطبيعية، من البحر الابيض المتوسط الى الصحراء... ومن لبنان الى البحر الاحمر، وذلك بصفتها الوطن المتجدد لجميع أفراد الشعب اليهودي أو معظمهم... النضال السياسي ليس الاّ شكلاً آخر من أشكال الصراع على الوجود، وينبغي شنه دون اخفاء لمحتواه الصهيوني، يجب ان يظهر المتكلمون باسم دولة اسرائيل بصفتهم مندوبين عن الحاجات التاريخية ليهود العالم كله، كما يجب ان يسمع اصدقاؤنا واعداؤنا معاً من أفواهنا وبلغة واضحة ان كل ما يمكن تنميته في رقعة الارض التاريخية لاسرائيل الموجودة بين أيدينا ينبغي تكريسه للهجرة اليهودية التي تشكّل، في نظرنا، انقاذاً لليهود»[٦].

من المتصـوّر ان هذه الطروحـات الاسرائيلية وما شابهها، جاءت تحت وطأة الاحساس بالنصر السهل في العام ١٩٦٧، وتوهم القدرة على هضم سريع للجغرافيا الجديدة، ولكنها، في المقابل، شكّلت الاساس لبلورة الخطط اللاحقة الخاصة بالاحتفاظ بالارض الفلسطينية المحتلة ليس بواسطة الاستعادة «التوراتية» لمفهوم «أرض الرب» أو نشر الجيش على الحدود الجديدة فحسب، بل من خلال خلق الوقائع الجديدة، وبواسطة «اقامة المستوطنات التي تجعل من الوجود الاسرائيـلي حقيقـة معتـرف بهـا في الارض الفلسطينية المحتلة»[٧]. وقد وجدت دعوة تابنكين للاستيطان الفوري ترجمة عملية لها بحيث يصعب الفصل، زمنياً، بين بدء الاحتلال والشروع في عمليـات الاستيطان، التي أخذت تمثّل المعلم الأكثر بروزاً في السياسات الاسرائيلية تجاه الارض الفلسـطينيـة، ودفعت بالاتجـاهات الصهيونية المختلفة لصوغ برامج محدّدة، في هذا المجال، محكومة بمعطيات الواقع المستجدة، وراغبة في تجسيد المشروع الصهيوني، في آن، دون ان تعدم اشارات لما تمّ اعتباره «شطحات» واستجابة مباشرة لتعاليم التوراة بُعيد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة.

يشكّـل الاحتفـاظ بالارض الناظم الاساس للبرامج الاسرائيلية تجاه الارض الفلسطينية المحتلة، ويتحدّد، وفق منطلقات مختلفة، حجم ما يجب الاحتفاظ به وحالته، على ان يتمّ ذلك بواسطة الاستيطان كوسيلة مثلى لفرض الواقع الجديد، سواء كان ذلك استجابة لـ «احتياجات أمنية» أو «دينية توراتية»، أو «للاستخدام كورقة مساومة»، مع إمكان ملاحظة تداخلات واضحة بين هذه الاعتبارات الثلاثة. فمن المعروف، مثلاً، ان «الاستيطان بدواعي الامن» تمّت بلورته على أيدي قادة حزب العمل الاسرائيلي، لكن واحداً مثل اريئيل شارون (عضو الليكود وهو من مؤيدي الاحتفاظ بكامل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة)، يربط هذا الاحتفاظ بدواعي الامن. قال شارون: «يجب ان يكون أمن اسرائيل هو العنصر الاساس في الموقف الاسرائيلي حيال المناطق [المحتلة]، وان أمن اسرائيـل يفـرض عدم التخلّي عن الضفة [الفلسطينية]»[٨]. كما تتداخل «عوامل الامن» و«الاعتبارات التاريخية والتوراتية» في عمليات الاستيطان في القدس والخليل على سبيل المثال.

مع ذلك، يمكن التفـريق بين تيارين رئيسين، في صوغ البرامج الاسرائيلية للاستيطان في الارض الفلسطينية المحتلة: تيار ركّز على «دواعي الامن» في عمليات الاستيطان، ويمثله، بشكل أساس، حزب العمل، حيث رأى ان «للمستوطنات دوراً استراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب اسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وان هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها»[٩]. واعتبروه مبرراً قوياً لاجراء تعديل على الحدود، ولبقاء المستوطنات اليهودية في المناطق التي أطلقت عليها حكومات العمـل «منـاطق أمن»[١٠]. ويـلاحـظ ان حكـومـات العمـل وجّهت الاستيـطان نحـو المواقع الاستراتيجية، ولحظت المشاريع المقدمة من حزب العمل للتسوية السياسية، سواء عندما كان في السلطة أو خارجها، أهمية الاحتفاظ بالمستوطنات «الأمنية» والتي تمثل «ضرورة» للدفاع عن أمن اسرائيـل. وأعاد رابين التأكيد على مواقف هذا الاتجاه، عقب فوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، مبيناً انه يجب التفريق بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الامنية، وان العمل في إقامة هذه الاخيرة «سوف يستمر».

أمّـا التيار الثاني فيمثله، بشكل أساس، تكتل الليكود، ويؤكد على «ضرورة استمرار سيطرة اسرائيـل على جميـع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية»[١١]. ويستند في دعوته الاستيطانية على الاسس العقائدية والدينية، ولا يجد ضرورة للربط بين الدخول في تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ووقف الاستيطان. ويرى ان مناقشة مسألة الحكم الذاتي لسكان الضفة الفلسطينية في إطار كامب ديفيـد (أو في غير ذلك) لا تعني التنـازل من اسرائيـل عن حقهـا في الاستيـطان في تلك المنـطقة وتطويرها»[١٢]. وقدم هذا الاتجاه، ممثلاً بحكومة اسحق شامير، ترجمة عملية لفهمه لعملية الربط بين الاستيـطان والتسـوية السياسية في أثناء الاعداد لعقد مؤتمر مدريد، وخلال جلسات المفاوضات الثنائية في واشنطن، حيث استمر في تنفيذ برامجه الاستيطانية دون أن يرى في المفاوضات الجارية، ما يوجب عمل عكس ذلك. ويبدو هذا الاتجاه شديد الوضوح لجهة الغاء أحد المقومات الاساسية لقيام «كيان فلسطيني» وهو الامر الذي يرفضه بشدة.

بين هذين التيـارين الرئيسـين تتـأرجح اتجاهات هامشية عدّة أخرى، بعضها يرى ضرورة لاستيطان القدس فقط، وبعضها الآخر يرى ان له حق في الاستيطان في كل أرض فلسطين بحدودها الانتدابية، وعليه فان الاحتفاظ بالارض، كلها أو أجزاء منها، هو الجامع المشترك الاعظم بين كل الاتجاهات الاسرائيلية لناحية مصير الارض الفلسطينية المحتلة.

لقد نجح الاسرائيليون بمنطلقاتهم المتعدّدة في فرض «أمر واقع جديد» تمثله عشرات المستوطنات «السياسية» و«الامنية» و«الدينية» المزروعة، اليوم، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (اللذين يدور حولهمـا البحث كمناطق للحكم الذاتي)، والقدس (التي يرفض الاسرائيليون ان يجرى أي بحث بشأنها). ومَنْ تتبع مسار المفاوضات الثنائية المتعثرة في واشنطن، يمكنه استخلاص واقعة مفادها ان الاسرائيليـين يعتبـرون البحث في موضـوع الاستيطان خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه، ولا يتوقفون، في الوقت عينه، عن محاولة خلق «وقائع جديدة» على الارض، تكاد تلغي «موضوع البحث».

في هذا السياق، تجدر ملاحظة ان الاسرائيليين سعوا، دوماً، الى تكثيف النشاط الاستيطاني بالترافق مع طرح «المبادرات السياسية» أو «وجود مشروع تسوية في الافق». وبينما تلحظ مشاريعهم للتسـوية السياسية (مشروع آلون مثلاً) الحفاظ على حدود معيّنة للاستيطان، فانهم يعملون على مضاعفة عدد المستوطنات من كل نوع، سياسية وأمنية، اذا جرى الاتجاه نحو بحث مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، وهذا ما حدث، على سبيل المثال، عقب اتفاقيتي كامب ديفيد، وفي أثناء التحضير لمؤتمر مدريد.

لقد فهم هذا السلوك الاسرائيلي، غالباً، ضمن مستويين اثنين: الاول، كسلوك يهدف الى اعاقة أيـة عمليـة سيـاسية وافشالها. والثاني، ان الاسرائيليين يريدون استخدام المستوطنات الجديدة كأوراق مساومة لأنهم يرفضون العودة الى حدود ما قبل العام ١٩٦٧.

وربما يكون كل ذلك صحيحاً على نحو ما، ولكن ألا يطرح واقع المشهد الاستيطاني الراهن، واصرار الاسرائيليين على مواصلة النشاط الاستيطاني تساؤلاً أكثر عمقاً يتيح مستوى جديداً لفهم السلوك الاسرائيلي؟

يبدو طرح هذا السؤال ملحاً، وليس من معضلة في محاولة الاجابة عليه. فالاسرائيليون الذين اعلنـوا، بشكل دائم، رفضهم لـ «قيام الدولة الفلسطينية»، بل لقيام أي شكل من أشكال الكيان الفلسـطيني، يتـرجمـون هذا الرفض من خلال السعي نحو تقويض أهم أسس قيام «الدولة» أو

«الكيان الوطني»، أي الارض. وفي الطريق الى تحقيق هذا الهدف، حرص الاسرائيليون على جعل الارض الفلسطينية المحتلة «جزراً» معزولة، تقطعها المستوطنات والطرق الاستيطانية طولاً وعرضاً، وذلك حتى تتعذّر امكانية قيام «أي سيادة وطنية فلسطينية» عليها، اذا ما اضطرت اسرائيل للاتفاق على تسوية سياسية قبل اعلان الضم النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

الواقع الاستيطاني الراهن

في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومن ضمن ذلك القدس. ومنذ بداية الاحتلال، أعطى الاسرائيليون للقدس «وضعاً خاصاً» في النشاط الاستيطاني، ثم شرعوا في استيطان بقية أنحاء الضفة والقطاع.

وركّز الاسرائيليون، في البداية، على خلق الواقع الجديد في القدس بغية «تحقيق هدف ديمغرافي وسياسي واجتماعي من الدرجة الاولى»[١٣]، على حدّ تعبير شمعون بيرس؛ فجرى دفع اليهود للاستيطان داخلها، وتطويقها بأحزمة من المستوطنات والاحياء الاستيطانية لتهويدها بشكل كامل، الامر الذي يتماشى واعلانها «عاصمة أبدية لاسرائيل» في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

الاستيطان في القدس

ظلّ الوفد الاسرائيلي المفاوض يصر على ابقاء القدس خارج إطار البحث في ترتيبات الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية. وفي سياق الحديث عن جغرافية المناطق مدار البحث من أجل ترتيبات الحكم الذاتي، يجب عدم اغفال واقع وجود ٣٩ مستوطنة وحي استيطاني اسرائيلي في القدس[١٤]من جهة، وواقع المشاريع الاسرائيلية المتعلقة بما يسمّى «القدس اليهودية الكبرى» والتي تحدث قطعاً كاملاً بين شمال الضفة وجنوبها، من جهة أخرى. علاوة على انها تلغي، عملياً، وجود عدد من الاقضية في الضفة الفلسطينية. فبعد حرب العام ١٩٦٧، أعلن وزير الداخلية الاسرائيلي، في حينه، موشي حاييم شابيرا، عن توسيع مساحة مدينة القدس من ٣٨ ألف دونم الى ١١٠ آلاف دونم. وقدم عضو الكنيست شموئيل تامير، في العام ١٩٧١، مشروعاً الى الكنيست سمّي بمشروع القدس الكبرى لتشمل بالاضافة الى القدس ثلاث مدن وسبعاً وعشرين قرية فلسطينية. والمدن هي: بيت لحم ـ بيت جالا ـ بيت ساحور، في ما تلحظ الخطة المعروفة باسم «خطة الجيش» لاستيطان القدس، «وجوب نقل الحدود الى ما وراء الجبال المحيطة بالمدينة، ما بين منطقة قلنديا شمالاً ومنطقة بيت لحم جنوباً، وبين معاليه ادوميم شرقاً ومعاليه هحميشاه غرباً، بحيث تكون المساحة الكلية للقدس ٢٠٠ ألف دونم»[١٥]. ونشط الاسرائيليون العام ١٩٧٤ في الحديث عن مشروع القدس الكبرى، لكن الانتعاش الحقيقي تمّ على يد اريئيل شارون ابّان توليه وزارة البناء والاسكان ورئاسة اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حكومة الليكود، حيث اعتبر شارون المستوطنات حول القدس جزءاً من «خط الدفاع الاقليمي» لاسرائيل. وبعد ان تمّ نشر الاحياء الاستيطانية لمسافة ثلاثة كيلومترات باتجاه الشمال، وثلاثة كيلو مترات باتجاه الجنوب، واغلاق الفجوات بين سلسلة المستوطنات والابنية القلاعية السكنية حول المدينة، انتقل النشاط الاستيطاني لجعل «القدس الكبرى» أمر واقعاً، حيث بدأ العمل باستيطان سفوح الجبال المحيطة بالقدس لجهة المدن والقرى والتجمعات العربية. وذكرت مجلة «كول هعير» الاسبوعية الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٩٠، ان مستثمرين اسرائيليين «يخططون سراً لبناء حي جديد على أرض يقيم عليها مواطنون من بيت لحم وبيت جالا. وينشط السماسرة، بشكل سري، لشراء أجزاء من سلسلة الجبال المنحدرة الى عين الحنية القريبة من سكة الحديد، ويقع الحي على

الحدود الجنوبية لمدينة القدس»[١٦]. وتهدف السياسات الاسرائيلية، عملياً، الى ايجاد ربط بين القدس والمستوطنات في قضاء بيت لحم جنوباً، وقضاء رام الله شمالاً، وكذلك التوسّع في كتلة غوش عتسيون الاستيطانية.

وتدلل عمليات البناء الاستيطاني ومصادرة الاراضي لصالح الاستيطان في السنة الاخيرة من حكم الليكود على ذلك، حيث صودرت مساحات واسعة من أراضي بيت لحم ورام الله، واتسمت بكون القطع المصادرة ذات مواقع حساسة في عملية الوصل المطلوبة، كما هو الحال في «مصادرة أراضي جبل ابو غنيم بالقرب من بيت ساحور مثلاً، ومصادرة ٣٦٣٢ دونماً من أراضي قرى بيت لحم في الشهور الستة الاولى من العام ١٩٩١»[١٧].

واضافة الى اعتبارات أخرى عديدة، اعتبر رابين القدس ضمن مناطق «الاستيطان الامني»، الامر الذي يعني استمرار النشاط الاستيطاني فيها. كما ان مفهوم «الامن الاسرائيلي» الواسع والمتبدل، اضافة الى عدم تحديد رابين المنطقة المقصودة، فعلاً، من القدس كي يجرى الاستيطان الامني فيها يجعل هدف «القدس اليهودية الكبرى» قائماً، وهو يحقق قطعاً بين شمال الضفة وجنوبها، ويضم مساحات واسعة منها الى حدود القدس.

الاستيطان في مناطق الضفة الفلسطينية الاخرى

اضافة الى الدوافع التوراتية في استيطان الضفة الفلسطينية المحتلة، فان السياسة الاستيطانية الاسرائيلية هدفت، في الواقع، الى تحقيق أمرين في سياق رفضها للانسحاب من الضفة الفلسطينية المحتلة: الاول، ايجاد خط أمني عازل جديد لاستخدامه كخط حدود قوامه المستوطنات. والثاني، ايجاد ممر اجباري استيطاني أمام المواطن الفلسطيني اذا ما رغب في الانتقال من موقع الى موقع فلسطيني آخر[١٨].

وتمثّل تحقيق الامر الاول من خلال المستوطنات التي أقيمت في الاغوار ونقاط الناحل في غير منطقة، أمّا تحقيق الامر الثاني فجاء من طريق الاستيطان وفق نظام «الاحزمة والبؤر» والكتل الاستيطانية التي تبدأ من بؤرة ثم تتمدّد باتجاه تحقيق التواصل الجغرافي مع المستوطنات الاخرى، على حساب أراضي الفلسطينيين في الضفة، وأخيراً الطرق الاستيطانية التي اكتسحت مساحات واسعة من الاراضي، حيث استكمل الاسرائيليون، من خلالها، عمليات تطويق التجمعات الفلسطينية وايجاد كتل متصلة من المستوطنات العسكرية، والمدنية، والمدن الاستيطانية.

وبالامكان تبيان ذلك من خلال استعراض النشاطات الاستيطانية في أقضية المدن الفلسطينية الكبرى في الضفة الفلسطينية المحتلة.

الاستيطان في بيت لحم

بدأت عمليات الاستيطان في قضاء بيت لحم باقامة سلسلة مستوطنات «غوش عتسيون» والتي تتكوّن من حوالي سبع مستوطنات أقيمت في أواسط عقد الثلاثينات على أراضي جنوب مدينة القدس. وأخذت بالتوسّع تدريجياً، حيث أقيمت مستوطنتان على الاراضي التي احتلت بعد العام ١٩٦٧ في قرى ارطاس والخضر ونحالين والجبع. وخلال السنوات الاربع والعشرين الماضية، نشطت حركة الاستيطان الاسرائيلية في منطقة بيت لحم لاعتبارات عديدة أهمها قرب مدينة بيت لحم جغرافياً من مدينة القدس. وأقيمت سلسلة مستوطنات على الهضاب والمرتفعات في المنطقة مشكّلة طوقاً

استيطانياً محكماً حول مدينة القدس. وجاءت حركة الاستيطان في منطقة بيت لحم استجابة لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ حيث أقيمت المستوطنات كافة على أراضي واسعة تمّت مصادرتها والاستيلاء عليها بموجب أوامر عسكرية. وبلغت مساحة الاراضي التي تمّت مصادرتها في قضاء بيت لحم حوالى ١٠٠ ألف دونم. وتحوّلت بموجب ذلك بعض القرى ـ نحالين والخضر مثلاً ـ من قرى زراعية بالدرجة الاولى الى قرى جرداء، جرّاء مصادرة معظم أراضيها الزراعية واقامة المستوطنات عليها. ولم تعد قرية نحالين أكثر من مجموعة من المنازل وسط غابة من مستوطنات محيطة بها كانت بدأت تنتشر وتتوسّع، لتحقيق هدف الربط مع الاحياء الاستيطانية في القدس. ولعلّ من أبرز الامثلة على ذلك توسيع حدود مستوطنة تكواع شرق بيت لحم وتوسيع حدود مستوطنة معاليه عاموس في أعقاب مصادرة ٢٠٠ دونم من أراضي كيسان، والعمل على اقامة مستوطنة عين بيتار على أراضي نحالين، ومصادرة ١٤٣٢ دونماً من أراضي قرية ارطاس بتاريخ ١٩٩١/٣/٦، و٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية بيت فجار، وهدم منازل المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الفاصلة بين حدود بيت جالا الشمالية ومستوطنة غيلو، وهي المنطقة المعروفة باسم «بئر عونه»، مما يحقق اتصالاً مع المستوطنة الواقعة في حدود القدس الادارية»[١٩].

وتجدر ملاحظة ان المعلومات حول الاستيطان تتسم بالتناقض الشديد لجهة المصادر من جانب، ولتغيير الاسماء والطابع الامني من جانب آخر. ويمكن ان نضرب مثالاً على ذلك مستوطنات منطقة بيت لحم. فوفقاً لبعض المصادر، فان عددها ١٦ مستوطنة، بينما أشار تقرير لحركة السلام الآن حول نشاطات اسرائيل الاستيطانية في العام ١٩٩١ الى ان كتلة غوش عتسيون تضم ١٧ مستوطنة[٢٠]. وفي تقرير ميداني اعدته «مؤسسة اصيل» يبلغ عدد المستوطنات ١٢، ولكن احصائية المؤسسة المذكورة تتعامل مع كتلة غوش عتسيون كمستوطنة واحدة، وهي تذكر مستوطنات لم تذكرها الاحصائيتان السابقتان مثل مستوطنة رأس بيت جالا المقامة على أراضي بيت جالا ـ الولجة، ومستوطنة غفعوت في قرية الجبع، ومستوطنة الفريديس على أراضي التعامرة.

الاستيطان في رام الله

يقدم الواقع الاستيطاني في رام الله وقضائها نموذجاً آخر على الدور الذي يلعبه الاستيطان في تشظية التجمعات الفلسطينية، وتقطيع اوصالها. وبدأت عمليات الاستيطان في قضاء رام الله من خلال الاستيلاء على معسكرات الجيش الاردني (سابقاً) والتي استخدمت أول الامر للاغراض العسكرية للجيش الاسرائيلي. ثمّ جرت مصادرة آلاف الدونمات لتوسيع هذه المعسكرات، وتمّ الاعلان عن ١٧٠ ألف دونم «كأراضي دولة» استولت عليها السلطات الاسرائيلية مباشرة. وهذه تشكّل ٨٠ بالمئة من مساحة الاراضي المصادرة في قضاء رام الله والبيرة، بالاضافة الى أراضٍ سيّجت لأهداف عسكرية وتحوّلت مع الزمن الى مناطق مصادرة. وأُقيمت اول مستوطنة في قضاء رام الله في ١٩٧٥/٤/٣٠ وهي مستوطنة عوفره التي أُقيمت على أراضي قريتي عين يبرود وسلواد. واستمرت هذه المستوطنة في التوسّع على حساب الاراضي المجاورة، لتصل مساحة الاراضي التابعة لها الى حوالى ٨٠٠ دونم. وتنتشر المستوطنات في منطقة رام الله على شكل حزام يحيط بالقضاء، ويتوزع على الخطوط كافة ويحيط بالتجمعات السكانية كافة في القضاء[٢١]. كما تعتبر مستوطنات قضاء رام الله من أكبر المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس) وأوسعها انتشاراً.

ويمكن ملاحظة ان النشاط الاستيطاني وتوزيع المستوطنات في منطقة رام الله ينسجم،

بدوره، والمخططات الاسرائيلية بالنسبة الى مشروع «القدس الكبرى»؛ اذ يسعى الاسرائيليون الى ايجاد ربط استيطاني بين القدس ورام الله، كما هو السعي تجاه الربط بين القدس وبيت لحم. ومن خلال تتبع مواقع المستوطنات ومساحة الارض التي ضمت اليها نرى مقدار ما قام به الاسرائيليون من تشظية لمنطقة رام الله؛ اذ ان كثيراً من المستوطنات يقوم على أراضي قريتين أو أكثر، الامر الذي يعني فصل هذه القرى عن بعضها البعض علاوة على الطوق الاستيطاني الذي يحيط بالمنطقة كلها احاطة السوار بالمعصم. وعملياً، فالمستوطنات المقامة في منطقة رام الله ألغت ما يعرف بـ «الخط الاخضر» بين هذه المنطقة والارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، حيث تتوضع على مقربة من الخط المذكور مستوطنات عوفريم، وبيت اريبه، ومتتياهو، وشيلات، وكفار ردت، وكندابارك وتؤمن بسغوت وبيت حورون الاتصال مع القدس، فيما تفصل كوخاف هشاحر دريمونيم رام الله عن أريحا وتفصل شيلو وعوفريم رام الله عن نابلس. ويتولى خطان استيطانيان شبه منفصلين فصل شمال منطقة رام الله عن جنوبها، ويتقاطعان مع خطين آخرين يفصلان الشرق عن الغرب.

الاستيطان في الخليل

ينظر بعض الاتجاهات في اسرائيل الى الاستيطان في الخليل كنشاط مقدس يشبه، الى حد ما، الاستيطان في القدس، غير ان هناك وجهاً آخر للشبه بين النشاطين الاستيطانيين في القدس والخليل، فكلاهما يخترق المدينة من داخلها بواسطة البؤر الاستيطانية الصغيرة المهيئة للتوسع. والنماذج على مثل هذا النوع من الاستيطان عديدة في الخليل، وخاصة حول منطقة الحرم الابراهيمي الشريف، حيث يدعي اليهود وجود تراث ديني لهم في منطقة الحرم، على غرار الهيكل وحائط المبكى في القدس.

وحركت العوامل الدينية جزءاً واسعاً من النشاط الاستيطاني في الخليل والذي بدأ منذ ١٩٦٨/٤/١ بقدوم الحاخام موشي ليفنغر وعدد من العائلات اليهودية للاقامة في فندق «النهر الخالد»، ثمّ انتقلوا للاعتصام في مقر الحاكم العسكري بعد طردهم تحت الحاح صاحب الفندق. ومن مكان الاعتصام الذي دام سنتين، تمّ الانتقال الى مستوطنة كريات أربع التي بدأت صغيرة واستمرت في التوسّع تدريجياً. وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية في ١٩٨٠/٣/٢٣ بالموافقة على بدء الاستيطان ليطلق نشاطاً استيطانياً كثيفاً داخل المدينة وحولها.

في بدايات استيطان الخليل، عمدت الحكومة الاسرائيلية الى توطين طلائع المستوطنين داخل معسكرات الجيش التي تحوّلت، بالتدريج، الى بؤر استيطانية أخذت بالتوسع على حساب الاملاك الفلسطينية. وكان أكبر عمليات التوسّع تمّ خلال العام ١٩٩١ والنصف الاول من العام ١٩٩٢، وذلك من خلال «التكثيف» بواسطة نصب المنازل الجاهزة.

توجد في منطقة الخليل، حالياً، حوالى ٣٢ مستوطنة، وبؤرة استيطانية داخل المدينة وفي محيطها. وقد أحصى بحث ميداني ٢١ مستوطنة حول الخليل[٢٢]، بينما ذكر تقرير لحركة «السلام الآن» عن النشاط الاستيطاني في العام ١٩٩١ وجود ١٥ مستوطنة في جبال الخليل الجنوبية. وتجدر ملاحظة ان التوزيع الجغرافي الذي يتبعه التقرير المذكور لا يعتمد نظام الاقضية، كما انه لم يثبت البؤر الاستيطانية داخل المدينة.

ويتضح من خارطة الاستيطان في منطقة الخليل ان عملية تفتيت التماسك الجغرافي فيها تتمّ باتجاهين، حيث يجرى تقطيع أوصال المدينة ذاتها بواسطة البؤر والاحياء الاستيطانية داخلها،

في ما يحقق انتشار المستوطنات في القضاء غرض عزل التجمّعات العربية بعضها عن بعض، بقصد التطويق، حيث المحاولات جارية لايجاد تواصل استيطاني بين البؤر الاستيطانية داخل المدينة والمستوطنات حولها انطلاقاً من الحي اليهودي وكريات أربع. ويبدو وسط مدينة الخليل راهناً شبه محاصر من مستوطنات كريات اربع في الشمال الشرقي وغفعات هخارسينا في الشمال، والحي اليهودي في الجنوب الشرقي، وحاغاي في الجنوب. وباتجاه الغرب تتوضع مستوطنات ادوراه ونغوهوت. واذا ما تحقق تواصل بين هذه المستوطنات، حتى ولو بواسطة الطرق الاستيطانية، فان وسط منطقة الخليل كلها سيكون في حالة عزلة شاملة عن بقية انحاء المنطقة، ناهيك عن اتصاله بالمناطق الفلسطينية الاخرى.

الاستيطان في منطقة طولكرم

يشكّل قرب منطقة طولكرم (ومن ضمنها قلقيلية) من الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨ عاملاً هاماً في توجيه عملية الاستيطان في هذه المنطقة البالغة مساحتها ١٣٧ كيلومتراً مربعاً، والتي صودر نحو ثلثها لاقامة المستوطنات. فالنشاط الاستيطاني يتمّ من خلال ضمّ حيازات من أراضي طولكرم الى المستوطنات المقامة قريباً من «الخط الاخضر»، واقامة المستوطنات حول التجمّعات العربية لخدمة أهداف التطويق وعزل طولكرم عن منطقة نابلس شرقاً.

وقد اشتكى مواطنو طولكرم في العام ١٩٩١ من زيادة معدّلات مصادرة أراضيهم اما عن طريق الاوامر العسكرية أو عن طريق ادعاء شركات اسرائيلية ملكيتها لمساحات من الاراضي من طريق الشراء وابراز عقود مزوّرة، كما حدث بالنسبة الى أراضي قريتي سنيريا وبيت امين وقرى أخرى، حيث ادّعت شركتان شراء مساحات واسعة من هذه الاراضي، في ما يصرّ المواطنون على أنه تمّ تزوير عقود الملكية[٢٣].

وخلال الشهور الستة الاولى من العام ١٩٩١، شهدت منطقة طولكرم نشاطاً مكثّفاً في سياق سياسة تكثيف المستوطنات القائمة، من خلال الاستفادة من الاراضي المصادرة، وبهدف ايجاد وصل كامل بين المستوطنات في الارض المحتلة العام ١٩٤٨ والمستوطنات الجديدة المقامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. ولاحظ التقرير الذي أعده «مركز القدس للاعلام والاتصال» وقدّم الى وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، انه «يجرى، بصورة ملحوظة، توسيع المستعمرات الواقعة في منطقتي قلقيلية وطولكرم من أجل استيعاب فائض السكان من منطقة تل ـ أبيب الكبرى المكتظة بالسكان، والتي تبعد عن بعض المستوطنات مسافة يستغرق قطعها بالسيارة نصف الساعة»، وانه «من المزمع توسيع مستوطنة افني حيفتس، التي انشئت في منطقة طولكرم في آذار (مارس) ١٩٩٠ والتي يسكنها اليوم عشرون اسرائيلياً فقط، وذلك باضافة ٤٠٠٠ وحدة سكنية اليها، علماً بأن الخطط لانشاء هذه الوحدات قد وضعت وأقرت»[٢٤].

وبالرغم من ان الاتجاه الرئيس للنشاط الاستيطاني في منطقة طولكرم يتركز في «الضمّ الزاحف»، فان ذلك لا يلغي هدف التطويق، والعزل للتجمعّات العربية، وتفتيت وحدة المنطقة جغرافياً حيث تطوق مستوطنات: عيناف ـ افني حيفتس، سلفيت ووسط طولكرم، وتفصل امتدادات مستوطنة شعار افرايم ـ كفار يعبتس ـ رامات هاكوفيش ومستوطنة كوخاف يائير، بين مركزي المنطقة: مدينة طولكرم وقلقيلية[٢٥].

الاستيطان في منطقة شمال الضفة (نابلس ـ جنين)

تتميّز منطقة شمال الضفة الفلسطينية المحتلة بالكثافة السكانية العالية و«الوعورة» من ناحية تضاريسها، ويعتقد ان هاتين السمتين لعبتا دوراً رئيساً في تأخير عمليات الاستيطان في المنطقة، والتي بدأت عملياً العام ١٩٧٥ وعرفت نشاطاً محموماً لم يتوقف حتى الآن. وبحسب بعض الباحثين، فان «الاحداث التي أعقبت اتفاقيتي كامب ديفيد وبدء مفاوضات الحكم الذاتي، جعلت السلطات الاسرائيلية تركز على الاستيطان في هذه المنطقة لتشمل عمليات الاستيطان كل الضفة الفلسطينية وذلك للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية»[٢٦].

اذاً، فقد بدأ النشاط الاستيطاني في المنطقة العام ١٩٧٥، وكما حدث في مناطق أخرى، فانه بدأ على انقاض معسكرات الجيش الاردني، و«توجهت جهود الاستيطان، في البداية، نحو المنطقة الواقعة شمال منطقة نابلس، وذلك للسيطرة على مفارق الطرق الاستراتيجية... ولاكمال الاتصال الاستيطاني بين منطقة الاغوار ومنطقة الساحل الفلسطيني»[٢٧].

أولى المستوطنات التي أُقيمت العام ١٩٧٥ مستوطنة كدوميم وهي أكبر المستوطنات في المنطقة. وتمّ تأسيسها على مئات الدونمات التي صودرت من أراضي كفر قدوم وأُقيمت، في الوقت عينه، تقريباً مستوطنة سانور بالقرب من جبع قضاء جنين، على أراضٍ كانت تعرف باسم «معسكر ترسله». وراهناً تتوزع المستوطنات، جغرافياً، على جميع محاور نابلس وجنين. ففي نابلس تتركّز هذه المستوطنات على محورين رئيسين هما: المحور الشرقي حيث تتركّز المستوطنات الزراعية في أراضي الغور، والمحور الغربي حيث المستوطنات من طراز «يشوف كهيلاتي» (مستوطنات ريفية تستخدم للاقامة) ومن بينها مستوطنات كبرى مثل اريئيل والون موريه اللتين لعبتا دوراً كبيراً كمعبر للاستيطان في منطقة نابلس كلها[٢٨]. وشهدت مدينة نابلس محاولات لغرس بؤرة استيطانية داخلها، فأُقيمت مستوطنة براخا على سفح جبل جرزيم، واستولى مستوطنون على «قبر يوسف» الذي أصبح بؤرة استيطانية داخل المدينة. وفي منطقة جنين، تتركّز المستوطنات حول بلدة يعبد. وشهدت المنطقتان، في خلال العامين الماضيين، عمليات مصادرة كثيفة للاراضي فيهما بغية توسيع المستوطنات وشق الطرق الاستيطانية. ففي أيار (مايو) ١٩٩١، صادرت السلطات الاسرائيلية ٨٠ دونماً من أراضي قرية دير الحطب و٣٠ دونماً من أراضي قرية الساوية، وصودرت مساحات جديدة من قرية ديراستيا بغية ايجاد طريق الى أراضٍ مصادرة من ديراستيا منذ العام ١٩٨٦ وتبلغ مساحتها ١٣٠٠ دونماً[٢٩]. وفي إطار الهجمة الاستيطانية العام ١٩٩١، تمّ وضع نواة مستوطنة باسم «برطعة عليت» بواسطة ٥٠ بيتاً جاهزاً وذلك على مساحة مصادرة من اراضي برطعة الشرقية، وأضيفت وحدات سكنية جاهزة الى مستوطنة «مافوه دوتان» القريبة من يعبد.

وبالاجمال، ففي الشهور الستة الاولى من العام ١٩٩١ تمّت مصادرة خمسة آلاف دونم من أراضي منطقة نابلس، وفق تقديرات مصادر فلسطينية[٣٠]، واستخدمت الاراضي المصادرة، جميعها، في تشييد بؤر استيطانية، وتوسيع مستوطنات قائمة، ولشقّ وتوسيع الطرق الاستيطانية.

وبالنظر الى توزع المستوطنات في منطقة شمال الضفة يتأكد الهدف الاسرائيلي في ايجاد اتصال بواسطة المستوطنات بين الساحل والاغوار المحاذية لمنطقة نابلس حيث يمكن رصد خط من المستوطنات يبدأ في أقصى شمال نابلس من مستوطنة ميحولا ثم يهبط الى مستوطنات شيدموت ميحولا وروعي، ليبدا بالانحراف غرباً من خلال مستوطنات بقعوت ـ حمرا ـ الون موريه، وشافي

شومرون، حيث تقع الاخيرة على الحد الفاصل بين منطقتي نابلس وطولكرم. كما تنتشر المستوطنات على طول حدود منطقة نابلس الشرقية مع غور الاردن، وتصنّف ضمن المستوطنات الامنية التي تصر حكومة رابين على الاستمرار في تشييد المزيد منها.

الى ذلك، فان الجزء الاكبر من المستوطنات المشادة في منطقة نابلس لحظ الاستفادة من الطبيعة الديمغرافية للمنطقة، فجرى توضيع المستوطنات على المرتفعات ومفارق الطرق الاستراتيجية، الامر الذي يجعل من السهل تصنيفها ضمن المستوطنات الامنية. هذا بالاضافة الى كونها تؤدي على الشكل الامثل، احدى الوظائف الاساسية للاستيطان في تقطيع أوصال الرقعة الجغرافية للمنطقة، وعزلها عن المناطق الاخرى وجعل العبور من خلال «الممرات الاستيطانية» اجبارياً للوصول من قرية الى أخرى.

ويمكن ملاحظة هدف التطويق والعزل، بشكل واضح، لدى النظر الى توزع المستوطنات في منطقة جنين، حيث تحيط مستوطنات غنيم وغينات وكديم وغانر بوسط منطقة جنين. أمّا مستوطنات الغرب والشمال الغربي فتؤمن اتصالاً استيطانياً مع الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، وعلى الحدّ الفاصل بين شمال طولكرم وجنين تتوضع مستوطنة حرميش.

الاستيطان في أريحا وشمال البحر الميت

يعتبر الاستيطان في أريحا ومنطقة شمال البحر الميت المحاذية للاغوار جزءاً من النشاط الاستيطاني «المصنّف أمنياً»، حيث تكمل المستوطنات، في هذه المنطقة، حزاماً استيطانياً يبدأ من الشمال الى الجنوب على امتداد الاغوار. غير ان هذا النشاط الاستيطاني يتجه، أيضاً، نحو الداخل بغية خدمة هدف التشظية وعزل القرى الفلسطينية القليلة نسبياً في المنطقة. وأُقيمت المستوطنات في هذه المنطقة «بصورة متراصة، وربطت بعضها ببعض بواسطة الطرق المتعددة... كما ربطت بشبكة أمنية متطوّرة، وأقيمت فيها آلاف الملاجىء ونقاط التحصين»[٣١].

لقد ساعد ضعف الكثافة السكانية على تحقيق «استيطان هادىء» في المنطقة يلائم الاهداف الاسرائيلية المطلوبة، إنْ لجهة تأمين الحزام باتجاه نهر الاردن أو لجهة تحقيق عمليات العزل والتطويق.

الاستيطان في قطاع غزة

لعبت الكثافة السكانية العالية في القطاع الى جانب المقاومة العنيفة للاحتلال الاسرائيلي، وضيق مساحته، وغياب الدوافع التوراتية للاستيطان دوراً في الحدّ من الاندفاع لاستيطانه. ففي المساحة البالغة ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً والضعيفة الموارد كان يقطن في العام ١٩٦٧ نحو نصف مليون فلسطيني ابدوا مقاومة عنيفة جداً للاحتلال منذ البداية، في ما لم يظهر «التوراتيون» ميلاً كافياً لتحريك عملية استيطان نشطة في القطاع.

غير ان هذه العوامل التي أجلت البدء في النشاط الاستيطاني في القطاع (أُنشئت المستوطنة الاولى في مطلع العام ١٩٧٠)، لم تمنع الاندفاع، في ما بعد، من أجل تفتيت الوحدتين الجغرافية والديمغرافية للقطاع، خصوصاً وان الأخيرة شكّلت عامل قلق مزمن للاوساط الاسرائيلية، الامر الذي دفعها للسعي الى تقسيم القطاع الى «ثلاث كتل رئيسة معزولة عن بعضها البعض بواسطة حواجز (أوتاد) من المستوطنات الصغيرة»[٣٢]. ولم تشكّل رقعة القطاع الضيقة حاجزاً أمام

النشـاط الاسرائيلي، طالما ان الهدف هو تفتيت الوحدة الجغرافية لهذه الرقعة المكتظة، بالرغم من صغرها، بمئات الآلاف من الفلسطينيين، فاندفعت السلطات الاسرائيلية الى تنفيذ حملات مصادرة ضخمـة من أراضي القطاع بغية تحويلها الى مستوطنات وطرق استيطانية، وليصل حجم الاراضي المصادرة لصالح الاستيطان حتى أيار (مايو) ١٩٩١ الى ٢٣١٥٠ دونماً.

يشكّل توزيع المستوطنات في قطاع غزة نمطاً واضحاً لسياسة تقطيع الاوصال التي يطبقها الاسرائيليون بواسطة المستوطنات. فاضافة الى كتلتين استيطانيتين في شمال وجنوب القطاع، تمّ نثر عدد من المستوطنات التي تشكّل حواجز تحول دون التعامل مع القطاع كوحدة جغرافية متكاملة.

الطرق الاستيطانية

لم يكن من المتيسر استكمال عمليات تشظية الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين دون اقامة الطرق الواصلة بين المستوطنات، والتي أدّت الى تدمير عدد كبير من حيازات الاراضي للفلسطينيين، وأسهمت في عمليات التطويق، حيث تعذّرت اشادة المستوطنات أو توسيعها. وشهدت عمليات اقامة الطرق الاستيطانية نشاطاً ملحوظاً في أعقاب الانتفاضة، وعرفت هذه الطرق باسم «الطرق المتفادية للانتفـاضـة»؛ اذ كان الغـرض المعلن من اقـامتهـا تفادي مرور المستوطنين بالقرى والتجمّعات الفلسطينية وهو المرور الذي يعرضهم «للخطر». ولحظ تقرير «مركز القدس للاعلام والاتصال»، ان السلطات الاسرائيلية خصّصت، ضمن موازنة وزارة الاسكان للعام ١٩٩١، ٢٧ مليون شيكل لانشاء طرق المستوطنات. ويشتمل آخر خطط الحكومة للاراضي الفلسطينية المحتلة على ١٧ طريقاً للسيارات (وقد انجز الكثير منها فعلاً) عشر منها تربط ما بين المستوطنات وست تربط المستوطنات ببلدات داخل اسرائيـل، والاخـير يشقّ النصف الجنـوبي من الضفـة الفلسـطينية، بينما يصل معاليه ادوميم بمستوطنتين واقعتين في منطقة الخليل.

دلالات الواقع الاستيطاني الراهن

لقد أدّى اغتصاب ٨١,٥ بالمئة من أرض فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل عليها العام ١٩٤٨ الى قيام ثلاث وحدات جغرافية ضمن حدود فلسطين الانتدابية: الاولى، تقوم عليها دولة اسرائيل، والثـانيـة الضفـة الفلسـطينيـة، والثـالثة قطاع غزة. وفي العام ١٩٦٧، احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لتسيطر عسكرياً على كل رقعة فلسطين بحدودها الانتدابية، لكنها أبقت على واقع وجود ثلاث وحدات جغرافية ظاهرياً، في ما شرعت بواسطة عمليات الاستيطان والمصادرة بضم القدس اليها، والى تفتيت عملي للضفة والقطاع لمنع قيام أي سلطة فلسطينية على هاتين الوحدتين، وللتهيئة لضم نهائي لهما، الامر الذي يتوافق والمشروع المعروف باسم «اسرائيل الكبرى».

والواضـح ان المشروع الصهيوني لم يتراجع عن أهدافه وخطوطه الأساسية، بيد أنه أجري العمل على كسب عامل الوقت بغية خلق «واقع جديد» و«حقائق منتهية»، بعد أن تبيّن انه ليس من السهـل القيـام بـ «هضم فوري» للاراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧. وطوال الاعوام المنصرمة، كانت مهمة النشاط الاستيطاني هي «خلق هذه الوقائع الجديدة» وفق شرط أساس قوامه: المحافظة على الواقع الراهن بما يعنيه من وجود جزر معزولة من التجمعات الفلسطينية لا يمكنها، في اطار أي حل، ان تتـوحّـد في ظل سلطة وطنيـة، أو تتمتـع بالسيـادة على أرضهـا طالمـا بقيت

المستوطنات قائمة. ولا تخفي الحكومة الاسرائيلية الحالية هدفها هذا، حتى في ظل «عملية السلام» الجارية. وفي هذا السياق، قال رابين: «لا ننوي تفريغ المستوطنات، وسنستمر في اعتبار أنفسنا مسؤولين عن أمن السكان اليهود في الاراضي، حتى بعد اقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين»[٣٣]. وأضاف: «ان الحكومة حصلت على ثقة الشعب، لقد قرر (الشعب) تعديل ترتيب سلم الاولويات الوطنية من دون علاقة بمستقبل الاراضي [المحتلة] الذي سيناقش خلال المفاوضات حول التوصل الى تسوية نهائية»[٣٤]. ومستقبل الاراضي المحتلة الذي يؤجل رابين مناقشته، مرهون بالسلوك الاستيطاني الاسرائيلي الذي سيستمر تحت يافطة المستوطنات الامنية، ووفق مفهوم الامن الاسرائيلي الواسع والمتحرك.

وفي احدث اقتراح اسرائيلي للتسوية، قال وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس: «ان أراضي الدولة غير المستثمرة والاراضي التي تفصل بين المستوطنات الاسرائيلية والبلدات العربية ستخضع لادارة مشتركة، وان المستوطنات يجب ان تخضع للقانون الاسرائيلي والبلدات العربية تديرها مؤسسات الحكم الذاتي»[٣٥].

يكاد هذا التصوّر ان يكون أكثر التصوّرات الاسرائيلية وضوحاً حول الفهم الاسرائيلي للحكم الذاتي، انه يعني ادارة «الجزر المنعزلة»، وعدم اعطاء أي شكل من السيادة والتهيئة لاقامة بنى كيان وطني مع انتهاء «المرحلة الانتقالية». وهو التصوّر الاكثر انسجاماً مع الواقع الذي أحدثه الاسرائيليون من خلال الاستيطان والاستيلاء على الأراضي بعد تحويلها من ملكية خاصة الى «ملكية عامة». وهكذا، فواقع الاستيطان الراهن جعل «أفضل وصف للواقع القانوني والاداري للارض [الفلسطينية] المحتلة هو انها مراكز فلسطينية للسكن في ارض ـ اسرائيل... ويسمح لهؤلاء السكان الفلسطينيين بمقدار محدود من السيطرة على الارض التي يملكونها فعلاً، وهم محصورون في المناطق التي يقطنونها، الآن، ولا يسمح لهم بانجاز سوى مقدار محدود جداً من التطوّر. وهم يخضعون لقوانين تقييدية تحكم أوجه معيشتهم كافة. أمّا ما تبقى من الاراضي فهو إما مستوطن الآن، وإما انه مخصّص للاستخدام في المستقبل من جانب أصحاب الارض الوحيدين المعترف بهم أي الشعب اليهودي. وتخضع المستوطنات اليهودية الاسرائيلية لأحكام القانون الاسرائيلي، ويخضع المستوطنون لاحكام المحاكم الاسرائيلية. لذا، وفي واقع الامر، فان المناطق التي لا يزال يشار اليها على انها المناطق المحتلة، ضُمّت، فعلاً، وإنْ لم يكن بالاسم، ومن دون سكانها الفلسطينيين»[٣٦]. واثارة بيرس لموضوع الاراضي المسماة «أراضي دولة» يضع في دائرة الاهتمام نشاطاً اسرائيلياً بقي يدور في إطار من السرية الكاملة والغموض. وتمكن الاسرائيليون من خلاله وبواسطة الاوامر العسكرية من تسجيل مئات الآلاف من الدونمات من الاراضي الخاصة، على اعتبار انها أراضٍ عامة. وتقدر المساحات التي تمّ تسجيلها على النحو السالف ذكره بحوالى ٤٠ بالمئة من اجمالي مساحة الضفة الفلسطينية و٨١ بالمئة من قطاع غزة»[٣٧].

وتتلاقى تقديرات عديدة على ان اسرائيل «استولت مع حلول العام ١٩٩١ على ما يقارب ٦٥ بالمئة من الاراضي في الضفة الفلسطينية و٤٢ بالمئة من الاراضي في قطاع غزة»[٣٨]. وتضارب المعطيات وفق ما هو ظاهر، انما يعود الى تعدد الاساليب والعناوين التي يتحرك من خلالها الاسرائيليون للسيطرة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وأيّاً كان الامر، فانه يعني ليس مجرّد سيطرة الاسرائيليين على مساحات شاسعة من اراضي المنطقتين، وإنما أيضاً تشظيتهما وتقطيع أوصالهما. وعليه، فان الواقع الراهن للمناطق التي

يدور حولها البحث من أجل ترتيبات الحكم الذاتي يعني وجود ضمّ فعلي لها من جانب الاسرائيليين، كما يعني ان الترتيبات المذكورة لن تقطع مرحلتها المؤقتة باتجاه اقامة «الدولة» وإنما باتجاه نشاط اسرائيلي قد يلغي مع انتهاء المرحلة المذكورة موضوع البحث: الارض، والتي تشكّل المقوّم الاساس لاقامة الدولة، الامر الذي يقتضي وقفة من نوع آخر أمام موضوع الاستيطان، وهي وقفة لا بدّ ان يكون الهدف منها الغاء الوقائع التي أوجدها الاسرائيليون، في خلال سنوات الاحتلال، لا تجميدها في حدود الواقع الراهن.

---

(١) د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية (١٥) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ١٠.

(٢) رؤوفين آفي نوعام، **عشرون سنة من الكفاح من أجل الاستقلال**، منشورات قسم الطاقة البشرية في وزارة الدفاع الاسرائيلية ـ أيار (مايو) ١٩٦٨ ـ وردت في: **من الارشيف الصهيوني**، وثائق ونصوص جمعها اسرائيل شاحاك، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، سلسلة كتب فلسطينية ٦٦، الطبعة الاولى، ١٩٧٥، ص ٦٥.

(٣) التعبير لـ س. شالوم من مقالة نشرت في **مورنـاييم**، تموز (يوليو) ١٩٦٧، وردت في: «من الارشيف الصهيوني»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) د. ي. ل رابينوفيتش، الفتح والتحرير، **اليوم** الاسرائيلية، ١٩٦٧/٨/٤، وردت في: «من الارشيف الصهيوني»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥) تسفي شيلواح، «المهم هو ماسيفعله اليهود، **دافار**، ١٩٦٧/٧/٣، وردت في: «من الارشيف الصهيوني»، **مصدر سبق ذكره**.

(٦) اسحق تابنكين، **كل شيء: حدود السلام بالنسبة لاسرائيل**، تل ـ أبيب: منشورات ماداف، ١٩٦٧، وردت في: «من الارشيف الصهيوني»، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) يغال آلون، **جيروزاليم بوست**، أورد التصريح د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٨) اريئيل شارون، **معاريف**، ١٩٧٦/١١/١٧، أورد التصريح د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨.

(٩) اسحق رابين، **جيروزاليم بوست**، ١٩٧٧/١/٧، أورد التصريح د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(١٠) د. وليد الجعفري، «الاستيطان الاسرائيلي وعملية السلام»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٤.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(١٢) اسحق شامير، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨١/١٢/٦، أورد التصريح د. بركات، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) انتصار عزمي، «الاستيطان اليهودي في القدس، الاحزمة والبؤر»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٥، تموز ـ آب ـ أيلول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٩٥.

(١٤) انظر، د. محمد عبدالهادي، «خرائط الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٦٦.

(١٥) عزمي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) نقلاً عن نشرة اعدتها مؤسسة «اصيل للخدمات الصحفية»، القدس، ١٩٩١/٥/١٥.

(١٨) د. عمران ابو صبيح، «واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٥.

(١٩) نقلاً عن نشرة اعدتها مؤسسة «اصيل للخدمات الصحفية» ـ القدس، ١٩٩١/٥/١٥.

(٢٠) انظر: «تقرير اسرائيلي، نشاطات اسرائيل الاستيطانية خلال سنة ١٩٩١»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١١١ ـ ١٣١.

(٢١) نقلاً عن نشرة اعدتها مؤسسة «اصيل للخدمات الصحفية»، القدس، ١٥/٥/١٩٩١.

(٢٢) اجرى البحث مكتب «الشراع للخدمات الصحفية»، نابلس، حزيران (يونيو) ١٩٩١.

(٢٣) نقلاً عن نشرة اعدتها مؤسسة «اصيل للخدمات الصحفية»، القدس، ١٥/٥/١٩٩١.

(٢٤) «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، تقرير أعده مركز القدس للاعلام والاتصال، وقدم الى وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، صيف ١٩٩١، ص ٣٢٤ ـ ٣٣٦.

(٢٥) تمّت الاستفادة في تثبيت هذه المواقع: عبدالجواد صالح (اعداد واشراف)، **فلسطين ـ الاستعمار الصهيوني خلال مئة عام ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢**، لندن: مركز القدس للدراسات الانمائية.

(٢٦) من أصحاب هذا الرأي، د. نظام محمود بركات، ويطرح مثله، أيضاً، الخبير الاسرائيلي في شؤون الضفة والقطاع، ميرون بنبنيستي.

(٢٧) د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢١٦.

(٢٩) نقلاً عن نشرة أعدتها مؤسسة «اصيل للخدمات الاعلامية»، القدس، ١٥/٥/١٩٩١.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) حمد سعيد الموعد، «العامل الجيو ـ استراتيجي في الاستيطان»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٧٥.

(٣٢) د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩.

(٣٣) **السفير** (بيروت)، ٢٨/٧/١٩٩٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) وردت تصريحات بيرس ضمن تقرير بثته **وكالة الصحافة الفرنسية** بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٢.

(٣٦) رجا شحادة، «التفاوض في شأن ترتيبات الحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، ربيع ١٩٩٢، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٩١.

(٣٨) «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **مصدر سبق ذكره**.

المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي

حمد سعيد الموعد

باحث فلسطيني

في خلال حملته الانتخابية، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٩٢، تحدّث زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، عن سياسة منافسه زعيم الليكود، اسحق شامير، وموقفه من المفاوضات الدائرة بين الوفود العربية واسرائيل، فهاجم «عقليته التسويفية والمخاتلة»، وقال ان كل ما يجرى منذ مؤتمر مدريد تمثيلية، لأن «الليكود يريد تجنّب مواجهة المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي»[١]. وفي هذا اشارة واضحة الى ما نقلته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية على لسان شامير ومفهومه للحكم الذاتي عندما قال: «كنت أنوي اطالة المفاوضات مع الفلسطينيين عشرة أعوام، يجرى في خلالها تكثيف الاستيطان في المناطق، ويصل عدد المستوطنين اليهود الى نصف المليون... لم أكن أؤمن بأن هنالك غالبية في اسرائيل تؤيد قيام اسرائيل الكبرى لكن كان يمكن بلوغ ذلك مع الوقت. وبدون ذلك، فانه ليس هناك ما يمنع قيام دولة فلسطينية»[٢]. وسرعان ما تكشف للجميع خلال الاسبوعين الأول والثاني من الجولة السابعة في مفاوضات الحكم الذاتي، ان التمثيلية الاسرائيلية استمرت بعد نجاح حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر، وتسلّم اسحق رابين رئاسة الحكومة؛ اذ استبدلت «عقلية شامير التسويفية والمخاتلة»، «بعقلية رابين التسويفية والمخاتلة».

وبالفعل، ما ان بدأت جلسات المفاوضات في الجولة السابعة في واشنطن في ٢٤/٨/١٩٩٢، حتى صدمت الوفود العربية، جميعاً، وخاصة الوفد الفلسطيني، لأن الوفد الاسرائيلي أعاد المفاوضات الى نقطة الصفر. فالمشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي، والذي جاء في ثلاثين صفحة، المقدم الى الجانب الفلسطيني في بداية الجولة السابعة للمفاوضات، كان متخلفاً عمّا ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، وهو يستهدف بالدرجة الاولى «ضرب علاقة الانسان الفلسطيني بأرضه، ويجرد الفلسطينيين من حقين أساسيين يتيحان تنمية الاراضي المحتلة وحرية امتلاك المياه»[٣].

ففي المفهوم الاسرائيلي، يصبح الحكم الذاتي شديد الغموض لأنه لا يعدو كونه تجميلاً للاحتلال، فيما تحافظ اسرائيل على سيطرتها الكاملة عسكرياً واقتصادياً، وبالحد الأدنى من التكلفة. ومن الطبيعي ان تضع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية كل الشروط التي تتكفل بتقييد، أو بالاحرى، بانتقاص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[٤]. فالحكم الذاتي، من وجهة نظر اسرائيل، هو الحل الوظيفي الوسط بين خيارات الضم واستمرار الوضع الراهن، أي تكريس الاحتلال أو تخلي اسرائيل عن السيطرة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لصالح أشكال الفدرالية أو الكونفدرالية. وتميز الدراسات الاسرائيلية بين ثلاثة أنواع أو نماذج للحكم الذاتي[٥]:

١ ـ النموذج الذي ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد وفقاً للتفسير الاسرائيلي للنصوص التي اتسمت بالعمومية والغموض الشديدين، ويتلخص على النحو التالي: انه ادارة ذاتية (Self-rule) للسكان وليس للأرض، ويستثنى منها اليهود الذين يعيشون في تلك المناطق، وتحتفظ سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمهام الأمن الداخلي والخارجي والسيطرة على المياه وأراضي الدولة والجمارك، وما عدا ذلك يخضع لسلطة الادارة الذاتية، وتتجمع قوات الجيش الاسرائيلي في مناطق محدّدة للقيام بأعمال روتينية محدّدة تمليها مهام الأمن، والقيام بأعمال الدفاع الأولية في مواجهة الهجوم. وتمتد فترة الادارة الذاتية ما بين ثلاث وخمس سنوات يجرى التفاوض بعدها على مستقبل الارض المحتلة. ويمكن حصر نقاط الاختلاف بين مصر واسرائيل في النقاط الست التالية:

اولاً: مهمة مجلس الحكم الذاتي ادارية فقط، وهو يتألف من ١٢ الى ١٥ عضواً، بينما طالبت مصر ان يضم مئة عضو وان تكون له صلاحيات تشريعية.

ثانياً: اسرائيل أصرّت على ان الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض، بينما طالبت مصر بالحكم الذاتي الكامل.

ثالثاً: تبقى السيطرة بيد الحكم العسكري، وتحدّد سلفاً صلاحيات مجلس الحكم الذاتي. بينما طالبت مصر بالغاء الحكم العسكري، ونقل السلطة الى مجلس الحكم الذاتي الذي تبقى صلاحياته بدون تحديد.

رابعاً: اقترحت اسرائيل سيطرة مشتركة على المياه وأراضي الدولة، والاحتفاظ بالسيطرة في مجالات هجرة السكان العرب واليهود، واقترحت مصر اشراف مجلس الحكم الذاتي على مسألة الهجرة.

خامساً: أخرجت اسرائيل سكان القدس الشرقية من دائرة الحكم الذاتي، بينما طالبت مصر باشراكهم.

سادساً: لاسرائيل حرية تحريك قواتها العسكرية في الضفة والقطاع، أمّا مصر فقد اشترطت موافقة الحكم الذاتي المسبقة على هذه التحرّكات العسكرية.

وبالطبع استهدفت اسرائيل، من خلال اصرارها على تفسير الحكم الذاتي بهذا الشكل، في تحقيق أهداف عدّة، أهمها: الادعاء ان هذه هي التسوية الوحيدة المعترف بها دولياً للمسألة الفلسطينية؛ واضفاء الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي واستمراره خلال فترة الحكم الذاتي؛ كما تستطيع اسرائيل ان تؤخر البحث في مصير المناطق المحتلة الى أبعد أمد ممكن، وان تعمل على تحسين صورتها دولياً، من دون ان تتنازل عن أحلام اقامة اسرائيل الكبرى[٦].

٢ ـ حكم ذاتي شامل، وهو يختلف عن النموذج السابق في التالي: ادارة ذاتية موسّعة للفلسطينيين قد تتضمّن نشيداً وطنياً وعلماً، بدون أية مقومات حقيقية للسيادة الوطنية؛ والسيطرة على أراضي الدولة خارج نطاق مناطق تواجد قوات الجيش الاسرائيلي والمستوطنات؛ وسيطرة مشتركة في مجالات المياه والجمارك والهجرة؛ وربما تصبح اتفاقية الحكم الذاتي ذاتها مصدراً للسلطات.

٣ ـ حكم ذاتي من طرف واحد أي ان تقوم اسرائيل من تلقاء نفسها، وبدون التفاوض مع العرب، بسحب مؤسساتها الادارية والخدمية من بعض المناطق، والسماح للفلسطينيين باقامة مؤسساتهم الخاصة البديلة، بينما تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق التدخل العسكري واعادة الامور الى

سابق عهدها اذا ارتأت ان هنالك اساءة استخدام صلاحيات في مناطق الحكم الذاتي. وقد ظهر مثل هذا المشروع ابّان تسلّم موشي دايان منصب وزير الخارجية، وكان يهدف الى ايجاد قيادة فلسطينية محلية ترضى بالتعاون مع الاسرائيليين، وفي الوقت نفسه تخفيف الاحتكاكات اليومية بين السكان العرب وقوات الاحتلال، أي بكلمة أخرى تخفيف الأعباء العسكرية عن كاهل قوات الاحتلال[٧]. ولعلّ أبرز مثال على الحكم الذاتي من طرف واحد، كما تفهمه اسرائيل، ما عرف بمشروع تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، ومن قبل اسرائيل لوحدها. فبعد تعثّر المفاوضات بين رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم بيغن، والرئيس المصري، أنور السادات، جرى تبادل خطابات موقعة من جانب الطرفين، تضمّن احدها على ان هدف المفاوضات هو الاتفاق على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الاداري)، وبعد ذلك طرح السادات مشروع غزة أولاً. وكانت القيادة الاسرائيلية بلورت مشروعاً متكاملاً حول الحكم الذاتي في القطاع، في خلال العام ١٩٧٨، وبدأت العمل على تنفيذه بدون التشاور مع مصر. وهذا ما أكدته رسالة رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل الى وزير الخارجية الاميركية الاسبق، سايروس فانس، بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٩، والتي جاء فيها: «ان اجراءات اسرائيل بنقل القيادة العامة الى مواقع جديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات كانت مقصورة على غزة»[٨]. وجاء في دراسة صادرة عن معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، في آب (اغسطس) ١٩٧٩: «ان الحكومة الاسرائيلية فكرت، جدياً، في التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي في غزة أولاً، لكن الخيار لم يعد قائماً لأن الادارة الاميركية المقيّدة بالانتخابات لم تكن لديها القدرة على الضغط على اسرائيل»[٩].

ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال وبالتعاون مع الحكومة المصرية بحثت عدداً من اجراءات تنفيذ الحكم الذاتي في القطاع، ومن ضمنها تشكيل قوة شرطة محلية وايجاد قاعدة اقتصادية، وسمحت كذلك بتأسيس بعض الشركات هناك. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر العام ١٩٨٧، عادت فكرة الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً الى الظهور، لكن طغت عليها فكرة الانسحاب من القطاع، وصاحب هذه الفكرة هو شمعون بيرس، الذي كان الشريك الآخر في حكومة الوحدة الوطنية. وفي أواسط كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، طرح نائب وزير المالية السابق، يوسي بيلين، مشروعاً أثار نقاشاً حاداً داخل أوساط حزب العمل ذاته. فقد طالب باقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة كخطوة مرحلية، ومن ثمّ الانتقال لتطبيق الفكرة ذاتها في الضفة الفلسطينية. وتقوم هذه الفكرة، أساساً، على مبدأ اسرائيلي قديم هو الفصل بين المنطقتين. وقد ووجهت اقتراحات بيلين بانتقادات حادة من قبل الصقور في حزب العمل، ووصفها السكرتير العام للحزب، ميخا حاريش، بأنها «سخيفة ولا تستحق حتى ان تناقش»[١٠]. ومن جهة أخرى، تحدثت صحيفة «عل همشمار» عن مشروع حمله شامير معه في رحلته الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. ويقوم على الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، والبدء باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق الحكم الذاتي في القطاع من جانب واحد[١١]. وذكرت، ان الحكومة الاسرائيلية شكّلت طاقماً اقتصادياً متخصصاً لتطوير قطاع غزة وايجاد المؤسسات القادرة على استيعاب نصف القوة العاملة التي تذهب للعمل يومياً في اسرائيل، وذلك بهدف معالجة المشاكل الامنية الناجمة عن تواجد أعداد كبيرة من العمّال العرب، خصوصاً بعد اندلاع «حرب السكاكين» ضد قوات الاحتلال من جهة، وايجاد مزيد من فرص العمل للمهاجرين اليهود من جهة أخرى[١٢].

النموذج الاسرائيلي

١ ـ يأخذ النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي في عين الاعتبار كل المتغيّرات التي أحدثها

الحكم الاسرائيلي في الطبيعة الجغرافية والتكوين البشري والوضع القانوني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وينسحب ذلك على السيادة وعلى القدس واقامة المستوطنات وتوسيعها، بل ويطالب باعتبارها حقائق ثابتة لا يجوز تجاوزها أو حتى البحث فيها. وهذه بعض الامثلة على ذلك:

(أ) ضم القدس الشرقية: في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم بيغن، في الكنيست الاسرائيلي، أثر عودته من قمة كامب ديفيد مع الرئيس المصري السادات والاميركي جيمي كارتر، أشار بيغن الى موضوع القدس المحتلة، فأكد الى انه أبلغ الى الطرفين القانون الذي أصدره الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وكذلك الامر الذي أصدرته الحكومة الاسرائيلية في تموز (يوليو) ١٩٦٧، اللذان يعتبران القدس مدينة موحّدة وغير قابلة للتقسيم، وعاصمة لاسرائيل[١٢].

(ب) المستوطنات: ترى اسرائيل في المستوطنات المقامة في الارض المحتلة حقيقة لا يجوز أن تناقش، بل أكثر من ذلك، فبينما كان بيغن وشامير يصرّان على زيادة المستوطنات وتوسيعها ومدّها بالطاقة البشرية، يطالب رابين، الآن، بتدعيم الاستيطان الامني.

(ج) الاصرار على تفسير نصوص المعاهدات، ومن ضمنها اتفاقيتي كامب ديفيد كما يحلو لها، ولو خالفت بذلك نصوصاً صريحة جداً.

٢ ـ يبقي النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي على الترتيبات الامنية الاسرائيلية للأمن الخارجي والداخلي، فيتعامل مع حدود ومناطق أمنية وأخرى عليها سيطرة عسكرية، وتقسم الترتيبات الامنية على النحو التالي:

أـ مناطق منزوعة السلاح: كل المناطق التي تشملها اتفاقية الحكم الذاتي منزوعة السلاح، خالية من القوات العسكرية ذات الطابع الهجومي، ولا تقام فيها مطارات كبيرة.

ب ـ مناطق أمنية تتواجد فيها قوات اسرائيلية محددة بغرض الدفاع الجوي والردع والقيام بمهام التصدي والدفاع الأوليين.

ج ـ المستوطنات: معروف ان الدور الامني للاستيطان يفوق كل وظائفه الاخرى، وتؤدي المستوطنات مهام محدّدة في الهجوم والدفاع والتحشيد والدفاع الاقليمي والانذار المبكر والاستطلاع، الخ.

د ـ نقاط المراقبة: تقام في غور الاردن وشاطىء قطاع غزة وعلى الحدود بين القطاع ومصر وفي مطار قلنديا.

هـ ـ حرس الحدود: تقوم دوريات مشتركة اسرائيلية وفلسطينية وأردنية ومصرية بالدوريات، وتمنح حق الملاحقة على جانبي الحدود.

٣ ـ أراضي الدولة: تتمسّك اسرائيل بأن يكون لها السيطرة على أراضي الدولة ومصادر المياه، وتحصل سلطات الحكم الذاتي على جزء من أراضي الدولة ويتسلم الجيش المناطق الامنية. وتوضع البقية الباقية تحت تصرف سلطة عليا مشتركة: مصرية ـ أردنية ـ اسرائيلية، وتعتبر أراضٍ متنازع عليه. وتشمل المناطق الامنية ما يلي:

أـ الاراضي التي سيرابط عليها الجيش الاسرائيلي بعد اعادة انتشار قواته.

ب ـ الاراضي التي أقيمت عليها مستوطنات، تدخل ضمن نطاق المناطق الامنية وهي أراضي دولة، حتى ولو كانت أملاكاً خاصة.

ج ـ المناطق الامنية دائمة وليست مؤقتة، وهي تؤخذ في عين الاعتبار لدى اجراء أية تسوية نهائية حول مستقبل وضع الارض المحتلة.

د ـ تعرض اسرائيل في المفاوضات خارطة تحدّد المواقع الامنية الدائمة.

٤ ـ السكان: يتعامل الحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، مع السكان باعتبارهم أغلبية فلسطينية وأقلية اسرائيلية. والاغلبية الفلسطينية لا توجد أية روابط تربط بين تجمعاتها. ويفضل الاسرائيليون ان يستفيدوا من المستوطنات الاسرائيلية لضرب التواصل الاقليمي بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وتحويلها الى كانتونات منفصلة(١٤).

فلسفة الحكم الذاتي وأهدافه

بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر في آذار (مارس) العام ١٩٧٩، قال بيغن معلّقاً على مشروع الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد: «نحن الذين ابتكرنا فكرة الادارة الذاتية باقتناع كامل، فهي فكرة يهودية وصهيونية رائعة ونحن نريد تحقيقها»(١٥). وبالطبع، لا علاقة للحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، بالمفاهيم والمناقشات التي دارت حول الحكم الذاتي في أروقة الامم المتحدة ولجانها المتخصصة، حيث كان الاتجاه الرئيس الذي تدور فيه هذه المناقشات هو تصفية عهد الاستعمار. ولهذا السبب ترفض اسرائيل التفاوض تحت مظلة الامم المتحدة بصدد مسألة الحكم الذاتي، لأن المشروع الاسرائيلي يتجاهل، تماماً، المادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، وهو يهدف الى تكريس الاحتلال، وانكار هوية الفلسطينيين كشعب يناضل في سبيل حقوقه الوطنية ومن ضمنها حق تقرير المصير. وكشفت اسرائيل عن هدفها هذا في أكثر من نص مكتوب، ونذكر واحداً منها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الوثيقة التي قدمتها في آذار (مارس) ١٩٨٢، في أثناء مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر. وكانت الوثيقة متخلفة كثيراً عمّا ورد في اتفاقية الاطار، وحصرت مهمة الحكم الذاتي على الشكل التالي: «احداث تغييرات في واقع حياة العرب الفلسطينيين في المناطق... وهذا ينطبق، فقط، على السكان وليس على الارض والاقليم... وتنحصر الصلاحيات في مجالات: الزراعة، التعليم، التجارة، السياحة، العمل، الشؤون الدينية... والحؤول دون تبلور بنية تحتية وفوقية لدولة فلسطينية»(١٦).

ويمكننا القول، دون مبالغة، ان فلسفة المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي تقوم على تحويل الحكم الذاتي، أو الادارة الذاتية كما تصرّ اسرائيل على تسميتها، الى وسيلة لاعادة انتاج السيطرة الاسرائيلية بعد التخلّص من الجوانب الأكثر ازعاجاً في الوضع الحالي، أي في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذلك للأسباب التالية:

أولاً: من الناحية القانونية: بشكل عام، صلاحيات الحكم الذاتي أقل من صلاحيات المقاطعة في النظام الفدرالي، لأن المقاطعة قد تكون شخصاً من أشخاص القانون العام وتمتلك الأهلية القانونية لذلك، أمّا الحكم الذاتي، أو الادارة الذاتية، التي تطرحها اسرائيل، فهي تعطيها سلطة الدولة المهيمنة بعد ان كانت الدولة التي تحتل الارض(١٧). وثمة مسألة غاية في الاهمية، وهي معروفة جيداً في الفقه السياسي والقانون الدولي، وهي ان سحب أو الغاء نظام الحكم الذاتي من صلاحيات

السلطة المركزية، والسلطة المركزية المقترحة هي اسرائيل. ولو افترضنا ان ذلك حدث فعلاً، فمَنْ يملك صلاحيات الغاء الحكم الذاتي في الارض المحتلة؟ وما هو بديلها في حال حدوث ذلك قبل التوصل الى تسوية نهائية لمستقبل هذه الارض؟

ثانياً: حق الفلسطينيين في تقرير المصير: يستمد المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي فلسفته من مقولة صهيونية، وهي «ان فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ومنذ الايام الاولى للحركة الصهيونية، كانت هذه المقولة تسيطر وتتحكّم بممارسات الادوات التنفيذية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وفي الوقت عينه اعتبرت الاساس في الخطاب الصهيوني الموجّه للعالم الخارجي. وتمشياً مع هذا النهج، نظرت الصهيونية الى الفلسطينيين كسكان لا علاقة لهم بالارض ووضعت المشاريع المتلاحقة لترحيلهم عن بلادهم، واستغلت فرصة قيام الكيان الصهيوني العام ١٩٤٨ لتنفيذ بعض مشاريع الترحيل. ولمواجهة الرأي العام العالمي وهيئة الامم المتحدة التي أصدرت قرارها المعروف الرقم ١٩٤، الذي نص على حق الفلسطينيين في العودة الى بلادهم، كانت اسرائيل تصر على ان المشكلة الفلسطينية ليست سوى مشكلة لاجئين بحاجة الى مساعدات انسانية. وفي الوقت عينه، دأبت اسرائيل على انكار وجود الشعب الفلسطيني. وكما هو معروف يمكن ان تختلف الاحزاب الصهيونية فيما بينها في أشياء كثيرة، ولكنها تتفق في القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني، ونلمس ذلك بشكل واضح وجلّي لدى دراسة مشروع رابين للحكم الذاتي ومقارنته بمشروع بيغن. فرابين لم يكن متحمّساً للحكم الذاتي، بل رغب في تقسيم الضفة الفلسطينية بين الاردن واسرائيل. وفي أثناء حملته الانتخابية، طالب بتطبيق مشروع يغال آلون المعروف. وعندما اضطر الى الحديث عن مشروع الحكم الذاتي، لم يتردد رابين لحظة واحدة في تبنّي صيغة بيغن للحكم الذاتي، وهكذا تطابق مشروع رابين للحكم الذاتي مع مشروع بيغن في عدم الموافقة على صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري؛ والأمن والسيطرة بيد اسرائيل. أمّا في مجال الاستيطان، فيطالب رابين بترميم مستوطنات غور الاردن، وفي أماكن حيوية أخرى، وذلك تحت عنوان «الاستيطان الأمني»[١٨].

ثالثاً: ضرب وحدة الشعب الفلسطيني: من أهم وظائف الاستيطان، على صعيد النظرية الامنية الاسرائيلية، ضرب التواصل الاقليمي للارض المحتلة، ودق اسفين بين التجمعات السكانية العربية وتطويقها والعمل على عدم اتصالها مع بعضها بعضاً. وفي ظل استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية والسيطرة العسكرية، ستسعى اسرائيل، حسب قول الجغرافي الفلسطيني والباحث لدى جمعية الدراسات العربية، خليل توفكجي، الى خلق «جيوب حكم ذاتي في بحر أمني اسرائيلي»[١٩]. من جهة أخرى، رأى عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو (الليكود) ان «اعطاء الحكم الذاتي لجميع السكان موسّع جداً، وسيؤدي الى وجود بحر من الحكم الذاتي مع جيوب أمنية اسرائيلية»، واقترح، بدلاً من ذلك، «حكماً ذاتياً ثقافياً، بلدياً وداخلياً في مناطق يحتشد فيها الفلسطينيون، على ان تكون هذه المناطق معزولة عن بعضها بعضاً ومن دون صلاحيات مركزية»[٢٠]. وأيّد رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، شايكا ايرز، تقسيم الشعب الفلسطيني الى وحدات، ولكن بطريقته الخاصة. ففي ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٢، نشر ايرز مقالاً في احدى الصحف الاسرائيلية تحت عنوان: «خطوط عريضة لحكم ذاتي»، تساءل في مقاله عن القوانين التي ستطبّق في مناطق الحكم الذاتي، هل ستكون هي القوانين الاسرائيلية أم الاردنية أم المصرية؟ وأجاب عن سؤاله قائلاً: «الأفضل تكييف الوضع حسب كل منطقة على حدة، كما هو الحال القائم الآن»[٢١].

رابعـاً: حكم ذاتي مربح اقتصادياً: خلال أكثر من ربع قرن من عمر الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة، استطاعت اسرائيل ان تدمج اقتصاديات الضفة والقطاع، وان تدخل تغييرات في هيكلية وبنية تلك الاقتصاديات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي. وبموجب تلك العلاقة، تحوّلت الارض المحتلة الى سوق للصادرات الاسرائيلية ومصدر لقوة العمل العربي الرخيصة في قطاعات البناء والزراعة والمهن الاخرى. وتكسب اسرائيل من هذه العلاقة نحو ٢٥٠ ـ ٢٧٠ مليون دولار ضرائب، ونحـو ١٠٠ مليـون دولار قيمة ما يدفعه العمال الفلسطينيون رسوماً للتأمين الوطني ولا يستفيدون منها شيئاً، بالاضافة الى فائض تجاري يقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار. فبينما تبلغ صادرات اسرائيل الى الضفة والقطاع نحو مليار دولار سنوياً، لا تزيد صادرات تلك المناطق الى اسرائيل عن ٣٠٠ مليون دولار. ولتحديد أفضل السبل لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي في حال تطبيق الحكم الذاتي، شكّلت في وزارة المالية ثلاث لجان: الاولى تعمل في بنك اسرائيل وتضم كلاً من: دانيال غوتليف، ارييه ارنون، دان تسفاتي، وهم من قسم البحوث والوثائق في بنك اسرائيل. والثانية وتعمل منذ أكثر من سنتين لتحديد المشاكل الاقتصادية التي ستضطر الحكومة الاسرائيلية ان تواجهها في حال تطبيق الحكم الذاتي. وتضم، البروفيسور حاييم شامير، رئيساً؛ والبروفيسور افرايم كلاين من الجامعة العبرية، عضواً؛ والبروفيسور حاييم كاتس الذي عمل مستشاراً لاسحق موداعي وزير المالية الاسبق، عضواً. وأصدرت هذه اللجنة توصياتها في مذكرة قدمتها الى وزارة المالية تضمّنت ما يلي: استمرار الاعتماد على العمالة من الارض المحتلة، والعمل على تقليص ذلك باستمرار. ويستحسن الغاء العمل الفلسطيني داخل الخط الاخضر خلال خمس سنوات. وتضمّنت المذكرة سؤالاً هاماً بشأن العلاقات التجارية: «هل تستمر التجارة الحرة بين اسرائيل والمناطق أم تعطى المناطق حكماً ذاتياً تجارياً؟». واقترح افرايم كلاين استمرار التجارة الحرة عبر الغاء القيود الموجودة على المحصولات الزراعية، وفي الوقت ذاته اقامة اتفاق جمركي بين اسرائيل والفلسطينيين بحيث توزع عائدات الرسوم الجمركية بصـورة ملائمة. أمّا الاستثمارات، فأوصت اللجنة ان تسعى اسرائيل للحصول على وضع متميز لاستثماراتها المالية في الارض المحتلة بعد الحكم الذاتي، وان تشجع شركات دولية على الاستثمار فيها. وبشأن الضرائب، ستضطر اسرائيل الى تحويل جزء منها الى سلطة الحكم الذاتي. أمّا الاعمال المصرفية، فان على الحكومة الاسرائيلية ان تشجع ظهور نظام مصرفي في منطقة الحكم الذاتي[٢٢]. أمّا الثالثة، وتضمّ د. رافي بن بست وميخائيل برونو، محافظ بنك اسرائيل سابقاً. وجاءت آراء هذه اللجنة على النحو التالي: بالنسبة الى العملة، تعتبر اسرائيل اصدار عملة فلسطينية شكلاً من أشكال السيادة، ولذلك قد تعارضه. ووجدت اللجنة بعض المشاكل التي لم تستطع حلها، مثلاً: هل تستطيع سلطة الحكم الذاتي الحصول على قروض من سوق النقد العالمي؟ وكيف؟ وهل تستطيع الحصول على الهبـات؟ فالحصـول على قروض من سوق النقـد العالمي يتطلب نوعاً من السيادة ونوعاً من الاعتراف الدولي. أمّا الضرائب فان أي تغيير في شكلها قد يؤدي الى احداث خلل في العلاقات التجارية بين مناطق الحكم الذاتي واسرائيل.

خامسـاً: طرح الحكم والحيلولة دون تنفيـذه: قد تسعى اسرائيل الى الحيلولة دون تنفيذ الحكم الذاتي، وذلك في سياق ثلاثة مسارات مجتمعة أم منفردة. فمن جهة، قد تسعى الى استغلال الخـلافـات الفلسـطينيـة ـ الفلسطينية حول الحكم الذاتي. ومن جهة ثانية، استغلال معارضة المستوطنين للحكم الذاتي، وتلقى هذه المعارضة دعماً من أحزاب اليمين المتطرف والليكود والمفدال وغـوش ايمـونيم، وهـذه القـوى تقف ضد أي حل وسـط[٢٣]. ومن جهـة ثالثة، قد تحدث بعض

المذابح ضد السكان العرب في بعض المدن والقرى، تمهيداً لطردهم.

خـــلاصـــة

ان المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي هو محاولة للتخلص من تبعات الاحتلال وتكاليفه وأعبائه، ومن المواجهات اليومية مع الانتفاضة الفلسطينية، انه خيار وظيفي وسط بين خيارات تكريس الاحتلال والضم والانسحاب من الارض المحتلة، وهو يهدف الى اعادة انتاج الاحتلال وأهدافه التوسّعية العدوانية بدءاً من نهب ثروات الارض المحتلة، الطبيعية والبشرية، الى الاستمرار في مصادرة الاراضي العربية لبناء المستوطنات، تارة تحت شعار أرض اسرائيل الكبرى، وتارة أخرى تحت شعار «الاستيطان الأمني».

---

(١) د. عزمي بشارة، **الفجر** (القدس)، ١٩٩٢/٤/١٢.

(٢) **معاريف**، ١٩٩٢/٦/٢٧.

(٣) **وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٩١/١١/١٤.

(٤) فتحي كليب، «الحكم الذاتي بين النظرية والتطبيق»، **السفير** (بيروت)، ١٩٩٢/٧/٦.

(٥) معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية، **خيارات اسرائيل للسلام في الضفة الغربية وقطاع غزة**، تل ـ أبيب: جامعة تل ـ أبيب، ١٩٨٩.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٨/١٧.

(٩) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/١٣.

(١٠) **رصد اذاعة اسرائيل**، ١٩٩٠/١٢/١١.

(١١) **عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/١.

(١٢) **رصد اذاعة اسرائيل**، ١٩٩٠/١٢/٢١.

(١٣) نص خطاب رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم بيغن، في: **مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس حتى صفقة كامب ديفيد**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦.

(١٤) **الحياة**، ١٩٩١/١٢/٢٣.

(١٥) **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٥/٢٨.

(١٦) **لوموند**، ١٩٩٢/٣/٤.

(١٧) كليب، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨) يوسف حريف، «الحكم الذاتي حسب رابين»، **معاريف**، ١٩٩٢/٧/٣١.

(١٩) يوسي فورفشتماين، «جيوب حكم ذاتي في بحر أمني اسرائيلي»، **الشعب** (القدس)، ١٩٩٢/٣/٢٠، نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) شايكا ايرز، «خطوط عريضة للحكم الذاتي»، **الفجر**، ١٩٩٢/٧/١١.

(٢٢) جدعون بست، «وزارة المالية تتجه نحو الحكم الذاتي»، **يديعوت احرونوت**، (الملحق الاقتصادي)، ١٩٩٢/٧/١٧.

(٢٣) نداف شرغاي، «أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون ستزداد مع اقتراب الحكم الذاتي»، **الشعب**، ١٩٩٢/٧/١٤، نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

الكفاح المسلح الفلسطيني: التجربة والمحدّدات

لعب الكفاح المسلح الفلسطيني، منذ اعلانه في مطلع العام ١٩٦٥، دوراً كبيراً في انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، إنْ في تطورها، أو في الالتفاف الجماهيري حولها. كما كان له دور كبير في تحديد أساليب عملها واشكالها التنظيمية وخطابها السياسي.

لقد اتسمت التجربة العسكرية النضالية الفلسطينية بخصائص معيّنة، ناجمة عن خصوصية الواقع الفلسطيني، وعن البيئة العربية المحيطة، وكذلك طبيعة العدو الذي تواجهه، علاوة على تأثرها بالعناصر الاخرى: الطوبوغرافية والديمغرافية وموازين القوى. كما شهدت هذه التجربة، من حين لآخر، مدّاً وجزراً، وتنوعاً في أشكال ممارستها، إنْ من الداخل أو من الخارج.

استناداً الى هذه الفرضيات الهامة، دعت **شؤون فلسطينية** عدداً من المعنيين والمهتمين من أجل الوقوف على المفاصل الرئيسة لهذه التجربة، وهم: عضو المكتب السياسي والمسؤول العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو المجلس العسكري الاعلى لـ م.ت.ف.، العميد ابو احمد فؤاد، ومسؤول الدائرة العسكرية في الجبهة الديمقراطية وعضو المجلس العسكري الاعلى لـ م.ت.ف.، العميد خالد عبدالرحيم، والمسؤول العسكري لجبهة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الاعلى لـ م.ت.ف.، العقيد أبو الجاسم، والعقيد عمر عاشور ـ قوات التحرير الشعبية، والباحث في الشؤون العسكرية، علي فياض، ونائب الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، خالد عبدالمجيد، وعضو الدائرة العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أسامة زايد، وعضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، طارق.

○ **شؤون فلسطينية: يلحظ المراقب بعد انطلاق الثورة الفلسطينية في عملية الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، تنافس العديد من الفصائل للبدء في تنفيذ عمليات عسكرية. السؤال هنا، هل كانت الظروف مهيّأة للانطلاقة العسكرية؟ وهل كنتم على استعداد للاستمرار فيها؟**

□ **ابو احمد فؤاد:** في تقديري، اننا لا نستطيع مناقشة ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني كشكل نضالي اعتمده شعبنا في نضاله لتحقيق أهدافه، منذ ١٩٦٥/١/١ فحسب، لأنه امتداد لتجربة شعبنا الكفاحية، بحسب الظروف والامكانات المتاحة في كل مرحلة. وكلنا يعرف ان الكفاح المسلح بدأ منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى في مواجهة الاستيطان الصهيوني ووعد بلفور. ولا يمكن ان ننسى التجربة التاريخية، في هذا المجال، منذ عقد العشرينات والثلاثينات والاربعينات. فهذه التجارب هي التي مهّدت لاستمرار هذه الفكرة لدى العديد من القوى ولدى طلائع شعبنا، حيث بدأت هذه الطلائع آنذاك، المتمثلة في «حركة القوميين العرب» وحركة «فتح» و«جبهة التحرير الفلسطينية». فمثلاً، رأت «حركة القوميين العرب» استحالة تحرير فلسطين الّا من خلال العنف والكفاح المسلح، وانه ليس هناك امكانية لتحرير فلسطين الّا بناء على برنامج يقوم على هذا الاساس بالتحالف مع مصر عبدالناصر. وفي هذا الوقت، كانت التنظيمات الموجودة تحاول، من خلال قيامها بأعمال عسكرية ضد العدو، استنهاض الوضع العربي، وتهيئة الظروف لدى الجماهير العربية لتضغط على الانظمة

من أجل المشاركة في العمل ضده على الجبهة العسكرية. خلاصة القول، ان المبادرة للكفاح المسلح، كانت موجودة، قبل ١/١/١٩٦٥، وهناك شهداء استشهدوا على هذا الطريق، وعدد من المعتقلين. ولكن جاءت حركة «فتح» وأعلنت بدء الكفاح المسلح الفلسطيني، رسمياً، في ١/١/١٩٦٥، وبدأت بعملياتها العسكرية من الحدود العربية المحاذية لفلسطين. ولم تكن الاستعدادات كاملة، كما لم تكن الانظمة تتعاون لاختلاف رؤيتها، بل ووجه العمل الفلسطيني بصعوبات من قبل العديد من الانظمة العربية، وبشتى الوسائل، ومن ضمنها القمع والارهاب. أمّا الجماهير فكانت على أهبة الاستعداد، ومهيّأة للقيام بعمل ما ضد العدو، وللمشاركة في عملية التحرير. وبعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، رفع شعار «حرب التحرير الشعبية» من قبل الفصائل الفلسطينية كافة، كاستراتيجية عسكرية لتحرير فلسطين، وبدأت الفصائل الفلسطينية بترجمة ذلك عملياً، فور وقف اطلاق النار، حيث ان الانظمة وقفت عاجزة أمام تنامي التعاطف العربي مع المقاومة الفلسطينية وبسبب انهيار أدوات قمعها، وفقدانها لثقة الجماهير بعد الهزيمة. وهكذا التفت الجماهير العربية حول المقاومة الفلسطينية، وحول الكفاح المسلح، وساد الانطباع لديها بأن ليس من خيار لاسترداد الوطن غير الكفاح المسلح. وبالنسبة لي، فانني اعتبر ان الكفاح المسلح لا يزال يحتل دوره في العملية النضالية الفلسطينية. وبرأيي ان التجربة الماضية اثبتت ان الكفاح المسلح، بعد هذه السنوات الطويلة، حقق العديد من الانجازات. ولولا اتباع هذا الاسلوب لما حقق الشعب الفلسطيني وثورته هذه النجاحات في تثبيت الشخصية الفلسطينية، واعتراف الرأي العام العالمي بقضية فلسطين العادلة وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة واعتراف غالبية دول العالم بـ م.ت.ف. واعتراف الصهيونيين أنفسهم بوجود الشعب الفلسطيني. فقد جاء كل ذلك نتيجة ممارسة الكفاح المسلح، والتضحيات التي قدمها هذا الشعب طوال المرحلة السابقة. وعليه، فان الكفاح المسلح لا يزال يحتل مكان الصدارة، ولا تزال له الاهمية نفسها لتحقيق المزيد من الانجازات، ولتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني. فبدون الكفاح المسلح لن تستطيع الوسائل الاخرى تحقيق هذه الاهداف بسبب طبيعة العدو، وطبيعة التجمع الاستيطاني الصهيوني. وبالرغم من وجود بعض وجهات النظر المختلفة، فانني أعتقد بأنه بدون الكفاح المسلح وتكبيد العدو خسائر بشرية واقتصادية ومعنوية لا يمكن للعدو ان يجلو عن شبر واحد من الارض الفلسطينية.

□ **ابو الجاسم**: لا بدّ لي من الاشارة، في البداية، الى انه في بداية الكفاح المسلح، كانت هناك محاولات لايجاد شكل ما من أشكال اللقاء والعمل المشترك وتنسيق الخطط، ولكن لم يكتب لهذه المحاولات الهامة النجاح. فقد ظهر خلاف في تلك المرحلة بين وجهتي نظر: التهيئة أولاً، أم الشروع بالكفاح المسلح فوراً؟ كانت وجهة نظر الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية تقول بضرورة الاستعداد والتجهيز والتدريب، واختيار اللحظة المناسبة. أما حركة «فتح» فكانت وراء سيادة وجهة النظر الثانية، وبالتالي لحق بها الفصائل الاخرى. وبغض النظر عن الجدل حول هذه المسألة، فقد كان لعمل التنظيمات الثلاث ونشاطها العسكري، اسهاماً في العملية النضالية، الدور الهام لاعطاء هذا الشكل النضالي كل زخم ممكن.

□ **عبدالرحيم**: أولاً، لم تكن انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني والثورة الفلسطينية المعاصرة من فراغ، وإنما جاءت امتداداً واغناء لثورات شعبنا الفلسطيني. وثانياً، فاننا يجب ان نفصل في مناقشتنا بين ظروف ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وما بعده. وفي رأيي، فإن منهجية العمل المسلح قبل ذلك كان لها طابع تكتيكي وليس استراتيجي. فحركة «فتح»، مثلاً، كان منظورها للمسألة،

آنذاك، هو جرّ الانظمة العربية الى الحرب بالقوة أو توجيه ضربات للعدو، لدفعه لتحريك الصراع على الجبهات العربية. وبالنسبة للقوميين العرب، فإن الكفاح المسلح كان جزءاً من ممارسة فلسطينية في إطار برنامج عربي. أمّا بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد أخذ الكفاح المسلح الفلسطيني طابعه الاستراتيجي، فعلياً، بعد ان اسقطت الهزيمة الخطاب السياسي العربي، وخرج الشعب الفلسطيني من أسار الاتكالية على الخطاب القومي، وأخذ المبادرة بيده للتعبير عن شخصيته، وللقيام بدوره الوطني والقومي في مواجهة العدو. وهكذا، اتخذ الكفاح المسلح منحى جديداً، يختلف عن مرحلة ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

□ **عاشور**: لا بدّ من ابداء ملاحظة هي أن ثمة قضايا تمّ المرور عليها ومناقشتها بشكل عابر. مثلاً: هل كانت فعلاً الظروف مهيّأة؟ هل كانت نقطة البداية في ثورتنا المعاصرة مناسبة؟ يجب مناقشة هذه النقطة بشكل عميق، حتى تكون انطلاقتنا لتقويم التجربة أكثر علمية. بعض الاخوة تطرّق الى مسألة عدم نضج الظروف. تعالوا لنحاكم هذه الرؤية هل هي صحيحة؟ البعض الآخر تحدث عن مرحلة ما قبل العام ١٩٦٧ والمرحلة التي تلتها وقال بأنه لم تكن الظروف ناضجة قبل ذلك. وفي رأيي، فهي لم تكن ناضجة لأننا لا نقاوم جيشاً محتلاً وحسب، وانما استعمار استيطاني يتطلب اشراك الأمة العربية في المعركة لأنها ليست مسؤولية الشعب الفلسطيني لوحده. ومن ناحية أخرى، فنحن لم نستنبط خصوصيتنا من الاطار العام للتجارب العسكرية للشعوب الاخرى. أكرر القول: يجب ان نبحث عمّا اذا كانت نقطة البدء صحيحة وهل كنّا مصيبين أم لا؟ هل سياسة التوريط صحيحة أم لا؟ ما هي نتائجها؟ وما هي ردود فعل الانظمة العربية عليها؟

○ **شؤون فلسطينية : ما هو تقويمكم للكفاح المسلح كشعار وكممارسة وكأسلوب؟ وما هي العقبات التي واجهت تطوره؟**

□ **عبدالمجيد**: في بدايات الكفاح المسلح تمّ التركيز على محاولات خلق بؤر ثورية داخل الارض المحتلة لتشكّل قوة صدام أساسية في مواجهة الاحتلال. أي ان هذه المرحلة اعتبرت مرحلة اعداد لتكون لهذه البؤر فاعلية في المرحلة المقبلة خصوصاً في الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. كما تمّت محاولات اخرى لخلق بؤر في التجمّعات العربية داخل اسرائيل. كما قامت الدوريات العسكرية التي تتسلّل الى الداخل من الاقطار العربية المجاورة كشكل آخر لحرب العصابات بدورها في تدعيم هذا الشكل وتكبيد العدو الخسائر في الارواح والمعدات وفي المنشآت الاقتصادية. كما لعبت دوراً كبيراً في التفاف الشعب العربي الفلسطيني حول ثورته. بعد ذلك، بدأ العمل يأخذ أبعاداً أخرى من حيث تشكيل مجموعات عسكرية ثابتة وقوات أكبر من حيث الحجم. وبالرغم من فاعليتها في التجربة العسكرية الفلسطينية وفي مقاومة الاحتلال والاشتباك معه، الّا انها، في مرحلة أخرى، تراجع دورها بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في مواجهات غير متكافئة مع قوات العدو. لذلك يمكن اعتبار ان حرب العصابات الفلسطينية الشكل الاكثر ملاءمة للظرف الفلسطيني.

□ **ابو الجاسم**: عندما نناقش أفضل الطرق لممارسة الكفاح المسلح لا بد لنا من دراسة استراتيجية العدو باستمرار وخاصة أشكال مواجهته للكفاح المسلح الفلسطيني، حتى يتمّ، أيضاً، تطوير التجربة العسكرية الفلسطينية لتكون أكثر نجاعة في مواجهة العدو. فمثلاً، عمد العدو الى ضرب الثورة الفلسطينية قبل ان تنمو وتتجذر، كما عمل، في كثير من الاحيان، على ضرب قوات الثورة الفلسطينية في الاقطار العربية المجاورة بهدف تأليب الوضع الرسمي والشعبي على التواجد العسكري الفلسطيني، وبهدف اجهاض تطوّر الثورة الفلسطينية أيضاً. وفي تقديري، فإن

التجربة العسكرية الفلسطينية، بسبب فرادة الوضع الفلسطيني، تطوّرت من خلال الممارسة وليس من طريق المقاربة مع أي شكل آخر للتجارب الاخرى في العالم. وقد تمّ التركيز، بداية، على الوحدات الصغيرة ذات الاسلحة البسيطة التي تمكّنها من سرعة الحركة ومن المرونة والمبادرة. ثمّ تطور هذا الشكل بالممارسة والتجربة النضالية وأخذ شكله بحسب الظروف الموضوعية المستجدة بعد حرب العام ١٩٦٧. ويمكن القول انه، من الناحية الكلاسيكية، فإن مساحة فلسطين وتضاريسها وطبيعة العدو الاستيطاني الاجلائي وجبروته العسكري كل ذلك غير ملائم لحرب العصابات (حيث التمركز في الجبل والارياف)، ولهذا برزت الوحدات الصغيرة التي تنفّذ عمليات استشهادية بطولية، بسبب الافتقار للقاعدة الآمنة ولخطوط التموين والامداد ومشكلات التنقل وحجم القوى، الخ. ومن الطبيعي ان نتائج حرب العام ١٩٦٧ فتحت المجال واسعاً لامتداد الكفاح المسلح الفلسطيني وتطوّره، واعطى للثورة الفلسطينية هامش كبير في التعبئة والتدريب والتسليح والتنقل في الساحات العربية المتاخمة، وأدّى ذلك الى تطوّر البنية العسكرية الفلسطينية، واشكال الكفاح المسلح الفلسطيني. وفي ما بعد، اتخذ تكتيك حرب المواجهة المباشرة مع الآلة العسكرية الصهيونية الدور الابرز في العمل العسكري الفلسطيني وخاصة في مجال الدفاع عن قواعد الثورة وحمايتها من هجمات العدو الذي عمل بشراسة على وأد نمو هذه القواعد. باختصار، فإن تضافر الاشكال النضالية المسلحة (حرب العصابات والعمليات الاستشهادية، عمليات المواجهة) هو الذي أغنى التجربة العسكرية الفلسطينية، وعزّز الالتفاف الجماهيري حولها، وأسهم في انضاج الحالة الثورية لدى الجماهير الفلسطينية داخل الارض المحتلة.

□ **فياض:** أود التقدم بملاحظتين: الاولى تاريخية، فقد تحدث أحد الاخوة عن انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني بقيادة حركة «فتح» مشيراً الى تكتيك التوريط أو التحريك الذي اعتمدته الحركة. ولا أحد يستطيع ان ينكر ان حركة «فتح» كانت تعتبر ذلك جزءاً من خطة أشمل لعمل وطني متشعب مرتبط باستراتيجية أو بنظرية عسكرية متكاملة؛ أي انه كان لدى حركة «فتح» خطة عمل عسكري هي أكبر بكثير من مجرد عملية لتوريط، وإنْ كان هذا المبدأ هو جزء منها على أساس ان المعركة هي معركة قومية أصلاً. وممّا يؤكد هذه الحقيقة ان «فتح» كانت تتحرك من الجزائر الى فيتنام. ومَنْ يتحرك بهذا الاتساع الجغرافي والعمق السياسي لا يمكن ان تقتصر فكرته عن الكفاح المسلح على مفهوم التوريط فحسب. وثانياً، هناك اشكالية النص العسكري في عهد رئيس م.ت.ف. السابق، احمد الشقيري، حيث تمّ استخدام هذا النص دون تدقيق أو تمحيص، فتحدث الميثاق القومي الفلسطيني عن الكفاح المسلح ثمّ عن العمل الفدائي وعن حرب التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير، أي ان هذه المفاهيم هي مفاهيم ملتبسة في الساحة الفلسطينية. وما يمكن قوله بأن ما تعلمناه لم يكن حرب تحرير شعبية بمراحلها المعروفة (دفاع، توازن، هجوم) وبأشكالها وأدواتها الثورية. فهل هو كفاح مسلح حقيقي أم هو مجرد عمل عسكري فلسطيني؟ كذلك تحدّث البعض عن تطور العمل العسكري ورد العدو، ونحن نتذكر اننا كنا ننتقل من تجربة الى أخرى دون انجاز أو استيعاب مهام المرحلة السابقة، فانتقلنا، مثلاً، من السلاح البسيط الى الدبابة والمدفعية. فهل هذا نتيجة تطور طبيعي، أم ان الظروف وطبيعة المواجهة مع العدو هي التي أجبرتنا على خوض معارك دفاعية؟

□ **عبدالرحيم:** تحدثت عن التكتيك الفلسطيني قبل العام ١٩٦٧ بوضوح، وأقول انه لا يجب ان نحاكم تلك التجربة حسب وعينا الراهن والمنعطفات الراهنة. فقد كانت بحدودها، آنذاك، طبيعية ومنطقية. أمّا بعد العام ١٩٦٧، فقد حدثت انعطافة نوعية في التفكير السياسي الفلسطيني

لدى الفصـائـل الفلسطينية كافة، حيث ضعف الاتكال على العامل القومي، وأبرزت الخصوصية الفلسطينية. وهنا يكمن الفرق بين المرحلتين؛ فعندما أخذ الشعب الفلسطيني قضيته بيده، برزت اجتهـادات كثـيرة في الساحة الفلسطينية حول تجاوز الحرب النظامية الخاطفة. وهناك مَنْ اعتبر الكفاح المسلح هو الشكل الوحيد للنضال، ومَنْ اعتبره شكلاً أساسياً من أشكالها، ومَنْ استخدمه بالمعنى الوظيفي البراغماتي. أقول: حتى نمتلك مفهوماً صحيحاً لحرب التحرير الشعبية يجب ابراز جانبين، عند مناقشة هذا الموضوع: أولاً، الظرف الذي حكم شعبنا وحدّد وضعه وتباينه أو تقاطعه مع التجارب الثورية الاخرى (فيتنام، الجزائر، كوبا، الصين). وثانياً، الظروف السياسية المحيطة التي حكمت هذه التجربة أو تلك، ومن ضمنها التجربة العسكرية الفلسطينية. في فيتنام، طبّق مفهوم حرب الشعب طويلة الأمـد، بشكل شامل وكذلك في الثورة الصينية، أما في كوبا فقد طغى الطابع المسلّح عليها، وفي الجزائر كذلك، حيث طغى الى جانب ذلك العمل السياسي. فالمفاهيم متنوعة، عكست نفسها في الممارسة. واذا أردنا محاكمة تجربتنا، فيجب ان نشير الى الاوضاع الصعبة والاستثنائية التي يعيشها شعبنا داخل وخارج الارض المحتلة، وطبيعة العدو الذي نواجهه، والارض التي نتحرك عليها والوضع في بلدان الطوق، وتأثيره على مجمل العملية النضالية.

□ **ابو احمد فؤاد**: استكمالاً لما طرح، فإن أي استراتيجية أو تكتيك يجب ان يأخذا في عين الاعتبـار عوامل عديدة من أبرزها معرفة طبيعة العدو وامكاناته. عندما طرحنا استراتيجية حرب التحـرير الشعبية طويلة الأمد، فلأننا نعرف ان العدو هو عدو استيطاني وليس عدواً عسكرياً أو استعمـاريـاً بالمعنى التقليدي. وهذا الوضع يتطلب منا وضع استراتيجية لا تعتمد على تكنولوجيا وامكـانات ضخمة. نحن نعتمد على الامكانات البسيطة، وعلى أساليب حرب العصابات والتخريب الشعبي لاستنزاف طاقات العدو بشرياً واقتصادياً، وارهاقه بكل الامكانات المتاحة لدى الشعب. ثم ان التكتيك المستخدم يختلف من مكان الى مكان بحسب الارض والظروف السياسية والعدو الذي تواجهـه. ونحن نتمتـع بخصـوصية وتجربة من نوع خاص، ونرى على أرضية ما تقدّم أن حرب العصابات هي الشكل الأنجع لمواجهة العدو.

□ **زايد**: أود ان أضيف الى ما سبق ان أشكال الكفاح المسلح التي تمارس تكمل بعضها بعضاً، وما يحكم على نجاعة هذا الشكل أو ذاك، هو التكتيك الناجح بما يتلاءم مع تطوّر الممارسة وتطوّر العملية النضالية في مواجهة العدو.

□ **طارق**: اود ان أشير الى انه من الصعب الحديث عن فكر عسكري فلسطيني أو الحديث عن مدرسة عسكرية فلسطينية، وانما يمكن الحديث عن تجربة عسكرية فلسطينية لها سمات خاصة، تنبع من الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

□ **فياض**: في اعتقادي، انه ثمة قوانين عامة لحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد. ولكن التجربة الفلسـطينية لها قوانينها الخاصة، بسبب فرادة ظروفها، الذاتية والموضوعية. ولكن مع ذلك، فان التجربة العسكرية الفلسطينية، بسبب هذه الظروف وتنوّعها وغناها، ستضيف دروساً نوعية جديدة للتجارب النضالية.

□ **عبدالمجيد**: أود ان أتطرق الى أربعة أهداف استهدف الكفاح المسلح الفلسطيني تحقيقها، وهي: أولاً، النضال ضد الاحتلال كتعبير عن رفض هذا الشعب له. وثانياً، فقد كان الهدف منه الثورة على التعقيدات والاجراءات التعسفية اليومية ضد الشعب الفلسطيني، في أماكن تجمعه، حيث لم يكن هذا الشعب قادراً على التعبـير عن ارادتـه الوطنيـة قبـل وجـود الثـورة الفلسطينية التي حرّرت

ارادته وأعادت اليه كرامته. أمّا الهدف الثالث، فهو تمزيق أوصال اتفاقيات الهدنة (ردوس) بين الدول العربية والكيان الصهيوني، حيث مارست الثورة الفلسطينية عمليات عسكرية كفاحية من بلدان الطوق ضد الكيان الصهيوني. والهدف الرابع، هو اعادة طرح هذه القضية، مجدداً، على الساحتين العربية والدولية واعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. هذه هي، في رأيي، استهدافات الكفاح المسلح التي عبّر عنها في الممارسة العملية بأشكال متعدّدة، تحكمت فيها الظروف المحيطة والامكانات الذاتية.

□ **عاشور:** يمكن الاستنتاج، اذن، بأن الكفاح المسلح، قبل العام ١٩٦٧، كان ضرورة لازمة للشعب الفلسطيني. وان هذه الضرورة كانت تتطلب ان يأخذ هذا الشعب زمام المبادرة بيده، والانتقال من العام القومي الى الواقع الفلسطيني الملموس. وكان هذا الشكل ضرورة بغض النظر عن بعض السلبيات التي رافقت التحضيرات. ومع ذلك، فانني اعتقد ان الكفاح المسلح أخذ دوره ومكانته الحقيقية، وأخذ بعده الجماهيري في الساحتين الفلسطينية والعربية، وحظي بتعاطف دولي بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مع التأكيد بأن ممارسة الكفاح المسلح، آنذاك، أسهمت، الى حدّ كبير، في بلورة الشخصية الفلسطينية.

○ **شؤون فلسطينية : تعدّدت الاشكال العسكرية في التجربة الفلسطينية. ترى ما هو أكثر نجاعة في نظركم؟ وما هو تقويمكم للكفاح المسلح من خلال ممارسة أشكاله المختلفة، خلال المراحل الماضية، مع الاشارة للعقبات التي واجهت تطوّر هذا الكفاح، الموضوعية والذاتية؟**

□ **ابو احمد فؤاد:** إثر هزيمة العام ١٩٦٧، عقدت فصائل الثورة الفلسطينية اجتماعات عدّة، بغية تنسيق العمل في ما بينها. ومن خلال الحوار الداخلي، برزت وجهتا نظر احداهما طرحتها «فتح»، وكانت تدعو الى تنفيذ عمل عسكري في الداخل وبشكل فوري. أما وجهة النظر الاخرى، فتقدمت بها المنظمات التي شكلت، لاحقاً، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكانت تدعو الى التريّث وتأمين المستلزمات الضرورية للبدء بالعمل العسكري. ومن خلال الممارسة، تمكّنت «فتح» من تنفيذ عمليات عسكرية انطلاقاً من الحدود العربية وخاصة عبر الاردن، وذلك عبر ممارسة اسلوب عمليات القشرة والدوريات التي تتسلل الى داخل الارض المحتلة للقيام بعمليات عسكرية ضد العدو. وترافق ذلك مع نجاح معظم فصائل العمل الوطني الفلسطيني في ادخال كادرات عسكرية وكميات كبيرة من الاسلحة والعتاد الى داخل الارض المحتلة استعداداً لتنفيذ مهام قتالية ارتكازاً على الداخل. ونظراً لتزايد العمليات العسكرية وتصاعدها، بدأ العدو باتخاذ بعض الاجراءات الاحترازية للحد من التسلل عبر الحدود الاردنية ـ الفلسطينية (٦٠٠ ـ ٦٥٠ كم). وعلاوة على الحاجز الطبيعي ـ نهر الاردن ـ أقام العدو حواجز اصطناعية عدّة (أسلاك شائكة، أسلاك مكهربة، أجهزة تنصّت ومراقبة الكترونية)، كما قام بفتح شوارع عريضة في المناطق المحاذية للنهر ومراقبتها، باستمرار، من خلال وحدات عسكرية خاصة بهذا الغرض. وبذلك أصبحت المهام صعبة، ذلك ان اجتياز هكذا حواجز يحتاج الى وقت (ليلة على الاقل)، ممّا يفسح في المجال أمام العدو، بفضل وسائله التكنولوجية، من اكتشاف حالات التسلل، فيحاول القضاء على المجموعات الفدائية في أثناء العبور، وإنْ لم يستطع يقوم بملاحقتها بواسطة طائرات الهليكوبتر أو الدوريات العسكرية الاسرائيلية المتحركة. كان على المقاومة والحالة هذه أن تبتدع أساليب عسكرية تتناسب ومتطلبات تطوير الفعاليات العسكرية داخل الوطن المحتل والتغلّب على وسائل العدو المضادة، وكان أكثرها فعالية، آنذاك، تعزيز العمل العسكري في الداخل عبر زرع البؤر الثورية وايجاد القواعد الارتكازية، الاّ ان اهتمام بعض الفصائل

بتحقيق مكاسب سريعة تتيح له البروز الاعلاني عبر ممارسة القصف الصاروخي عن بعد، حال دون تعزيز العمل العسكري في الارض المحتلة. وفي خلال تلك الفترة، سادت ممارسات أسلوب عمليات القشرة. وللحق، فقد كان لتلك العمليات أثرها البالغ، حيث شكّلت الرد المقاوم على الهزيمة، كما مكّنت الفصائل الفلسطينية من استنهاض الحالة الجماهيرية. وعبر ممارسة اسلوب عمليات القشرة، برزت قلعة اسمها الكرامة، والكرامة، كما هو معروف، كانت بمثابة قاعدة ارتكاز لقوات الثورة في الاردن، وقد حاول العدو ضرب هذه القاعدة تمهيداً لتصفية الثورة، فماذا حصل؟ اتخذت قيادة الثورة قرارها التاريخي بالمواجهة ورتّبت أوضاعها على أساس الصمود في الكرامة، وما حولها. واتخذت الاستعدادات اللازمة. لذلك حصل عكس ما كان يتوقعه العدو وغادر الكرامة خائباً وتكبّد خسائر كبيرة في الارواح وترك وراءه آليات وأسلحة. وهكذا كانت معركة الكرامة بمثابة رد اعتبار للهزيمة. وكانت أول معركة تخوضها الثورة الفلسطينية باسناد شعبي واضح وبمساعدة بعض وحدات مدفعية الجيش الاردني. وبذلك أسهمت معركة الكرامة بتحقيق التفاف جماهيري واسع حول المقاومة. وبعد خسارة المقاومة للساحة الاردنية، بدأ النشاط حثيثاً لفتح جبهة أخرى عبر جنوب لبنان. فبعد العام ١٩٧٠، لجأت قيادات وكادرات وقواعد المقاومة الى الجنوب اللبناني لتنقل اليه أساليب عملها السابقة نفسها (قواعد ثابتة، أسلحة متوسطة وثقيلة، قوات كبيرة). وتعرضت هذه القوات الى هجمات قتالية من العدو، واضطرت لخوض معارك دفاعية، وكانت، باستمرار، تواجه العدو، بالرغم من عدم التكافؤ الى ان قام العدو باجتياحه، صيف العام ١٩٨٢، مستهدفاً ضرب البنية التحتية والعسكرية للثورة الفلسطينية في لبنان، وذلك بعدما نجح في اقامة منطقة أمنية في الشريط المحتل كحاجز له في الجنوب. وهكذا ظلت ساحة الارض المحتلة لا تحظى بالاهتمام المناسب لتطوير العمل العسكري ضد العدو من الداخل. أما في ما يختص بتقويم المرحلة الماضية، ووسائل العمل العسكري عبرها، فأنا لست مع وجهة النظر القائلة ان القوات العسكرية الكبيرة والاسلحة الثقيلة كانت عبئاً على الثورة. ان ثمة ظروفاً متشابكة ومعقّدة فرضت ضرورة مواجهة العدو الصهيوني ومواجهة حلفائه، عبر استخدام تلك القوات. وعلمياً، فان استراتيجية حرب الشعب طويلة الامد لا تستبعد مرحلة التجييش (فيتنام ـ الجزائر). فحرب العصابات تمر بمراحل ثم تصل الى مرحلة تشكيل جيش التحرير. أما في تجربتنا العسكرية، فان جيش التحرير لم يكن خاضعاً للقرار الفلسطيني، ولم يُبن على أساس حرب الشعب بل انه غالباً ما كان يخضع لتباين السياسات حسب أماكن تواجده. وكان طبيعياً ان تشكل قوات المقاومة بديلاً عن جيش التحرير. وهكذا تشكلت الوحدات الكبيرة، التي تتبع تقاليد الجيش النظامي وتسليحه (الصواريخ، المدفعية، القوات المحمولة). وقامت هذه الاسلحة، بدورها، في ضرب مستوطنات العدو، حيث استطاعت زعزعة الأمن الاسرائيلي. لقد شكّلت خسائر العدو، من جراء النشاطات العسكرية الفلسطينية على اختلافها، دافعاً قوياً للتفكير في غزو لبنان، الامر الذي حصل، عملياً، في صيف العام ١٩٨٢. وفي رأيي، فان الاجتياح الاسرائيلي أفرز دروساً هي في غاية الاهمية: فأولاً، أثبتت المعارك التي خاضتها المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ووحدات الجيش السوري، ان حرب التحرير الشعبية وأساليب القتال المتبعة من قبل المقاومة والحالة المعنوية لدى الجماهير، هي التي جعلت العدو يفشل في تحقيق أهدافه وبدلاً من ان ينجز مهمته خلال أسبوع، كما كان يخطط، اضطر لخوض حرب مستمرة، لمدة ٣ أشهر بالرغم من عدم التكافؤ في المعركة ما بين الطرفين. ثانياً، اثبتت حرب العام ١٩٨٢، ان الجيش الاسرائيلي يمكن أن يقهر أمام صمود المقاتلين والمناضلين، وكان لهذا الدرس أثره على الجماهير الفلسطينية والعربية وأثره السلبي على المجتمع الصهيوني. ثالثاً، أعادت الحرب الاعتبار للكفاح المسلح ولصورة م.ت.ف. القتالية. فحرب العام ١٩٨٢ شكّلت،

بحق، منعطفاً نوعياً في الصراع ضد العدو الصهيوني.

□ **عبدالرحيم:** اسمحوا لي ان أشير الى ان مجموع الاعمال العسكرية التي نفّذت قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لم تكن تتعدّى حدود تسلّل، وكانت النشاطات العسكرية محدودة. أما بعد الهزيمة، فقد دشنت نقلة نوعية؛ اذ احتل الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية موقعهما الاساس في الممارسة النضالية، وشكّلت معركة الكرامة محطة نوعية في التاريخ العسكري للمقاومة الشعبية والكفاح المسلح الفلسطيني. أمّا اذا أردنا تقويم التجربة على أساس تجارب الشعوب المناضلة التي سبقتنا، فانني أعتقد انه لا يمكن تكرار تجارب الشعوب الاخرى، وذلك بسبب خصوصية الوضع الفلسطيني وتعقيداته. لقد شكّل غياب الجهد العسكري الموحّد، والتنافس الاعلامي الفصائلي، وسلبيات العلاقة مع الجماهير عقبات في وجه تطوّر العمل العسكري، أضيفت الى العقبات الموضوعية المتعلقة بالظروف المحيطة وطبيعة العدو الذي نواجهه. ومع ذلك، فانني أعتقد انه كان بالامكان خلق حالة شعبية مسلّحة حتى تأخذ التجربة العسكرية الفلسطينية مداها، ولكن الحدود التي وضعها الاطار السياسي غالباً ما حدّت من ذلك، اضافة لصعوبات جديدة ومتنامية، تتعلق بالمحاولات الاسرائيلية، وكذلك المحاولات العربية لمحاصرة الثورة، والحدّ من تواجدها وانتشارها العسكري، الامر الذي دفعها الى خوض معارك دفاعية طويلة، وكان لذلك انعكاس كبير على التجربة العسكرية، وكذلك على دور الكفاح المسلّح في مواجهة العدو الصهيوني.

□ **عاشور:** في هذا السياق، أود التطرق الى جانب هام من تاريخ شعبنا، وهو الجانب المتعلق بالتجربة الكفاحية المسلحة في قطاع غزة. فمن المعروف ان هذا القطاع، وبسبب خضوعه للادارة المصرية منذ ما بعد العام ١٩٤٨، كان أعطى هامشاً أكبر للتعبئة الوطنية، والتدرب على استخدام السلاح، اضافة الى وجود م.ت.ف. وجيش التحرير الفلسطيني فيه قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اضافة لنشاطات الفصائل كافة فيه. وغداة الاحتلال وبسبب من ضعف الخبرة في العمل السري والاحتياطات الامنية اللازمة، استطاعت سلطات الاحتلال ضرب الاجنحة العسكرية لفصائل المقاومة. ولكن هذه الفصائل استطاعت، في ما بعد، ان تعيد تشكيلاتها، وان تستأنف نشاطاتها العسكرية في القطاع لدرجة غدت فيه تسيطر على القطاع ليلاً وتتركه نهاراً لقوات الاحتلال. وكما هو معروف، فإن ضيق مساحة القطاع وانعزاله، وأوضاعه الاقتصادية الصعبة، أضعفت من تنامي المقاومة المسلحة الى حدّ ما. كما حاول العدو ان يشوّه صورة الفدائي، من خلال تضخيم بعض السلبيات واستغلال بعض الثغرات. ولعلّ أكثر الخطط الاسرائيلية تأثيراً على مسار المقاومة في القطاع، كانت خطة اريئيل شارون (فكفكة المخيمات). كما جاءت قضية العمل العربي في اسرائيل، لتزيد المصاعب أمام العمل الفدائي وتنامي الكفاح المسلّح. وهذه كلها أمور ينبغي أخذها بالحسبان، عند تقويم التجربة العسكرية في الداخل. أمّا في الخارج، فقد ضربت القاعدة الارتكازية الاساسية (الاردن) في العام ١٩٧٠، وبدأت تتشكل في لبنان وحدات نظامية كبيرة، بسبب ظروف التواجد الفلسطيني هناك، وللدفاع عن قواعد الثورة، ممّا فرض على قوات الثورة خوض معارك دفاعية طويلة، بدلاً من ان تقوم هي بالهجوم الدائم على العدو، حيث أن الهجوم هو السمة الاساسية لحرب التحرير الشعبية.

□ **عبدالمجيد:** أود الاشارة الى نقاط محددة، تقوم على أساس تقسيم العمل العسكري الفلسطيني الى أربع مراحل. الاولى، مرحلة الانطلاقة، وما تبعها من اعداد وتحضير، وتخزين وتدريب، ومن ثم البدء بالكفاح المسلح، والاشتباك مع العدو، وفرض مفهوم الصراع مع العدو في

الساحة العربية. والثانية، مرحلة الدفاع عن وجود الثورة والوجود الفلسطيني في الاردن ولبنان. أمّا السلبيات، فقد تمثّلت في عملية التجييش والاستقطاب لدى بعض الفصائل والاخلال بالعلاقة مع الجماهير. وفي ظل هذا الوضع، خاضت الثورة الفلسطينية صراعات جانبية، وأدّى تداخل الوضع العربي بالوضع الفلسطيني الى تقييد الدور النضالي للثورة الفلسطينية. والثالثة، مرحلة غزو لبنان في العام ١٩٨٢، وما بعدها، حيث أكدت تجربة الحصار امكانية الاستمرار بالصدام مع العدو وتكبيده خسائر فادحة بالارواح والمعدات. أمّا مرحلة ما بعد العام ١٩٨٢، فقد واجهت الثورة مرحلة التشتت والضياع والانقسامات. كما شهدت انطلاقة الانتفاضة تجديداً للثورة الفلسطينية، ومن ثم بدأت الفصائل تخطط لاستمرارها، ونجحت في ذلك بالرغم من التباين في توظيفها وفي أشكال النضال التي يجب ان تُخاض في ظلها.

□ **فياض**: شكّل بناء مؤسسات سلطوية نزعة سلبية في عمل الثورة، حيث تمّ التركيز على العمل في الخارج بدلاً من تعزيز العمل داخل الارض المحتلة. وأود، في هذا السياق، ان أؤكد على ان الجيش النظامي ليس ثغرة بحد ذاته، كما ان السلاح الثقيل ليس عيباً. الاّ أن السؤال الأساس هو: هل ان هذا الجيش هو جيش ثوري، مبني على أسس حرب التحرير الشعبية طويلة الامد أم لا؟ هل ان الشعب يشعر بأن هذا الجيش هو جيشه أم لا؟ وما هي علاقته بالشعب؟ وما هو دور الشعب فيه؟ وهنالك قضية أخرى، هي قضية الصمود في بيروت. لقد صمدنا في بيروت، ولكن ماذا فعلنا في الجنوب بالرغم من ان طبيعة الارض كانت مؤاتية، وكذلك الوضع الجماهيري؟ لماذا كانت المقاومة ضعيفة الى هذا الحدّ؟ هذه أسئلة يجب ألاّ نتهرب من الاجابة عنها عند تقويمنا للتجربة العسكرية الفلسطينية.

□ **أبو الجاسم**: إضافة لما تحدث به الاخوة، أود ان أركز على أهمية وحدة الأداة والخطة والأداء في العمل العسكري، من خلال تجربتنا الماضية لم نستطع تحقيق نجاح ملموس على هذا الصعيد، بالرغم من وجود المجلس العسكري الأعلى. ان غياب وحدة الأداة ووحدة الخطة والأداء شكل سلبية لا يستهان بها، كان لها أثرها الواضح في اضعاف الأداء العسكري الفلسطيني، كما ان الخلل الحاصل في العلاقة ما بين الداخل والخارج، أسهم، بدوره، في اضعاف الصلة ما بين الثورة وجماهيرها داخل الارض المحتلة.

□ **زايد**: تمّ التركيز من بعض الاخوة على السلبيات في معرض حديثهم عن العقبات التي اعترضت العمل العسكري داخل الارض المحتلة وخاصة تجربة قطاع غزة. وأعتقد انه يجب التطرق الى التجارب الاولى التي شهدتها الاراضي الفلسطينية المحتلة. فبعد أن أدركت القيادة العسكرية والسياسية للثورة أهمية نقل المعركة الى داخل الارض المحتلة، وتمكّنت من تشكيل حركة عصابية في منطقة الخليل، لكنها فشلت في بعض المناطق الاخرى للضفة الفلسطينية بسبب عدم اكتمال البنية التنظيمية في هذه المناطق، وعدم معرفة العناصر والكادرات العسكرية لطبيعة المنطقة الطبوغرافية والاغتراب عن سكانها، لذلك بعد ممارستها العمل المسلح كُشفت واستطاع العدو ضربها. أما تجربة الخليل (تجربة ابو منصور) استمرت لأن العناصر والكادرات من المنطقة نفسها، ودامت التجربة بين العمل السري في المدينة والعمل العصابي في الجبل، وانتهت باعتقال أو استشهاد رموزها. وبعد ذلك، شهدت الارض المحتلة ركوداً نسبياً للمقاومة وفعالياتها العسكرية. وكان هناك مشكلات لوجستية عديدة واجهت الاعداد العسكري، ومن ضمن ذلك قضايا زرع كادرات عسكرية في تلك الارض، حيث واجهت صعوبات أمنية في الامداد والتموين والاتصال والحركة. وبسبب ضعف الخبرة التنظيمية والامنية، تمّ اجهاض العديد من المحاولات، الاّ ان بعضها نجح نجاحاً كبيراً. ومع بروز

الانتفاضة، أصبح هنالك تنوّع في العمل العسكري، يتطلب دراسة الفعاليات النضالية للانتفاضة وللتجربة العسكرية، واستنباط الدروس اللازمة منها. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل نجاح شكل أو أسلوب معيّن، في مرحلة ما، يعني نجاحه في مرحلة أخرى؟ وهل يفيد هذا الشكل في تطوير الكفاح المسلح ضد العدو؟ هنالك تنوع في الاساليب التكتيكية يفرضها الواقع الموضوعي، وتطوّر امكانيات العدو وتكتيكاته وطبيعة المنطقة الطبوغرافية.

○ **شؤون فلسطينية : أخيراً، نشكر الاخوة الذين شاركونا في هذه الندوة، آملين ان تسهم باثارة الاهتمام اللازم لدراسة التجربة العسكرية الفلسطينية، عبر مراحلها المختلفة، وأساليب عملها المتنوّعة، بما تتطلبه المرحلة من وضوح واستشراف لآفاق المستقبل.**

أعدّ الندوة وحرّرها: عبد القادر ياسين، سميح شبيب، ماجد كيالي

المثلث الخطر

ناعـوم تشـومسكي، **الثـالوث الخـطر: الولايـات المتحـدة واسرائيـل والفلسطينيون**، (ترجمة عبدالهادي عبله وميسون شعث)، القاهرة: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٩٣.

ناعـوم تشـومسكي من أكثـر المثقفين الاميركيين الذين ناصبتهم الحكومات الاميركية المتعاقبة والدوائر الصهيونية العداء، بالرغم من انه يهودي اميركي، هاجر الى اسرائيل وأقام في تل ـ أبيب لمدة عامين، اكتشف خلالهما كذب الادعاءات الصهيونية، وخواء الحلم الاستعماري، فتخلّى عن الجنسية الاسرائيلية، وفرّ عائداً الى الولايات المتحدة الاميركية، ليبدأ حياته السياسية معارضاً للسياسة الخارجية الاميركية، حيث أصدر في العام ١٩٦٨ كتاب «القوة الاميركية والمثقفون الجدد» ضد السياسة الاميركية في فيتنام. وفي العام ١٩٨٩، أصدر كتاب «الاقتصاد السياسي لحقوق الانسان»، ولعلّ أشهر مؤلفاته التي أذاعت صيته في العالم العربي كتاب «الارهاب الدولي: الاسطورة والواقع» الذي صدرت طبعته العربية في العام ١٩٩٠.

وبـالرغم من ان المجتمـع السيـاسي الامـيركي تسـامح مع معارضي التدخل الاميركي في فيتنام، الّا أن المؤسسات الحاكمة الاميركية والدوائر الصهيونية لم تتسامح مع تشومسكي، ولم تغفر له معارضته للسياسة الامـيركيـة في الشرق الاوسـط، ولا زالت الحمـلات تطارده، ولعلّ آخرها كان مطاردة فيلم تسجيلي عن حياة تشومسكي، ورفض دخوله المهرجانات الدولية.

ويتضمّن كتاب «الثالوث الخطر» تحليلاً متكاملاً للسياسة الاميركية في المنطقة العربية، وفضحاً للمزاعم الاسرائيلية عن الرغبة في السلام. واستعرض تشومسكي طبيعة المكانة التي حصلت عليها اسرائيل لدى الغرب، منذ نشأتها، وتطوّر العلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها نمط فريد من العلاقات الدوليـة. ورأى ان العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الخاصة، بالرغم من انها تزامنت، في نشأتها، مع نشأة اسرائيل، الّا انها تطوّرت، بشكل خاص، في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وتكمن مبررات هذا التطوّر في: نفوذ الدوائر الصهيونية داخل المجتمع الاميركي، والدور الاسرائيلي لحماية المصالح الاميركية ليس في الشرق الاوسط فحسب، بل في بلدان العالم الثالث أيضاً، حيث تقوم اسرائيل بتوريد السلاح وتدريب فرق الارهاب الحكومي المعادية في الدول الصديقة للولايات المتحدة الاميركية، والانابة عنها في دعم حركات التمرد في بعض البلدان غير الصديقة لها.

وفنّد المؤلف الدور الاسرائيلي في القيام بالعمليات القذرة في العالم الثالث للدفاع عن المصالح الاميركية، دون تورط الأخيرة بشكل مباشر. وناقش الزعم الاميركي الخاطىء بأن اسرائيل تمثّل المصالح الاميركية الاستراتيجية في الشرق الاوسـط، وان اسرائيـل هي الرصيـد الاستراتيجي لاميركا. واعتبر تشومسكي هذا نفياً للحقائق، فالمصالح الاميركية تكمن في مخزونات الطاقة في المنطقة وعوائد النفط التي تسعى الولايات المتحدة الاميركية لاستعـادتهـا عبـر المشتريات العسكرية ومشاريع البناء والودائع المصرفية والاستثمارات في سندات الخزينة الامـيركية، وكلها مصالح في يد الطرف العربي، ولم تتعرض للتهديد. وانطلق تشومسكي من الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وطالب الولايات المتحدة الاميركية بالالتزام بالدفاع عن هذا الحق بالقدر نفسـه الذي تدافـع به عن حق اسرائيـل في الوجـود. كمـا استعرض المساعي الاميركية ـ الاسرائيلية التي

فشلت فشلاً ذريعاً في خلق بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومخاطر رفض الاتصال المباشر مع المنظمة، وخلص الى ان على اميركا، وبالتالي اسرائيل، استيعاب الحقائق، والانضمام للاجماع الدولي الذي يرى ضرورة الوصول لتسوية سياسية تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ووجود دولتين لهما حدود آمنة ومعترف بها. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي صدر في وقت تمر فيه القضية الفلسطينية بمرحلة حرجة في ضوء التعنت الاسرائيلي، ورفض منطق السلام، والدعم الاميركي الأعمى لاسرائيل.

وركّز الكتاب، في مجمله، على وقائع الغزو الاسرائيلي للبنان، والمواقف الاميركية ـ الاسرائيلية من التدخل، ليكشف عن طبيعة العلاقات بين الطرفين، التي تتسم بالتطرف والعدوانية المفرطة، والتي بلغت أقصاها في ما عبّر عنه مثقف اسرائيلي من أصل غربي بقوله: «يجب ان تكون اسرائيل دولة مجنونة حتى يفهم الناس أننا بلد متوحش، خطير على جيرانه، ويمكن ان يحرق حقول النفط، أو يشعل حرباً عالمية بكل سهولة، ويستخدم الاسلحة الذرية اذا اقتضى الامر، وعندئذٍ سيتصرف جيرانه بكل حذر»... وهي «نظرية الجنون» نفسها التي دافع عنها الرئيس الاميركي الاسبق، ريتشارد نيكسون، خلال الغزو الاسرائيلي للبنان بقوله: «كانت الحرب اللبنانية رائعة لكنها لم تبلغ المدى المطلوب»، وكذلك «من المؤسف اننا لم نمح عشّ الدبابير كلية من على وجه الارض» مشيراً بذلك الى مخيم عين الحلوة، كما أشار الى مذابح صبرا وشاتيلا بقوله: «كان يجب علينا أن نفعل ذلك بأيادينا».

وحلّل تشومسكي موقف المجموعتين السياسيتين الرئيستين في اسرائيل من قضية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة، وخلص الى انهما تختلفان في الوسائل، فكلاهما ينوي الاحتفاظ بمرتفعات الجولان وقطاع غزة، أمّا الضفة الفلسطينية فالليكود يطالب ببسط السيادة الاسرائيلية عليها، في حين يفضّل تجمع العمل احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على مواردها وجزء من أراضيها، والتغلّب على المشكلة الديموغرافية بترك سكانها دون دولة أو تحت نوع من الادارة الاردنية وضمان السيطرة العسكرية الاسرائيلية، ولمّا كان موقف العمل أقرب الى الموقف الاميركي، فقد رحّبت الادارة الاميركية بعودته الى الحكم.

يبقى ان كتاب ناعوم تشومسكي إضافة جديدة للمكتبة العربية، ويساهم في زيادة معرفة القارىء العربي بواحد من أهمّ المفكّرين والكتّاب الاميركيين المؤيدين للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والداعين لموقف اميركي متوازن تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

خالد الفيشاوي

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة

تابعت الاوساط السياسية الفلسطينية مجرى الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، وأولتها قدراً بارزاً من اهتماماتها، نظراً لتأثيراتها المحتملة على مستقبل عملية السلام ككل. كما استدعت التطوّرات المتلاحقة اجتماع القيادات الفلسطينية اكثر من مرة وعلى غير مستوى، لدرس المستجدات، واتخاذ المواقف الملائمة ازاءها. وفي هذا السياق، عادت موضوعة «الحوار الوطني الشامل»، مجدداً، الى البروز، خاصة عندما عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعاتها في تونس، بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣، برئاسة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وكان على جدول أعمالها: الوضع السياسي الراهن في ضوء المتغيّرات، والوضع الداخلي لـ «فتح» ومتطلبات تطويره، اضافة لموضوعة «الحوار الوطني الشامل» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٧/٦/١٩٩٣).

مستجدات الموقف الاميركي

عقدت الجولة العاشرة في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٣، وسط أجواء من التفاؤل باقتراب التوصل الى إطار اتفاق اسرائيلي ـ فلسطيني. الّا ان ما حملته الجولة من مواقف اسرائيلية، دعت أوساط اعلامية فلسطينية رسمية الى القول: «ان اسرائيل تطرح مفهومها للسلام وفق مبدأ الخيار الحر الذي ينطلق من الاستشعار بالقوة والتحرك بمنطق القوة» (**المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٩٣). ولاحظت تلك الاوساط، «ان اسرائيل وبالرغم من كل تصريحات المسؤولين فيها عن السلام، أكدت في كل الجولات السابقة من المفاوضات عدم أهليتها للثقة، وعدم تمتعها بالأمانة لعملية السلام، وركزت في كل الجلسات على فهمها الخاص لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كمرجعية لعملية السلام، ولم تعترف بكونها سلطة محتلة، ولا تقر بمخالفاتها وخرقها للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وعلى الاخص الممارسات التي تتصل فيها بالاستيطان وانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٩٣).

لم تحمل الجولة العاشرة جديداً، سوى ما تقدّمت به الولايات المتحدة الاميركية من ورقة، «تتعارض في ما تطرحه مع الاسس التي قامت عليها عملية المفاوضات، بل تشكّل تراجعاً في الموقف الاميركي الذي حدّدته الادارة الاميركية السابقة» (**راية الاستقلال**، عمّان، تموز / يوليو ١٩٩٣). وفي هذا السياق، رأت أوساط اعلامية فلسطينية، «ان الادارة الاميركية بدت وكأنها تحللت، بالفعل، من المواقف التي اتخذتها الادارة الاميركية السابقة بشأن عملية السلام، بما في ذلك تطوّرات موقف تلك الادارة من مفهوم الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، ٢٠/٦/١٩٩٣).

رفضت القيادة الفلسطينية الورقة الاميركية، على أساس أنها تحصر التفاوض في المرحلة الانتقالية في نقل بعض صلاحيات الادارة المدنية، كالصحة والتعليم، دون المساس بالاحتلال، ودون اعتبار ان ما يجرى التفاوض عليه حقيقة، هو انهاء الاحتلال وتسلم الشعب الفلسطيني سلطته بنفسه... كما ان الورقة تحاول الهرب من الاقرار بضرورة الولاية الجغرافية على الارض بالقول انها من صلاحيات المرحلة النهائية، وبحصر صلاحية السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية بصلاحيات وظيفية لا تمس الاحتلال... كما انها تحصر قضية القدس بحق الفلسطينيين من أبنائها بالتصويت دون الترشيح. ولعلّ أخطر ما تحمله الورقة الاميركية، «انها تلغي مرجعية المفاوضات؛ اذ تطرح بأن الاتفاق الذي يتم التوصل اليه بين الطرفين ـ الفلسطيني والاسرائيلي ـ حول الوضع الدائم، هو الذي سيشكل الاساس للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨،

أي ان الورقة الاميركية تلغي وبجرة قلم القرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضات» (راية الاستقلال، مصدر سبق ذكره).

الى ذلك، وصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الورقة الاميركية بأنها «تشكّل نسفاً لمرجعية عملية السلام وتضع المفاوضات في مهب الريح من دون دليل أو بوصلة؛ إذ هي تضع موضع التساؤل الاكيد صدقية الولايات المتحدة [الاميركية] كراعٍ ووسيط نزيه في عملية السلام». وطالب عرفات بسحب هذه الورقة التي لا تصلح كقاعدة للمفاوضات. ودعا الى اعادة النظر في إطار المفاوضات الذي «أثبت عجزه وبات من الضروري صياغته بما يحقق ما ينقصه وما يلزمه على صعيد التمثيل الفلسطيني» (من رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والخمسين، وفا، تونس، ١٠/٦/١٩٩٣).

من ناحية أخرى، تداعت القيادة الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأكدتا، في بيان ختامي، على ان «وقائع الجولة العاشرة ونتائجها أكدت، بشكل قاطع، انحياز الادارة الاميركية الكامل لاسرائيل؛ فالمشروع الاميركي حول اعلان مبادىء مشترك فلسطيني ـ اسرائيلي، ينسف أسس عملية مدريد التفاوضية التي قبل بها [الطرف الفلسطيني]، عندما يتنكّر لمرجعيتها القائمة على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في إطار مبدأ الارض [في] مقابل السلام (الحرية، بيروت، ١١/٧/١٩٩٣).

استئنافاً للجهود الاميركية بشأن التوصل الى إطار اتفاق سلام عربي ـ اسرائيلي، وصل منسق عملية السلام في الخارجية الاميركية، دنيس روس، الى تل ـ أبيب، عبر جولة شملت سوريا، ومصر، والاردن. وعن غرض هذه الجولة، ذكرت المصادر انها تهدف الى تقريب وجهات النظر الاسرائيلية والفلسطينية من الوثيقة الاميركية ومسائل الحكم الذاتي.

ولعلّ تلك التحركات والطروحات «تفرض، بصورة تلقائية، سؤالين: ماذا تريد الولايات المتحدة الاميركية من عملية السلام التي أطلقتها في مؤتمر مدريد؟ وكيف يمكن الرد على الموقف الاسرائيلي، فلسطينياً؟» (عوني صادق، الهدف، دمشق، ١٨/٧/١٩٩٣).

الكونفدرالية والحوار الوطني

ازاء ما أبداه الوفد الاسرائيلي المفاوض من تعنّت، وما رافقه من طروحات اميركية، اندفعت الجهود السياسية الفلسطينية باتجاهين رئيسين: أولهما، وضع تصوّر اردني ـ فلسطيني مشترك، حول الدولة الكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية، بعد انجاز العملية السياسية. وثانيهما، السعي نحو انجاح مسيرة الحوار الوطني الشامل، واعادة اللحمة الى الصف الوطني الفلسطيني، لمواجهة مستجدات المرحلة المقبلة.

وبالفعل، فقد التأم شمل اجتماعات اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية في عمان في ١٢/٧/١٩٩٣، وذلك في إطار اللجنة السياسية المشتركة. وبأقل من يومين، توصل المسؤولون الفلسطينيون والاردنيون، الى تشكيل لجان متخصصة. وأُعلن في عمان، عن تشكيل ست لجان فرعية متخصصة، للبحث في مختلف أوجه العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، وهي لجان: القدس واللاجئين والنازحين والامن والحدود والقضايا الاقتصادية، ولجان التشريعات والقوانين، «الامر الذي يعتبر تحولاً في الموقف الاردني من فكرة انشاء الاتحاد الكونفدرالي بين الاردن والكيان الفلسطيني. وقد جاء هذا التحول، إثر المحادثات التي أجراها الملك حسين مع الرئيس عرفات في عمان» (الحياة، لندن، ١٣/٧/١٩٩٣).

في هذا السياق، عزت أوساط اعلامية، توقيت جهود قيادة م.ت.ف. باتجاه الكونفدرالية، الى المأزق السياسي الذي تواجهه الاطراف كافة بعد عشر جولات من المفاوضات. وأشارت تلك الاوساط الى «خيبة أمل» القيادة الفلسطينية من المسار التفاوضي وشعورها بأنه بات يفقدها صدقيتها، إضافة الى بلوغ الاوضاع المعيشية في الارض المحتلة غاية من السوء، حيث أصبح من الصعب التعايش في ظل هذا الوضع، مع استمرار الحصار السياسي والمالي المفروض على م.ت.ف. وأضافت تلك الاوساط: «ويمكن القول، على أساس من ذلك، ان مجمل هذه القضايا، هي التي دفعت القيادة الفلسطينية، لتدارك المأزق الذي تمر به عبر

البوابة الاردنية، لعلّ في ذلك ما يمكن ان يجنّبها تبعات الاستحقاق التفاوضي المقبل، ومخاطره السياسية» (ماجد كيالي، النهار، بيروت، ١٩٩٣/٧/١٧).

أثار إعادة طرح الكونفدرالية، وما رافقها من جهود، موجة من التصريحات والمواقف الفلسطينية المختلفة، والتي أُثير معظمها في نطاق اجتماعات الحوار الوطني الشامل، ما بين وفد «فتح» وقادة الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق. فقد أفضت اجتماعات اللجنة المركزية لـ «فتح»، بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩، الى تشكيل أربع لجان، منها لجنة للحوار الوطني الشامل التي تشكّلت برئاسة عضو اللجنة المركزية، هاني الحسن، وباشرت أعمالها بزيارة دمشق، والحوار مع الفصائل الفلسطينية المقيمة بها. ولعلّ أبرز اللقاءات هو ما تم في ١٩٩٣/٧/١٢، حيث عقد وفد «فتح» لقاء موسّعاً مع قيادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية حيث جرى النقاش حول امكان تنظيم حوار وطني شامل، ينطلق من ضرورة تعليق المشاركة في المفاوضات لاعادة توحيد الساحة الفلسطينية. وأكد وفد القيادة الموحدة للجبهتين على أهمية تقديم رد خطي من قيادة «فتح» على المبادرة التي سبق للجبهتين وان تقدّمتا بها في ١٩٩٣/٥/١٩، لحوار وطني شامل سيشمل ١٣ فصيلاً، اضافة لشخصيات وطنية من الداخل والخارج (الحرية، ١٩٩٣/٧/١٩).

من جهة أخرى، رأى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ضرورة مشاركة جميع القوى والفصائل الوطنية والاسلامية في هذا الحوار، وعدم استبعاد أي طرف، وان تأتي الاطراف، جميعها، الى مائدة الحوار بروحية عالية من التضامن والاخوة والمسؤولية الوطنية لانجاح هذا الحوار، وأن تتقبل الاطراف الفلسطينية المشاركة نتائج الحوار، وما سيتمخّض عنه من قواسم مشتركة، واتفاق على برنامج سياسي (الهدف، ١٩٩٣/٧/٢٥).

وأيّاً تكن مسيرة الحوار الوطني الشامل، وآفاقها، فقد بات مطروحاً على بساط البحث السياسي الفلسطيني جملة من المستجدات، التي تستدعي، بدورها، إجابات نوعية، وجهوداً استثنائية في البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية، لمواجهة المواقف المستجدة.

س. ش.

رهان على الشريك الاميركي الكامل

انعقدت في واشنطن جولتان من محادثات السلام الثنائية بين دول الطوق العربية واسرائيل، بدأت الاولى في ١٩٩٣/٤/٢٧ واستمرت ثلاثة أسابيع؛ كما بدأت الثانية في ١٩٩٣/٦/١٥ واستمرت ثلاثة أسابيع أيضاً. وتميّزت الجولتان بأنهما بدأتا في عهد الادارة الاميركية الجديدة التي قبلت بممارسة دور الشريك الكامل في المفاوضات في خلال محادثات التمهيد التي أجراها وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، واعتبرت الدول العربية المعنيّة ذلك مدخلاً لتحريك عملية التفاوض التي بدأ يهيمن عليها الشك في جدواها. فقد قالت مصادر حكومية لبنانية «ان الدول العربية المشاركة في محادثات السلام الثنائية كانت متفقة على ان الجولات التي عقدت قبل نهاية ولاية الرئيس الاميركي السابق، جورج بوش، كانت جامدة وغير مشجّعة... ممّا جعل المفاوض الفلسطيني غير قابل بالاشتراك في الجولة التاسعة الاّ بعد مساعٍ عربية رفيعة المستوى... وبقمة سورية ـ فلسطينية عقدت عشية صدور قرار المشاركة العربية... [و] هذا القبول كان تجربة لا بدّ منها في ظل الادارة الاميركية الجديدة» (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٥/١٨).

لقد هيمنت نغمة متفائلة على تصريحات المسؤولين والمفاوضين العرب في بداية الجولة وخلالها؛ فقد قال وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، انه «آن الأوان لتحقيق تقدم، ويجب على المفاوضات، والجولة التاسعة بالذات، ان تحقق هذا التقدم... وعدم تحقيق أي تقدم خلال الجولة الحالية... [سيؤدي الى] انتكاسة خطيرة، وسيصاب الرأي العام، سواء العربي أو الاسرائيلي، بخيبة أمل كبيرة، مما يفقد عملية السلام مصداقيتها... [و] التسوية الفلسطينية هي الجوهر، وهذا ما تعيه، تماماً، الحكومة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٥/٥)؛ حتى ان مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، توقّع «التوصل الى نتائج ملموسة في أجل أقصاه عشرة أسابيع ليتمّ بعد ذلك في نهاية السنة الجارية التوقيع على الاتفاقيات النهائية... [فـ] فرص السلام هي اليوم أكبر من أي وقت مضى، خاصة في ما يتعلق بالمفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٣/٥/٦)؛ وأجواء التفاؤل هذه هي التي دفعت الوفود العربية المفاوضة الى القرار بتمديد الجولة التاسعة أسبوعاً ثالثاً، لكنهم «حذروا من أن تخفق عملية السلام في احراز تقدم كافٍ، معربين عن أملهم في أن تحقق نتائج ملموسة» (**السلام**، الجزائر، ١٩٩٣/٥/٦)؛ وكانت رغبة الاميركيين جعل المفاوضات مستمرة والغاء مفهوم الجولات، لأن الجولات، حسب قول مسؤول أميركي، «تتطلب قراراً من كل الاطراف بالاشتراك أو عدم الاشتراك» (**المصدر نفسه**).

وأسهمت بعض الجوانب الاجرائية في رفع وتيرة التفاؤل لدى المفاوض الفلسطيني، منها «عودة بعض المبعدين الفلسطينيين القدامى، والاتفاق، في الاسبوع الاول من مفاوضات الجولة التاسعة، على تشكيل ثلاث لجان عمل، والسماح لشخصيات من فلسطينيي الخارج بالمشاركة في مجموعات العمل هذه» (**القدس العربي**، ٨ ـ ١٩٩٣/٥/٩)، ممّا جعل رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، يتوقع «حدوث تطوّرات هامة... كما عبّر عن أمله في ان تقوم اسرائيل بأعمال ايجابية أخرى كرفع الحصار المفروض على الضفة والقطاع» (**الشعب**، ١٩٩٣/٥/٤). لكن رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (أبو اللطف)، رأى «ان الجولة التاسعة لمفاوضات السلام [بعد اسبوعها الاول]... لم تحقق أي تقدّم جوهري يمكن اعتباره نقطة تحوّل في عملية السلام... [و] ان المسائل الجوهرية التي يجب بحثها مع الجانب الاسرائيلي تتعلّق بمرجعية عملية السلام، وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي

الرقم ٢٤٢ عليها، بحيث يكون الفلسطينيون مسؤولين مسؤولية مباشرة وكاملة عن الارض والمياه ومصادر الثروة، وان تكون انتخابات تشريعية لاختيار مَنْ يشرف على المرحلة الانتقالية» (**المصدر نفسه**).

وقدّمت في جولة المفاوضات التاسعة، بالنسبة للمسار الفلسطيني، أوراق عمل من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني (نص الاوراق في **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار / مايو ـ حزيران / يونيو ١٩٩٣، ص ١٥٨ ـ ١٦٠)؛ واعتبر الفلسطينيون ورقة العمل الاسرائيلية تزييناً لوجه الاحتلال، فرفضته م.ت.ف. وقال رئيس الدائرة الاعلامية في م.ت.ف.، ياسر عبدربه، ان «هذا المشروع لا يعطي الفلسطينيين سوى بعض السلطات البلدية لتخفيف الحمل عن الاحتلال مع اضفاء المشروعية عليه» (**القدس العربي**، ٨ ـ ١٩٩٣/٥/٩)؛ فتدخلت الولايات المتحدة الاميركية بورقة عمل حاولت فيها تقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي (نص الورقة في **شؤون فلسطينية**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ ـ ١٦٢)، قال عنها رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، انها «لا تقترح حلولاً، وانما تتضمّن بيان مبادىء اسرائيلي ـ فلسطيني» (**الشعب**، ١٩٩٣/٥/١٥)؛ ورفضتها م.ت.ف. لأن «بنود هذا البيان المشترك تتناقض مع رسالة الضمانات [الاميركية] والدعوة ومبادرة الرئيس بوش... [و] طالبت م.ت.ف. بأن يستمر التشاور الاميركي مع الطرفين لدراسة المقترحين، الفلسطيني والاسرائيلي، بشأن اعلان المبادىء (**المصدر نفسه**)؛ وقال عبدربه: «أن الوثيقة الاميركية... تعني ان الولايات المتحدة [الاميركية] التي ترعى المفاوضات تقف الى جانب اسرائيل بعد ان تعهّدت بحيادها» (**السلام**، ١٩٩٣/٥/١٦)؛ وقال عنها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انها «محاولة للقفز على المرجعية وتغييب القدس، وتتجاهل الاحتلال وضرورة الانسحاب والمستوطنات ومصيرها» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٥/٢٧)؛ وكتب نائب رئيس الوفد الفلسطيني، د. صائب عريقات، عنها «انها خلت من أي من المواقف الاميركية المعلنة منذ العام ١٩٦٧... [فـ] ادارة الرئيس [الاميركي، بيل] كلينتون، اتخذت قراراً بتبنّي المنهجية الاسرائيلية والتحلل حتى من الضمانات والتأكيدات الكلامية التي منحت للطرف الفلسطيني قبل بدء عملية السلام» (صائب عريقات، **القدس العربي**، ١٩٩٣/٦/١٧).

وحاولت مصر الاسهام بمحاولة للتوفيق، فتوجّه مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، الى واشنطن، والتقى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، وقال الباز في تصريح له «انه طرح خلال الاجتماع تصوّرات عدّة لتسهيل وصول محادثات السلام الى نتائج مقبولة للطرفين»، وشدّد على ضرورة «ان يتوصل الفلسطينيون واسرائيل الى مبادىء شاملة لقيام السلطة الفلسطينية في الارض المحتلة... [و] لا بدّ ان يسبق هذا الاتفاق محاولة لتنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة... وأكد على الضرورة الحيوية لتحديد الصلة والارتباط الواضح في إطار اتفاق موحّد يشمل [قطاع] غزة والضفة [الفلسطينية] المحتلين... [و] لا بدّ ان يكون هذا الارتباط عضوياً يؤكد وحدة الاراضي بشكل واضح ومحدّد» (**البعث**، دمشق، ١٩٩٣/٥/٢٦)؛ لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، أوضح «ان المفاوضات مع الفلسطينيين لا تستهدف تسوية اقليمية للقضية الفلسطينية، وانما تقسيم سلطات ما يسمى بالحكم الذاتي وادارة الاراضي المحتلة» (**الثورة**، دمشق، ١٩٩٣/٦/١١).

ولم تكن الامور على المسار السوري أفضل؛ فبالرغم من أمل وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في «ان يتمّ التركيز [في المفاوضات] على الجبهة السورية نظراً للدور المهم والمحوري الذي تلعبه سوريا»، حسب قوله (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٥/٥)، فإن رئيس الوفد السوري الى المفاوضات الثنائية، د. موفق العلاف، رأى «ان الوفد الاسرائيلي ردّد الحجج نفسها... واستمر يناقش وكأننا ما زلنا في بداية الجولة الثامنة»، وجدّد التأكيد على «التزام سوريا بالسلام الشامل ورفضها لأي حلول منفردة مع اسرائيل... [حيث] انه لا يمكن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو اقامة سلام شامل دون أن تؤدي العملية السلمية الى حل القضية الفلسطينية» (**تشرين**، دمشق، ١٩٩٣/٥/١)؛ وفي ختام جولة المفاوضات

التاسعة صرّح العلاف قائلاً: «لا يسعني أن أعلن عن حصول أي تقدم... النقاشات كانت جدية، لكننا لا نأتي هنا لاجراء نقاشات جدية، بل لتحقيق نتائج ايجابية» (**القدس العربي**، ١٤/٥/١٩٩٣)؛ وأضاف «انه كنا ننتظر، كما كان موعوداً من قبل راعيي المؤتمر، بأن اسرائيل ستغير من موقفها في هذه الجولة، وأنها ستبدي جدية أكبر مما يسمح بالتقدّم على جميع المسارات، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وانتهت الجولة، كما انتهت الجولات السابقة دون أي تقدم» (**الثورة**، ١٥/٥/١٩٩٣).

وربط الاردن بين تقدم المباحثات على المسار الاردني بتقدمه على المسارات العربية الاخرى، خاصة المسار الفلسطيني، فقد قال رئيس الحكومة الاردنية، د. عبدالسلام المجالي: «انه لا يعتقد انه تحقق تقدّم في محادثات السلام مع اسرائيل، ما لم تحرز الأطراف العربية الاخرى، وبخاصة الفلسطينيين تقدّماً... ولذا لا يمكن ان نقول أننا نجري، بينما الاطراف بطيئة في تحركها... ان الاردن كان يرى علامات ايجابية في بداية الجولة، ومن ثم وافق على تشكيل مجموعات عمل مع اسرائيل لبحث تفاصيل اتفاق سلام... [لكن] العلامات المبكرة لم تتحول... الى تقدم حقيقي في المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية...[و] حالما تترجم هذه العلامات الى تحرك ملائم، وتتحرك المحادثات الاخرى الى الامام، سيكون الاردن مستعداً للتقدم» (**القدس العربي**، ١٥ ـ ١٦/٥/١٩٩٣).

بالنسبة للمسار اللبناني، قوّم الرئيس اللبناني، الياس الهراوي، الجولة التاسعة بقوله، ان بلاده «لا يمكنها ان تتجاهل تحقيق الانسحاب الشامل من [على] الاراضي العربية المحتلة... [و] ان المحادثات على المسار اللبناني لم تدخل في نطاق التفاصيل، وأنها ما زالت في إطار العناوين التي تحتاج الى بعض الوقت لبلورتها» (**البعث**، ١٧/٥/١٩٩٣)؛ وأعرب وزير خارجيته، فارس بويز، عن اعتقاده بأن الجولة التاسعة لم تعط «بما فيه الكفاية لتبرير عقد جولة عاشرة» (**القدس العربي**، ٢٦/٥/١٩٩٣).

ومن دول المساندة العربية، لوحظ تطرّق العاهل السعودي، فهد بن عبدالعزيز، وولي عهده، الامير عبدالله بن عبدالعزيز، الى مسألة السلام في الشرق الاوسط، في كلمتيهما بمناسبة عيد الاضحى، حيث نقل عنهما أنهما قالا «انه بالرغم من عدم تمخّض الجولات التسع السابقة من هذه المفاوضات، حتى الآن، عن التوصل الى اتفاق على نقاط جوهرية، فإنها تؤكد وجود اتفاق مشترك على انه لا بديل للسلام، ولا بد من العمل، بجدية وواقعية، على تحقيق هذا المطلب العادل بالنسبة للجميع... ولا بدّ ان يقتنع الاسرائيليون بأن سياسة التوسّع لم تعد مقبولة من المجتمع الدولي، وان ضمانات أمنهم لا تتحقق في ظل هضم حقوق شعب فلسطين واستمرار الاحتلال للاراضي، واستمرار الهيمنة والتسلط» (**الخبر**، الجزائر، ٢/٦/١٩٩٣).

وكما ذهبت الدول العربية المعنيّة بعملية التفاوض بقرار مشترك الى الجولة التاسعة، كذلك حصل بالنسبة للجولة العاشرة التي بدأت أعمالها في واشنطن، في ١٥/٦/١٩٩٣؛ فقد اجتمع وزراء خارجية دول الطوق العربية في عمان في يومي ٥ و٦/٦/١٩٩٣، وقوّموا فيه جولة المحادثات التاسعة، كما قرروا المشاركة في جولة المفاوضات العاشرة؛ ومما جاء في بيانهم الختامي، ان البحث تركز على مجريات مفاوضات الجولة التاسعة «وقد لاحظ الوزراء انه بالرغم من التأكيدات التي أعطيت قبل بدء الجولة المذكورة، فإن اسرائيل لم تلتزم بمجمل ما تعهدت به للولايات المتحدة [الاميركية]... وفي الوقت الذي رحّب فيه الوزراء باعلان الولايات المتحدة [الاميركية] عن نيتها القيام بدور الشريك الكامل في عملية السلام... أعادوا التأكيد على قيام الولايات المتحدة [الاميركية] بدور الشريك الكامل لتنفيذ الاسس والمبادىء والقرارات التي تستند اليها مسيرة السلام... [واتفق الوزراء على]: تأكيد التمسّك بالتضامن والتنسيق فيما بين الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام والتزامها بتحقيق السلام الشامل والعادل وفق أسس هذه العملية ومرجعيتها؛ ومطالبة الولايات المتحدة الاميركية ممارسة دور الشريك الكامل وتطويره بشكل فعّال وموضوعي يكفل الالتزام الكامل والأمين بأسس ومبادىء عملية السلام... بشكل يضمن الحيلولة دون استمرار المماطلة أو التسويف في ما يتعلّق بتنفيذ هذه القرارات؛ والعمل على تحقيق ودعم التضامن العربي باعتبار ذلك الاطار

الأنسب للدفاع عن الحقوق العربية المشروعة وحماية مستقبل الانسان في الوطن العربي، وضمان نجاح العملية التفاوضية الجارية ووصولها الى غايتها المنشودة...» (من نص البيان، في: **البعث**، ١٩٩٣/٦/٧، ص ١ و١١).

وكما ساد الاوساط العربية المفاوضة جو من التفاؤل في بداية الجولة التاسعة، كذلك كان الحال في بداية الجولة العاشرة، فقد قال وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، «بأن الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية قد تؤدي الى اتفاقيات عامة، كإعلان مبادىء، مما يسمح بالتحرك على الطريق الصحيح نحو التسوية، ليتمّ بعدها مناقشة التفصيلات وتطبيقها، وخاصة على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي... [وقال] انه لا يجب ان يمر هذا العام دون احراز تقدّم، أو اتفاق على جميع الجبهات، وتحقيق خطوات واضحة وثابتة نحو الهدف» (**الشعب**، ١٩٩٣/٦/٨). وترافق هذا التفاؤل مع تصريحات بعض المسؤولين الاسرائيليين عن احتمال الانسحاب من [على] قطاع غزة، ولذا تناقلت الصحف ما بدا كأنه مشروع فلسطيني، حيث نقل عن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القول: «انه يحتاج كذلك الى قسم من الضفة [الفلسطينية] المحتلة... [و] ينبغي... اقامة ممر جغرافي تحت اشراف دولي بين هذا القسم والقطاع... [و] ان مشروع الحكم الذاتي يجب ان يشمل القدس» (**المصدر نفسه**).

وقد عقدت الوفود العربية والاسرائيلية اجتماعها الأول في إطار الجولة العاشرة «وسط آمال عربية ان تحرز هذه الجولة تقدّماً ملموساً باتجاه تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة عبر ممارسة الولايات المتحدة [الاميركية]، بنزاهة، دور الشريك الكامل، واقلاع اسرائيل عن اتباع أساليب المراوغة والتضليل التي درجت على اتباعها [في] خلال الجولات السابقة» (**تشرين**، ١٩٩٣/٦/١٦)؛ وأعرب رئيس الوفد السوري، العلاف، «عن الأمل في ان تكون الجولة العاشرة من هذه المحادثات مختلفة عن سابقاتها من حيث النتائج التي يمكن ان تسفر عنها... [اذ] ان عشرين شهراً انقضت، تقريباً، على بدء مؤتمر مدريد، وانه ما لم تبدأ عملية السلام بإثبات جدواها، فإن مصداقية كل هذه المحادثات ستكون عرضة للخطر» (**المصدر نفسه**).

وقد بدأ الفلسطينيون، بالتوازي مع جلسات التفاوض مع الاسرائيليين، بمحادثات اميركية ـ فلسطينية، كما قالت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، «لتحديد المواقف الاميركية... من قضايا جوهرية، مثل تحديد الاراضي المحتلة والتعامل معها كوحدة متكاملة، كقضية القدس ضمن هذه الاراضي المحتلة وقضايا أخرى تتعلق بالاستيطان... [و] نتج عن هذه المفاوضات عدم اتفاق بين الطرفين، واستياء من الموقف الاميركي في جوهر المفاوضات، وأيضاً آلية العمل» (**الثورة**، ١٩٩٣/٦/١٧).

وكان الموضوع الفلسطيني محور مداولات الجولة العاشرة؛ فالقضية الفلسطينية، كما قال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، «هي أساس الصراع؛ والصراع بين العرب والاسرائيليين بدأ من أجل الفلسطينيين، وبالتالي فسوريا هي اليوم، كما كانت في الماضي، وستكون في المستقبل، تدعم وتشارك الشعب الفلسطيني بهمومه كافة، وتعمل وتستمر بالعمل من أجل ان يكون السلام شاملاً للجميع» (من مقابلة مع خدام، **تشرين**، ١٩٩٣/٦/٩).

ويبدو ان موضوع مدينة القدس احتل مركز الصدارة في المداولات؛ فالقدس كما قال فيصل الحسيني: «هي المشكلة الاساسية التي تمنع وجود اتفاق حول اعلان مبادىء واحراز تقدم... [و] ان الجانب الفلسطيني أصرّ، وما زال يصرّ، على ان القدس جزء من كل واحد... [وهي] الاراضي المشمولة في القرار ٢٤٢... وهو القاعدة القانونية لمرجعية محادثات السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٦/١٦)؛ وفي الاتجاه عينه، تحدث رئيس الحكومة الاردنية، د. عبدالسلام المجالي، في حديث صحفي، حيث قال: «بأنه لا يمكن للطرف العربي ان يقبل بحل لا يتضمن عودة القدس الى السيادة العربية، مشيراً الى ان أسلوب التفاوض هو الطريق لعودة القدس» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٧/٢٠). لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، اعتبر «ان بحث موضوع القدس، من الناحية السياسية، الآن، وطرحه على جدول المحادثات السلمية يعني تفجير كل المحادثات» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٦/٢٢)؛ وفي حديث لصحيفة

«لوموند» الفرنسية، أوضح رابين انه «لن يكون هناك أي حل وسط حول مسألة القدس... [و] ان الاميركيين يعرفون موقفنا، ويدركون جيداً انه، في خلال المرحلة الانتقالية، لن توضع المدينة، في أي حال من الاحوال، تحت السلطة القضائية الانتقالية للفلسطينيين» (**الخبر**، ١/٧/١٩٩٣). وفي الاسبوع الأخير من جولة المفاوضات العاشرة، تقدّمت الولايات المتحدة الاميركية بورقة عمل قالت عنها الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، انها «تتناقض مع مرجعية عملية السلام والموقف الفلسطيني وقرارات مجلس الامن الدولي... [وأضافت] ان أية محاولة للالتفاف على موضوع القدس المحتلة والولاية على الارض او تأجيلها أو تفاديها لن يكون من شأنها سوى زيادة العقبات» (**البعث**، ٢/٧/١٩٩٣)؛ وبدا في الاسبوع الاخير ان جميع وفود التفاوض أوقفت مفاوضاتها بانتظار تلك الورقة الاميركية، فقد قال احد أعضاء الوفود العربية «تنتظر الوفود كافة، هذه الوثيقة، اذ من غير الممكن احراز تقدم مع السوريين واللبنانيين والاردنيين من دون تقدّم في المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية» (**القدس العربي**، ٢٩/٦/١٩٩٣)؛ وقد علّق رئيس الوفد السوري، العلاف، على سير مفاوضات الجولة العاشرة «ان الاطراف العربية تشعر بأن اسرائيل غير مهتمة... وتبدو وكأنها تحاول اضاعة الوقت... وكأنها تتعمد ذلك وتنتظر أشياء معيّنة، وبانتظار ذلك لا تريد أن يحدث تقدم... [و] هذه الجولة ستكون أكثر دلالة بالنسبة للاطراف العربية وللجميع من حيث مصداقية عملية السلام، لأنها الجولة الثانية التي تتمّ في عهد الادارة الاميركية الجديدة، ولأن هذه الادارة توفر لديها الوقت الكافي للالمام بجميع تفاصيل عملية السلام» (**البعث**، ٣٠/٦/١٩٩٣). وعلّق الرئيس السوري، حافظ الاسد، في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس المصري، حسني مبارك، عند زيارة الاخير الى دمشق، على نتائج الجولة العاشرة بالقول: «كما أخبرنا الوفد السوري، لم يحدث أي تقدم، وفي بعض التعابير حصل بعض التراجع» (**تشرين**، ٩/٧/١٩٩٣).

التطوّر الوحيد الذي حصل في جولة المفاوضات العاشرة، كان على المسار الاردني. مع ذلك، فإن الترجمة العملية لهذا التطور يربطها الاردنيون بالتقدم على المسار الفلسطيني، حيث قال الناطق باسم الوفد الاردني، د. مروان المعشر: «ان الاردن توصل الى اتفاق مع اسرائيل حول جدول أعمال المحادثات، لكنه لا يريد الذهاب أكثر الى الامام بانتظار تحقيق تقدّم في المسار الاسرائيلي ـ الفلسطيني... [حيث] نرى ان المحادثات بين الفلسطينيين والاسرائيليين تشكل المسار الرئيس للمحادثات، واننا مقتنعون بضرورة التوصل الى تسوية عربية شاملة وليس الى حلول منفردة» (**تشرين**، ٢٦/٦/١٩٩٣).

وقوّمت جامعة الدول العربية سير المحادثات وفشلها بأنه لم يكن مفاجأة لأحد «لأن هذه المحادثات تفتقد لعاملين بالغي الاهمية، وهما: غياب ارادة السلام لدى اسرائيل، وعدم نيتها في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والقرارات الدولية» (**الثورة**، ٧/٧/١٩٩٣)؛ وردّ الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية التعنت الاسرائيلي الى «الاطمئنان الى ان واشنطن هي حليف ولا يمكن ان تكون وسيطاً ضاغطاً. لذلك أصرّت على تحجيم الدور الاميركي، ومنع هذا الشريك المقبول عربياً من ابداء رأيه في كيفية تطبيق القرارات الدولية» (**المصدر نفسه**)؛ لكن وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس، دعا في تصريح للاذاعة الاسرائيلية الى «التخلص من الوهم بأن الاميركيين سيقومون بدور الاطراف في المفاوضات... [فـ] الولايات المتحدة الاميركية لا يمكنها ولا تريد فرض أي حل على اسرائيل... غير انه لا يجوز التخلي عن دورهم كبناة جسور» (**تشرين**، ٨/٧/١٩٩٣)؛ وهذا ما أوضحه الرئيس المصري، حسني مبارك، في لقائه مع رجال الاعلام، عند زيارته لسوريا، حيث قال: «ان علاقاتنا مع الولايات المتحدة [الاميركية] تجعلنا نقول أنها لن تستطيع ان تضغط على دولة، وإنما يمكن ان تساعد في الحل، والمساعدة في الحل من قبل دولة كبيرة ودولة عظمى كالولايات المتحدة الاميركية عامل له قيمة وله تأثيره على عملية السلام» (**المصدر نفسه**، ٩/٧/١٩٩٣، ص ١١)، لكن الرئيس السوري يفضل الانتظار لاستيضاح ما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة الاميركية، حيث قال في

اللقاء الصحفي نفسه: «الواقع، لا نستطيع، حتى الآن، ان نقول، اذا أردنا ان نكون منصفين... ان الولايات المتحدة [الاميركية]، في ما يتعلق بدور الشريك الكامل لا تنوي ان تفعل، وليس لدينا ما يدعم هذا الرأي... علينا ان ننتظر، ولا يجوز ان نحكم بهذه السرعة، لأن هذا الكلام حول دور الشريك الكامل ما زال حديث العهد» (**المصدر نفسه**)؛ هذا مع ان افتتاحية صحيفة «البعث» السورية كتبت، قبل ذلك، «انه بدلاً من ان تقوم الادارة الاميركية بدور الشريك الكامل والفاعل كما دعت، فقد فعلت العكس تماماً؛ حيث مارست الضغط على بعض الوفود العربية بدلاً من ان تفعل ذلك مع الجانب الاسرائيلي... [و] فشل الجولة العاشرة لا يقع، فقط، على عاتق اسرائيل، بل ان مسؤولية واشنطن تعتبر أكبر لأنها الراعية الاساس لمحادثات السلام» (**البعث**، ٤/٧/١٩٩٣، ص ١).

وبانتظار تخفيف التعنّت الاسرائيلي وممارسة الولايات المتحدة الاميركية لدورها كشريك كامل، حسبما يتصوره المسؤولون العرب، رأى بعض الاطراف العربية ان التضامن والتنسيق في ما بينها هو عنصر قوة في ما بين دول التفاوض في مواجهة هذا التعنت الاسرائيلي، وعنصر تحريك للدور الاميركي؛ فقد قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي: «ان التضامن العربي، والعمل المشترك سيقوي كل دولة عربية، وسيقوي الأمة العربية كلها، وان هذا التضامن يعني المزيد من القوة والفاعلية للقرار العربي وللجهود العربية أمام الرأي العام العالمي» (**القدس العربي**، ١٢/٧/١٩٩٣)؛ واعتبر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان «وحدة الموقف العربي في هذا الوقت، بالذات، من أهم النقاط، لأن هدف اسرائيل هو الحلول الفردية والثنائية مع الاطراف العربية، كل على حدة، بينما القرار الذي اتخذناه في دمشق... يقول بأن الحل كامل وعلى جميع الجبهات العربية» (من مقابلة مع عرفات، **الشروق العربي**، الجزائر، العدد ١٠٥، ١٢ ـ ١٩/٥/١٩٩٣، ص ٦)؛ انما بالرغم من التصريحات الرسمية العربية عن شمولية الحل، رأى بعض الاطراف العربية، ان التقدم على أحد المسارات والوصول الى اتفاق لا يعني التخلي عن شمولية الحل. ففي حديث الى مجلة «الوسط» التي تصدر في لندن، قال الرئيس السوري، حافظ الاسد «ان أي اتفاق منفرد بين اسرائيل وطرف عربي آخر لن يعتبر سلاماً منفرداً، لأنه سيدخل في سياق مسار شامل وفي إطار حل أزمة الشرق الاوسط... [فسوريا] عندما اقترحت السلام الشامل [في] مقابل الانسحاب الكامل فإنها أرادت ان تضع الكرة عند الجانب الاسرائيلي، لكن هذا الاخير لم يقبل بالاقتراحات السورية» (**الشعب**، ١٠/٥/١٩٩٣)؛ وسوريا، كما قال الاسد، «كان بإمكانها عقد اتفاق للسلام منذ زمن طويل مع اسرائيل، لكنها لم تفعل... [لـ] اننا ملتزمون مع بقية الاطراف العربية بعملية السلام؛ واذا عقدت أي دولة اتفاقات ثنائية فهذا لا يعني أنها عقدت اتفاقاً منفرداً» (**الجزائر اليوم**، ١٠/٥/١٩٩٣). والمهم، حسبما قال الاسد في مقابلة أخرى مع صحيفة «البايس» الاسبانية، ان مثل هذا الاتفاق «ألا يتم على حساب اتفاقيات لاحقة بين الاطراف المعنية الاخرى واسرائيل... [حيث] القرارات النهائية تنطبق على الجميع وإنْ اختلفت طرق التوصل اليها» (**الشعب**، ١٨/٥/١٩٩٣). لكن محادثات الجولتين التاسعة والعاشرة تركزت على المسار الفلسطيني، ممّا دفع رئيس الوفد السوري، العلاف، الى القول: «ان الجانب السوري يؤيد ان يتركز النشاط على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي نظراً للظروف المعقّدة على هذا المسار أكثر من المسارات الاخرى، وبسبب الضغوط التي يتعرض لها الجانب الفلسطيني... [لكن] العمل يجب ألا يقتصر، بالضرورة، على مسار أو مسارين، بل يجب ان يشمل كل المسارات حتى يمكن اقامة السلام الشامل والعادل المنشود» (**الثورة**، ٢٥/٦/١٩٩٣).

ويبدو من التلميحات التي تتسرب عبر التصريحات الصحفية، ان الضغوط على الفلسطينيين تتركز على محورين: مادي وسياسي، فتصريح رئيس الوزراء الاردني، د. عبدالسلام المجالي، بأن بلاده ترفض «التفاوض باسم الفلسطينيين والتوقيع عنهم» يشي بمضمونه، ولذا قال «ان بلاده تنسق تحركاتها مع الفلسطينيين ومع الاشقاء العرب، وانه لن يتحرك بمفرده مهما

كانت الظروف» (**السلام**، ١٣/٧/١٩٩٣)؛ أمّا الضغوط المادية فقد كانت أحد الموضوعات التي تداولها اجتماع المجلس الثوري لحركة «فتح»، حيث أن الحصار المالي العربي مفروض على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها في الداخل والخارج؛ وقال قياديون من حركة «فتح» أن كسره صار مرتبطاً ومشروطاً بموافقة المنظمة على اقتراحات اسرائيلية وأميركية بالنقل المبكر للسلطة للفلسطينيين في الارض المحتلة العام ١٩٦٧» (**القدس العربي**، ٢٢/٧/١٩٩٣)؛ وكان نائب رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، د. سري نسيبة، قال: «ان الحصار المالي المفروض، حالياً، على الفلسطينيين مرهون بموافقتهم على الورقة الاميركية، وبالمشاركة في لقاء ثلاثي أميركي ـ اسرائيلي ـ فلسطيني... [فـ] المملكة العربية السعودية وجهت دعوات لأشخاص ومؤسسات فلسطينية في الداخل لتلقي دعماً مالياً خارج إطار المنظمة» (**المصدر نفسه**، ١/٧/١٩٩٣).

هل كان الاعتداء الاسرائيلي على لبنان والمخيمات الفلسطينية فيه لمدة سبعة أيام ورقة ضغط أخرى؟ لقد أعرب وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، بعد اجتماعه في القاهرة مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في بداية جولة له على دول الشرق الاوسط، عن أمله «في ان تكون أعمال العنف التي شهدها جنوب لبنان بمثابة تحذير من شأنه أن يدفع دول المنطقة الى اقرار السلام» (**السلام**، ٣/٨/١٩٩٣).

أ. ش.

استخلاص «اعلان المبادىء»

بعد التعثّر الذي واجهته مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية في جولتها العاشرة التي اختتمت اعمالها في واشنطن، في مطلع تموز (يوليو) الماضي، تحرّكت الادارة الاميركية، بسرعة، لتفادي الوصول الى الطريق المسدود، وقرّرت ايفاد طاقمها المفاوض الى المنطقة لضمان استمرار العملية السلمية، وقدّمت افكاراً خطية من أجل استخراج اعلان مبادىء واعلان نيّات على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، أو على الاقل، لدفع الطرفين الى التوصل الى تفاهم جدّي وحقيقي على اسس اعلان من هذا النوع، بحيث تكرّس الجولة المقبلة من المفاوضات لوضعه في صيغته النهائية.

وبالفعل، فان معظم المعلومات المتوافرة لدى العديد من الاوساط الدبلوماسية تشير الى ان ثمة شعوراً عاماً بأن عملية السلام في المنطقة وصلت الى مرحلة حاسمة، وان الاتصالات الاميركية مع الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي قطعت أشواطاً على صعيد البحث في القضايا العالقة والمسائل الشائكة، عبّر عنها مسؤول اميركي في القول، ان بلاده تساعد الطرفين، بطرق مختلفة، وان الافكار الاميركية حول اعلان المبادىء المشتركة «ليست سوى أداة للتوفيق بين المواقف المتضاربة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣٠/٦/١٩٩٣).

هذا التوجه، في حدّ ذاته، اعتبرته أوساط دبلوماسية مطلعة في واشنطن محاولة اميركية في التخلي، ولو مؤقتاً، عن فكرة تقديم مسودة ناجزة لورقة اعلان مبادىء مشتركة الى الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، والاستعاضة عنها بأفكار توفيقية غير رسمية بعضها خطّي وبعضها الآخر شفهي للتداول فيها خلال زيارة المنسق الاميركي الخاص لعملية السلام، دنيس روس، الى المنطقة (**المصدر نفسه**، ١/٧/١٩٩٣).

على هذا الاساس، أكدت الادارة الاميركية ان الافكار التي قدمتها في الجولة العاشرة الى الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، في محاولة للتقريب بين وجهتي نظرهما، قابلة للتعديل بهدف تحسينها. واعترفت بأن عملية السلام ليست، الآن، على حافة تحقيق الانجازات المطلوبة، لكنها، في الوقت عينه، لا تواجه أزمة. ولاحظت، ان الفجوات في مواقف الطرفين لا تسمح بتقديم مقترحات اميركية رسمية أو بالتوصل الى اعلان مبادىء مشتركة (**الحياة**، لندن، ٣/٧/١٩٩٣).

في هذا السياق، أكد مسؤول اميركي كبير معني مباشرة بالمفاوضات، بعد اختتام الجولة العاشرة أعمالها، ان الادارة الاميركية قررت تقديم الافكار بعد ساعات طويلة من المشاورات مع الفلسطينيين والاسرائيليين، وبعدما أبدى الجانبان رغبة في التوصل الى اعلان مبادىء مشتركة. ووصف الافكار بأنها «مسودة غير رسمية، ونعتقد انها صالحة لتكون أساساً للتباحث ونقطة تركيز منطقية». وأوضح ان واشنطن ليست في موقع يمكنها، الآن، من تقديم مقترحات رسمية، «فأمامنا عمل صعب ولا تزال الفجوات، بين الجانبين، واسعة». واعتبر انه «لا بدّ من عبور المرحلة الحالية التي ترتكز على مواجهة المسائل الاساسية الصعبة»، وان المطلوب، من جانب جميع الاطراف، قرارات يصعب اتخاذها»، وان الوفد الاميركي سيعمل في هذا الاتجاه، وسيبحث مع المسؤولين في المنطقة عن أفضل الوسائل لسدّ الفجوات» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، استبعد المسؤول الاميركي التوصل، قريباً، الى «انجاز فوري» في أي من المسارات. وقال، ان ما يمكن القيام به هو السعي الى «تغيير الظروف»، بشكل يؤدي ليس الى التقريب بين المواقف فحسب، بل، أيضاً، الى اتخاذ قرارات بهدف معرفة ما اذا كان في الامكان تحقيق تقدم أم لا». وشدّد على أهمية «اظهار وجود سلسلة

من النشاطات الهادفة الى سدّ الفجوات وتفادي الجمود». واعتبر ان ذلك يؤكد أهمية التحدث مع صانعي القرار، العرب والاسرائيليين، وليس مع المفاوضين فقط». وقال، ان الادارة الاميركية أبلغت الى الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان الافكار التي قدمتها، خطياً، هي أفكار غير رسمية «وليست محفورة على حجر»، وبالتالي فانها قابلة للنقاش. وأوضح، ان احد الاسباب وراء تقديم أفكار غير رسمية هو انه «عندما تتحدث عن مسودة فانك لا تتحدث عن انتاج نهائي، وبالتالي فانها قابلة للتغيير». وذكر، ان اعتراض الفلسطينيين والاسرائيليين على ما قدّمته الادارة «لم يكن مفاجئاً لنا... [فاذا] رغبت الاطراف في مناقشة الافكار بهدف تحسينها، فنحن مستعدون للاستماع اليها». وقال: «لسنا على حافة انجاز، الآن، ولكننا نرغب في تحقيق ذلك هذه السنة، والمطلوب ايجاد ظروف جديدة تختلف عن الظروف الموجودة حالياً». ولاحظ، ان وضع عملية السلام في المنطقة ليس، الآن، في أزمة. ورفض الدخول في تفاصيل المقترحات الاميركية، لكنه أكد، في المقابل، ان الادارة الاميركية حريصة، منذ البداية، على عدم تضليل الاطراف. وأشار الى ان المسؤولين الاميركيين لم يعطوا الفلسطينيين «أي سبب للاعتقاد بأنهم يستطيعون تحقيق هذا وذاك»، وقال: «ان الفلسطينيين احرار في السعي الى تحقيق ما يريدون، وان المفاوضات هي بين اطراف كل يحاول تحقيق أهداف مختلفة، وهي تستخدم استراتيجية وتكتيكاً مختلفين» (المصدر نفسه).

ولكن ما هو مضمون المسودة الاميركية المقترحة؟ أشارت المسودة الى ان هدف عملية السلام هو التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي عبر مفاوضات مباشرة تستند الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨، وتجرى على مرحلتين: الاولى، تهدف الى التوصل الى اتفاق على ترتيبات حول مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي لمدة خمس سنوات؛ والثانية، تبدأ في السنة الثالثة لتطبيق الترتيبات حول الوضع النهائي. ولاحظت المسودة، بأنه لن يتمّ التوصل الى اتفاق بشأن الولاية الجغرافية الا من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. أمّا السلطة الفلسطينية المنتخبة، فانها ستتولّى مقاليد السلطة عبر انتخابات يشارك فيها فلسطينيو القدس الشرقية. واعتبرت المسودة الاراضي الفلسطينية كياناً جغرافياً واحداً، أما المسائل المتعلقة بالسيادة فسيتمّ بحثها في خلال المفاوضات حول الوضع النهائي (انظر باب وثائق، ص ١٤٥ ـ ١٤٧).

واذا كانت حسابات الادارة الاميركية تعتمد على «الوقت» في اقناع الفلسطينيين بأن لا مفر من قبول هذه المقترحات، فان الجانب الفلسطيني أظهر، في المقابل، استياءه الشديد منها. في هذا الصدد، قالت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، ان هذه المقترحات «لا تصلح لتكون أساساً للمفاوضات، وانها تتناقض مع مرجعية عملية السلام، ومع مبادئها وأهدافها وقرارات مجلس الامن [الدولي] والحقوق الفلسطينية». وأضافت، ان الافكار الاميركية جاءت في وثيقة من صفحتين ونصف الصفحة «تتناقض مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة الاميركية»، لأنها تتعامل مع قضيتي القدس والولاية الجغرافية بشكل يتناقض، كلياً، مع القانون الدولي والمرجعية. وحدّدت عشراوي النقاط السلبية في المقترحات الاميركية بالآتي:

«أولاً ـ لم تحدد ان الارض محتلة، أو ان لها بعداً جغرافياً.

«ثانياً ـ تدعو الى التفاوض، في وقت لاحق، في شأن موضوع السيادة، وان في استطاعة أي طرف المطالبة بها لدى البحث في الحل النهائي، علماً ان وجهة النظر الفلسطينية هي ان الاراضي المحتلة ليست أرضاً متنازعاً عليها، بل هي أرض فلسطينية.

«ثالثاً ـ تعطي الافكار الفلسطينيين المقيمين في القدس حق التصويت، وتقول ان في استطاعة أي طرف طرح أي موضوع على البحث، بما في ذلك القدس لدى بدء المفاوضات في شأن المرحلة الانتقالية، وهذا يشكل تراجعاً عن رسالة الضمانات الاميركية.

«رابعاً ـ تتعامل الافكار مع الولاية الجغرافية، وتقول ان السيادة على الارض ليست لأحد، وان الموضوع متروك للمستقبل، وترفض تحديد الرقعة الجغرافية. ويعتبر ذلك بمثابة تبنٍ للفكرة

الاسرائيلية الداعية الى تجزئة المسائل بالنسبة الى الارض ومهام الحكومة الذاتية المؤقتة، وضع السكان» (**الحياة**، ٢/٧/١٩٩٣).

أكثر من ذلك، قدّم الوفد الفلسطيني الى الجانب الاميركي مذكرة جاءت في ثلاث صفحات، فنّد فيها الأسباب التي دفعته الى الاعتراض على المسودة الاميركية والنقاط الواردة فيها، خصوصاً بالنسبة الى القدس والولاية الجغرافية ووحدة الارض. في هذا الخصوص، ذكرت مصادر دبلوماسية مطلعة، ان المذكرة الفلسطينية ركّزت على موضوعي القدس الشرقية والولاية الجغرافية. ولاحظت المذكرة غياب كلمة «محتلة» عند الكلام عن الارض المحتلة والاكتفاء بكلمة «اراضٍ». كما لاحظت، أيضاً، ان الافكار الاميركية تتحدث عن «اسرائيل والفلسطينيين»، واعتبرتها تجاهلاً لمبدأ حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه. وأضافت المصادر، ان الجانب الفلسطيني طرح تساؤلات عن مدى استمرار الولايات المتحدة الاميركية التزام سياستها المعلنة تجاه القدس، واعتبر أن مجرد تحدّث الافكار الاميركية عن حق سكان القدس الشرقية في التصويت في خلال الانتخابات التشريعية لسلطة الحكومة الذاتية الانتقالية غير كافٍ، خصوصاً وان رسالة التطمينات الاميركية الى الفلسطينيين تؤكد معارضة واشنطن لضمّ اسرائيل القدس الشرقية. كما طرح الجانب الفلسطيني تساؤلات عن مدى الالتزام الاميركي بمبدأ الارض في مقابل السلام الذي غاب ذكره في الافكار التي طرحتها الولايات المتحدة الاميركية في الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية (**المصدر نفسه**، ٤/٧/١٩٩٣).

هجوم دبلوماسي

بغية تطويق النتائج السلبية، شنّت وزارة الخارجية الاميركية هجوماً دبلوماسياً على مرحلتين: الاولى كانت قيام المنسق الاميركي لمفاوضات السلام، دنيس روس، بجولة على بعض العواصم المعنية بالعملية السلمية. والثانية، زيارة وزير الخارجية، كريستوفر، الى بعض أطراف النزاع في المنطقة.

فمن جهته، اجتمع المنسق الاميركي، روس، الى الفلسطينيين ثلاث مرات، بغرض اقناعهم بالقبول بوثيقة التسوية الاميركية الخاصة باعلان مبادىء مشتركة فلسطينية ـ اسرائيلية في شأن نظام الحكم الذاتي في الارض الفلسطينية المحتلة، ودعاهم الى التعاطي مع القضايا التي يمكن تحقيقها، والابتعاد عن القضايا المختلف عليها. كما اقترح بأن يتسلّم الفلسطينيون «ما يعرض عليهم»، وتعهّد بأن تتدفق المساعدات الغربية بعد قبولهم المقترحات الاميركية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥/٧/١٩٩٣).

لكن الفلسطينيين اقترحوا، في المقابل، ادخال تعديلات على الوثيقة الاميركية لتشمل: اولاً، تطبيق الولاية الجغرافية على الاراضي التي لم تكن تحت السيطرة الاسرائيلية قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ ثانياً، التمييز ما بين الولاية الجغرافية والسيادة، وان الاخيرة ليست موضع نقاش في المرحلة الانتقالية، بل في المرحلة النهائية؛ وثالثاً، ان القدس مشمولة في الولاية الجغرافية (**الحياة**، ١٤/٧/١٩٩٣).

هل كانت مهمة المنسق الاميركي في تضييق فجوات الخلاف مع الفلسطينيين سهلة؟ المصادر الدبلوماسية الغربية استبعدت ذلك لاعتبارات عدة، منها خوف الفلسطينيين من ان يكون عليهم مفاوضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية معاً، في حين ان المطلوب والمتفق عليه هو ان يقتصر التفاوض على اسرائيل، وان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بدور الشريك الكامل العامل على تذليل العقد والصعوبات. وقد عزّز هذا الخوف التنسيق الكامل بين واشنطن وتل ـ أبيب في كل ما يتعلق بعملية السلام. وقد ثبت ذلك ان المشروع الاميركي غير الرسمي لاعلان المبادىء بين اسرائيل والفلسطينيين الذي قدّمته واشنطن اخيراً، والذي رفضه الفلسطينيون، والذي تبين ان وضعه تمّ بالاشتراك بين الاميركيين والاسرائيليين وفي غياب الفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/٧/١٩٩٣).

هل انطوت جولة وزير الخارجية الاميركية على تغيير في الموقف الاميركي السائد؟ لم تستشف المصادر الدبلوماسية المطلعة من جولته أي تغيير. فقد عكس كريستوفر في مؤتمر صحافي عقده عشية توجهه الى المنطقة المهمة الجوهرية لجولته، حين

قال انه قرر زيارة المنطقة «لأنه من الهام جداً دفع عملية السلام الى أمام». لكنه أوضح ان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون «البديل من المفاوضات المباشرة. لكن دورنا هو أساسي». وأضاف الوزير الاميركي ان الادارة «تحاول مساعدة الاطراف في التغلب على الحواجز التي تقف في وجه التوصل الى اتفاقيات جوهرية»، لكنه اعترف بأن هذه الاتفاقيات لن تتحقق بسرعة، أو بزيارة يقوم بها. وكرر، ان المطلوب من الاطراف اتخاذ القرارات الصعبة، وان واشنطن مستعدة لمساعدتها في ذلك». ورفض كريستوفر التحدث عن موقف الولايات المتحدة الاميركية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وهل تعتبر أرضاً محتلة؟ وقال ان الكلام في هذه المسائل المتعلقة بتحديد وضع الاراضي أمر مساعد. لكنه أكد ان الادارة الاميركية لم تبدل سياستها في هذا المجال. وأوضح ان الاطراف المعنية تجري مفاوضات في شأن اعلان مبادىء يتعلق بالمرحلة الانتقالية في الارض المحتلة، وان بلاده تقدم أفكاراً تهدف الى قيام تفاهم بين هذه الاطراف في شأن «ما هو المفهوم الرئيس المتعلق بالارض المحتلة؟»، لكنه وصف عملية السلام بأنها ستكون «صعبة وطويلة» (**الحياة**، ١٩٩٣/٧/٢٢).

د. نبيل حيدري

حرب زاحفة وراء غلق الضفة والقطاع

عند النظر الى الوضع الميداني في الارض المحتلة في الآونة الاخيرة، يتبين بما لا يدع مجالاً للشك ان قرار غلق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وعزلهما عن القدس الشرقية، الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٣، ترك أثراً كبيراً على مجريات المواجهة المستمرة وموقف الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، ظهر بوضوح في الفترة الممتدة بين منتصف نيسان (ابريل) ومنتصف حزيران (يونيو)، والتي هي قيد المراجعة، وتجسّد مثلاً، في انخفاض عدد العمليات المسلحة والهجمات الفلسطينية وكذلك في عدد الاصابات الاسرائيلية مقارنة بالفترة السابقة، وفي ارتفاع عدد الشهداء والمعتقلين والفارين بين الناشطين الفلسطينيين.

وانتهزت قوات الاحتلال الاسرائيلية الحالة الناشئة بعد الغلق والعزل، لتزيد من عدد قواتها في مناطق معيّنة في الارض المحتلة، ولتنشيط دور جهاز الامن العام «الشاباك» وغيره. وأتاح ذلك فعالية أكبر للطوق الامني؛ اذ أعلن الجيش الاسرائيلي عن اعتقال ٤٧٤ مواطناً فلسطينياً منذ الغلق وحتى منتصف نيسان (ابريل)، منهم ٤٣ مطارداً مطلوباً (**الحياة**، لندن، ١٧/٤/١٩٩٣). لكن معدل النجاح الاسرائيلي تباطأ بعد ذلك، اذ لم يزد عدد المطاردين المعتقلين عن خمسين حتى الحادي عشر من أيار (مايو)، حسب تصريح مصدر عسكري اسرائيلي (**القدس العربي**، لندن، ١٢/٥/١٩٩٣). غير ان عدد المطاردين الشهداء والفارين والمعتقلين في قطاع غزة وحده بلغ ٩٠ مواطناً في نهاية الشهر (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٣). وأخيراً أشارت المصادر الاسرائيلية الى اعتقال ٦٠ ناشطاً مطارداً، وقتل ١٦، وفرار ٣١، فرّ أغلبهم الى مصر، حتى أوائل حزيران (يونيو) (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٣). وتبيّن ان عدداً كبيراً من بين المطاردين، هؤلاء هو من أعضاء حركة «فتح»، وبخاصة من مجموعة «صقور فتح»، علماً بأن السلطات الاسرائيلية كرّست جهداً رئيساً لملاحقة أعضاء حركة «حماس». وكان قائد قطاع غزة الجنرال يومطوف ساميا، صرّح، بتاريخ ١٦ نيسان (ابريل)، بأن أكثرية المعتقلين، حتى ذلك التاريخ، ينتمون الى «حماس» (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٩٣). وتتالت، بعد ذلك، تأكيدات صدرت عن الجيش الاسرائيلي في مطلع حزيران (يونيو)، أكدت اعتقال ٢٥ من أعضاء «حماس» في الضفة الفلسطينية، وبخاصة في الخليل والقرى المحيطة بها (**القدس العربي**، ٢/٦/١٩٩٣). وردت «حماس» باعلان نبأ هروب ثلاثة من اتباعها من سجن نفحة في النقب، في اليوم التالي (**المصدر نفسه**، ٣/٦/١٩٩٣).

غير ان الحادث الذي أعطى دلالة أكثر على مدى الاهمية التي توليها الحكومة الاسرائيلية للحملة ضد المقاومة المسلّحة لأسباب أمنية وسياسية داخلية، على حدّ سواء، كان المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) في حضور رئيس هيئة الاركان الجنرال ايهود براك، ووزير الشرطة موشي شاحال ومفتش الشرطة، رافي بيليد، حيث تمّ الاعلان عن كشف عدد من الخلايا التابعة لـ «حماس» ضمّ ١٢٠ عضواً، وبينهم المتهمان بقتل الرقيب في «حرس الحدود»، نسيم طوليدانو، الذي أدّى مقتله الى ابعاد ٤١٥ ناشطاً فلسطينياً في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ الى جنوب لبنان (**المصدر نفسه**، ٧/٦/١٩٩٣). واعتبر رابين هذه الحملة ضربة شديدة لـ «حماس»؛ ولكنه حذّر من عدم تصفيتها وتصفية أنويتها المسلحة، لأن ذلك سيسمح بنمو خلايا جديدة، حيث توجد منظومة عامة لـ «حماس» تمكن من ذلك، على حد تعبير.

وعقّب أحد المسؤولين في الاستخبارات العسكرية على ذلك قائلاً: ان لدى «حماس» قدرة غير اعتيادية على استعادة قدرتها بعد أي ضربة

(الحياة، ١٠/٦/١٩٩٣). وأضاف، ان أعضاء «حماس» يعملون ضمن خلايا شبه مستقلة، ويصنعون المتفجرات البدائية محلياً، في ما تصلهم الاموال من الخارج لاستئجار المنازل كمخابىء وملاجىء ولشراء الاسلحة. وتوقع ان تلجأ «حماس» الى شنّ عمليات خارج اسرائيل لكي تثبت انها لا تزال قادرة وقوية، معتبراً ان لديها من الوسائل ما يمكنها من بلوغ أهدافها. غير ان الناطق بلسان «حماس» في الاردن، نفى ذلك مؤكداً ان «حماس» لن تقوم بعمل مسلح خارج الارض المحتلة، فيما وعد بيان صدر عن «حماس» بتاريخ ١٥ حزيران (يونيو) بتوجيه «ضربات نوعية الى اسرائيل» (المصدر نفسه، ٢٠ و١٦/٦/١٩٩٣).

تراجع وخرق

جاءت تحذيرات رابين وضابط الاستخبارات العسكرية من الافراط في التفاؤل في وقتها المناسب، نظراً الى استمرار العمليات المسلّحة الفلسطينية ووقوع المزيد من الاصابات الاسرائيلية، على الرغم من استمرار الغلق والحصار. وتطوّر الامر تدريجياً، وبعد انحسار ملحوظ في الفترة الاولى. وكان مفتش الشرطة، بيليد، قد صرّح بتاريخ ١٩ نيسان (ابريل)، بأنه، الى جانب تراجع العمل المسلح، تراجعت نسبة الجريمة أيضاً، وأشار الى تدنّي الاعتداءات على الاملاك الخاصة في اسرائيل بنسبة ٢٧ بالمئة، فيما تدنّت أعمال السطو والسرقة في القدس، وخصوصاً للسيارات، بنسبة ٥٠ بالمئة (المصدر نفسه، ٢٠/٤/١٩٩٣). وبعد شهر، صرّح رابين بأن الاجراءات الاسرائيلية حققت أهدافها، أيضاً، في ما يتعلق بالمقاومة المسلّحة؛ اذ حصل اعتداءين اثنين فقط على اسرائيليين داخل «الخط الاخضر»، مقابل قتل ثلاثة اسرائيليين في الارض المحتلة (القدس العربي، ٢٢ ـ ٢٣/٥/١٩٩٣).

في مقابل هذا التفاؤل، حذّر قائد سابق لقطاع غزة هو اللواء (احتياط) تسفي البيلغ، من ان «الاعتداءات الاخيرة تؤكد ان اقفال الاراضي [المحتلة] ليس حلاً سحرياً، وان الارهابيين الذين يحظون بدعم السكان ينجحون في اعادة تنظيم صفوفهم، بعد ان كانوا، خلال شهر ونصف الشهر، في موقع الدفاع» (الحياة، ١٧/٥/١٩٩٣).

وتثبت صحة ما ذهب اليه البيلغ؛ اذ أمكن ملاحظة وجود تناسب واضح بين تنامي المواجهات الفردية والجماهيرية وبين صعود العمليات المسلّحة في خلال شهر أيار (مايو)، حيث استشهد ٣٩ مواطناً وأصيب مئات بجروح، بينما نفّذ في الفترة عينها ٢٠ عملية، أي بزيادة مؤكدة عن الفترة السابقة.

الى ذلك، دلّ السجل اليومي، حسب ما نقلته الصحف والبلاغات الرسمية، على وقوع ٣٥ عملية ما بين منتصف نيسان (ابريل) ومنتصف حزيران (يونيو)، أي بتراجع نسبته ٣٣ بالمئة عن الفترة السابقة، وقعت ثماني منها في النصف الثاني من نيسان (ابريل) و٢٠ في أيار (مايو) وسبع عمليات في النصف الاول من حزيران (يونيو). وجاءت أغلبيتها في قطاع غزة، وشملت ست حالات زرع عبوات وما يعادلها اطلاق رصاص و١٣ عملية القاء قنابل يدوية، وتسع هجمات بالسكاكين أو بالفؤوس أدّت الى سقوط ثمانية قتلى، بينهم ثلاثة فلسطينيين أصيبوا خطأ، و٣٣ جريحاً من الاسرائيليين.

أما أكثر العمليات تأثيراً، فقد تمثّل في سلسلة بدأت بتفجير سيارة ملغومة قرب استراحة للمسافرين في مستوطنة محولا، ممّا أدّى الى انفجار قوارير غاز وعطب حافلتين، ومصرع سائق احداهما وعامل فلسطيني وجرح ثمانية جنود اسرائيليين (المصدر نفسه، ١٧/٤/١٩٩٣). وأعلن «حزب الله ـ فلسطين» من بيروت مسؤوليته عن العملية، قبل ان يتبين صحة بيان «حماس» الذي تبنّى العملية. وكشفت المصادر الاسرائيلية، بعد أسابيع عدة، ان المنفّذين توجهوا الى غور الاردن بعد فشلهم في الوصول الى تل ـ أبيب بسبب غلق الارض المحتلة (المصدر نفسه، ١٩/٤/١٩٩٣). ولاقى محام اسرائيلي مصرعه ضرباً بالفأس والسكين في غزة، بعد يومين، بعملية تبنّتها كل من «حماس» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القدس العربي، ١٩/٤/١٩٩٣؛ والحياة، ٢٠/٤/١٩٩٣).

أمّا شهر أيار (مايو)، فشهد تصاعداً ملفتاً، حيث أصيب تاجر اسرائيلي بطعنات في القطاع، بتاريخ ٤/٥، بينما جرح شرطي بالرصاص على يد شخصين ترجلا من سيارة قرب رحوفوت، بعد يومين. ثم سقط جندي جريح في اثناء اشتباك مع

ستة عناصر من «صقور فتح» في مخيم رفح، بتاريخ ٥/١١، بينما أعلنت «حماس» عن قتل جندي وجرح آخر طعناً والاستيلاء على سلاحهما قرب موقع للمراقبة في نابلس، في اليوم التالي (**القدس العربي**، ١٢ و١٣/٥/١٩٩٣). ولم يمر سوى يوم واحد، حتى أصيب خمسة جنود بحادثتي إلقاء قنابل يدوية في رفح، على أيدي «صقور فتح» و«الجهاد الاسلامي» (**المصدر نفسه**، ١٤/٥/١٩٩٣).

وتوالت العمليات بجرح أربعة جنود بانفجار قنبلة يدوية في مخيم الشاطىء، في ١٥/٥، وبمقتل أربعة أشخاص بينهم فلسطينيان، وكانوا، جميعهم، يتفاوضون على صفقة خضروات قرب مستوطنة غتيت في القطاع، بتاريخ ١٦/٥. وتبين ان مسلحين أطلقوا النار باتجاههم من داخل سيارة، وانهم نفّذوا عملية مشتركة لحركتي «حماس» و«فتح» (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٩٣). كما سقط ثلاثة جنود جرحى في اليوم ذاته، بعد انفجار قنبلة يدوية بعربتهم في مخيم الشاطىء، وقد جرح جنديان آخران بالطريقة ذاتها في المخيم عينه بتاريخ ٢١/٥. وانتهى شهر أيار (مايو) بمقتل جندي وسط مدينة الخليل، بتاريخ ٢٨/٥، على يد ناشط واحد أو ناشطين تمكّنا من الفرار، وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها، علماً بأن الجيش الاسرائيلي أشار الى مسؤولية «حماس» (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٣). وانتهت الفترة قيد المراجعة بثلاث عمليات أخرى أدّت الى اصابة جنديين بانفجار قنبلة يدوية في رفح ومستوطن بانفجار عبوة قرب موشاف شيقف، بتاريخ ٦/٥، وطعن سائق شاحنة على يد امرأة تمكن من اعتقالها قرب حاجز ايرز بتاريخ ٦/٩، وجرح جندي بانفجار قنبلة يدوية في رفح بتاريخ ١٠/٥.

الى ذلك، أكدت المصادر الاسرائيلية تراجع عدد العمليات الفلسطينية والصدامات غير المسلحة منذ غلق الارض المحتلة. فقد انخفض عدد العمليات داخل قطاع غزة من ١٩٧ في الفترة من شباط / آذار ـ (فبراير / مارس) الى ١٢٦ في الفترة من نيسان / أيار (ابريل / مايو)، أي بتراجع ٣٣ بالمئة، ومن ٢٥٢ الى ١٨٧ في الضفة الفلسطينية، أي بتراجع ٢٦ بالمئة (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٣). ودلّ السجل الصحافي اليومي على صحة ذلك التقدير، اذ انخفض عدد الهجمات بقنابل «المولوتوف» الحارقة وأعمال حرق السيارات، مثلاً، ليصل الى معدّل هجمة واحدة كل يومين. وفي هذه الاثناء، صدر احصاء اسرائيلي أشار الى وقوع ٤٥٠ عملية اضرام نار بممتلكات الاسرائيليين، وحرق ٥٠٠ سيارة في خلال العام ١٩٩٢، دون الاشارة الى الارقام الخاصة بالعام ١٩٩٣ (**القدس العربي**، ٢٧/٥/١٩٩٣). وفي المقابل، اتضح ان تناقصاً كبيراً طرأ على عمليات اعدام المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال الاسرائيلي، اذ انخفض العدد الى ثلاثة في خلال الشهرين قيد المراجعة، وهو أدنى معدل منذ أربع سنوات تقريباً.

تهديد اسرائيلي

لم يكن غلق الضفة والقطاع وكذلك الحشد العسكري والتكثيف الامني، السلاح الوحيد في جعبة الحكومة الاسرائيلية لمكافحة المقاومة المسلحة الفلسطينية، بل تضافرت الوسائل الثلاث مع الاساليب والتكتيكات القمعية، المتبعة أصلاً، لتنقل المعركة الى الطرف الآخر. ويمكن القول ان اجراءات الغلق وخلافها، وفّرت الطرف الذي أتاح للوسائل الاخرى، كتحرير القيود على استخدام الذخيرة الحية، والقتل، وقصف المنازل، ان تأخذ مداها وتزيد من تأثيراتها.

واتضح ذلك تماماً من خلال احصاءات الشهداء والجرحى الفلسطينيين، في خلال الفترة قيد المراجعة. اذ تناقص عدد الشهداء قليلاً في خلال شهر نيسان (ابريل)، وبلغ ١٤ شهيداً في خلال النصف الثاني منه؛ إلّا انه عاد وارتفع كثيراً في أيار (مايو)، حيث استشهد ٣٩ مواطناً فيما عاد عدد الجرحى الى معدلات تراوحت بين ٢٠و٦٠ جريحاً في غير يوم من أيام الشهر. وفيما أشار «مركز غزة للحقوق والقانون» الى سقوط ١٢ شهيداً و٦٠٨ جرحى في خلال نيسان (ابريل) في القطاع وحده، أضافت لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق بالممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة ان معدل قتل الاطفال ارتفع في ظل حكومة رابين بنسبة ١٨٠ بالمئة، اذ سقط ١٢٥ طفلاً في خلال تسعة شهور، مقابل ٧٢ في الفترة المماثلة من عهد الحكومة السابقة (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٣؛

والحياة، ٩/٥/١٩٩٣). أمّا في ما يخص شهر أيار (مايو)، فقد أشار تقرير «مركز غزة للحقوق والقانون» الى سقوط ٢٩ شهيداً و١٣٩٧ جريحاً، منهم ٦٥٩ بالرصاص الحي (مقابل ٢٠٠ بالرصاص قبل شهر)، في قطاع غزة وحده، أي بزيادة تراوحت بين الضعفين وثلاثة أضعاف (القدس العربي، ١٥/٦/١٩٩٣).

وهكذا، ارتفع عدد الشهداء منذ بدء الانتفاضة الى ١٣٨٩، بعد سقوط ٦٠ في خلال الفترة قيد المراجعة، وبضمنهم ضحايا انفجار السيارة الملغومة في مستوطنة محولا بتاريخ ١٦/٤، وستة من اعضاء «حماس» استشهدوا في اثناء محاولتين منفصلتين لعبور الحدود الى مصر ليلتي ٨ و١٠/٥. كما شمل ذلك العدد أربعة من «صقور فتح» استشهدوا داخل سيارتهم بعد ان حاولوا تفادي الاعتقال ودهس حاجز مفاجىء في ٣/٥، وسجين قضى بحريق غامض في زنزانته في ١٧ الشهر، عدا شهيد صدمته سيارة عسكرية خالفت قواعد السير في نابلس بتاريخ ٣١/٥، وطفل يبلغ السنتين من عمره دهسته عربة عسكرية أخرى في غزة بتاريخ ١٤/٦.

الى جانب تخفيف القيود على اطلاق الرصاص والقتل المتعمّد، لجأت قوات الاحتلال الاسرائيلية، مجدداً، الى أسلوب قصف المنازل بعد اخلائها من السكان، بحجة مطاردة الناشطين المطلوبين. وأدّى ذلك الى تدمير ٢٣ منزلًا في مخيم جباليا وفي حي التفاح في غزة، بتاريخ ٢٠/٤، وتضرّر ١٨٠ منزلاً حسب احصاء فلسطيني (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ٩/٥/١٩٩٣). كما تمّ قصف ستة منازل في بيت حانون في ١/٦، وعدد غير محدد في دير البلح، وثمانية منازل في غزة بتاريخ ٣٠/٦. وجاء ذلك الى جانب غلق خمسة منازل من قرى عدة اتهم احد سكانها بمخالفات أمنية، وهدم ١٠ منازل ومسجدين بدعوى عدم الترخيص.

وظهرت أوجه أخرى للقمع، منها، مثلاً، ارغام جنود لواء «غولاني» في قطاع غزة، عدداً من الرجال على انشاد أغانٍ تشيد باللواء وعلى تقبيل طالبات المدارس الاسرائيلية (هآرتس، ١٨/٤/١٩٩٣). وقام بعض الجنود بتكسير أو سرقة معدات من داخل المدارس، بينما ظهر جنود آخرون عراة في أكثر من مناسبة قبالة طالبات في خان يونس (الحياة، ٢٠/٤/١٩٩٣). وانعكس الفلتان، أيضاً، في قيام عناصر الحواجز الاسرائيلية، بتاريخ ٢٥/٤ و٥/٥، باطلاق الرصاص على سيارات لم تتوقف عند الحواجز، ممّا أدّى الى اصابة اسرائيليين بدلًا من الفلسطينيين. وقد أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن الحادثة الثانية، التي أصيب فيها اسرائيلي، وفلسطيني من أرض الـ ١٩٤٨ قرب عتيل وكانا يستقلان السيارة عينها (القدس العربي، ٦ و٨ ـ ٩/٥/١٩٩٣).

كما صادف ان أصيب مستوطنان بنيران احد الحواجز عند عين يبرود، في ٢٥/٤. وكشف الجيش الاسرائيلي بتاريخ ١٠/٥ انه تمّت مصادرة أسلحة من مستوطنين قبل اسبوع، خططوا لانشاء ميليشيا خاصة تحت غطاء «لجنة أمن الطرق» (المصدر نفسه، ١٠/٥/١٩٩٣). وتبيّن ان حركة «كاخ» العنصرية هي المسؤولة، فيما شدّد جهاز الامن العام «الشاباك» من مراقبته ونشاطه بين المستوطنين (الحياة، ١٠/٥/١٩٩٣). وبعد سلسلة من الاعتداءات والانتهاكات في أماكن مختلفة، أعلن عن وجود تنظيم يهودي سري اسمه «القوة اليهودية» يهدف الى اغتيال شخصيات فلسطينية، يضم ٢٠ إرهابياً غالبيتهم في العشرين من العمر، وبعضهم يمضي خدمته العسكرية (القدس العربي، ١١/٦/١٩٩٣).

اوضاع الجنوب اللبناني

في أعقاب تنفيذ ٣٣ عملية وطنية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي والعميلة لها في الجنوب اللبناني في الفترة السابقة، سقط خلالها أربعة قتلى وعشرة جرحى اسرائيليين وعميلان وتسعة جرحى لبنانيين وعشرة شهداء وطنيين وفلسطينيين، نفّذ المقاومون ٤٢ هجوماً خلال الشهرين قيد المراجعة، عدا اطلاق عشرات قذائف الهاون وصواريخ «كاتيوشا». وأدّى ذلك الى سقوط ثمانية شهداء مقابل سبعة قتلى وخمسة جرحى لدى «جيش لبنان الجنوبي» العميل، وقتيلين وسبعة جرحى لدى قوات الاحتلال. وشاركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تنفيذ عمليتين وشاركت حركة «فتح» في تنفيذ عملية ثالثة، فيما فقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير

فلسطين شهيدين بعملية أخرى. وتمثّل الرد الاسرائيلي بتنفيذ غارات عدة قامت بها طائرات مروحية استهدفت احداها مسؤولًا في الجبهة الشعبية وعائلته في ياطر، حيث قتل ثلاثة أبرياء وجرح ستة بتاريخ ١٦/٤، وكذلك قاعدة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في جبل الحليب بتاريخ ٣٠/٤، حيث اصيب عسكري ومدنيان بجروح، ومخيم عين الحلوة بتاريخ ٩/٦ ولم تقع اصابات.

وأخيراً، تواصلت «الحرب الصغيرة» بين حركة «فتح» وجماعة «أبو نضال»، وسقط من جرائها سبعة قتلى وأربعة جرحى من جميع الفرقاء، بمن فيهم «حركة التوحيد الاسلامية»، علماً بأن هدوءاً حذراً ساد بعد قيام «فتح» باطلاق سراح عدد من المعتقلين لديها بتهم تخريبية بتاريخ ٣٠/٥، في حضور مؤتمر شعبي في الرشيدية. وكانت تلك الحرب قد أودت بحياة خمسة أشخاص، بينهم العقيد صلاح الدين عبدالباقي (يونس عواد) مسؤول «فتح» في بيروت، واصابة ثمانية بجروح في الفترة السابقة.

د. يزيد صايغ

عام على الائتلاف السياسي في اسرائيل

درج المعلقون السياسيون في اسرائيل على منح كل حكومة اسرائيلية جديدة فترة «سماح» تتراوح مدتها وفق طبيعة المواضيع التي يتابعها هذا المعلق، او ذاك. وفي شهر تموز (يوليو) الماضي، انقضى عام كامل على تشكيل حكومة حزب العمل الاسرائيلي، برئاسة، اسحق رابين، وحوالى ١٣ شهراً على «الائتلاف السياسي» الذي أسفرت عنه الانتخابات للكنيست الثالث عشر. وهذه الفترة كافية بحد ذاتها، للوقوف على انجازات أية حكومة او اخفاقاتها. وبطبيعة الحال انتهز العديد من المعلّقين السياسيين في اسرائيل، المناسبة ـ كل بحسب وجهة نظره ـ لتقييم أداء الحكومة، بشكل عام، وما حققته أو لم تحققه من الاهداف التي حددتها لسياستها في مختلف المجالات.

لكن الامر في هذه المرة، لم يقتصر على تقييمات المعلقين. فقد استخدمت حكومة رابين اسلوباً جديداً ـ لم يكن متبعاً في السابق ـ تمثل في اقدامها على وضع كرّاس خاص أطلق عليه اسم «تقرير رئيس الحكومة عن النشاطات في الفترة ما بين تموز (يوليو) العام ١٩٩٢ وحزيران (يونيو) العام ١٩٩٣». وجاء التقرير في ١٤٤ صفحة تضمّنت عرضاً مكثّفاً واجمالياً، لانجازات مختلف الوزارات والوزراء، كل في نطاق مسؤوليته. وأدّى هذا التجديد الذي قامت به حكومة رابين، وأعلنت عنه قبل بضعة أسابيع من تنفيذه الى اقدام المعارضة الرئيسة (الليكود) على وضع كرّاس مضاد تحت عنوان «سنة من الاخفاقات»، جاء في ٤٧ صفحة تضمّنت اخفاقات الحكومة ـ من وجهة نظر الليكود ـ في العديد من المجالات (**معاريف**، ١٩٩٣/٦/٢٨).

وعلى خلفية هاتين المبادرتين من جانب الحكومة والمعارضة، نشب خلاف ذو طابع بروتوكولي بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة. فوفقاً للمخطط الذي وضعه مكتب رئيس الحكومة، كان يفترض ان يقام احتفال في مقر رئيس الدولة يحضره الوزراء وكبار موظفي وزاراتهم وممثلون عن مختلف وسائط الاعلام، بمناسبة اصدار الكراس وتسليمه الى رئيس الدولة، عيزر وايزمان. وفور الاعلان عن برنامج الاحتفال، سارع زعيم الليكود الجديد، بنيامين نتنياهو، الى الاتصال بمكتب رئيس الدولة، والمطالبة بأن يستقبل الرئيس وفداً مماثلاً عن الليكود، لتسليمه كراساً آخر يتضمن وجهة نظر المعارضة في اداء الحكومة وسياستها. ورفض رئيس الحكومة هذا الامر، بشدة، واعتبر في تصريح أدلى به الى المراسلين ان موافقة رئيس الدولة على استلام كراس من المعارضة تتحدث فيه عن اخفاقات الحكومة «أمراً غير مقبول في أي نظام حكم منتظم» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٦/٢٨). وسويت هذه الازمة بالغاء الاحتفال المخطط له في مقر رئاسة الدولة، واجرائه في المنزل الرسمي لرئيس الحكومة في القدس (**معاريف**، ١٩٩٣/٦/٢٨). وبعد انتهاء الاحتفال، توجه رئيس الحكومة الى مقر رئيس الدولة، حيث سلّمه الكراس المتعلق بانجازات حكومته خلال العام الاول من عمرها. وبعد أربع وعشرين ساعة من ذلك، توجه زعيم الليكود الى مقر رئيس الدولة، حيث سلّمه كراس الليكود المتعلق باخفاقات حكومة رابين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٦/٢٩). وانتقد بعض المعلّقين موقف رابين في هذه المسألة، لناحية محاولته استخدام مؤسسة الرئاسة لأغراض اعلامية، وقال، في هذا الشأن، المعلّق الصحفي، فولص، انه «اذا كانت الحكومة تبغي حقاً تقديم كشف حساب عن اعمالها الى الجمهور، فليس من الجائز لها، في هذه الحال، تجاوز الكنيست الذي يعتبر المنبر المناسب لمثل ذلك الامر» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٧/٢).

انجازات... واخفاقات!!

يبدأ كراس الحكومة استعراضه لنشاطاتها،

في خلال العام الاول من عمرها، بفصل عنوانه: «السياسة الخارجية والامنية». وفي هذا الفصل وتحت عنوان فرعي موضوعه عملية السلام، تعترف حكومة رابين بأنها لم تتمكّن من تحقيق كل ما وعدت به على هذا الصعيد. فقد جاء في التقرير ـ الكراس انه «في ما يتعلق بعملية السلام، حققت الحكومة وعداً واحداً من وعودها للناخب، هو تحريك عجلات عملية السلام وانقاذها من الجمود الذي كان سائداً في السابق. لكنها لم تتمكّن من الوفاء بتعهد آخر هو التوصل الى تسوية في خلال فترة زمنية محددة». وبعد هذا الاعتراف، قدّم واضعو التقرير ايضاحاً معلّلاً لعدم تمكن الحكومة من تحقيق الشق الثاني من تعهدها المتعلق بعملية السلام. وغاية هذا الايضاح واضحة جداً. فالمسؤولية عن عدم التقدم تقع على عاتق الاطراف الاخرى (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٦/١٩٩٣).

لكن انجازات الحكومة لا تنحصر في تحريك عجلة عملية السلام. فهذا بحد ذاته أدى ـ كما هو مكتوب في الكراس ـ الى تحقيق فوائد جمة لاسرائيل، لم تتمكن، في السابق، من تحقيقها. وتمثل ذلك في تحسّن ملموس في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وجد تعبيراً عنه في حصول اسرائيل على الضمانات المالية لقروض اسكان واستيعاب المهاجرين الجدد، وفي بناء العلاقات مع ادارة الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، على أساس الثقة المتبادلة، وفي تجديد مذكرة التفاهم والتنسيق الاستراتيجي بين البلدين لمدة خمس سنوات أخرى (**المصدر نفسه**).

وتحدّث الكراس، في سياق استعراضه لانجازات الحكومة على صعيد عملية السلام، عن احراز تقدم لأن «الحكومة سكبت مضموناً في عملية السلام، من خلال تضمين المباحثات مواضيع جوهرية، بدلاً من المواضيع الاجرائية التي تميّزت بها المباحثات في السابق» (**معاريف**، ٢٨/٦/١٩٩٣). ويؤكد واضعو الكراس، على ان كل المبادرات للتقدم في المباحثات، على المسارات كافة، جاءت من جانب اسرائيل وانه حصل تقدم معيّن في بعضها، وكبير في بعضها الآخر، كما هو الحال على المسار الاردني (**المصدر نفسه**).

وبالنسبة الى المباحثات مع الفلسطينيين، جاء في الكراس، ان الحكومة قدّمت اليهم اقتراحات بشأن الترتيبات المرحلية للحكم الذاتي، تضمنت نقل معظم مجالات عمل الادارة المدنية الى ايديهم، ولكن من خلال احتفاظ اسرائيل بالمسؤولية عن الأمن والابقاء على كل الخيارات مفتوحة الى حين المفاوضات بشأن التسوية الدائمة (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد المفاوضات مع سوريا، أشارت الحكومة في كراس انجازاتها، الى ان الجانب السوري، يتخذ في هذا الوقت، موقفاً قوامه «كل شيء في مقابل كل شيء»، على غرار النموذج الذي رسمت خطوطه في اتفاق السلام مع مصر. ولكن «يجب التذكير [في هذا الصدد] بأوجه الاختلاف الاقليمية» (**المصدر نفسه**).

أمّا كراس الليكود فأشار، في سياق استعراضه للمجال السياسي، الى ان الحكومة تمارس سياسة فاشلة، «قادت الى منح سكان القدس العرب حق المشاركة في الانتخابات الى مجلس الحكم الذاتي، اضافة الى منح هذا المجلس صلاحيات أوسع. كذلك منحت الحكومة الفلسطينيين صلاحية انشاء محطة اذاعة وتلفزة فلسطينية. هذا اضافة الى ضمّ فيصل الحسيني الى الوفد الفلسطيني وغيره من الامور. وحذّر الليكود من تحول الحكم الذاتي للسكان الى حكم ذاتي للسكان والارض، ومن التوجه المتواصل للمساس بانجازات اتفاقيتي كامب ديفيد وصيغة مدريد، ومن التحلل من الالتزام بالسيادة الاسرائيلية على الجولان، ومن تعاظم تدخل الولايات المتحدة الاميركية في مجرى المفاوضات، ومن اضفاء الاهلية على منظمة التحرير الفلسطينية كطرف محاور، ومن المساس بمكانة القدس كعاصمة اسرائيل الموحدة (**المصدر نفسه**).

كذلك برز تباين في تقييم عمل الحكومة بالنسبة الى موضوع الأمن الداخلي. فكراس الحكومة اعتبر قرارها بطرد نشيطي حركة حماس احد الانجازات كونه ألحق ضربة قاسية بالبنية التحتية لهذه الحركة. ورأى واضعو الكراس أن اغلاق المناطق [المحتلة] أدى الى انخفاض ملحوظ في النشاط «الارهابي». وان تمكّن قوات الامن من اعتقال ١٢٤ من نشيطي حركة حماس شكّل ضربة للبنية التحتية الميدانية لتلك الحركة وقدرتها على القيام

بعمليات «ارهابية» (المصدر نفسه، ١٩٩٣/٦/٢٨).

في المقابل، اتهم الليكود الحكومة في الاخفاق بمكافحة «الارهاب». فالحكومة ـ كما جاء في كراس الليكود ـ «تعهدت باستئصال الارهاب من تل ـ أبيب، زارعة الوهم وكأن السير في المفاوضات بخطى حثيثة سوف يصفي الارهاب تلقائياً». ولكن في الواقع، «تمّ اسراع الخطى في المفاوضات، دون ان يؤدي ذلك الى ايقاف الارهاب. بل بالعكس، حصل تصعيد في أساليبه: فقد أضافت منظمات الارهاب الى مستودعاتها من السكاكين والفؤوس، المسدسات والبندقية والقنبلة، وحتى الصواريخ التي تطلق من على الكتف» (معاريف، ١٩٩٣/٦/٢٨). والسبب في كل هذا ـ بحسب كراس الليكود ـ هو محاولة الحكومة استرضاء منظمات الارهاب. وقدّم الكراس احصائيات مقارنة لضحايا الارهاب، فأشار الى ان الارهابيين العرب، قتلوا، في الشهور التسعة الاولى من عمر حكومة رابين، ٣٦ مدنياً اسرائيلياً، بينما وصل عدد الضحايا في الشهور التسعة الاخيرة من عمر حكومة شامير الى ٢٢ مدنياً اسرائيلياً فقط. وبالنسبة الى الاجراء الذي اتخذته حكومة رابين باغلاق المناطق المحتلة، رأى الليكود ان هذا الاجراء ومن حيث الجوهر، يشكّل اعترافاً باخفاق الحكومة في مكافحة الارهاب (المصدر نفسه).

ومن مجال السياسة الخارجية والامنية، انتقل كراس الحكومة الى تعداد انجازاتها في المجالات الاخرى، كمكافحة البطالة وتغيير سلّم الاولويات القومي وتوظيف رؤوس الاموال في مشاريع التطوير والانماء الى غير ذلك من المجالات في حقول التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي والاسكان. امّا كراس الليكود فاضافة الى دحض هذه الانجازات فانه يعزو بعض ما تحقق منها الى عهده (معاريف وبديعوت احرونوت، ١٩٩٣/٦/٢٨).

وتحدث كراس الليكود عن المناخ السياسي العام في اسرائيل وأحاسيس الجمهور، فأشار في مطلع كراسه الى «ان الغالبية العظمى من الجمهور تشعر بخيبة الامل»، وان «حجم الاحساس بخيبة الامل كان على قدر التوقعات التي علّقت على وعود حزب العمل برئاسة رابين». وخلص الليكود في كراسه الى الاستنتاج بوجود احساس بضرورة الاسراع في العمل من أجل تخفيف حدّة مشاعر الاحباط التي بدأت تعمّ أوساطاً واسعة من الجمهور. والدليل على مشاعر الاحباط هذه، وجده الليكود في استطلاعين للرأي العام جاء في خلاصته الاولى منهما، ان الجمهور في تثمينه لاعمال الحكومة، لم يمنحها أكثر من درجة «يكفي بصعوبة»، بينما أشار الاستطلاع الآخر الى ان ٦٣ بالمئة من الجمهور غير راضين عن أداء الحكومة وسياستها (معاريف، ١٩٩٣/٦/٢٨).

واتهم زعيم الليكود، الحكومة، في سياق تصريحات أدلى بها الى المراسلين تعقيباً على كراس الانجازات الحكومي، بأنها «بدلاً من استخدام قدرتها لتحقيق سلام يمكن العيش في ظله... فانها فضلت ابداء الضعف». وأضاف زعيم الليكود ان خيبة الأمل الثانية من أداء الحكومة، تبرز في سياستها الاقتصادية، «فالحكومة ـ بحسب رأي نتنياهو ـ لم تحدث أي تحول في الاقتصاد، بل بالعكس، فانها عادت الى ادارته بأسلوب مركزي ـ اشتراكي، حيث مصلحة الحزب فوق كل اعتبار» (المصدر نفسه).

تقييم ايجابي وتحفظات

اجمالاً، يمكن القول استناداً الى مجمل التعليقات الصحفية التي تناولت تقييم أداء الحكومة وسياستها بمناسبة انتهاء العام الاول من عمرها، ان تلك التعليقات اتّسمت، على وجه العموم، بلهجة ايجابية وإنْ لم يخل بعضها من تحفظات وتحذيرات، وبخاصة بالنسبة الى موقفها المتردد من حسم بعض الامور المتعلقة بعملية السلام. فالمعلق الصحفي، يعقوب يونا، رأى ان «السطر الاخير» الذي يمكن ان يلخص «سيل» عملية التقييم لسياسة الحكومة في عامها الاول، يجب ان يكون: «حان وقت التحرّك. فهذه الحكومة يتوجب عليها البدء بالتحرك بسرعة أكبر، مشفوعة بالجرأة والشجاعة السياسية» (دافار، ١٩٩٣/٦/٢٣).

وأضاف يونا «ان الحكومة ورئيسها يكثران الحديث عن مركزية عملية السلام في سياستها وعن أن هذه الحكومة، هي حكومة سلام. ولكن الاقوال وحدها لا تكفي. يجب ايقاف التحدث عن

عملية السلام والتقدم بسرعة لصنع السلام. فهذه الحكومة ملزمة بانهاء مدة ولايتها، بينما في جعبتها اتفاقيتي سلام موقعتين. والكل أصبح يدرك ان الامر في حكم المستطاع، والحكومة التي لا تستغل الزخم التاريخي لصنع السلام، تحكم على شعبها بويلات الحرب. هذا هو قانون التاريخ (**المصدر نفسه**).

وأشار يونا الى الثمن المطلوب من اسرائيل لصنع السلام فقال: «لا شك لدي ان رابين يريد السلام، ولكن لدي شكوك اذا كان قد تعمّق لديه الادراك المؤلم والثاقب، الذي لا مفر منه، من ان اسرائيل وفي نهاية المسار، سوف تضطر الى التخلّي عن كل المناطق التي شوّهت المجتمع وتسببت في عفونته، وحرمانه من طاقات ثمينة، نفسية ومادية، على امتداد قرابة ٢٥ سنة. ولاحظ، ان ثمن السلام مع الفلسطينيين معروف بوضوح ومسجل وله تسميات مختلفة، لكن القصد هو اقامة دولة فلسطينية (مَنْ لا زال هذا الامر يخيفه؟) على أراضي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة. أمّا ثمن السلام مع سوريا فلا يقل عن ذلك. وعندما يدخل رابين هذا الادراك الى أعماقه ويفهم ان هذا على ما يبدو ثمن تغيير الواقع في المنطقة وانتقالها من حالة الحرب الى عصر السلام ـ سوف يكون من الممكن التوقيع على اتفاقيات تاريخية، وليس التحدث، فقط، عن مسارات ثمّ تركها تحتضر» (**المصدر نفسه**).

وتوصل الى هذا الاستنتاج، أيضاً، المعلق الصحفي عوزي بنزيمان، الذي رأى ان المهمة الاساسية التي وضعتها الحكومة نصب عينيها، أي اقامة السلام، لا زالت بعيدة عن التحقيق كما كان الامر عليه قبل سنة. ولكن مع ان هذه الحكومة، ليّنت، بالفعل، مواقفها التكتيكية، الاّ انها لم تتخذ بعد القرار المبدأي ـ الارض في مقابل السلام ـ هذا القرار المؤهل، فقط، لاحداث انطلاقة في المفاوضات» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٦/٢٧).

في المقابل، رأى المعلق الصحفي، دانيئيل بلوخ، «ان الآمال التي علّقت على هذه الحكومة كانت عالية جداً، ولم تتحقق بكاملها»، وأخذ على رابين مثلاً «تعهده بالتوصل الى تسوية سياسية في خلال فترة زمنية محددة»، ولكنه اعتبر ان الانجاز السياسي الخارجي والداخلي على حدّ سواء، الاكثر أهمية الذي حققته حكومة رابين حتى الآن، هو انجاز من ناحية تربوية ـ اعلامية، للمدى الطويل. فهذه هي المرة الاولى منذ حرب الايام الستة، التي يجوز فيها التحدث، علناً، عن تقسيم [أرض ـ اسرائيل] والفصل بين الشعبين وتقديم تنازلات اقليمية دون وصم القائل بالكفر والخيانة... كذلك من الجائز التحدث عن انسحاب في الجولان والبقاء على «قيد الحياة، جسدياً وسياسياً. وحتى ـ دون ان يكون لنا يد في ذلك ـ لو لم يحصل التقدم المنشود على طريق السلام، فلن يكون من الممكن الغاء التأثير التربوي لخطوات حكومة رابين» (**دافار هشفواع**، ١٩٩٣/٦/١٨).

ومن جهة أخرى، رأى الكاتب يوسي اولمرت «ان الجمود الحالي في المفاوضات السياسية، يشير الى افلاس سياسة حزب العمل الخارجية. فاذا واظب رئيس الحكومة على موقفه القاضي بعدم استعداد اسرائيل للانسحاب الكامل من على هضبة الجولان، حتى في مقابل سلام حقيقي مع سوريا ـ وهذا هو مطلب السوريين ـ فلن تكون هناك تسوية مع سوريا. كذلك لن تكون هناك تسوية مع الفلسطينيين طالما واصلوا الاصرار على المطالبة ببحث مشكلة القدس الآن، ومن ناحية عملية، فهم يقترحون تسوية مرحلية تقود بشكل لا مفرّ منه، الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، الامر الذي يرفضه حزب العمل أيضاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٦/٢١).

وخلص الكاتب أولمرت الى التقليل من شأن ما يعزى الى حكومة رابين من انجازات، حيث رأى «انه على الرغم من كل الوعود الرنانة وكثرة الاحاديث عن السلام من جانب هذه الحكومة، فليس هناك أي تحرك فعلي في المفاوضات. فالانجاز الوحيد الذي حققته اسرائيل، حتى الآن، هو المفاوضات المباشرة. وهذه، كما هو معلوم، قادت اليها حكومة الليكود السابقة وليس حكومة العمل الحالية (**المصدر نفسه**).

وبمناسبة انتهاء العام الاول من عمر حكومة رابين وتمكنها من الصمود وتجاوز بعض الازمات، على الرغم من جهود المعارضة المكثّفة لاسقاطها، حذر المعلّق الصحفي ران كسليف من اطمئنان رابين على مصير حكومته اعتماداً على ضعف المعارضة. فـ «الحكم لا تأخذه، فقط،

المعارضة القوية، بل حكومة ضعيفة قد تتسبب في فقدانه. وضعف المعارضة يفتح الامكانات للعمل في المكان الذي يمكنها الازعاج فيه: في التقدم في عملية السلام. فاذا نجحت الحكومة في قيادة الدولة الى تسوية تقوم على تنازلات جوهرية في الاراضي المحتلة، فلا شك في ان نشاط المعارضة سيتعاظم داخل الكنيست وفي الشارع، لكنها لن تستطيع اسقاط الحكومة. وبالعكس: فاذا فوّتت الحكومة الفرصة المتاحة للسلام، فانها سوف تحافظ، فعلاً، على المناطق، وتضعف، الى حدّ كبير، نشاط المعارضة، لكنها، في نهاية المطاف، ستفقد الحكم» (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٩٣).

أمّا الكاتبة ايلانه همرمان، فوجهت انتقادات شديدة الى حكومة رابين لأنها «لم تثبت حتى الآن، بأي حال من الاحوال، انها حكومة سلام». وأضافت «ومن هذا الوهم، وكما يبدو، حان الوقت لأن نستيقظ، وحان الوقت لاجراء حساب ثاقب للنفس مع هذه الحكومة ومع أنفسنا...» (**بوليتيكا**، العدد ٥٠، تموز / يوليو ١٩٩٣، ص ٤).

وعددت همرمان مآخذ عدّة على سياسة حكومة رابين من بينها انه «فرض في عهد هذه الحكومة على سكان المناطق [المحتلة] نظام قمع لم يعرفوه في معظم أيام حكومة الليكود». ورأت همرمان انه يمكن اجمال أداء الحكومة ازاء الفلسطينيين في العام الاول من عمرها، بتسجيل تحرك ايجابي في اتجاههم في بعض الامور غير الجوهرية، أمّا الميزان العام لسياستها فيبقى سلبياً: «ففي الجانب الايجابي، يمكن تسجيل خطوات مثل منح الفلسطينيين مزيداً من الحرية والحركة السياسية، أكان ذلك داخل المناطق الفلسطينية المحتلة ـ بعقد الاجتماعات واللقاءات ـ أو لناحية السماح بالاتصالات بين سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ أو على شكل تخفيف قبضة الرقابة على الصحف، وسخاء أكثر في تخصيص الاموال للمدن والقرى الفلسطينية، وأخيراً اعادة ٢٥ من المبعدين القدامى» (**المصدر نفسه**).

أمّا الجانب السلبي فيتجسد، على سبيل المثال، لا الحصر، «في ارتفاع مضطرد في عدد القتلى والمصابين، وبهدم عشرات المنازل... وبعملية الطرد الاخيرة لأكثر من ٤٠٠ من السكان. كذلك يتجسد الامر في الحضور المكثّف والأيدي على الزناد لقوات الجيش في مراكز التجمعات السكانية المكتظة وبخاصة في قطاع غزة، حيث منذ نهاية آذار (مارس) الماضي، حُرم عشرات الألوف من العمال وأبناء عائلاتهم لقمة العيش، وفُرضت قيود مشدّدة على تحركات السكان، ومنع الوصول الى القدس الشرقية التي تعتبر مركزاً اقتصادياً وطبياً وثقافياً ودينياً للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

وبالنسبة الى موقف حكومة رابين في مفاوضات السلام، رأت همرمان، ان جولات السلام التي تمّت بين هذه الحكومة والفلسطينيين انتهت الى لا شيء. ولاحظت ان الوثيقة الاسرائيلية التي قدمت الى جولة المفاوضات التاسعة، لم تتضمن أي تغيير جوهري مقارنة بمواقف الحكومة السابقة، «فاسرائيل تواصل الاقتراح على الفلسطينيين ادارة ذاتية ذات طابع بلدي ـ وظيفي، وليس سيطرة فعلية على مصيرهم الفردي والوطني في اراضي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة المحتلين» (**المصدر نفسه**).

وخلصت همرمان الى ان الاتفاق المرحلي الذي سيقوم على المبادىء التي تقترحها اسرائيل، والهادفة الى ابقاء كل «الخيارات مفتوحة» استعداداً للتسوية النهائية ـ «سوف يقود الى الفوضى: فأي سلطة ذاتية فلسطينية منتظمة لن تتمكن من الثبات والبقاء في منطقة مجزأة قطعاً قطعاً بين ادارتين: ادارة للمستوطنات المنتشرة بالعشرات في أجزاء الضفة والقطاع كافة، وأيضاً في وسط أماكن التجمعات والقرى العربية؛ وادارة أخرى للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

زوبعة أمنية وعواصف مالية

بعد ثلاثة شهور على فرض «الطوق الامني» على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بدأت تتضح حدود الهجمة الامنية التي استهدفت تصفية الجيوب العسكرية لحركة «حماس» والمجموعات الفلسطينية المسلحة الاخرى.

غير ان هذا التطور الذي بلغ ذروته في اعتقال مئة وعشرين من نشيطي «حماس»، في الضفة والقطاع، لم يكن الابرز والاكثر خطورة في ما شهدته المنطقتان. فقد رافقه وتبعه تدهور عام هزّ الاساسات التي تسند عدد من المؤسسات الوطنية مع تراجع مستوى الدعم المالي لبعضها، وتوقف الجهات الداعمة عن متابعة دعمها ومساندتها الماليين لبعضها الآخر.

هذه الصورة القاتمة لم تحجب بعض الضوء المنبعث من وسط الحصار في شهريه الرابع والخامس. فالى جانب الصمود العام للفلسطينيين تحت الحصار، تمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية، أيضاً، من تحقيق ثلاثة انتصارات في ثلاث عمليات انتخابية أُجريت في مؤسسات في الضفة، برهنت على ثبات التوازن العام في النفوذ بين م.ت.ف. والقوى الاخرى، وأكدت ان توازن القوى ما يزال في صالح المنظمة التي تحظى بالنفوذ الغالب حتى انتهاء الفترة قيد المراجعة.

إضعاف نسبي

لقد تعرّضت خلايا «حماس» وتنظيمها في الارض المحتلة لواحدة من أكثر الضربات الامنية قسوة؛ إذ أعلن مصدر في جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشين بيت) بتاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٩٣ عن اعتقال مئة وعشرين فلسطينياً وصفوا بأنهم أعضاء في التنظيم السياسي لـ «حماس». وكشف المصدر الامني، أن من بين المعتقلين أربعة شبان مسؤولين عن اختطاف وقتل الجندي في «حرس الحدود» الاسرائيلي، نسيم طوليدانو، وقتل الشرطيين مردخاي يسرائيل وداني حزوت، في نهاية آذار (مارس) الماضي، وعن دهس مستوطنيْن عند مفترق مستوطنة «عيلي»، والاربعة هم: قائد الخلية محمد عيسى موسى (٢٥ عاماً)، وهو من سكان عناتا، وكان يعمل قبل اعتقاله مديراً لمكتب صحيفة «صوت الحق»، التي تصدر في القدس كفرع لمجلة الحركة الاسلامية في اسرائيل التي تصدر في أم الفحم؛ وماجد أبو قطيش (٢٣ عاماً)، وهو من سكان عناتا، أيضاً، وكان يعمل في قسم البستنة في القدس، ويدرس في كلية الدعوة في المدينة؛ ومحمد محمود عطون (٢٣ عاماً)، من سكان قرية صور باهر، وكان يعمل في احد الفنادق في القدس، ودرس، في وقت سابق، في كلية الدعوة الدينية في أم الفحم؛ وموسى محمد عكاري (٢٢ عاماً) من مخيم شعفاط، وكان يعمل في مستشفى المقاصد في القدس (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٦/٨). وكان عمل قائد الخلية محمد عيسى في مجلة «صوت الحق»، وكذلك تلقي محمد عطوان علومه في كلية الدعوة الاسلامية في أم الفحم، أثارا شكوكاً حول صلة هذين المعتقلين بتنظيمات الحركة الاسلامية في اسرائيل، التي يقودها ويتزعمها الشيخ عبدالله نمر درويش. الّا ان عدداً من قادة هذه الحركة نفوا، تماماً، ان تكون بينهم وبين «حماس» في الضفة والقطاع أية صلات معيّنة. وكتب المحرر في «صوت الحق»، خالد مهنا انه «لا يوجد أي رابطة مع حماس، او أي منظمات تعمل في داخل، أو خارج المناطق المحتلة» معنا. واستدرك: ولكن ذلك لا يعني أن الحركة الاسلامية لا تقيم علاقات مع هذه التنظيمات (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/٦/١٤).

اما المصدر الامني الاسرائيلي فذكر ان المعتقلين الاربعة كانوا شكلوا خلية سرية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ تحت اسم: الخلية السرية/الجناح العسكري لحركة «حماس» /

عزالدين القسام. وانهم اتصلوا، بعد قتلهم طوليدانو، بابراهيم طاهر نواهضة، من قرية اليامون، في قضاء جنين، حيث زوّدهم بمبلغ من المال لشراء سيارة ومعدات قتالية (القدس العربي، مصدر سبق ذكره).

امّا على صعيد التنظيم العسكري لحركة «حماس» فقد كشفت أجهزة الامن الاسرائيلية، استناداً الى ما أجرته من تحقيقات، انه كان تمّ تشكيل ثلاث قيادات مختلفة هي: القيادة الشمالية، والقيادة الوسطى، والقيادة الجنوبية. وقد أجرت القيادات الثلاث اتصالات مع الجناح العسكري لـ «حماس» في قطاع غزة. كما ساهم بعض المطلوبين في قطاع غزة في تشغيل خلايا «حماس» في الضفة، ومنهم عماد عقال ومحمد دخان. وكانت القيادات الثلاث تتلقى توجيهات من قيادة «حماس» في الخارج وتتسلم منها مبالغ مالية (المصدر نفسه).

ولكن، الى أي مدى أثّرت الهجمة الامنية هذه في بنية المنظمة الاصولية التي تلقت، على امتداد الشهور الستة الماضية، ضربات عدّة متتالية؟

في الواقع، أنه اذا كان لأي من الضربات الامنية ضد «حماس» من تأثير فالأمر يخص الضربتين الاخيرتين الكبيرتين اللتين لا يمكن اغفال تأثيراتهما على الوضع العالم للمنظمة الاصولية الأبرز بين مثيلاتها. فقد أضعف ابعاد نحو ٤٠٠ من أنصار «حماس» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ من أوضاعها التنظيمية، حيث اشتمل ذلك على عناصر الصف القيادي الاول والثاني. امّا الضربة الاخيرة التي أسفرت عن اعتقال مئة وعشرين ناشطاً فقد طاولت بالاساس التنظيم العسكري وهيكليته. وعلى الرغم من ذلك، فان اضعاف «حماس» وتقليص نشاطاتها نتيجة هاتين الضربتين لم يقضِ على هيكليتها (ربى الحصري، «اسرائيل تضعف حماس بضربات متتالية»، الحياة، لندن، ١٩٩٣/٧/٢٢). وذلك، كما رأى المحاضر في جامعة النجاح، د. اياد البرغوثي، لأن «حماس» تمتاز بسهولة اعادة بنائها في وجود أشخاص على استعداد كبير للتضحية في سبيل الله (المصدر نفسه)؛ وكذلك، بسبب مقدرة «حماس» في الحفاظ على استقلالية خلاياها (عزالدين القسام)، وكأن كلاً منها منظمة قائمة بذاتها. وقد ساعد هذا في الحدّ من اتساع تأثير الاعتقالات الاخيرة (المصدر نفسه).

وعلى الرغم من ذلك، فثمة اتفاق عام على ان ما وقع في الآونة الاخيرة أضعف، بصورة عامة، من نشاط «حماس». فالبرغوثي، مثلاً، اعتبر غلق الارض المحتلة، والحد من حركة المواطنين بين الضفة والقطاع وبين شمال الضفة وجنوبها، وفصل القدس عن بقية الارض المحتلة، كان له، جميعه، تأثير في هذا الاتجاه (المصدر نفسه). وهذا، أيضاً، ما أكدته مصادر في «حماس» نفسها ذكرت، ان غلق الارض المحتلة، منذ نهاية آذار (مارس) الماضي، حدّ من عدد الهجمات المسلحة التي تقوم بها «خلايا عزالدين القسام» (القدس العربي، ١٩٩٣/٦/١٦). امّا في الجانب الاسرائيلي الذي بدا في لحظة اعلان القبض على مئة وعشرين من أنصار «حماس» وقد احتفل بتوجيه الضربة الاخيرة، فقد سارعت أوساطه الى تهدئة المنفعلين بهذا «النصر» والانفعالات التي رافقته. فاضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى الاعلان، بعد ذلك، بأنه «لم تتمّ تصفية الارهاب وهو موجود». فيما قال الجنرال، ايهود براك، ان الكفاح ضد الارهاب لم ينته، ولم تنته الخلايا التي ستحاول متابعة تنفيذ عمليات مسلحة في داخل الارض المحتلة ووراء الخط الاخضر (يؤاف كسبي، «عملية الابعاد الاخيرة كانت خاطئة»، القدس العربي، ١٩٩٣/٦/١٤؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٩٣/٦/١١). وكتب كسبي: انه يجب النظر الى عملية الاعتقال الاخيرة من وجهة نظر المعايير النسبية، أكثر ممّا أجري، حتى الآن، في أجهزة الاعلام، ومن ذلك اقدام رابين على خطوة غير مسبوقة بعقد مؤتمر صحافي عاجل، قاطعاً البث التلفزيوني والاذاعي ليتحدث عن العملية الامنية. فهذا التصرف من جانب رابين «لا يعود بالذات الى عظمة وأهمية الانجاز، بقدر ما يعود الى حاجته، شبه اليائسة، الى تقديم انجاز ما الى الجمهور» (المصدر نفسه).

أزمة زاحفة

كشفت وقائع الشهرين الماضيين عن

تطوّرات عاصفة على صعيد استمرار عمل عدد كبير من المؤسسات الصحافية والتعليمية والاجتماعية التي اعتمدت، في جانب من تمويلها أو في معظمه، على المساعدات التي تقدمها م.ت.ف. وبدأت بوادر هذه الازمة مع توزيع بيان من قبل محاميين يمثلان ناشر صحيفة الفجر المقدسية، بول عجلوني، المقيم في الولايات المتحدة الاميركية. فقد تلقّى العاملون في الصحيفة بياناً أوضح عجلوني فيه، ان الازمة المالية التي تمر بها جميع المؤسسات الوطنية، اضطرته الى انهاء خدماتهم خلال ثلاثين يوماً. والمعروف ان الفجر تصدر باللغة العربية يومياً، وتطبع نسخة اسبوعية باللغة الانكليزية، ويعمل فيها ٣٨ موظفاً وصحفياً بالاضافة الى ٣٥ مراسلاً في أنحاء مختلفة من الضفة والقطاع. وعلّق مدير تحرير الفجر، علي الخليلي معقباً: «الكل يعلم بوجود الازمة، ولكننا لم نتوقع ان تنفجر بهذا الشكل القاسي». وأضاف: «ان الغموض يلف مصير الموظفين وعائلاتهم، اذ نصّ كتاب الفصل الذي تسلّمه العاملون على ان الناشر سوف يحاول ايجاد حل للأزمة من خلال ايجاد مصادر دعم إضافية. وحدّد لذلك موعداً أقصاه ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٣». وقال انه في حال فشله في الحصول على دعم، فان الفصل يصبح نافذ المفعول (**الحياة**، ١٩٩٣/٦/٢٦). وبالفعل، أعلن، بعد انتهاء الموعد المشار اليه، ان الفجر ستتوقف عن الصدور بعد ٢٢ عاماً كانت في خلالها ناطقة بلسان م.ت.ف. (**القدس العربي**، ٢٤ ـ ١٩٩٣/٧/٢٥). يذكر ان صحيفة الفجر اكتسبت شهرة في أعقاب اختفاء مؤسسها يوسف نصري ناصر العام ١٩٧٤، في ظروف غامضة. وقد تعرّضت الصحيفة، على امتداد السنوات الماضية، للغلق مرات عدّة. وتعرّض العاملون فيها للاعتقال، وفرضت الرقابة العسكرية على أخبارها ومقالاتها بشكل أكبر من أي صحيفة أخرى (**المصدر نفسه**).

وهكذا تكون الفجر الصحيفة الثانية التي تغلق بسبب الازمة المالية. فقد سبقها الى ذلك صحيفة «الشعب» اليومية التي كانت تصدر بتمويل من م.ت.ف. والتي توقفت عن الصدور منذ آذار (مارس) الماضي بعد ان عجزت عن دفع رواتب موظفيها. وتبعها، بعد شهرين اسبوعيتا «البيادر السياسي» التي يرأسها جاك خزمو، و«الاسبوع الجديد» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، ذكر صحافيون يعملون في «المكتب الفلسطيني للخدمات الصحافية»، الذي أسسته ريموندا الطويل، وابراهيم قراعين، قبل أكثر من عشر سنوات، ان المكتب أغلق عدداً من مكاتبه الفرعية في الضفة والقطاع؛ وقرر تخفيض رواتب العاملين في مكتبه الرئيس في القدس بنسبة ٣٠ بالمئة (**المصدر نفسه**).

وامتدت هذه الازمة الى المؤسسات التعليمية العليا التي كانت تحصل، حتى وقت قريب، على ٢٢ ـ ٢٥ مليون دولار، ولم تعد تملك، الآن، سوى مليون أو مليوني دولار فقط. ولم يتقاض أساتذة جامعة بيرزيت رواتبهم منذ شهرين، وأساتذة جامعة غزة منذ أربعة شهور. كما تضررت المستشفيات شأنها في ذلك شأن المنظمات النسائية والرياضية والاجتماعية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٨/١٧). ويتوقع مراقبون ان تعمد أجهزة اجتماعية تابعة لـ م.ت.ف. ممّن يستفيد من خدماتها ٤٢ ألف أسرة الى وقف نشاطاتها خلال أسابيع (**المصدر نفسه**).

فوز ساحق

على الرغم من التطورات السلبية هذه، فقد خاضت م.ت.ف. و«فتح» خصوصاً عمليات انتخابية وصف بعضها بأنه حقق فوزاً ساحقاً. فقد فازت كتلة الشهداء «الشبيبة الطلابية» التي ضمت أنصار م.ت.ف. بجميع مقاعد مجلس الطلبة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، والتي تعد ثاني أكبر الجامعات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد جامعة بيرزيت، في الانتخابات التي أجريت بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٩٣. وكان تنافس على مقاعد الهيئة الادارية للمجلس وعددها أحد عشر مقعداً، ست كتل طلابية هي: «الكتلة الاسلامية»، و«كتلة المبعدين»، و«كتلة مرج الزهور»، و«كتلة الشهيد عمر القاسم»، و«كتلة الشهيد أسعد الشوا»، و«كتلة القدس الشرقية»، الى جانب «كتلة الشبيبة». وقد حصل الفائزون على الاصوات التالية: طلال دويكات ١٣٩٩ صوتاً؛ حاتم سعدالله ١٤٣٥؛ بشار مسلماني ١٤٣٨؛ ابراهيم نمر ١٤٢٨؛ مهند قرارة ١٤٤٣؛ هشام عطاري ١٤٦٠؛ باسم حدايدة ١٤٣٥؛ فائد نزال ١٤٢٤؛

حسين الشريف ١٤٣٩؛ عبدالحكيم قاسم ١٤٠٩؛ شريف الاعرج ١٤٢١. وبلغت نسبة الاقتراع ثمانين بالمئة (**القدس العربي**، ١٥/٧/١٩٩٣).

أمّا في انتخابات اتحاد الموظفين العرب في وكالة غوث اللاجئين «اونروا» في قطاع غزة، والتي أجريت يوم الاحد بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩٣، فقد فاز الاتحاد الوطني التابع لـ «فتح» بـ ١٦ مقعداً من أصل ٢٧. وقد فازت «فتح» بكامل المقاعد السبعة لقطاع الخدمات، وبستة مقاعد في قطاع العمال من أصل تسعة، وثلاثة مقاعد في قطاع المعلمين من أصل ١١ مقعداً. وفازت الكتلة الاسلامية المنافسة بثمانية مقاعد في قطاع المعلمين، وبمعقدين في قطاع العمل. وكان عدد المقترعين بلغ ٤٤٨٠ موظفاً. وسيجرى، لاحقاً، تشكيل للهيئة التنفيذية لاتحاد موظفي الغوث، تضم أربعة معلمين وثلاثة عمال ومستخدمَيْن إثنين (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٣).

وجاءت العملية الثالثة في إطار الانتخابات لهيئة رابطة الصحافيين الفلسطينيين في الارض المحتلة. وقد أجريت يوم السبت، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٩٣. وتنافس على مقاعدها ثلاث كتل انتخابية، بينها كتلة م.ت.ف. التي حصلت على ١٢ مقعداً من أصل ١٣. وفاز الصحافي، بسام الكعبي، بالمقعد الثالث عشر. وكان خاض الانتخابات على قائمة مستقلة ضمته وزميل آخر له. يذكر ان انتخابات رابطة الكتاب والصحافيين تجرى، عادة، كل عامين. وكانت الهيئة الادارية السابقة للرابطة استقالت في أواخر العام الماضي ١٩٩٢، وظلت الرابطة من دون هيئة ادارية الى حين تمّ اجراء الانتخابات الاخيرة (**المصدر نفسه**، ١٢/٧/١٩٩٣).

على خلاف هذه النتائج، حققت الكتلة الاسلامية فوزاً كاملاً في الانتخابات التي أجريت في مجلس طلبة اتحاد كلية العلوم والتكنولوجيا في ابو ديس. وسيطر مرشحوها على جميع مقاعد المجلس. كما فازوا بجميع مقاعد الجمعية العمومية لمجلس الطلبة والبالغ عددها عشرون مقعداً. يذكر انه تنافس في هذه الانتخابات ثلاث كتل هي، الى جانب الكتلة الاسلامية، الكتلة الوطنية، وكتلة الجماعة الاسلامية (**المصدر نفسه**، ٢٣/٦/١٩٩٣).

خيارات بلدية «جديدة»

في أعقاب محاولة قام بها عضو مجلس بلدية القدس، موشي عميراف، لتشكيل قائمة جديدة مفتوحة على مشاركة العرب من سكان القدس فيها، في الانتخابات التي تجرى في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣، أصبح مؤكداً ان الفلسطينيين سيواجهون خيار المشاركة في المجلس البلدي للقدس فيما لو تحقق الفوز لمثل هذه القائمة.

ويعتقد موشي عميراف، الذي ينتمي الى حركة «ميرتس» اليسارية، ان الظروف الحالية مهيّئة، تماماً، لاقتحام «بلدية» تيدي كوليك، الذي يسيطر على مجلس البلدية منذ أكثر من ربع قرن. ويعتقد عميراف ان تحرّكه هذا يمكن ان يلقى النجاح لسببين: الاول، انه جاء في مرحلة من عملية السلام أصبحت فيها قضية القدس محور التجاذب الرئيس بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعقدة الجولات الثنائية والشوكة التي تقف في حلقها؛ الثاني، ان مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات على قائمته من شأنه ان يؤمن لها النجاح. وهذا، ما دفعه الى اعتماد برنامج سياسي مغرٍ لجلب أصوات ٥٠ الف عربي، يحق لهم التصويت عادة. وقام عميراف بالتعاون مع عضو المجلس البلدي، سارة مينكر ولوطه زلتسبرغر، بتشكيل حركة انتخابية سياسية «تريد اقناع الجمهور [الاسرائيلي] بأن هناك حلاً لمشكلة القدس». وانه لا داعي لاخفاء هذا الموضوع المعقد «تحت السجادة». وأخذ عميراف وجماعته على حركة «ميرتس» ترددها، ولا يعتبر ما أقدم عليه خروجاً عليها أو خيانة لها لأنه يعتقد «ان ثمة أهمية للقول، صراحة، ان القدس، حالياً، ليست كاملة، انها مدينة مقسّمة، تفتقد للأمن الشخصي، ونريد ان يتوفر لها ذلك. [اذ] لم تعترف أية دولة في العالم بالقدس عاصمة لاسرائيل سوى كوستاريكا» (**المصدر نفسه**، ١٦/٧/١٩٩٣).

على أساس برنامجه الانتخابي، يؤيد عميراف قدساً موحدة؛ «مفتوحة بلا حدود؛ ذات سيادتين، سيادة على المناطق العربية والسكان العرب الذين يشكلون ثلث سكان القدس؛ وسيادة اسرائيلية على الاحياء اليهودية وعلى الاسرائيليين الذين يسكنون المدينة». ويقترح برنامج عميراف قيام بلديتين واحدة للعرب «تهتم باحتياجاتهم لأنهم مظلومون

حالياً»، وأخرى لليهود. وتكون كلتاهما تحت سقف المدينة الأم الواحدة (**المصدر نفسه**، ١٤/٧/١٩٩٣).

على هذا الاساس، سعى عميراف الى الحصول على موافقة م.ت.ف. على خطواته لضمان توجيه الاصوات العربية لصالحه. وقد أعلنت مصادر في المنظمة (١٢/٧/١٩٩٣) ان الفلسطينيين في القدس، ربما صوّتوا في الانتخابات البلدية لحركة «سلام القدس» التي شكلها عميراف، والتي تدعو لأن تكون القدس مستقبلاً عاصمة لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين. فمثل هذه الحركة «قد تغيّر بحدة الصورة الانتخابية في المدينة» (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٧/١٩٩٣). وصرّح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان المنظمة تلقت رسائل من عميراف بهذا الخصوص وأنها تقدر جهوده، وكذلك دعوته لأنها «تلتقي مع المبادىء الحقيقية للسلام التي نتطلع اليها». لكن الموقف الاخير سوف ينتظر بعض الوقت الى حين تتخذ اللجنة التنفيذية قراراً نهائياً (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى ذكر دافيد ايش شالوم المقرب من قائمة «سلام القدس» ان د. احمد الطيبي، وهو أحد الشخصيات البارزة في القدس رفض عرضاً بتبؤ مركز مرموق على قائمة عميراف. وأرجأ شالوم هذا الرفض الى تحفظ الطيبي على المشاركة في الانتخابات البلدية (**المصدر نفسه**). والى حين تبدأ الحملة الفعلية للانتخابات قد يشهد الموقف تبدلات جديدة.

ربعي المدهون

الرئيس ياسر عرفات: نحو اقامة هيئة دولية للاشراف على انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني

[نص كلمة الاخ رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في حضور المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، المنعقد في فيينا ـ النمسا من ١٤ الى ١٩٩٣/٦/٢٥]:

السيد الرئيس؛

أصحاب السعادة؛

سيداتي سادتي؛

أود، في البداية، ان أخصّكم ـ يا سيادة الرئيس ـ بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر [ذي] الاهمية البالغة، في وقت تبوأت فيه حقوق الانسان مكانتها العالية، واستأثرت باهتمام العالم بأسره. كما وأنني احمل اليكم اهتمام شعبنا الفلسطيني البالغ بأعمال مؤتمركم ونتائجه، لاتصالها الوثيق بتطلعاته وهمومه ومعاناته، وارتباطها بحقوق الانسان التي أرستها الديانات السماوية، وشرعتها العهود والمواثيق والصكوك الدولية، على أساس وحدانية المعايير والتطبيق، في كل مكان وزمان، لكل بني الانسان بغض النظر عن اللون، أو العرق، أو الانتماء، أو العقيدة. فاليكم ـ يا سيادة الرئيس ـ ولأعضاء المكتب الموقرين، أكرر تهنئتي وتمنياتي لمؤتمركم بالتوفيق والنجاح.

السيد الرئيس؛

انني أحيي مؤتمركم الذي أقر امس، وبالاجماع، ضرورة التحرّك الفوري في مجلس الامن [الدولي]، لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات وعملية الابادة في البوسنة والهرسك.

السيد الرئيس؛

يستمد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان أهميته من عامل الزمن، ومن قضية مستقبل البشرية التي تُملي حالياً معالجة جذرية لأوضاع حقوق الانسان في العالم. إن عامل الزمن هو عامل حاسم، حيث يشهد العالم، اليوم، تحوّلاً نوعياً في مجال العلاقات الدولية، وتغيّراً خطيراً في مجال توازن القوى. ويرتبط بذلك كله التسارع في محاولات بلورة الأسس والمبادىء لارساء نظام عالمي جديد، تتجاذبه القوى الاقتصادية العظمى من ناحية، وعالم شاسع وعريض بسواده الأعظم من السكان والثروات من ناحية أخرى، تفصل بينهما عوامل القوة، والقدرة، والهيمنة لصالح القوى الاقتصادية العظمى. ويحاول العالم الشاسع، عالم الانسانية في كل مكان، التمسك بمبادىء وقيم، ومعايير، حقوق الانسان، ويرنو الى العمل بها، وتعزيزها، لصالح قضايا الحرية والتقدم والديمقراطية في المجتمع الدولي، ولتسليط الاضواء نحو العقبات التي حالت، في الماضي، دون التقدم بهذه الحقوق، مما يستوجب وضع الآليات اللازمة لذلك، في ضوء هذه المبادىء والمعايير السامية التي يتعيّن على الدول الالتزام بها.

السيد الرئيس؛

لقد أحرزت الامم المتحدة تقدّماً عظيماً في مجال حقوق الانسان، منذ اعتمادها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وما تلا ذلك من جهد للتوصل الى المصادقة على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واعلان الحق في التنمية، والاتفاقيات والاعلانات الاخرى، بحيث شكّلت، كلها، وبمجموعها، شرعة حقوق الانسان. ولكن استمرار مآسي التنكر لحقوق الانسان في أماكن مختلفة من العالم، وانتهاكات حقوق الانسان، بأبشع صورها وأشكالها، ما زالت ترسم علامة مقلقة من علامات مرحلة ما بعد قيام الامم المتحدة، وكأن مبادىء ومعايير حقوق الانسان، التي تضمنتها العهود والصكوك الدولية، لم توضع للالتزام والتنفيذ من قبل بعض الدول، وانما من أجل ان تستخدم، عند الاقتضاء، لتحقيق أغراض

لا علاقة لها بصيانة حقوق الانسان أو تعزيزها، بل تندرج، أساساً، في إطار السياسات المناهضة لعالمية التطوّر، وعالمية التقدم، وعالمية الحضارة.

وفي اعتقادنا ـ يا سيادة الرئيس ـ فان ممارسة سياسة التنكّر لعالمية حقوق الانسان من قبل بعض الدول ـ ومن بينها دول لم تُبرم، حتى الآن، العهدين الدوليين لحقوق الانسان ـ ان هذه الممارسة تبدو جلية وواضحة عندما نلاحظ كيف توظّف معايير حقوق الانسان لفرض مخططات سياسية على حساب الشعوب، بحيث أصبح المعيار معيارين، وأصبح الانسان بذاته، دائماً، ضحية لهذه المعايير المزدوجة، التي تستخدمها القوى السياسية المهيمنة لفرض ارادتها، وإحكام سيطرتها، بغض النظر عن ضحاياها، من بني الانسان، ممّا يعكس حجم الاخطار التي تهدّد عالمية حقوق الانسان، وتُجهض فعاليتها، وتفرغها من مضامينها.

وفي الوقت الذي تكتسب فيه مبادىء حقوق الانسان صفتها وأهميتها العالمية، تجرى محاولات لتحديدها في نطاق القوى المهيمنة، ولتوظيفها في سبيل تكريس أوضاع سياسية معيّنة، وتصفية أنظمة سياسية أخرى، بما يتفق مع منهج من شأنه ان يزيد غنى الاغنياء، وفي الوقت نفسه، يزيد فقر الفقراء. وعلى هذا نستطيع ان نفسر مناهضة مبدأ الحق في التنمية من قبل تلك القوى العالمية ومعاداتها لمحاولات التقدم، والرقي، والازدهار لغالبية شعوب العالم التي تعيش في مناطق القارات الثلاث؛ آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية. وذلك عن طريق محاولات فرض آلية تسمح لها بتحقيق أهدافها، وعبر التدخل المباشر، بحجة حماية حقوق الانسان. وهي، بذلك، تهدّد، وبشكل سافر، حرية واستقلال وسيادة الدول، اضافة لما يرتبط بهذا التهديد، عادة، من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. ومن هنا، فإننا نضمّ صوتنا الى أصوات المطالبين بضرورة ايجاد آلية محددة المعالم بمعيار واحد لضمان احترام حقوق الانسان كما وردت في المواثيق الدولية، وبإشراف الامم المتحدة وأجهزتها. وهذا يستدعي التسريع في إقامة هيئة عامة للاشراف على ذلك من جانب الامم المتحدة.

وفي هذا السياق، نلاحظ تدهور أوضاع حقوق الانسان في العالم بسبب اختلاف المعايير للتعامل مع حقوق الانسان، عن طريق الازدواجية، والانتقائية والتجريبية كمنهج يجهض مضمون تلك المعايير، واقحام قواعد جديدة لا تحظى بالتوافق العالمي، ووضع العراقيل أمام حق التنمية وتقرير المصير كحق لكل شعوب العالم، وابتداع آليات تهدّد استقلال وسيادة الدول. لذلك، فإننا نرى كيف ان العدوان المتمثل بالاحتلال الاجنبي ـ وهو بحد ذاته، العقبة الاساسية أمام التمتع بحقوق الانسان ـ ما زال ظاهرة مستمرة وموجودة، والشواهد على ذلك في منطقتنا صارخة وبشعة، وعلى حساب شعبنا العربي الفلسطيني، المحروم من حقه في تقرير مصيره، ومن حقوقه الانسانية الفردية والجماعية، التي يجب ان يتمتع بها مثل باقي شعوب الانسانية، تماماً كما يحدث لشعب جنوب افريقيا الصديق، على الرغم من ان اتفاقية جنيف الرابعة توفّر المبادىء لضمان حقوق الانسان الفلسطيني وغيره من الشعوب الواقعة مثله تحت الاحتلال الاجنبي.

السيد الرئيس؛

ان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، الذي انعقد في طهران العام ١٩٦٨، عبّر عن قلقه، آنذاك، ازاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، عندما تبنّى قراراً عن تدهور أوضاع حقوق الانسان في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى. وأولى تلك الحالة اهتماماً بالغاً، مطالباً الجمعية العامة بانشاء لجنة تحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان في الاراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ولعلّ المؤتمر العالمي في طهران لم يتوقف عند هذه المسألة، ولم يولها مثل هذا الاهتمام، الاّ لأنها تتجاوز كونها مسألة محلية أو اقليمية. ان تدهور أوضاع حقوق الانسان الفلسطيني والعربي قد نشأ، اصلاً، عن وقوع عدوان خارجي تمثّل بالاحتلال الاسرائيلي لتلك الاراضي. فلم تعد المسألة مسألة محلية، بل ارتبطت بانتهاك مبادىء القانون الدولي الانساني، وأحكام الميثاق، وبتهديد السلم والامن الدوليين. ولعلّ ما جرى، ويجرى، حتى يومنا هذا، من سفك للدماء في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعزل للمناطق، بما فيها القدس الشريف، لأسطع دليل على ذلك، حيث يشرّع للقتل بدم بارد، ويتصاعد، بشكل يومي، قتل الاطفال وأجهاض النساء، ويتم استخدام كل الوسائل والاساليب المحرمة دولياً، مثل أعمال الحصار، والتجويع، ونسف وتدمير المنازل، وممارسة العقوبات والاعتقالات الجماعية، وأعمال الطرد والتهجير و«الترانسفير» لشعب بأكمله،

والارهـاب الرسـمي المنـظم من سلطات الاحتـلال الاسرائيـلي ضد أطفـالنـا، ونسـائنـا، وجمـاهـيرنا، ومقـدّساتنا الاسلامية والمسيحية، إضافة الى اتباع أساليب الابعاد الجماعي، ممّا يشكّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وفق الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين. لقد قرر مجلس الامن الدولي تحريم الابعاد استناداً الى اتفاقية جنيف. وقد أصدر هذا المجلس مجموعة من القـرارات، كان آخرها القرار ٧٩٩، الذي ينتظر، كغيره من القرارات، الاستجابة والتنفيذ.

وهكذا ـ وكما تلاحظون ـ فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلي، تمارس، ليل نهار، جرائم حرب بحق مدنيين عزل. وهذا ما أكده السيد كورنيليو سوماروجا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، عندما شاهد بنفسـه داخل المخيمات، والمدن والقرى المحاصرة في فلسطيننا المحتلة، الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان الفلسـطيني، وجـرائم القتل اليومية التي تستهدف، وتتـركز، على الاطفال في ظل حالة الحصار الجماعية المفروضة. وقد وصفها السيد سوماروجا بأنها شكل من أشكـال العقوبات الجماعية التي تنتهك مبادىء اتفـاقيـة جنيف الرابعـة. كذلك، فإن تقـارير اللجنة الاسرائيلية لحقوق الانسان «بتسيلم»، التي صدرت حديثـاً، قد أشـارت الى ارتفـاع نسبـة قتل الاطفال الفلسطينيين الى ٢٩ بالمئة من نسبة الضحايا خلال الخمسـة شهـور المـاضيـة. وحسب تقـارير اللجنة الاسرائيليـة، فإن ٣٢٢ طفـلاً فلسـطينيـاً قد قتلوا برصـاص جنـود الاحتـلال الاسرائيـلي منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية المباركة داخل وطننا المحتل ضد الاحتلال الاسرائيلي منذ ست سنوات، اضافة الى أكثر من ألف وخمسمئة شهيد قتلوا في الفترة نفسها، وأكثر من ١٢٢ ألف جريح، منهم سبعة آلاف معاق، وثمانية آلاف حالة اجهاض للنساء الحوامل، وتمّ اعتقال أكثر من ١٢٠ ألف معتقل لا زال ٤٠ ألف منهم في المعتقلات الاسرائيليـة، بما فيها المعتقلات الجماعية. هذا كله يضاف الى الشهادات اليومية الحيّة لهيئة «الاونروا» ومراكز حقوق الانسان الدولية كافة، التي تجمع على إدانة هذا القمع والارهاب الذي يمارس بشكل رسمي ومنظّم كسياسة ثابتة للاحتلال، وتقرير منظمة العمل الدولية الذي أكد على ان استمرار الاحتلال يجعل من المستحيـل التمتّـع بالممـارسـة الحرة، وفقاً للمعايير الخـاصـة بالحـريـات المـدنيـة والسيـاسيـة التي حدّدتها الامم المتحدة. وان اغلاق المناطق المحتلة أدّى الى تعـرّض السكان فيها الى كوارث اقتصادية، وخـاصة المجاعة في قطاع غزة، ممّا حدى بالمجموعة الاوروبيـة، الاسبـوع الماضي، لتقديم مبادرة لوزارة الخـارجيـة الاسرائيلية للتخفيف من اجراءات الغلق للمناطق المحتلة منذ ٢٩ آذار (مارس) الماضي، وعدم اتخـاذ اجـراءات قمعيـة جمـاعية، وعدم استخدام الاسلحـة النارية في تفريق المتظاهرين، واطلاق سراح المعتقلين، وتحسين ظروف الحياة في الاراضي المحتلة.

ويـأتي، أخيراً، تقرير سيادة الامين العام للامم المتحـدة الدكتـور بطرس غالي، ليؤكد هذه الاوضـاع الخـطيرة التي تعيشهـا جمـاهـيرنـا تحت الاحتلال الاسرائيلي. وبالرغم من كل مواقف الادانة والشجب والاستنكار الدولية ضد جرائم الاحتلال المتصاعدة؛ فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية لا زالت تضرب عرض الحـائط بكل الاحكام والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها اتفـاقية جنيف الرابعة، التي تؤكد على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وفي الوقت نفسـه، فاننـا نلاحـظ ـ للأسف ـ ان الاسرة الدولية لا زالت تُحجم عن اتخاذ اجراءات فعّالة لانهاء انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي، التي أصبحت تندرج في إطار جرائم إبادة الجنس، ممّا يستدعي وقفة جادة واتخاذ اجراءات حازمة لوقف هذه الاعمال الارهابية، وردع مرتكبيها بوسائل تتعدّى كلمات الشجب والادانة المـألوفـة، لأن هذه الجرائم ـ وكما تعلمون ـ تتناقى، أصـلاً، مع مبـادىء ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين.

وهنا، أود ان أناشد ـ يا سيادة الرئيس ـ مؤتمركم هذا لايلاء اهتمام خاص بالمرأة الفلسطينية واطفالها في الاراضي المـحتلة، التي تعـاني من الممـارسـات الوحشيـة للاحتـلال الاسرائيـلي، على المستـويـات الانسـانيـة، والاجتمـاعيـة، والاقتصادية كافة. ان ارتفـاع عدد الضحايا بين النساء والاطفال، وارتفاع عدد المعتقلات، وحالات الاجهاض بين نسائنا، نتيجة لتصعيـد الارهـاب الرسمي الاسرائيـلي والقبضـة الحـديـدية، لهو دليل على انتهاك اسرائيل لكل القيم والشرائع والقوانين والعهود الدولية.

اذا كانت أوضـاع حقوق الانسان، منذ خمسة وعشرين سنة، على تلك الدرجة من الخطورة في أرضنا الفلسطينية المحتلة، وعلى الاماكن المقدّسة الاسلامية والمسيحيـة، وخـاصـة في القـدس الشريف، فلكم

ان تتصوّروا كم تضاعفت هذه الخطورة، اليوم، بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي، والتصعيد المستمر للعنف والارهاب الرسمي المنظّم في تلك الاراضي، والتي تتعرّض، أيضاً، لتغييرات تستهدف الارض بكل ما فيها وما عليها. ونشير، بشكل خاص، لتزايد الاستيطان، ومصادرة الاراضي، واقامة المستعمرات، والمستوطنات، والطرق، والمنشآت العسكرية فوقها لفرض سياسة الامر الواقع، ولاحداث التغيير الديمغرافي عبر [جلب] المهاجرين الجدد، بالرغم من ان مجلس الامن [الدولي] قد شكّل لجنة خاصة لذلك، وأصدر قراره الرقم ٤٦٥ الداعي لوقف الاستيطان، الاّ ان اسرائيل ماضية في التنكر والتحدي لارادة المجتمع الدولي، برفضها المستمر لقرارات مجلس الامن [الدولي]، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الانسان، وما ينطوي عليه هذا التنكّر لارادة المجتمع الدولي من استهتار بالشرعية الدولية وخروج على قراراتها، فضلاً عن تهديده للسلم والامن الدوليين.

ان قضية فلسطين، بشقيها: الاحتلال الاسرائيلي المستمر لأرض فلسطين؛ وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وما ترتب على ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان الفلسطيني منذ عشرات السنين، تقدم لنا أوضح الامثلة للازدواجية في تطبيق معايير حقوق الانسان، بالنظر الى الدعم والتأييد الذي تمنحه الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الاخرى لاسرائيل، ممّا يشجعها على الاستمرار في سياساتها القائمة على العدوان والاحتلال والتوسّع، وعلى انتهاكها لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي، وتمرّدها على الشرعية الدولية، وكأن الشرعية الدولية وحقوق الانسان، رهن إرادة ومفاهيم هذه القوى الدولية التي تمارس، [من] طريق تفوقها، الهيمنة على العالم، وبسط سيطرتها على مؤسسات الشرعية الدولية في الامم المتحدة وغيرها.

السيد الرئيس؛

اذا كان السلم والامن شرطان، في نظر البعض، لركائز حقوق الانسان، فإن حقوق الانسان والتمتع بها للافراد والشعوب، شرط أساسي لاستتباب الامن والسلم الدوليين، لما للتمتع بهذه الحقوق من ارتباط وطيد بأسباب العدل والاستقرار والديمقراطية، فعندما تنتهك حقوق الانسان، ويجرى التنكر للحقوق الاساسية للشعوب، وخصوصاً حقها في تقرير المصير، تنعدم اسباب الامن والاستقرار، ويترافق مع هذا الخلل وما يترتب عليه من صراعات دموية تنامياً مطرداً في سياسات الامعان في انتهاكات حقوق الانسان وتفاقمها، الذي لا يلبث ان يتطوّر بسرعة، الى حروب تبدأ محلية، ولا يعرف أحد مداها، كما لا يعرف أحد منتهاها. وهذا ما يدفعني الى تذكيركم بأن الاحتلال الاجنبي، بطبيعته، يفرض على الارض والشعب تحت الاحتلال خططاً ومشاريع تخدم مصالحه الاستعمارية، وهي، بالضرورة، تتعارض مع مصالح الشعوب تحت الاحتلال؛ لذلك، فإن الاحتلال، بحد ذاته، هو انتهاك صارخ لحق الانسان في الحرية، والنمو، والتطور، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا جانب من جوانب معاناة شعبنا الفلسطيني المحروم من حقه في اقامة البنية الاساسية لمؤسساته كمجتمع وشعب، ومن أبسط حقوقه الانسانية والوطنية، ومن حقه بالعيش حراً فوق أرضه الحرة مثله مثل بقية الشعوب الاخرى.

السيد الرئيس؛

ان الشعب الفلسطيني، الذي يختزن قيم الحضارات والديانات السماوية، ويتماثل معها ومع كل القيم الانسانية، التي بزغ نورها من عمق أرضه المقدّسة، توّاق الى الحرية والعدل والسلام، مثله مثل باقي الشعوب. وقد أكد مجلسنا الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ تمسّكه بهذه المثل والقيم، وأعلن قيام دولته، كما أعلن، في الوقت نفسه، مبادرته للسلام، وهو بذلك كان ولا زال يؤكد تشبّثه بميثاق الامم المتحدة، وقراراتها، بما فيها القرارات المتعلقة به، وبقضيته العادلة، وكذلك بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكل المواثيق والاتفاقات الضامنة لحقوق الانسان الفردية والجماعية، خاصة وانه محروم من هذه الحقوق كافة؛ لذلك جاء اعلان الاستقلال؛ استقلال دولة فلسطين، مؤكداً على الأسس التالية:

«ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، يطوّرون فيها هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الاحزاب، ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية، واحترام الاقلية قرار الاغلبية، وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، او اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل،

وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون». كما ركّز اعلان الاستقلال على دور المرأة الفلسطينية باعتبارها حامية بقائنا وحارسة نارنا المقدّسة.

هذه هي المبادىء الأساسية لرسالة شعب حمل صليب آلامه وعذاباته منذ سنين طويلة على طريق الجلجلة لارساء وتكريس هذه القيم، ولاشاعة العدل والاخاء والمساواة. وانطلاقاً من كل ذلك، فإننا نقول لكم: ان شعب فلسطين، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، سوف يظل وفياً لهذا الموروث المقدّس، حتى ترتفع راية الحرية والسلام فوق أسوار القدس، وعلى مآذنها وكنائسها؛ وحتى يعود السلام الى أرض السلام، فلسطين.

هذه ـ يا سيادة الرئيس ـ هي بعض من هموم شعبنا واهتمامات منطقتنا، حيث السلام مرتبط بحقوق الانسان، وحقوق شعبنا الوطنية؛ أي السلام القائم على العدل. ومن أجل ذلك كنا وما زلنا الشريك الحيوي في محادثات السلام التي منحناها كل الفرص للتقدّم، بينما لا تزال اسرائيل مصرّة على وضع العقبات في طريق السلام، والابتعاد عن جوهره، ورفض الالتزام بالقواعد المستندة الى تطبيق قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض [في] مقابل السلام، وضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والامن للجميع في المنطقة. ان هذه القواعد تشكل مرجعية المفاوضات، وهدفها، طبقاً لخطابي الضمانات، والدعوة، من راعيي مؤتمر السلام، روسيا والولايات المتحدة الاميركية. لذلك، وكما هو حاصل، الآن، فان اسرائيل تهدف ان تجعل من محادثات السلام وسيلة للمماطلة، وإضاعة الوقت، بهدف تكريس العدوان والاحتلال، وفرض الامر الواقع، واستمراره على حساب مبادىء حل النزاعات بالطرق السلمية، وبالاحتكام الى قواعد العدل والقانون، استناداً الى الشرعية الدولية التي لا تجيز للمعتدي حق الاستيلاء على حقوق وأراضي الغير بالقوة. من هنا، فان مسؤولية استثنائية وعاجلة تقع على عاتق المجتمع الدولي وراعيي محادثات السلام، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، التي تعتبر نفسها شريكاً فاعلاً، حيث انها مطالبة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها التي قدمتها لقيادة الشعب الفلسطيني من اجل احقاق حقوقه الوطنية بجلاء الاحتلال، وأحلال السلام الدائم والشامل والقائم على الحق والعدل والمساواة. ونرجو ان تتذكر [الولايات المتحدة الاميركية] كذلك، اننا شريك كامل في هذه المفاوضات، التي لا يمكن ان تحقق أهدافها بدون مراعاة متوازنة لمصالح جميع الاطراف. كما نرجو ان تتذكر اسرائيل، وحكومة اسرائيل، هذه الحقيقة، واننا نمد أيدينا لهم لصنع سلام الشجعان؛ السلام العادل والشامل، والامن للجميع.

اننا ـ يا سيادة الرئيس ـ حريصون، مع الدول العربية الشقيقة: سوريا والاردن ولبنان ومصر، على التوصل الى حل شامل على جميع الجبهات، وليس حلولاً منفردة أو جزئية، لأن الحل الشامل ضمانة الاستقرار الفعلي والسلام الحقيقي والدائم.

السيد الرئيس؛

ان مؤتمركم ينعقد ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين. وقد يعتقد البعض ان مؤتمرنا العالمي هذا سوف ينحصر البحث فيه بمواضيع وقرارات وصياغات، الاّ انه، ومنذ ٢٥ عاماً، حصلت تطوّرات واجراءات تستوجب منا، جميعاً، تطبيق مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الاخرى ذات الصلة. ان مؤتمرنا العالمي هذا مدعو لاتخاذ المواقف الواضحة والعملية لمواجهة كل ما من شأنه الانتقاص من حقوق الشعوب، وتجاهل المعايير التي تصون هذه الحقوق، ومن أجل القضاء على العقبات التي تحول دون تمتع شعوب العالم بحقوقها الانسانية وحرياتها الاساسية، على مستوى الانسان حقوقاً، والشعوب استقلالاً، والدول كرامة وسيادة، والانسانية تقدّماً ورخاء وازدهاراً واستقراراً.

وشكراً لكم، جميعاً، مني شخصياً، ومن شعبنا المناضل في سبيل الحرية وحقه في الحياة الحرة الكريمة، والسلام العادل والشامل للجميع، من أجل شعوبنا، ومن أجل مستقبل منطقتنا، ومستقبل اطفالنا وأطفالهم، ليعيشوا، معاً، في ظل هذا السلام العادل والشامل.

[نقلاً عن فلسطين الثورة، نيقوسيا، ٢٧/٦/١٩٩٣].

الرئيس عرفات: ندعو افريقيا للمشاركة في صنع السلام

[مقتطفات من كلمة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في حضور الدورة التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات أعضاء منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في القاهرة بتاريخ ٢٨ ـ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٣].

(...) ينعقد مؤتمركم الموقر، في ظل أجواء اقليمية هامة تمر بها منطقتنا بشكل عام وقضيتنا الفلسطينية بشكل خاص. ففي أرضنا المحتلة تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد خطير لارهابها الرسمي المنظّم والجماعي (...) وكان آخرها طرد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني خارج الوطن ضاربة عرض الحائط بالقرار ٧٩٩ القاضي بعودتهم. وتواصل تطبيق سياسة القبضة الحديدية منتهكة بذلك أبسط قواعد حقوق الانسان لشعبنا الفلسطيني (...) وانتهاك للحريات الشخصية والديمقراطية وحقوق الانسان لشعب بأكمله، بجانب الاعتداءات على الاماكن المقدّسة الاسلامية والمسيحية، وخاصة في مدينة القدس الشريف التي لا زالت معزولة حتى الآن، في محاولة لتثبيت ضمّ المدينة المقدّسة واعتبارها عاصمة اسرائيل، وهو ما يرفضه شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، كما يرفضه جميع المسلمين والمسيحيين في العالم.

كل هذه الاجراءات أدّت الى تدهور الاوضاع (...) الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في الاراضي المحتلة بشكل رهيب، وهذا ما أكدته تقارير «الاونروا» ومنظمة الامم المتحدة للتنمية، وهو ما شاهده السيد كورنيليو ساموروجا، رئيس منظمة الصليب الاحمر الدولية، الذي أدان استمرار هذا الوضع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الفلسطيني. وقد طالبت رئاسة المجموعة الاوروبية (التروبكا) حكومة اسرائيل، في مذكرة بعثتها اليها قبل أيام، بضرورة تخفيف هذا الوضع المأساوي الذي يعيش تحته شعبنا الفلسطيني. وكذلك، ركّز تقرير معالي الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة لمجلس الامن [الدولي] على الموضوع ذاته. وحتى مؤسسة حقوق الانسان الاسرائيلية «بتسيلم» وصفت أيار (مايو) الماضي وهو شهر الجولة التاسعة من المفاوضات بأنه أكثر الشهور دموية. ولقد وصل عدد شهداء الانتفاضة المستمرة منذ ست سنوات الى أكثر من ١٥٠٠ شهيد و١٢٢ الف جريح منهم سبعة آلاف معاق، واجهاض أكثر من ثمانية آلاف امرأة بسبب استخدام أسلحة ممنوعة دولياً، وكذلك اعتقال ١٣٧ ألفاً في معسكرات الاعتقال الجماعية، ولا زال ٤٠ الفاً منهم في هذه السجون والمعتقلات.

وبالرغم من هذا التصعيد الخطير في الاراضي المحتلة فقد اتخذنا في منظمة التحرير الفلسطينية قرارنا الشجاع بالاستمرار بالمشاركة في عملية السلام في الشرق الاوسط، بالرغم من الشروط المجحفة التي وضعت على مشاركتنا فيها منذ مدريد، وذلك انطلاقاً من رغبة شعبنا الأكيدة في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. فهذا السلام العادل هو خيارنا الاستراتيجي الذي أقرّه مجلسنا الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، ومؤسساتنا التنفيذية منذ العام ١٩٨٨، من أجل وضع حد للاحتلال الاسرائيلي وتحقيق انتقال فعلي للسلطة في أرضنا المحتلة، وصولاً للمرحلة النهائية للحل السلمي العادل والمنشود والذي سيمكن شعبنا من اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وصولاً لاقامة الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية طبقاً للخيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

وها نحن، الآن، في الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية، وقد مرّ عليها منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، سنة وثمانية شهور، مع انه من غير المفروض ان لا تزيد هذه المباحثات عن سنة واحدة. ومع ذلك لا زال الامل يحدونا في ان نحقق فيها التقدم (...) إننا ندعو الولايات المتحدة الاميركية، باعتبارها الشريك الكامل، ان تكون حكماً نزيهاً بين الطرفين، وان لا

تنحاز لصالح طرف دون طرف آخر، وان تتذكر اننا نحن، أيضاً، شريك كامل فيها، لأن السلام الحقيقي والدائم والعادل هو السلام الفلسطيني، طبقاً للقرارات الدولية والشرعية الدولية. وانني لأدعو حكومة الولايات المتحدة الاميركية الى الوفاء بتعهدها باستئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الامر الذي سيساعد، بالتأكيد، على خلق أجواء ايجابية، ويمكّن اميركا من القيام بدور الوسيط النزيه لدفع عملية السلام الى أمام. فهذا السلام ليس مطلباً فلسطينياً فحسب، بل انه مطلب اسرائيلي، ومطلب اوروبي، ومطلب راعيي المؤتمر، روسيا واميركا؛ ومطلب أساس لاستتباب الامن والسلام العالميين.

ان التقدّم في هذه المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، وخاصة على المسار الفلسطيني، يتطلب من راعيي عملية السلام، روسيا والولايات المتحدة الاميركية، تحرّكاً أساسياً باتجاه استخدام ما لديهما من نفوذ وتأثير على اسرائيل لتحترم الأسس والمبادىء والقواعد التي تقوم عليها عملية السلام (...) اننا نمد أيادينا الصادقة اليكم، جميعاً، لمساعدتنا ومساعدة الاسرائيليين للوصول الى هذا السلام العادل والشامل بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من [على] الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، ووفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والارض [في] مقابل السلام، وأدعوكم ـ يا سيادة الرئيس ـ ان تقوم منظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة خاصة برئاستكم للمساعدة في تقدّم عملية السلام، باعتبار ان قضية فلسطين هي قضية افريقية كذلك.

من هذا المنبر لمنظمة الوحدة الافريقية، أكرر ندائي للقيادة الاسرائيلية، وللسيد [اسحق] رابين شخصياً، للتحلّي بالشجاعة المطلوبة وبُعد النظر السياسي لصنع السلام العادل والمشرف؛ سلام الشجعان الذي يحفظ لأطفالنا ولأطفالهم حقهم في الحياة الحرة الكريمة بعيداً عن العنف والارهاب. ان أطفالنا مثل باقي أطفال العالم لهم الحق ان يعيشوا أحراراً وبالحياة الحرة الكريمة في أرض السلام في فلسطين.

[نقلاً عن فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٩٣/٧/٤]

◇
◇ ◇

بيان المجلس الثوري لحركة «فتح»:

تفعيل الحياة الداخلية وتعزيز العمل الجماعي

[أنهى المجلس الثوري لحركة «فتح» دورته العادية العاشرة ـ دورة الشهيد خطّاب ـ التي عقدت في تونس في الفترة من ١٨ ـ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٩٣، وأصدر البيان التالي]:

بعد اقرار جدول الاعمال، استمع المجلس الثوري الى تقرير الاخ ابو عمار، وتقرير اللجنة المركزية حول الوضع الداخلي والسياسي والارض المحتلة، والى تقريري لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية. وبعد المناقشة العامة، قرر المجلس، بالاجماع، احالة تقريري لجنتي الرقابة الحركية والمالية الى اللجنة المركزية، كتوصيات لتعزيز البناء الداخلي، وتفعيل الاطر الحركية.

هذا، وقد أكد المجلس الثوري على تكثيف الجهد لتفعيل الحياة الداخلية في أطر الحركة على مختلف المستويات في الداخل والخارج، ولتعزيز العمل الجماعي، وروح المبادرة في الاطر الحركية والوطنية، باعتبار حركتنا الرائدة «فتح» هي الطليعة

الصـداميـة لشعبنـا في معـركة التحرير والاستقلال الوطني.

ان حركة «فتح»، التي فجّرت الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، تخـوض، اليـوم، أعـظم وأخـطر معـارك الشعب الفلسـطيني النضـاليـة والسياسية في سبيل الحرية والاستقلال، حيث تواجه حركتنا «فتح» وهي تخوض معـركـة الاستقـلال، والمفـاوضـات، التحـديـات، والمـؤامـرات، والدسـائس التي تحاول النيل من قوة الحركة ومن دورها الوطني الطليعي لانجاز الاستقلال الوطني وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وان حركة «فتح» باعتبارها العمود الفقري للثورة الفلسطينية، لن تتراجع، ولن تلين، أمام هذه التحديات والمـؤامـرات التي تعمـل لاسقـاط الهـدف الوطني الفلسـطيني الذي يحظى بالاجماع وبالدعم العربي والدولي؛ الا وهي حقوقنا الوطنية الثابتة، بما فيها حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة.

وان المشـاركـة الفلسـطينيـة في عملية السلام الجارية تنطلق من الثوابت الوطنية الفلسطينية، المقرة في دورات مجلسنـا الوطني الفلسـطيني، ومجلسنـا المركزي، وخاصة الدورة العشرين.

وانطلاقاً من هذه الثوابت الوطنية، فان المجلس الثوري يؤكد على ما يلي:

اولاً ـ التمسك بقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ قراري مجـلس الامـن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومـبـدأ الارض [في] مقـابـل السـلام، والحقـوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني كأساس لعملية السلام الجارية. وان الانسحاب الاسرائيلي، الشامل والكـامـل، من [عـلى] جميـع الاراضي الفلسـطينية والعربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني هي الاساس الوحيد للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط. وان الانحياز الاميركي لوجهة النظر الاسرائيليـة لا يسـاعـد على تحقيق السـلام العادل والشامل في المنطقة.

ثانياً ـ يدعو المجلس الثوري الى تعزيز التنسيق بين الاطراف العـربيـة المشـاركـة في عملية السلام، ويحيي مواقف الاخـوة في: مصر، وسـوريا، والاردن، ولبنـان، الذين رفضوا الابتزاز الاسرائيلي والاميركي، وأعـلنـوا أولويـة الحـل الفـلسـطيـنـي، ورفض الحلول المنفردة لتطويق الموقف الفلسطيني الصلب في مواجهة المحاولات والمناورات الاسرائيلية والاميركية، التي تسعى، جاهـدة، لتمـزيق وحدة الموقف العربي المـوحّـد في مفـاوضـات السلام. كما يناشد المجلس الثـوري القـادة العـرب الى اعادة التضامن العربي والحفاظ على وحدة الامة العربية، وتجاوز الخلافات، وحمـايـة مصـالحها، والعمل على تحقيق أهدافها في الحرية والوحدة، ولمواجهة التحديات في مرحلة النظام العالمي الجديد، وحتى لا يكون ذلك على حساب أمتنا وأجيالنا المقبلة.

ثالثاً ـ يؤكد المجلس الثوري ان القدس عاصمة دولة فلسطين، ويرفض جميع محاولات الالتفاف على وضـع القـدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، وينطبق عليها قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢، كمـا ينطبق على جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في العام ١٩٦٧.

رابعاً ـ استعرض المجلس الثوري نتائج الجولتين التاسعة والعاشرة من مفاوضات السلام في واشنطن. وأكـد المجلس على سلامـة الموقف الفلسطيني الذي رفض جميع العروض الاسرائيلية والمشاريع الاميركية المقترحة منذ الجولة التاسعة، التي حاولت الالتفاف على هدفنـا في انهـاء الاحتـلال الاسرائيـلي، وازالة المستوطنات، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

خامسـاً ـ ان الانتفـاضـة المبـاركـة، والمقاومة البـاسلة، تجسّـد ارادة الشعب الفلسـطيني لدحـر الاحتلال الاسرائيلي، [وهي] رافعة رايتنا الوطنية فوق أسوار القدس، ومآذن القدس، وكنائس القدس؛ ولهذا يقـرر المجلس الثـوري: العمـل على توفير كل الدعم والامكـانيـات، وكل الجهد لتصعيد انتفاضة شعبنا المباركة ومقاومته الباسلة، حتى تحقيق النصر، ودحر الاحتـلال الاسرائيـلي عن أرض الوطن. ان المجلس الثوري يحيي أبناء شعبنا الابطال في أماكن تواجده كافـة، ويـؤكد لهم ان حركتهم الرائدة؛ حركة «فتح» ستظل على العهد؛ وعهد النضال والكفاح حتى التحرير وقيـام دولة فلسـطين المستقلة وعـاصمتهـا القـدس الشريف. وفي هذا الصدد، فان المجلس الثوري يحيي أبطالنا المعتقلين والاسرى في سجون الاحتلال، وكذلك جرحانا البواسل.

سادساً ـ أكد المجلس الثوري على قرار اللجنة المركزية ببدء الحوار الوطني الشامل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وداخل مؤسساتها الشرعية الدستورية. ويثمّن، عالياً، نتائج هذا الحوار الذي أجراه وفد حركة «فتح» مع فصائل الثورة وقواها في دمشق، والخرطوم، وتونس، وعمّان، ويدعو الى استمرار هذا الحوار، وصولاً الى تعزيز وحدتنا الوطنية على أسس ديمقراطية لاستيعاب طاقات شعبنا الخلاّقة وحشدها في معركة المواجهة لدحر الاحتلال وانجاز مهام التحرير والاستقلال الوطني. ان وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والتفاف أبناء شعبنا حول منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال شعبنا، هي الأساس المتين لانتزاع حقوق شعبنا الفلسطيني، ويدعو المجلس الى مزيد من الوحدة واليقظة لدحر المؤامرات المتزايدة لضرب وحدتنا الوطنية.

سابعاً ـ يؤكد المجلس الثوري على الدور المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المرجع وصاحب القرار في كل ما يخص الشعب الفلسطيني، ويدعو الى العمل الجاد لتغيير شروط مدريد المجحفة.

ثامناً ـ يؤكد المجلس الثوري على العلاقات الخاصة والمميّزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني، ويدعو الى تعزيز العلاقات المستقلة بين الشعبين على أساس كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وعلى أساس الخيار الطوعي والحرّ للشعبين الشقيقين.

واخيراً، يُعرب المجلس الثوري لحركة «فتح» عن تقديره الخاص لتونس الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على المواقف القومية الاصيلة تجاه قضيتنا الوطنية، وما توفّره من دعم متواصل لها على كل الاصعدة، وكان آخرها المبادرة الاخوية الصادقة بتقديم مساعدات عينية من الشعب التونسي الشقيق الى أخيه الشعب الفلسطيني المناضل في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة.

[نقلاً عن **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٣/٨/١]

◇
◇ ◇

تصوّر اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة

[نص مشروع مخطط اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة يشمل، اضافة الى اسرائيل، كلاً من فلسطين والاردن].

أولاً: الامن الداخلي

١ ـ الجيش والمخابرات سوف يتحملان كامل المسؤولية للأمن الداخلي خلال الفترة الانتقالية وذلك لتحقيق سلامة وأمن «الجيش» و«المستوطنين». ستعمل المخابرات (الشين بيت) على تحقيق حدّ أدنى من تواجدها داخل الكيان الفلسطيني.

٢ ـ الشرطة الفلسطينية ستكون مهامها الاساسية ملاحقة النشاط الجنائي وحفظ النظام (محاكم ـ نظام للسير ـ تراخيص ـ انتربول ـ سجون).

٣ ـ ضرورة وجود علاقات روابط للتنسيق والتعاون بين سلطات الامن الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية (لتبادل المعلومات ـ تحديد أوجه الخطر على الامن الداخلي ـ الازمات الطارئة).

٤ ـ ستعطى مهمات أمنية «محدّدة» للسلطة الفلسطينية يتم «توسيعها» عندما تكون اسرائيل واثقة من امكانية الفلسطينيين السيطرة على الامن الداخلي (اشارة الى دور لجهاز استخباري فلسطيني).

٥ ـ صلاحيات الشرطة الفلسطينية للتعامل مع المستوطنين والعسكريين الذين يرتكبون جرائم أوجنحاً أو مخالفات داخل «نطاق» سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ما زالت لم تحدد. (هل يحق

للشرطة الفلسطينية ضمن «النطاق الجغرافي» لسلطاتها توقيف / اعتقال، أي مستوطن / عسكري - قام بجريمة مدنية ضد فلسطيني؟ وهل يتم التحقيق معه، ومن ثم محاكمته؟ أم يتم تسليمه للسلطات الاسرائيلية؟).

٦ - يمكن ان يتم تدريب وتأهيل ضباط (أو أفراد) الشرطة الفلسطينية في الاردن ومصر، (كما تعرض اسرائيل تدريبهم في معاهدها).

٧ - من الممكن لاسرائيل ان تبدأ بانسحاب تدريجي وتوضيع قواتها في قطاع غزة (ضمن اتفاق وليس من طرف واحد)، والسماح للشرطة الفلسطينية المدربة للتموضع في قطاع غزة في فترة تسبق انتشارها في الضفة [الفلسطينية]. وترى اسرائيل ان السلطات الفلسطينية يجب ان يكون لديها القدرة والامكانية للسيطرة على منع الهجمات الحدودية ضد اسرائيل (التسلل) والسيطرة على العنف الداخلي أيضاً، وسوف تشكل تجربة السلطة الامنية في معالجة هذا الوضع نموذجاً لاستلامها السلطة الامنية في الضفة مستقبلاً.

ثانياً: الأمن الخارجي

١ - هناك علاقة بين التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة [الفلسطينية] والترتيبات الامنية العسكرية التي سيتفق عليها مع الاردن وسوريا. ان الاردن يشكل العمق الاستراتيجي لاسرائيل وليس الضفة التي تضم مساحة ضيّقة لا تكفي لتحقيق الانذار والحشد.

٢ - لا بدّ من ان يؤمن التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة سيطرة اسرائيلية على الحدود، الجسور، الموانىء، الأجواء.

٣ - توضيع القوات الاسرائيلية:

أ - القوات البرية:

● سوف يبدأ، خلال العام الاول لبداية المرحلة الانتقالية، نقل القوات الاسرائيلية الى موقعين رئيسين: الأول الى الشرق من منحدرات تلال الضفة [الفلسطينية] (الى الشرق من مستوطنة معاليه ادوميم شرق القدس)، والثاني (المنحدرات الشمالية الشرقية لجبال السامرة بالقرب من مستعمرة ميحولا الواقعة في وادي الاردن شمالي البحر الميت).

● التوضيع في قطاع غزة سيتم من منطقة قطيف ليعمل كعازل بين الحدود الجنوبية لاسرائيل والمنطقة الواسعة المعزولة من السلاح لسيناء، ممّا يعطيها الامكانيات للسيطرة على المتوسط ومنع التسلّل عبر البحر وتقلّل الاحتكاك مع السكان.

ب - محطات الانذار المبكر والدفاع الجوي:

● سوف توضع على طول سلاسل التلال في الضفة [الفلسطينية] محطات الانذار والدفاع الجوي وسيتم تقليل حجمها تدريجياً.

● الصواريخ المضادة للطائرات بعيدة المدى وشبكات الانذار الالكترونية وطائرات الاواكس وأقمار Satelite جميعها داخل اسرائيل.

● يستمر الجيش الاسرائيلي في نشر الرادارات والوسائط الحساسة للكشف عن الطيران المنخفض والهليكوبتر القادم من الشرق الذي قد يستعمل الوديان العميقة في الضفة الشرقية للدخول الى الضفة [الفلسطينية].

٤ - هناك تمييز واضح بين الامن الخارجي للضفة [الفلسطينية] وبين ما عليه هذا الوضع في قطاع غزة.

قطاع غزة، عملياً، معزول ومحاط باسرائيل من الشمال والشرق والبحر المتوسط الى الغرب والمستوطنات (غوش قطيف) ومصر من الجنوب. اضافة الى ان انتشار القوات المسلحة المصرية غير مسموح به في نطاق ١٢٠ ميل من الحدود الاسرائيلية. ولذلك فإن اسرائيل ليس لها احتياجات ضاغطة لانتشار جيشها على الحدود الجنوبية للقطاع. اما الضفة [الفلسطينية]، فالوضع مختلف فهي تشكّل خاصرة اسرائيل الضيقة (٩ ميل من قلقيلية الى نتانيا)، اضافة الى ان عرض الضفة ٤٣ ميلاً، فقط، من الخط الاخضر الى نهر الاردن (ساعة الى ساعتين لوصول القوات البرية وثلاث دقائق للطيران الحربي)، كما يوضع في الاعتبار تضاريس الضفة التي تعطي لاسرائيل امكانية دفاعية مؤثرة (سلسلة جبال السامرة التي يبلغ ارتفاعها ٤٢٠٠ قدم).

ثالثاً: التعديلات الحدودية

تعديلات هامة (وليس طفيفة) على الخط الاخضر الحدودي للضفة [الفلسطينية] وأيضاً في وادي الاردن.

١ - فعلى طول الخط الاخضر (١٩٦٧) بما في ذلك القدس الموسّعة وحتى جبال نابلس (جبال السامرة وحول قمة مستوطنة غلبواع) ترغب اسرائيل في ضم هذه المنطقة اليها (من ٦ - ١٥كلم) وذلك للتبريرات التالية:

أ ـ تحتوي هذه المنطقة على ٧٠ بالمئة من المستوطنين سيتم ضمهم الى اسرائيل.

ب ـ تقوية الدفاع الارضي من خلال سلسلة الجبال.

ج ـ تحتوي هذه المنطقة على احتياطي مصادر المياه الجوفية.

د ـ من أجل توسيع المجال الجوي لمطار بن ـ غوريون الدولي.

هـ ـ لتوسيع خاصرة اسرائيل الضيقة (قلقيلية ـ نتانيا).

و ـ لتوسيع ممر القدس وتصحيح دفاعات القدس.

٢ ـ ابقاء غور الاردن وشمال غرب البحر الميت في ظل السيادة الاسرائيلية وذلك لتقوية الانذار المبكر وتعزيز القدرات الدفاعية واعتبارها الحدود الأمنية للدولة.

٣ ـ بالمقابل يعطى للفلسطينيين:

أ ـ ممر بين غزة والضفة.

ب ـ «مناطق حرة» في المطار والموانىء الاسرائيلية.

ج ـ تحويل قرى عربية (١٩٤٨) الى الكيان الفلسطيني مثل أم الفحم.

٤ ـ هذه التغيّرات سوف تضم الى اسرائيل ربما (١٠٠ الف / فلسطيني) الا اذا فضلوا ان تكون منازلهم مرتبطة بالارض الفلسطينية داخل الكيان الفلسطيني.

رابعاً: الطرف الثالث

هناك موقف اسرائيلي رافض لكافة أشكال تواجد طرف / أطراف ثالثة (الامم المتحدة ـ الولايات المتحدة [الاميركية] ـ المتعددة الجنسيات ـ أطراف عربية مجاورة) سواء كانت متمثلة في قوات ـ مراقبين أو غير ذلك.

وتبرير ذلك يتلخّص في أن هذه الاطراف (١) وجودها قد يحدد الوضع المستقبلي «السيادي» للمناطق؛ (٢) فقدان قدرتها العملياتية على حفظ الامن (نموذج قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان)؛ (٣) عدم ضمان حياديتها نظراً لارتباطها بمصالحها الذاتية؛ (٤) قد يحول دون ترتيبات أمنية واقتصادية اسرائيلية ـ فلسطينية مباشرة.

ثانياً: الأمن الخارجي

١ ـ الترتيبات الامنية الاسرائيلية ـ الاردنية ستجعل من الاردن عازلاً استراتيجياً لتخفيف احتمالات هجوم عربي من الشرق مما يعزز تخفيف الاحتياجات العسكرية الاسرائيلية في الضفة [الفلسطينية]. ان ذلك يشمل، أيضاً، توضيع الجيش الاردني على طول الجانب الشرقي من نهر الاردن.

٢ ـ الدور الاردني في النظام الامني سيقوي روابط التعاون الامنية الداخلية والخارجية التي سيكون لها دور هام في تعزيز اجراءات الثقة وتحقيق الانذار المبكر التي يتطلبها الجانب الاسرائيلي.

٣ ـ دور قوات الامن والجيش الاردني في نظام الامن الثلاثي يتضمن بشكل أساس: (أ) منع عبور أو تسلل الاشخاص غير المرغوبين والسلاح من عبور نهر الاردن الى الضفة [الفلسطينية] لأهداف إثارة النزاعات أو عدم الاستقرار للكيان الفلسطيني أو الاسرائيلي. (ب) ضمان الاستقرار للجبهة الشرقية لاسرائيل.

[نقلاً عن الهدف، دمشق، ١٨/٧/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

المشروع الاميركي الثاني «لاعلان المبادىء»

[النص الحرفي للمسودة المقترحة من الجانب الاميركي على الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي كأساس لمناقشة «اعلان مبادىء» مشتركة].

«ان الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني يؤكدان، من جديد، التزامهما عملية السلام

التي أطلقت في مدريد. ويسعيان لتسوية خلافاتهما عبر المفاوضات، للوصول الى مستقبل من السلام والعدل يسمح للفلسطينيين والاسرائيليين العيش، جنباً الى جنب، بسلام للاجيال القادمة.

«ولهذه الغاية سيعدّ الطرفان اعلان مبادىء لتوجيه المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي. والمبادىء التالية / او نقاط اتفاق أخرى قد تظهر، يمكن اضافتها الى اعلان المبادىء، شرط الاتفاق حول الاعلان بكامله.

هدف المفاوضات

«يتفق الطرفان على ان هدف عملية السلام هو التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عبر مفاوضات مباشرة تستند الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. تجرى المفاوضات بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني وفق رسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد على مرحلتين: المرحلة الاولى تهدف الى التوصل الى اتفاق على ترتيبات حول مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي لخمس سنوات؛ والثانية، التي تبدأ من السنة الثالثة لتطبيق الترتيبات حول المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، تهدف الى التوصل الى اتفاق حول الوضع النهائي.

«يتفق الجانبان على ان الاتفاق الذي سيتوصلان اليه حول الوضع النهائي يستند الى تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بوجوههما كافة.

«يتفق الجانبان على ان عملية التفاوض واحدة وان مرحلتيها متكاملتان. ويتفقان، من جهة ثانية، على ان لا المفاوضات ولا الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها حول المرحلة الانتقالية، ولا أي مبادرة خلال هذه المرحلة، لن تعتبر حقاً مكتسباً أو حكماً مسبقاً لنتيجة المفاوضات حول الوضع النهائي.

«وعلاوة على ذلك، فان الجانبين سيعملان ما بوسعهما ليتجنبا، خلال المرحلة الانتقالية، القيام بما من شأنه الاساءة الى مناخ المفاوضات. يتفق الجانبان على ان جميع الخيارات حول الوضع النهائي المتوافق على الاساس المتفق عليه للمفاوضات ـ قرارا مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ ـ ستبقى مفتوحة. عندما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي يستطيع كل طرف ان يثير القضايا التي يريد مناقشتها بما فيها مسألة القدس».

طبيعة السلطة الفلسطينية المنتخبة

«يتفق الطرفان على ان سلطة انتقالية فلسطينية منتخبة (يتم الاتفاق على اسمها) ستتولّى الامور عبر انتخابات نزيهة، حرة، ومباشرة. ان هذه الانتخابات ستجرى تحت اشراف متفق حوله وبوجود مراقبين دوليين ومدققين. تقرر آليات وروزنامة الانتخابات عبر مفاوضات. وعندما يحدّد الطرفان هذه الآليات يشارك فلسطينيو القدس الشرقية في عمليات الاقتراع.

«تمنح السلطة الفلسطينية المنتخبة الصلاحيات والسلطة اللازمة لممارسة السلطات التي ستنتقل اليها بموجب الاتفاق. كما تمارس سلطات تنفيذية وتخول سلطات تشريعية في مجال المسؤوليات التي ستنتقل اليها بموجب الاتفاق الذي سيتم التفاوض بشأنه. وسيكون لها، كذلك، أجهزة قضائية مستقلة. وستتمّ مراجعة التشريع الساري بالطريقة الملائمة.

«يتفق الطرفان على ان من بين الاهداف الرئيسة للفترة الانتقالية نقل السلطة الى الفلسطينيين. وستنقل السلطات والمسؤوليات التي تتولاها الادارة المدنية الاسرائيلية الى الفلسطينيين طبقاً لما يتم الاتفاق حوله. وستؤدي هذه العملية الى تغيير جذري في الوضع ميدانياً، وفي العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وسيكون من النتائج الهامة لهذه المرحلة اسناد سلطات الى الفلسطينيين، عبر اقامة ترتيبات حكم ذاتي مؤقت، الامر الذي سيعطيهم سيطرة حقيقية على القرارات التي تمسّ حياتهم ومصيرهم، ويفترض ان يضع هذا الامر حداً للمواجهة بين اسرائيل والفلسطينيين، وان يتبعه قيام علاقة جديدة بينهما تقوم على الاحترام المتبادل والتسامح والسلام والمصالحة، ويتخلى فيها الطرفان عن العنف».

الامن

«يتفق الاسرائيليون والفلسطينيون على ان عملية التفاوض ينبغي ان تضمن احترام أمن الجانبين وان تعززه. ويتمثل هدف الترتيبات الامنية، خلال الفترة الانتقالية، في تلبية الاحتياجات المتبادلة وخلق ظروف سلام حقيقي.

«ومع الأخذ بالعلم بأن اسرائيل مسؤولة عن مواطنيها وعن الامن الشامل للاراضي (اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧)، وبأن سلطة الحكم الذاتي المؤقتة مسؤولة حيال الفلسطينيين، خلال المرحلة

الانتقالية، بموجب الاتفاقيات التي سيتم التفاوض بشأنها، سيتمّ اتخاذ الترتيبات واجراءات مرتبطة خاصة بالامن ـ مثل مهام الشرطة ـ تعزز الامن المتبادل وتستجيب لاحتياجات الطرفين».

الولاية الجغرافية

«يتفق الطرفان على ان مناقشة الولاية الجغرافية في ما يختص بالمرحلة الانتقالية ترتكز على مبدأ ان المسائل المتعلقة بالوضع النهائي لا تدخل في إطار المفاوضات حول المرحلة الانتقالية.

«وبالتالي، إنْ شملت المرحلة الانتقالية، أو لم تشمل، بعض السلطات المحددة، أو المناطق الجغرافية، أو فئات من الناس، فان ذلك لن يمس بمواقف، أو مطالب، أي من الطرفين. اذ ان ذلك لن يشكل قاعدة للمطالبة أو لدعم أو نفي مطالب طرف ما بخصوص الولاية الجغرافية خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. ولن يتم التوصل الى اتفاق بشأن الولاية الجغرافية الاّ خلال المفاوضات حول الوضع النهائي.

«أمّا في ما يختص بالمرحلة الانتقالية فان سلطة الحكم الذاتي ستمارس بشكل مناسب سلطاتها أي الولاية على الاراضي في إطار الحدود اللازمة لممارسة مهامها، وكما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني».

الارض

«يتفق الطرفان على اعتبار الارض كياناً جغرافياً واحداً. ويتفق الطرفان على ان المسائل المتعلقة بالسيادة سيتم بحثها خلال المفاوضات حول الوضع النهائي، وانه سيتم اجراء مفاوضات حول مسألة الارض، خلال المرحلة الانتقالية، من دون ان يمس ذلك بسيادة الارض. وهذا يعني انه سيتم، اعتبار الارض كياناً واحداً حتى عندما يناقش الطرفان مشاكل معقّدة كالملكية، ومسح الاراضي، والتنظيم المدني، وفرز المناطق، واستعمال الاراضي واستغلالها».

التعاون والتنسيق

«يعقد الطرفان اتفاقيات ويضعون ترتيبات للتعاون والتنسيق في الميادين ذات الاهتمام المشترك المحددة. تأخذ ميادين التعاون والتنسيق في الاعتبار الحاجات المتبادلة للطرفين. ويشكّل الطرفان، أيضاً، لجنة مختلطة لمعالجة الموضوعات التي تهم الطرفين ولايجاد حلول للمشكلات التي قد تبرز بينهما».

تطبيق الاجراءات

«يعمل الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، على التوصل الى اعلان مبادىء بأسرع ما يمكن وعلى التوصل الى اتفاق شامل حول الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية، ونقل السلطات بأسرع وقت. يناقش الطرفان لهذه الغاية الجدول الزمني والاجراءات الضرورية للانتخابات في الارض المحتلة. ويناقشان، أيضاً، تسريع عملية نقل السلطات ـ حيث يمارس الفلسطينيون السلطة ـ ممّا يؤدي الى تعديل الوضع ميدانياً وتبديل العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ويمكن ان تطوّر عملية نقل السلطات ميادين التنمية الاقتصادية وتدريب قوات الشرطة المحلية والصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والسياحة والايدي العاملة ومسؤوليات الميزانيات المخصصة لهذه الميادين».

[نقلاً عن فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١١/٧/١٩٩٣]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٥/١٩٩٣ الى ١٥/٧/١٩٩٣

١٦/٥/١٩٩٣

• استشهد فارس محمد الكردي الذي لم يتجاوز عمره العام ونصف العام على يد قوات الاحتلال الاسرائيلية التي أطلقت النار باتجاه متظاهرين في مخيم جباليا، حيث كان الطفل يلهو؛ كما استشهد محمد الغول (١٢ عاماً) في ظروف مماثلة في مخيم الشاطىء في غزة، فيما أصيب ٢٧ مواطناً بجروح في الاشتباكين. من جهة أخرى، قتل اسرائيليان واستشهد فلسطينيان آخران نتيجة هجوم قامت به عناصر تنتمي الى منظمتي «فتح» و«حماس» في خان يونس (**الدستور**، عمّان، ١٧/٥/١٩٩٣).

• أوصى رئيس دولة اسرائيل، عيزر وايزمان، في كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح مؤتمر حزب الليكود في مستوطنة كتسرين في الجولان، أعضاء المؤتمر عدم اتخاذ قرارات يحتمل ان تكون غير ديمقراطية. وكان وايزمان يرد بذلك على الاصوات التي طالبت بعدم احترام قرارات الحكومة الاسرائيلية تجاه المسيرة السلمية في المستقبل (**دافار**، ١٧/٥/١٩٩٣).

• وصل وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى الهند في اول زيارة رسمية يقوم بها سياسي اسرائيلي. وكانت أجريت اتصالات بين اسرائيل والهند بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، قبل حوالى السنة، تمّ، في أثنائها، التمهيد لزيارة قد يقوم بها وزير الخارجية الهندي لاسرائيل قريباً (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٩٣).

١٧/٥/١٩٩٣

• استشهد مؤيد فالح صالح محمود (١٨ عاماً) في أثناء اقتحام جنود اسرائيليين قرية بيتا، وأصيب عشرات بجروح؛ ومريم بريك السواركه (٥٠ عاماً) وهي بدوية تقيم في خيمة خارج بلدة دير البلح وسط قطاع غزة. في هذه الاثناء، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بحملة دهم وتفتيش بحثاً عن ناشطي الانتفاضة. في المقابل، ألقى فلسطينيون زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية لدى مرورها بالقرب من سيلة الحارثية. وشنّت مجموعة من «فتح» هجوماً ضد دورية عسكرية اسرائيلية في خان يونس (**الدستور**، ١٨/٥/١٩٩٣).

• ألغى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، زيارته المقررة في نهاية شهر أيار (مايو) الى روسيا. وقد طلب مكتب رئيس الحكومة تأجيل الزيارة بسبب تعرض الحكومة لأزمة وزارية. وقد استقبل طلب التأجيل بارتياح، أيضاً، في روسيا بسبب الاوضاع الداخلية هناك (**دافار**، ١٨/٥/١٩٩٣).

• أكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في كلمة افتتاح اجتماع رؤساء المنظمات اليهودية من سبعين دولة، بينهم مئتا رئيس للجاليات اليهودية من ١٤ دولة بينها أربعة من رابطة الدول المستقلة، اضافة الى الجزائر والمغرب والهند والصين ودول أخرى، ان اسرائيل ملتزمة بعدم تقسيم القدس ثانية وبقائها موحدة، وعاصمة أبدية لاسرائيل (**دافار**، ١٨/٥/١٩٩٣).

• التقى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في أثناء زيارته التي يقوم بها الى الهند، بنظيره الهندي، وبكل من وزير الدولة للشؤون الداخلية ووزير المالية ووزير الزراعة ووزير التجارة، والتقى كذلك، رئيس البرلمان وأعضاء لجنة الخارجية. وقد وقعت، في أثناء ذلك، اتفاقيات بين وزارتي الخارجية واتفاق للتعاون العلمي والتكنولوجي (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).

١٨/٥/١٩٩٣

• استشهد أربعة فلسطينيين في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في قطاع غزة، واستشهد مواطن خامس متأثراً بجروح أصيب بها في وقت سابق. وذكر شهود عيان، ان قوات الاحتلال

اطلقت النار باتجاه متظاهرين في مخيم جباليا وأصابت ما لا يقل عن ٣٥ شخصاً بجروح. كما جرح ١١ آخرين في اشتباكات مع قوات الاحتلال في مخيم النصيرات في قطاع غزة (هآرتس، ١٩/٥/١٩٩٣).

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في فيينا مع وزير خارجية النمسا، د. الويس موك، وشرح له العقبات التي تضعها اسرائيل لعرقلة تقدّم سير المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية (وفا، تونس، ١٨/٥/١٩٩٣).

• اعترف وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، بصورة غير مباشرة، بأن الجهود الاميركية لم تؤد الى النتيجة المطلوبة. وشدّد على ان بلاده «غير قادرة على المضي في طريق السلام بمفردها»، وأنها على استعداد لتقديم المساعدة «اذا رغبت الاطراف بها» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٩

• استشهد فلسطينيان في الخليل، في أثناء اشتباك مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت مصادر فلسطينية، ان مئات من الجنود داهموا منطقة جبلية قريبة من الخليل بمساندة من مروحيات عسكرية في هجوم استهدف كهفاً يعتقد ان الفلسطينيين كانا قد لجآ اليه. وأوضحت المصادر، ان الشابين استشهدا نتيجة لتبادل اطلاق النار مع القوة المهاجمة (الدستور، ٢٠/٥/١٩٩٣).

• وصل محافظ مصرف اسرائيل، البروفيسور يعقوب فرانكل، الى القاهرة تلبية لدعوة من نظيره المصري، د. صالح حمدي، بهدف البحث في ترتيبات للتعاون المالي بين المصرفين وكذلك لاعادة فتح فروع المصرف المصري «عرب لاند» في الارض المحتلة المغلق منذ العام ١٩٦٧ (دافار، ٢٠/٥/١٩٩٣).

• وصفت مصادر اسرائيلية في واشنطن مباحثات مجموعة عمل مراقبة التسلح والأمن الاقليمي الجارية في العاصمة الاميركية في إطار محادثات السلام المتعددة الطرف، بأنها ايجابية، وقالت ان اجواءها تميّزت بالجدية (هآرتس، ٢٠/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٠

• عمّ اضراب تجاري عدداً من المناطق في الضفة الفلسطينية؛ فيما أعلن المواطنون في قطاع غزة الحداد على أرواح الشهداء، الذين سقطوا في خلال اليومين الماضيين. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهاجم شبان فلسطينيون عدداً من الدوريات العسكرية الاسرائيلية وسيارات لمستوطنين. وتوفي جندي اسرائيلي كان أصيب بطعنات في مدينة نابلس (الدستور، ٢١/٥/١٩٩٣).

• تعهد نائب رئيس الحكومة الصينية وزير الخارجية، تشيان تشيسان، لنظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، الذي بدأ زيارة للصين، ان تمتنع بلاده عن بيع صواريخ ارض ـ أرض الى الدول العربية وايران (هآرتس، ٢١/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢١

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وألقيت، في أثنائها، زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية لدى مرورها بالقرب من قرية بيت حانون. وكان قطاع غزة شهد صدامات عنيفة أسفرت عن اصابة مواطن بجروح وثمانية عشر آخرين برضوض وكسور نتيجة الاعتداء عليهم بالضرب من قبل الجنود (الدستور، ٢٢/٥/١٩٩٣).

• أكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، ان بلاده لعبت، للمرة الاولى، دوراً أكثر نشاطاً، وتابعت عملية التفاوض بين الاطراف المتنازعة عن كثب، ودعت الى اجتماع ثلاثي يضمها والفلسطينيين والاسرائيليين. وقدّمت مسودة ورقة بيان مشترك. ودعا جيرجيان الاطراف الى اغتنام «الفرصة التاريخية» المتوفرة، حالياً، لتحقيق التقدم الملموس هذا العام (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٢/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٢

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية حصارها لعدد من المناطق في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اللتين شهدتا اشتباكات عنيفة مع قوات الاحتلال أسفرت عن اصابة ثمانية مواطنين بجروح. في المقابل، أصيب جنديان اسرائيليان بجروح نتيجة تعرض دورية عسكرية لهجوم بالقنابل في أثناء مرورها في مخيم الشاطىء (وفا، ٢٢/٥/١٩٩٣).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، انه لا يحق لسوريا ربط تطبيع العلاقات مع

اسرائيل بتخلي الاخيرة عن خيارها النووي. واستدرك بيرس قائلاً: «ان اسرائيل لم تعلن، أبداً، ان بحوزتها أسلحة نووية» (دافار، ٢٣/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٣

• تصاعدت الاشتباكات حدّة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وألقى مواطن قنبلة يدوية باتجاه دورية اسرائيلية في اثناء مرورها في مخيم الشاطىء في غزة، ممّا أدى الى اصابة جنديين بجروح بليغة. وألقيت عبوة ناسفة باتجاه سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في المخيم عينه. وأطلق مسلحون النار باتجاه سيارة عسكرية، وألقى آخرون عبوتين ناسفتين باتجاه نقطة مراقبة اسرائيلية في خان يونس. في المقابل، أصيب عدد من المواطنين بجروح في أثناء وقوع اشتباكات متفرقة في أنحاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الدستور، ٢٤/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٤

• هاجم مسلحون فلسطينيون دورية عسكرية اسرائيلية في أثناء مرورها في شارع النصر في مخيم الشاطىء، ولم يعلن عن وقوع اصابات. وتعرّضت دورية أخرى، كذلك، لهجوم بالاسلحة الرشاشة في أثناء مرورها في احد شوارع خان يونس. وذكر ناطق اسرائيلي، ان زجاجة حارقة ألقيت باتجاه دورية عسكرية لدى مرورها في ميدان فلسطين في غزة (الدستور، ٢٥/٥/١٩٩٣).

• افتتح مؤتمر الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) الرابع في الناصرة بمشاركة أعضاء الوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام. وحضر المؤتمر، كذلك، عدد من المبعدين الفلسطينيين الذين عادوا الى البلاد مؤخراً، وألقى ممثل عنهم كلمة في حفل الافتتاح (دافار، ٢٥/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٥

• استشهد رائد يوسف عبدالقادر زعرب (١٩ عاماً) من رفح وأصيب أربعة بجروح في أثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في المدينة. من جهة أخرى، ذكر ناطق اسرائيلي ان قوات الاحتلال اعتقلت خمسين ناشطاً ملاحقين منذ فرض الحصار على الارض المحتلة في نهاية آذار (مارس) الماضي، فيما تمكّن ٢٥ من الهرب الى مصر، بينما قتل ١٥ آخرين (الدستور، ٢٦/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٦

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت الرصاص الحي والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن جرح عدد من المواطنين (الدستور، ٢٧/٥/١٩٩٣).

• طالب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في خلال لقائه بوزير الخارجية الهولندي، البروفيسور بتر كويمنس، برفع المفاوضات الى مستوى وزاري من أجل احراز تقدم عملي. وقال، ان اسرائيل مستعدة لتنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة اولاً، بعد التوصل الى اتفاق مبدئي حول التسوية المرحلية مع الفلسطينيين (هآرتس، ٢٧/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٧

• أطلق جندي اسرائيلي النار باتجاه امرأة فلسطينية حاولت طعنه بسكين، بالقرب من حائط البراق في القدس، وأصابها بجروح. فيما ألقى مواطنون زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في مخيم الشابورة في رفح، وألقى آخرون زجاجة ثانية باتجاه دورية عسكرية في شارع عمان في نابلس، وتمّ حرق سيارة اسرائيلية بالقرب من طولكرم (الدستور، ٢٨/٥/١٩٩٣).

• دعا رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع الجانب الفلسطيني، الياكيم روبنشتاين، الفلسطينيين للكف عن استخدام ما وصفه بالاسلوب الديماغوجي واعتماد نهج واقعي، وتبنّي الاقتراحات الاسرائيلية لتنفيذ التسوية المرحلية في الارض المحتلة. وقد حمّل روبنشتاين الفلسطينيين مسؤولية الجمود الذي تعاني منه المفاوضات (دافار، ٢٨/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢٨

• ذكرت مصادر اسرائيلية، ان مستوطناً قتل طعناً بسكين في مدينة الخليل، على يد فلسطينيين تمكّنا من الفرار. من جهة أخرى، أُعلن عن العثور على عبوة ناسفة داخل موقع مراقبة عسكري في غزة، وألقى مواطن قنبلة يدوية باتجاه دورية وسط شارع عمر المختار في المدينة. في هذه الاثناء، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم في عدد من المناطق أسفرت

عن اعتقال عدد من المواطنين (الدستور، ١٩٩٣/٥/٢٩).

١٩٩٣/٥/٢٩

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية عمليات الدهم والتفتيش واعتقلت عشرات الشبان الفلسطينيين، في الخليل، بحثاً عن منفذي هجوم وقع أمس الاول حيث قتل جندي واستولى المهاجمون على سلاحه. في هذه الاثناء، تعرّضت حافلة اسرائيلية لهجوم بقنبلة يدوية في مدينة بيت لحم التي فرض عليها نظام حظر التجول. كما وقع هجومان بالاسلحة الرشاشة ضد دوريتين عسكريتين في غزة (الدستور، ١٩٩٣/٥/٣٠).

• قبلت عضوية اسرائيل في لجنة دائمة تابعة للامم المتحدة، وهذه هي المرة الاولى التي تقبل فيها عضويتها في لجنة دائمة حيث أصبحت عضواً في لجنة المعلومات التابعة للامم المتحدة. وكان وفد اسرائيل لدى الامم المتحدة أجرى سلسلة من الاتصالات مع دول عدة اعضاء في اللجنة أثمرت هذا القبول (دافار، ١٩٩٣/٥/٣٠).

١٩٩٣/٥/٣٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس الموزمبيقي، جواكيم البرتو شيانو، الذي أبدى تقديره للدور القيادي الذي تقوم به م.ت.ف. في توجيه عملية السلام. واستعرض الطرفان آخر التطورات على الساحة الفلسطينية وفي الارض المحتلة (وفا، ١٩٩٣/٥/٣٠).

• استشهد المواطنان محمد صيام وابراهيم عاشور وهما من خان يونس ورفح، ووقع رفيق لهما يدعى رعد الحلاق، في الاسر، في أثناء اشتباك مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في شارع اليرموك في قطاع غزة. في هذه الاثناء، واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والتفتيش واعتقلت عشرات المواطنين (الدستور، ١٩٩٣/٥/٣١).

• انتهت الازمة داخل الحكومة الاسرائيلية، قبل ساعة واحدة من انتهاء الموعد الذي حددته كتلة «ميرتس» لرئيس الحكومة، اسحق رابين. فقد استجاب رئيس الحكومة لطلب وزراء ميرتس وأقر تسليم الوزيرة شولاميت آلوني، حقيبة العلوم والتكنولوجيا، اضافة الى حقيبة الاتصالات، وكذلك المسؤولية عن شبكات الارسال وعن مجالات معيّنة كانت، حتى الآن، جزءاً من حقيبة التربية (هآرتس، ١٩٩٣/٥/٣١).

• أعلن ٤٥٠٠ عامل من قطاعات الادارة والخدمات في المستشفيات الحكومية الاسرائيلية الاضراب، «الى أجل غير محدود» على أثر خلاف نشب مع وزارة المالية ووزارة الصحة حول اعتماد أجر تشجيعي للعاملين (دافار، ١٩٩٣/٥/٣١).

• قررت ثلاث دول في شمال افريقيا، أعضاء في الجامعة العربية، اتخاذ خطوات غير مسبوقة تجاه اسرائيل. فقد سمحت ليبيا لمجموعة من الحجاج بزيارة الاماكن المقدسة في اسرائيل، ووافقت كل من تونس والمغرب على استضافة الجولة المقبلة من اجتماعات مجموعة العمل في المحادثات متعددة الطرف حول موضوع اللاجئين ومجموعة العمل في إطار التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط (هآرتس، ١٩٩٣/٥/٣١).

١٩٩٣/٥/٣١

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين في غير منطقة من الارض المحتلة، في وقت قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بعمليات دهم متفرقة. في المقابل، ألقى مواطنون عدداً من الزجاجات الحارقة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٣/٦/١).

١٩٩٣/٦/١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع رئيس مجلس قيادة الثورة في السودان، الفريق عمر حسن البشير. وأجرى، في خلال اللقاء، بحث في التطورات الراهنة على صعيد المنطقة (وفا، ١٩٩٣/٦/١).

• استشهد خمسة مواطنين في أثناء اشتباكات متفرقة وقعت في انحاء عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في وقت صعّدت قوات الاحتلال من حملات الدهم والتفتيش التي تقوم بها منذ فترة، وأسفرت عمليات اليوم عن اعتقال ما يزيد عن ستين مواطناً (وفا، ١٩٩٣/٦/١).

• قطع وفد الحجاج الليبيين زيارته الى اسرائيل، في أعقاب ردود الفعل التي أثارتها أقوال أدلوا بها في خلال مؤتمر صحافي عقدوه في فندق «هاين» في القدس، وبعد العداء الذي واجه الزيارة من جانب

الفلسطينيين في باحة المسجد الاقصى في المدينة (عل همشمار، ٢/٦/١٩٩٣).

• سلمت الصناعة الجوية الاسرائيلية سلاح الجو الاسرائيلي الطائرة المروحية الاولى من طراز «كوبرا» التي تمّ تزويدها بجهاز جديد للرؤية الليلية من طراز System, N.T.S - Night Targeting ، تمّ تطويره بالتعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية (عل همشمار، ٢/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/٢

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلي التي استخدمت الاسلحة الرشاشة وقنابل الغاز في تفريق المتظاهرين. وأسفرت الاشتباكات عن سقوط عدد من الجرحى (الدستور، ٣/٦/١٩٩٣).

• صرّح رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، انه قرر خوض معركة انتخابات رئاسة بلدية القدس مرة أخرى. وذكر ان نحمان شاي، الذي شغل منصب الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي في خلال حرب الخليج وأزمة اطلاق الصواريخ العراقية على اسرائيل سيحلّ ثانياً على قائمته الانتخابية (عل همشمار، ٣/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/٣

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، ودار بين الطرفين بحث في آخر المستجدات على الصعيد العربي، واستعرضا التطورات على الساحة الفلسطينية (وفا، ٣/٦/١٩٩٣).

• هاجم مسلحون فلسطينيون نقطة مراقبة عسكرية اسرائيلية تقع وسط نابلس وأصابوا جندياً بجروح، كما أحرق آخرون سيارة اسرائيلية في قلقيلية، وألقوا زجاجات حارقة على أهداف عسكرية. في هذه الاثناء، واصلت سلطات الاحتلال حملات الدهم والتفتيش واعتقلت عدداً من المواطنين (وفا، ٣/٦/١٩٩٣).

• عقد لقاء سري اسرائيلي ـ اردني، على مستوى رفيع، في احدى عواصم الدول الغربية وبحث في خلاله في موضوع العلاقات المستقبلية بين الاردن واسرائيل. كذلك أجري حوار حول العلاقة بين الاردن والفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، وقضايا ذات علاقة باقتصاد الارض المحتلة، راهناً، حين التوصل الى تسوية نهائية (يديعوت احرونوت، ٤/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/٤

• كثفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من تواجدها في أنحاء قطاع غزة، وأقامت نقاط مراقبة عسكرية على أسطح عدد من البنايات وخصوصاً في خان يونس ورفح والنصيرات والمغازي ومخيم الشاطىء، وسيّرت دوريات عسكرية في هذه المناطق، وفرضت حظر التجول على مخيم البريج، وجمعت البالغين ١٥ ـ ٤٥ عاماً من بين سكانه في الساحة العامة، واعتدت على بعضهم بالضرب وأجبرتهم على تنظيف الشوارع وازالة المتاريس والمظاهر الوطنية (الدستور، ٥/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/٥

• استشهد ابراهيم محمد عبدالرزاق ابو ياسين (٥٠ عاماً)، من بلعا، عندما أطلق قائد وحدة في الجيش الاسرائيلي النار باتجاهه. وجرح آخرون في اشتباكات وقعت في مخيم الشاطىء، فيما أصيب اسرائيليان بجروح نتيجة انفجار شحنة ناسفة بالقرب من موشاف «شيقف» (الدستور، ٦/٦/١٩٩٣).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في أثناء مؤتمر صحافي عقد بصورة مفاجئة وشارك فيه كل من وزير الشرطة ورئيس الاركان الاسرائيلية والمفتش العام للشرطة الاسرائيلية، عن القاء القبض على خلايا تابعة لـ «حماس» قامت بتنفيذ عمليات عنيفة بينها اختطاف وقتل الرقيب في «حرس الحدود» نسيم طوليدانو، وقتل الشرطيين مردخاي يسرائيل وداني حزوت، ودهس طالب مدرسة دينية، واعداد سيارة مفخخة لتفجيرها في «رامات إنعال» و«محولة»، واطلاق النار على ضابط الشرطة، شلوم غواتا، وجرحه، ودهس وجرح جنديين في وادي عارة (يديعوت احرونوت، ٦/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/٦

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مكتبه في تونس، الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس بطرس غالي، وبحث معه في آخر تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط. ونوّه عرفات الى المسؤوليات

التي يتحملها كل من راعيي مؤتمر السلام تجاه تذليل الصعوبات التي تعترض مسيرته (وفا، ١٩٩٣/٦/٦).

• توقعت مصادر أمنية اسرائيلية الكشف عن عدد اضافي من مجموعات عزالدين القسام التابعة لـ «حماس» في الارض المحتلة. وأضافت المصادر انه تم حتى الآن اعتقال ١٤٠ شخصاً، ينتمون الى هذه المجموعات (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٧).

• استبعد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في أثناء الجلسة الاسبوعية لحكومته ان يكون القاء القبض على عدد من افراد «حماس» سبباً كافياً لايقاف العمليات الفلسطينية (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٧).

١٩٩٣/٦/٧

• القيت قنبلة يدوية باتجاه سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في حي الشابورة في رفح، وأدّى انفجارها الى جرح عدد من الجنود. وألقيت ثلاث زجاجات حارقة باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي في وسط مخيم جباليا. وردّت قوات الاحتلال الاسرائيلية بفرض حظر التجول على المخيم، واعتقلت ١٦ مواطناً في مخيم البريج، بالاضافة الى عدد آخر في مناطق عدة (الدستور، ١٩٩٣/٦/٨).

١٩٩٣/٦/٨

• استشهد رائد كوسا (٢١ عاماً) من قطاع غزة في اشتباك وقع داخل احد أحياء المدينة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما هدمت سلطات الاحتلال ثلاثة منازل تقع على جبل المكبر في القدس ومنزلاً رابعاً في قرية سيلة الحارثية بحجة عدم الحصول على ترخيص بالبناء (الدستور، ١٩٩٣/٦/٩).

• كشف رئيس دائرة الامن الميداني، في اسرائيل، في رسالة بعث بها الى قادة الجيش عن وقوع ستين حادثة سرقة وثائق عسكرية من تصنيفات عدّة مختلفة (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٩).

١٩٩٣/٦/٩

• استشهد في مخيم البريج أمين محمد عمارة (١٢ عاماً) عندما أطلق جنود موقع اسرائيلي النار باتجاه اسطح عدد من المنازل. في المقابل، أصيب سائق شاحنة اسرائيلية بجروح عندما تعرّض لطعن بسكين على يد فتاة فلسطينية بالقرب من حاجز «ايرز» عند مدخل قطاع غزة (الدستور، ١٩٩٣/٦/١٠).

• قالت مصادر في الغرف التجارية في اسرائيل انه لولا المقاطعة العربية، لبلغت الصادرات والاستثمارات الاجنبية في اسرائيل ما يزيد على عشرة بالمئة سنوياً. واستناداً الى هذا التقدير، خسرت اسرائيل في خلال الـ ٤٥ عاماً الماضية حوالى أربعين مليار دولار (هآرتس، ١٩٩٣/٦/١٠).

• وصفت مصادر اسرائيلية زيارة مستشار النمسا، فرانتس فيرنيتسكي الاولى لاسرائيل بأنها تاريخية. فهي تتعلق بزيارة أكبر زعيم للشعب النمساوي، الذي ساهم في كارثة ابادة اليهود. هذه الزيارة التي تنطوي على بعد تاريخي هام خصوصاً وان الضيف الزائر يتمتع بسجل ايجابي، وهو صديق بارز لاسرائيل (معاريف، ١٩٩٣/٦/١٠).

• أعلن مستشار النمسا، فرانتس فيرنيتسكي، في أعقاب انتهاء زيارته لاسرائيل، ان بلاده سوف تستثمر مبالغ مالية كبيرة في الارض المحتلة بهدف تطوير بنية خدماتية توفر فرص عمل للفلسطينيين (عل همشمار، ١٩٩٣/٦/١٠).

١٩٩٣/٦/١٠

• اندلعت اشتباكات عنيفة في مخيم البريج وسط قطاع غزة في أعقاب استشهاد أمين عمارة (١٢ عاماً) أمس. وهاجم مئات المواطنين قوات الاحتلال الاسرائيلية ورشقوا الجنود بالحجارة. في هذه الاثناء، اقتحم عشرات الجنود مستشفى الشفاء في غزة حيث نقل عدد من الجرحى، واعتدوا بالضرب على الجرحى والمرضى (الدستور، ١٩٩٣/٦/١١).

• منح رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، وزير الخارجية الاميركية الاسبق، جورج شولتس، صفة مواطن شرف في مدينة القدس. من جانبه قال شولتس: ان القدس «سوف تبقى عاصمة موحدة لاسرائيل» (دافار، ١٩٩٣/٦/١١).

١٩٩٣/٦/١١

• القى مواطنون فلسطينيون ليلة أمس، قنبلة يدوية، باتجاه سيارة جيب عسكرية اسرائيلية لدى مرورها في حي الشابورة في رفح، ممّا ادى الى

اصابة جندي اسرائيلي بجروح. وألقى آخرون زجاجة حارقة باتجاه نقطة مراقبة عسكرية اقيمت على سطح احدى البنايات في مخيم خان يونس. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات وعمليات القاء الحجارة ضد جنود الاحتلال وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٢/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/١٢

• اسفرت الاشتباكات بين المواطنين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة ثمانية مواطنين بجروح وتعرض تسعة آخرين للضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال. وكانت أعنف الصدامات وقعت في مخيم البريج. في هذه الاثناء، ألقيت ثلاث زجاجات حارقة باتجاه أهداف اسرائيلية في انحاء أخرى من قطاع غزة (**الدستور**، ١٣/٦/١٩٩٣).

• انتهت المناقشات الخاصة حول وضع العمال الفلسطينيين في الارض المحتلة وفي اسرائيل دون اتخاذ قرارات. وكانت المناقشات أجريت في إطار المؤتمر السنوي المنبثق عن منظمة العمل الدولية الذي عقد في جنيف. وقال ممثل «الهستدروت» الاسرائيلي في اوروبا، الذي شارك في أعمال المؤتمر انه وخلافاً للسنوات السابقة، لم تتخلل المناقشات الجارية عبارات جارحة واتهامات ضد اسرائيل (**دافار**، ١٣/٦/١٩٩٣).

• انتقدت وزيرة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية، اورا نمير، وزير المالية الاسرائيلي، ابراهام شوحط، ورجال مكتبه، وذلك بسبب ادعائهم انخفاض معدل البطالة في اسرائيل. وقالت نمير، ان معطيات وزارة المالية، في هذا المجال، مبالغ فيها وغير دقيقة (**دافار**، ١٣/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/١٣

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأسفرت عن اصابة ١٨ مواطناً بجروح. في المقابل، اضرم شبان الانتفاضة في القدس النار بسيارة اسرائيلية في أثناء توقفها في شارع صلاح الدين. في هذه الاثناء، قام عدد من المستوطنين بالاعتداء على سيارات عربية في البيرة، وهدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية منزلين في باقة الشرقية وعتيل بحجة البقاء من دون ترخيص (**الدستور**، ١٤/٦/١٩٩٣).

• انخفض عدد الذين يتقدمون بطلبات حصول على عمل في خلال شهر أيار (مايو) ١٩٩٣ الى ادنى مستوى منذ العام ١٩٩١، وبلغ عددهم ١٢٢ ألفاً مقارنة بـ ١٣٤ ألفاً تقدموا بطلبات في خلال شهر نيسان (ابريل) من العام نفسه. ويشكل ذلك انخفاضاً بنسبة تسعة بالمئة أي ما يوازي ١٢ ألف طلب عمل (**معاريف**، ١٤/٦/١٩٩٣).

• هدّد مفوض المياه الاسرائيلي، جدعون تسور، بعد عودته من مناقشات لجنة المياه في المباحثات متعددة الطرف التي عقدت اجتماعاتها في فيينا بعدم السماح للفلسطينيين بسحب متر مكعب واحد من المياه في فترة الحكم الذاتي زيادة على ما يقومون بسحبه اليوم (**دافار**، ١٤/٦/١٩٩٣).

١٩٩٣/٦/١٤

• استشهد ابراهيم خالد ابو عطيوي البالغ من العمر عامين ونصف العام في منطقة وادي غزة بعدما صدمته سيارة للشرطة الاسرائيلية. وكان الطفل يحاول اجتياز الشارع عندما دهمته السيارة. كما أصيب خمسة فلسطينيين في حوادث صدم مماثلة في مدينة غزة. في غضون ذلك، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدّة من الارض المحتلة وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٥/٦/١٩٩٣).

• دعت الولايات المتحدة الاميركية كل من اسرائيل وسوريا للبحث في الترتيبات الامنية بينهما، تمهيداً للانسحاب من هضبة الجولان. جاء ذلك في رسالة بعث بها وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين (**معاريف**، ١٥/٦/١٩٩٣).

• عين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، اللواء (احتياط) زفائيل فاردي، مستشاراً له لشؤون التنسيق بينه وبين جهاز الاستخبارات العسكرية، وقد اطلع رابين لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست على أمر التعيين (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٦/١٩٩٣).

• دعا وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، الفلسطينيين الى القيام بتحرك معيّن، وقال «لقد ارسينا الاساس لمقدار من التقدم، ولكن الامر يتطلب، الآن، تحركاً من جانب الفلسطينيين» (**انترناشونال**

هيرالد تريبون، ١٥/٦/١٩٩٣).

١٥/٦/١٩٩٣

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وأطلق شبان مسلحون النار وألقوا قنابل يدوية وزجاجة حارقة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في حي الشابورة في رفح (الدستور، ١٦/٦/١٩٩٣).

١٦/٦/١٩٩٣

• طالب الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بوضع آلية محددة بمعيار واحد ـ لا بمعيارين ـ لضمان احترام حقوق الانسان كما وردت في العهود والاتفاقيات الدولية وباشراف الامم المتحدة. جاء ذلك في كلمة ألقاها عرفات في حضور المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فيينا (الدستور، ١٧/٦/١٩٩٣).

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نظام حظر التجول على حي الشابورة في رفح، حيث واصلت أعمال التفتيش والدهم بحثاً عن مطلوبين. وذكرت أنباء واردة من الارض المحتلة، ان فلسطينيين ألقوا زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت مارة في رفح (الدستور، ١٧/٦/١٩٩٣).

• أعلنت اسرائيل استعدادها للبحث في تجريد مناطق في شمالها من السلاح في إطار «نظام أمني» مع سوريا، يكون جزءاً من اتفاق سلام بين الطرفين. غير ان مصادر سياسية في اسرائيل أوضحت، ان اسرائيل تعارض الطلب السوري تجاه تجريد مناطق في الجليل بمساحات موازية لما هو مقترح في الجولان (هآرتس، ١٧/٦/١٩٩٣).

• قال عضو الكنيست، يئير تسبان، في حفل افتتاح مؤتمر حزب «مبام»: «ان وضع المفاوضات مع الفلسطينيين لن يتغير من دون ان نعترف بـ م.ت.ف. ونصل معها الى تفاهم مباشر» (عل همشمار، ١٧/٦/١٩٩٣).

١٧/٦/١٩٩٣

• أطلق مسلحون فلسطينيون النار باتجاه نقطة مراقبة اسرائيلية في مقر الادارة المدنية في شارع الوحدة في غزة، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة جيب عسكرية اسرائيلية في رفح. في غضون ذلك، شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات مع قوات الاحتلال أصيب في أثنائها عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ١٨/٦/١٩٩٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في كلمة ألقاها في الحفل الاختتامي لمؤتمر حزب «مبام»: «ان اسرائيل تجاوزت نقطة اللاعودة مع أغلبية الشركاء في محادثات السلام». وهاجم رابين اليمين الاسرائيلي المتطرف الذي يعارض الحكومة ويتظاهر ضد سياساتها. وقال، ان المستوطنين يستخدمون طلاب المدارس وأعضاء الشبيبة والاطفال، بشكل أساس، في التظاهرات (عل همشمار، ١٨/٦/١٩٩٣).

١٨/٦/١٩٩٣

• شهدت مناطق عدّة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في وقت كثفت قوات الاحتلال من تواجدها في أعقاب سلسلة هجمات ضد دوريات الاحتلال وقعت في قطاع غزة من بينها هجوم بالرشاشات على نقطة عسكرية في مدينة خان يونس. وقامت قوات الاحتلال باعتقال عشرات المواطنين في أعقابها (الدستور، ١٩/٦/١٩٩٣).

١٩/٦/١٩٩٣

• قتل فلسطينيان حارساً اسرائيلياً وجرحا آخر بعد ان اطلق النار عليهما عند موقع للبناء جنوب القدس. في غضون ذلك، شهدت الارض المحتلة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن استشهاد امرأة واصابة ١٨ مواطناً بجروح واعتقال ما يزيد عن أربعين آخرين (الدستور، ٢٠/٦/١٩٩٣).

• تقرر تعيين ادوارد جيرجيان، الذي شغل منصب رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية، سفيراً لبلاده لدى اسرائيل. كذلك عيّن دنيس روس، الذي يشغل اليوم، منصب مستشار خاص لوزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، وعمل، في الماضي، رئيساً لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية ابان عهد وزير الخارجية السابق، جيمس بيكر، في منصب منسق خاص لمحادثات السلام (معاريف، ٢٠/٦/١٩٩٣).

• قال وزير المحافظة على البيئة في اسرائيل، يوسي

ساريد، انه من الافضل والانجع اجراء مفاوضات مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، نفسه، بدلاً من اجرائها مع مبعوثيه من الارض المحتلة، لأن لعرفات وحده الكلمة الفصل في المسار السياسي الفلسطيني (**دافار**، ١٩٩٣/٦/٢٠).

١٩٩٣/٦/٢٠

• استشهد طفل فلسطيني وأصيب آخر بجروح نتيجة لانفجار جسم غريب في منطقة مخصّصة للتدريب في الأغوار. وكانت رابعة ابراهيم محمد الشرافي (٥٠ عاماً) من مخيم جباليا استشهدت أول من أمس جراء استنشاقها غازاً مسيل للدموع. في هذه الاثناء، أصيب ٢٣ مواطناً بجروح في قطاع غزة نتيجة لتعرضهم للضرب على أيدي جنود الاحتلال (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٢١).

• تسلّم مستشار الحكومة الاسرائيلية القضائي، وزير الداخلية الاسرائيلية، اريه درعي، مسودة لائحة الاتهام ضده. يذكر ان درعي متهم بتلقي الرشوة والاحتيال واساءة الامانة، والقيام بتسجيل كاذب في وثائق رسمية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٦/٢١).

١٩٩٣/٦/٢١

• توجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اليوم، الى جنيف حيث يتوقع ان يلتقي نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٢٢).

• أطلقت مجموعة مسلحة النار باتجاه سيارة جيب عسكرية اسرائيلية لدى مرورها في حي الشيخ رضوان في غزة. وألقت مجموعة اخرى قنبلة يدوية، ليلة أمس، باتجاه دورية عسكرية في منطقة بئر سالم قرب مخيم رفح، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية ثالثة لدى مرورها في مخيم جباليا. في غضون ذلك، أصيب عدد من المواطنين بجروح نتيجة صدامات وقعت في مناطق متفرقة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٢٢).

• رفضت اسرائيل التوقيع على وثيقة تقول ان موضوع القدس الشرقية سيبحث في المفاوضات حول التسوية الدائمة، كما اقترحت الولايات المتحدة الاميركية. وقالت مصادر سياسية اسرائيلية، ان التوجيهات التي استلمها وفد اسرائيل للمفاوضات لا تسمح له بابداء أية مرونة في موضوع القدس (**هآرتس**، ١٩٩٣/٦/٢٢).

• خفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية، عقوبة أربعة من ناشطي اليسار الاسرائيلي؛ كانوا التقوا وفداً رفيع المستوى من م.ت.ف. في العام ١٩٨٦ في رومانيا. وقرر قضاة المحكمة تغريم كل من الاربعة مبلغ ألف شيكل. وقد جاء قرار المحكمة هذا بسبب قرار الكنيست الذي قضى بالغاء التهمة التي أدانتهم بها محكمة الصلح والمحكمة المركزية. وكان الحكم الذي صدر بحقهم يقضي بالخدمة ستة شهور في اعمال عامة اضافة الى سنة سجن مع وقف التنفيذ، وغرامة بمقدار خمسة آلاف شيكل (**دافار**، ١٩٩٣/٦/٢٢).

١٩٩٣/٦/٢٢

• أصيب جنديان اسرائيليان بجروح في أعقاب هجوم مسلح على مقر «الادارة المدنية» في غزة. فيما داهمت قوة اسرائيلية مسجد ابو بكر الصديق الواقع في قرية قفين، قضاء طولكرم (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٢٣).

• هاجر الى الولايات المتحدة الاميركية، في خلال السنوات الست الماضية، وحصل على الجنسية الاميركية، اكثر من ١٢ ألف اسرائيلي، وحصل ما يزيد عن ٣٠ ألفاً على وضع مواطن دائم في الولايات المتحدة الاميركية. ويتبين من المعطيات الرسمية لادارة الهجرة الاميركية، ان عدد الاسرائيليين الذين يهاجرون الى الولايات المتحدة الاميركية يرتفع من سنة لأخرى، وقد تزايد، بشكل ملحوظ، في خلال السنوات الثلاث الماضية (**هآرتس**، ١٩٩٣/٦/٢٣).

١٩٩٣/٦/٢٣

• ألقى فلسطينيون قنبلة يدوية باتجاه مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في رام الله. وذكر ناطق اسرائيلي، ان الانفجار ألحق أضراراً طفيفة بالمبنى. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في أنحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٢٤).

• بدأت وزارة الدفاع الاسرائيلية بالتحقيق في التهم الموجهة ضد العميد حاجي ريفف، الذي يشغل منصب رئيس وفد وزارة الدفاع في جنوب افريقيا، وكذلك اهرون دغان، محاسب الوفد. والاثنان متهمان بتهريب مبالغ مالية كبيرة من جنوب افريقيا الى الخارج، خلافاً للأنظمة المرعية تجاه العملة الصعبة

في هذه الدولة (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٢٤).

• وصف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في حفل افتتاح مؤتمر «كيرين هيسود» (الصندوق التأسيسي) العالمي، القدس بأنها «قلب وربّة الشعب اليهودي». وقال: «ان مَنْ يعتقد بأن ثمة حكومة من حكومات اسرائيل يمكن ان تتنازل عن السيادة الكاملة على المدينة، كعاصمة للدولة هو واهم تماماً» (دافار، ١٩٩٣/٦/٢٤).

١٩٩٣/٦/٢٤

• أطلق مسلحون النار وألقوا قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية لدى مرورها في حي الشابورة في مخيم رفح. وأطلق آخرون النار باتجاه مقر «الادارة المدنية» الاسرائيلية في غزة، فيما ألقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في حي النصر في المدينة، ولم يبلغ عن اصابات (الدستور، ١٩٩٣/٦/٢٥).

• اعتقل ثلاثة احدهم يعمل في الجيش الاسرائيلي وآخر جندي في الخدمة النظامية، بتهمة تورطهم في قضية سرقة مواد غذائية من قواعد للجيش الاسرائيلي ونقلها للبيع في الاسواق المدنية (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٢٥).

١٩٩٣/٦/٢٥

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأطلق شبان الانتفاضة النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في حي الشجاعية في غزة، وألقوا زجاجة حارقة باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي في مخيم جباليا. في المقابل، دهمت قوات الاحتلال منازل عدّة في حي الشيخ رضوان في غزة ومقر المجمع الاسلامي فيها. في غضون ذلك، هاجم مستوطنون ما يزيد عن عشرين منزلاً في قرية بيت ريما، قضاء رام الله، بحجة تعرضهم للرشق بالحجارة (الدستور، ١٩٩٣/٦/٢٦).

١٩٩٣/٦/٢٦

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على منطقة بينة في مخيم رفح، وذلك في أعقاب هجوم مسلّح وقع ضد دورية عسكرية اسرائيلية في المنطقة. في غضون ذلك، أطلق شبان فلسطينيون النار من بنادق آلية باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية لدى مرورها قرب الحدود الفلسطينية ـ المصرية (الدستور، ١٩٩٣/٦/٢٧).

• اعتقل عشرات الجنود، بينهم قادة ومقاتلون من وحدات عسكرية مختارة، بتهمة تعاطي المخدرات في حفلات خاصة، وفي نوادي في تل ـ أبيب تقدم المخدرات الخطرة (يديعوت احرونوت، ١٩٩٣/٦/٢٧).

• قال رئيس الوفد الاسرائيلي الى مفاوضات السلام مع سوريا، ايتمار رابينوفيتش، ان مطالب اسرائيل في هضبة الجولان ترتكز الى ضمانات أمنية وليس الى أسس توراتية (يديعوت احرونوت، ١٩٩٣/٦/٢٧).

١٩٩٣/٦/٢٧

• ألقى مواطنون زجاجات حارقة عدّة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في الارض المحتلة، ورشقوا قوات الاحتلال الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات الفارغة. في المقابل، أصيب عدد من المواطنين بجروح واعتقلت سلطات الاحتلال عدداً آخر (الدستور، ١٩٩٣/٦/٢٨).

• ذكرت مصادر اسرائيلية، ان الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، أطلع شخصياً رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، على نية بلاده توجيه ضربة الى العراق. ومن جهته، قام رابين باطلاع رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، وعناصر الاستخبارات الاسرائيلية بذلك (هآرتس، ١٩٩٣/٦/٢٨).

١٩٩٣/٦/٢٨

• تواصلت الاشتباكات في مناطق عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت الاسلحة النارية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ١٩٩٣/٦/٢٩).

• أيقظت صواريخ الكاتيوشا كريات شمونة في الصباح الباكر، حيث سقط ثلاثة منها في المدينة، احدها وسط تجمّع سكاني، وأحدث حفرة عميقة. وتسبب في تحطيم المئات من شبابيك المنازل المحيطة وجرح خمسة أشخاص (يديعوت احرونوت، ١٩٩٣/٦/٢٩).

١٩٩٣/٦/٢٩

• هاجمت مجموعة فلسطينية دورية اسرائيلية مؤلفة من سيارة جيب في المنطقة الواقعة على جبل جلبوعة قرب جنين، وفجرت عبوة ناسفة لدى مرورها، ممّا أدّى الى تحطيم السيارة واصابة من فيها من جنود بجروح مختلفة. كما القى فلسطينيون قنبلة يدوية وأطلقوا النار باتجاه دورية أخرى في رفح. في المقابل، أسفرت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة ثمانية بجروح في كل من جنين وخان يونس ورفح وغزة (**الدستور**، ١٩٩٣/٦/٣٠).

• وقع تبادل للقصف المدفعي بين قوات الجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان من جهة، وبين قوات «حزب الله» من جهة أخرى، في القطاع الاوسط من «الحزام الامني» في جنوب لبنان. وقد جاء قصف قوات حزب الله رداً على الاشتباك الذي وقع بين خلية تابعة للحزب وقوات الجيش الاسرائيلي وأسفر، في حينه، عن مقتل عنصرين من حزب الله، كانا في طريقهما الى تنفيذ عملية داخل منطقة «الحزام الامني» (**معاريف**، ١٩٩٣/٦/٣٠).

١٩٩٣/٦/٣٠

• تواصلت الصدامات في أنحاء عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي فرضت حظر تجول على بعض المناطق (**الدستور**، ١٩٩٣/٧/١).

• أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، مايكل ماكوري، ان الادارة الاميركية قدمت افكاراً خطية الى الاطراف المعنية في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ورفض ماكوري ان يحدّد ما اذا كانت الافكار التي قدمت وثيقة أميركية أو انها «وسيلة لمساعدة الاطراف على حل خلافاتها» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٧/١).

١٩٩٣/٧/١

• استشهد شابان في القدس، وقتلت امرأة اسرائيلية اثر هجوم شنّه الاثنان على حافلة اسرائيلية بالقرب من مقر قيادة الشرطة الاسرائيلية في حي الشيخ جراح في القدس. من ناحية أخرى، أعلنت الشرطة الاسرائيلية عن اكتشاف مخبأ للقنابل اليدوية المفخخة في غابة «راموت» في القدس الشرقية. كما اكتشفت عبوة ناسفة في «رامات اشكول» في القدس، وتمّ تعطيلها. في غضون ذلك، وقعت صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٣/٧/٢).

١٩٩٣/٧/٢

• بلغت حصيلة الصدامات التي شهدها قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية الليلة الماضية سبع اصابات بجروح ناتجة عن اطلاق نار في مخيم الشاطىء و٢٢ اصابة نتيجة اعتداء الجنود الاسرائيليين على مواطنين بالضرب. في المقابل، أطلق مسلحان النار الليلة الماضية باتجاه سيارة جيب عسكرية في رفح، وتمكّنا من الفرار (**الدستور**، ١٩٩٣/٧/٣).

• أكد مسؤول اميركي كبير، ان الافكار التي قدمتها الادارة الاميركية الى الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، في محاولة للتقريب بين وجهتي نظرهما، قابلة للتعديل بهدف تحسينها. واعترف بأن عملية السلام ليست، الآن، على حافة تحقيق التقدم المطلوب، لكنها، في الوقت عينه، لا تواجه أزمة. ولاحظ ان الفجوات في مواقف الجانبين لا تسمح بتقديم مقترحات أميركية رسمية أو بالتوصل الى اعلان مبادىء مشترك (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣ ـ ١٩٩٣/٧/٤).

١٩٩٣/٧/٣

• استشهد عبدالقادر شخصة (٥٦ عاماً) وزوجته وعمرها ٥٨ عاماً، وابراهيم الحطاب (٤٨ عاماً) وأصيب رابع بجروح في حادث تصادم بين سيارة اجرة غزية وسيارة اسرائيلية وقع بالقرب من باب الواد في القدس؛ وكانت السيارة الغزية متجهة نحو جسر اللنبي على نهر الاردن. في هذه الاثناء، أصيب ١٥ مواطناً بجروح في مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. في المقابل، أصيب جنديان بجروح نتيجة القاء عبوة ناسفة باتجاه دورية راجلة كانت تمر في مخيم الشابورة في رفح (**الدستور**، ١٩٩٣/٧/٤).

• رفضت م.ت.ف. وثيقة التسوية الاميركية الجديدة، وعرضت على واشنطن بعض الشروط لاستئناف المحادثات، منها مطالبة واشنطن استئناف حوارها معها، أو الانتقال مباشرة للبحث في التسوية النهائية (**معاريف**، ١٩٩٣/٧/٤).

• قالت الوزيرة، شولاميت الوني، ان حركة «ميرتس» ستنسحب من الحكومة اذا لم يتمّ احراز تقدم ملموس في عملية السلام مع الجانب

الفلسطيني (هآرتس، ٤/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/٤

• أصيب ستة فلسطينيين بينهم طفلان بجروح في اثناء اشتباكات وقعت بين المواطنين في جباليا وحي الشاطىء في غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأصيب ثلاثة شبان بكدمات نتيجة تعرضهم للضرب على أيدي جنود الاحتلال. الى ذلك، اجهضت ثلاث نساء من مخيم الشابورة في رفح جراء استنشاقهن الغاز المسيل للدموع، وأربع نساء اخريات في مناطق أخرى، وأصيب ١٥ مواطناً بجروح نتيجة اعتداء عليهم بالضرب. من جهة أخرى، أعلنت مجموعة من «صقور فتح» مسؤوليتها عن هجوم قامت به ضد مقر الادارة العسكرية في غزة وأسفر عن جرح أربعة جنود اسرائيليين (الدستور، ٥/٧/١٩٩٣).

• تزايد اعضاء الحكومة الاسرائيلية المطالبين بمحادثات مباشرة مع م.ت.ف. وقال بعضهم، ان استمرار المسيرة السلمية، في صيغتها الحالية، لن يمكّن من كسر الجمود. ودعا ستة وزراء في جلسة الحكومة، بينهم وزراء حركة «ميرتس»، وبعض وزراء حزب العمل، الى البدء في مفاوضات مباشرة، على الفور، مع م.ت.ف.، أو على الاقل، اختبار نوايا الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (هآرتس، ٥/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/٥

• طعن فلسطينيان امرأة اسرائيلية في القدس واصاباها بجروح بليغة، وتمكّنا من الفرار تاركين سكيناً في مكان الحادث. ويعتبر هذا ثاني هجوم يقع في القدس في غضون خمسة أيام حين قام ثلاثة من «حماس» بقتل اسرائيليين في القدس في أثناء هجوم ضد حافلة اسرائيلية (الدستور، ٦/٧/١٩٩٣).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، انه لا يمانع في اجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. في حال تنصّلت المنظمة من الارهاب ومن مطالب أساسية تشكل خطراً على اسرائيل (معاريف، ٦/٧/١٩٩٣).

• أصبحت غالبية سكان القدس الشرقية، من اليهود، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٦٧. وجاء هذا التطور في أعقاب قيام سلطات الاحتلال بضم ضواحي المدينة والتي يبلغ عدد سكانها ١٦٠ الف نسمة، بينما يصل عدد العرب ١٥٥ الفاً فقط (هآرتس، ٦/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/٦

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في عمان مع العاهل الاردني، الملك حسين، واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ الاردنية والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وتمّ في خلال الاجتماع التأكيد على ثوابت العلاقة واستمرار التنسيق بين فلسطين والاردن (الدستور، ٧/٧/١٩٩٣).

• شهدت مناطق مختلفة من قطاع غزة أمس، مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ٢٥ مواطناً بجروح، واجهاض امرأة جراء استنشاقها الغاز المسيل للدموع. وكان أعنف هذه المواجهات وقع في خان يونس وقرية بيت حانون (الدستور، ٧/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/٧

• وصف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، محادثاته مع ملك الاردن، حسين، التي اجراها في خلال زيارته لعمان بأنها «ايجابية وبنّاءة وعملية». وصرّح بأنها شملت نواحي العمل بالنسبة للتحرك المشترك تجاه عملية السلام وتجاه آفاق المستقبل المشترك أيضاً (الدستور، ٨/٧/١٩٩٣).

• استشهد علاء عبدالرؤوف النسر (ست سنوات) من البيرة بعدما صدمته سيارة شحن عسكرية اسرائيلية بالقرب من مخيم الامعري. وأصيب أربعة مواطنين بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في بلدة دورا، وثمانية آخرون في اشتباكات وقعت في قطاع غزة، وثلاثة في الخليل، بالاضافة الى وقوع اصابات أخرى في مناطق متفرقة (الدستور، ٨/٧/١٩٩٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بمناسبة جولة المحادثات التي يقوم بها طاقم السلام الاميركي، برئاسة دنيس روس، ان الحوار مع م.ت.ف. لن يساعد في تقدم المحادثات مع الفلسطينيين في القضايا الاساسية التي يوجد خلاف حولها بين اسرائيل والفلسطينيين (دافار، ٨/٧/١٩٩٣).

• حذّر وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يئير تسبان، في مؤتمر صحافي عقده في القدس من انه اذا لم

تقم الحكومة الاسرائيلية بتحسين جوهري في ظروف استيعاب المهاجرين فانها ستتحمل مسؤولية عدم استغلالها موجات الهجرة التي تصل الى ٣٠٠ ألف مهاجر في خلال السنوات الثلاث المقبلة (دافار، ١٩٩٣/٧/٨).

• أشار مسؤول اميركي كبير الى الحاجة «الى تيار مستمر من النشاط» في المفاوضات الثنائية. وقال، ان فترة توقف قصيرة «قد تكون قاتلة»، وأضاف انه يوجد شعور بأن أي توقف «قد يبدد أي تقدم تمّ احرازه» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٣/٧/٨).

١٩٩٣/٧/٨

• استشهد سمير شعث (٢٢ عاماً) على أيدي مسلحين أطلقوا النار عليه في مخيم رفح. وذكرت مصادر فلسطينية، ان المسلحين هم جنود اسرائيليون تنكّروا في هيئة فلسطينيين. وأضافت، ان الجيش الاسرائيلي سعى الى اعتقال شعث بسبب نشاطاته ضد الاحتلال. وان الشهيد كان عضواً في مجموعة النسر الاحمر التابعة للجبهة الشعبية. في المقابل، أصيب جندي اسرائيلي بجروح عندما هاجم فلسطينيون دورية عسكرية بزجاجة حارقة قرب قرية الجيب في منطقة رام الله (الدستور، ١٩٩٣/٧/٩).

• قتل جنديان اسرائيليان من كتيبة غفعاتي وجرح ثلاثة آخرون جراء اعتداء مسلحين على قوة تابعة للجيش الاسرائيلي بالقرب من بلدة العيشية في المنطقة الامنية في جنوب لبنان. وقد أعلنت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، مسؤوليتها عن الحادث (هآرتس، ١٩٩٣/٧/٩).

• جاء في البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع الدول الصناعية السبع الذي عقد في طوكيو، ان المجتمعين يعبرون عن تأييدهم الكامل للجهود المبذولة للتوصل الى سلام شامل ودائم في الشرق الاوسط. ودعوا اسرائيل والدول العربية الى اتخاذ اجراءات اضافية لبناء الثقة، وطالبوا بوضع حد للمقاطعة العربية ضد اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٣/٧/٩).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في تصريحات عكست شعور واشنطن بخيبة الأمل لتباطؤ مفاوضات السلام، انه يتعيّن على العرب والاسرائيليين ان يبذلوا مسعى حقيقياً لتضييق الخلافات الجوهرية بينهم. وأضاف، «هناك حدود لما يمكن ان نفعله كوسيط نزيه. وعليهم ان يسعوا، هم، أيضاً، الى تحقيق السلام» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٣/٧/٩).

١٩٩٣/٧/٩

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الارض المحتلة كافة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والستين. فيما أعلن ناطق عسكري اسرائيلي عن إصابة جندي اسرائيلي، الليلة الماضية، لدى مرور سيارة عسكرية بالقرب من بلدة السموع واصطدامها بعبوتين ناسفتين. من جهة أخرى، ذكرت مصادر فلسطينية، ان قوات الاحتلال قامت بعملية تمشيط مكثفة بحثاً عن فلسطينيين أطلقوا النار على مستوطن يدعى مردخاي ليبكين من مستوطنة «تكوع» ممّا أدّى الى مقتله (الدستور، ١٩٩٣/٧/١٠).

١٩٩٣/٧/١٠

• اندلعت مواجهات عنيفة بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين. وهاجم المواطنون بالحجارة والزجاجات الفارغة، دوريات اسرائيلية وسيارات عسكرية وتجمعات للمستوطنين. وأقدمت قوات الاحتلال على غلق وسط مدينة الخليل في وجه المواطنين وبخاصة في الاماكن المحيطة بالحرم الابراهيمي الشريف، وذلك لحماية المستوطنين وتسهيل تحركاتهم داخل المدينة (الدستور، ١٩٩٣/٧/١١).

• اتهم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، سوريا بتسليح المقاتلين في جنوب لبنان، بهدف الحاق الضرر بالمستوطنات الاسرائيلية في الشمال وبجنود الجيش الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي، في أوج المسيرة السلمية (دافار، ١٩٩٣/٧/١١).

١٩٩٣/٧/١١

• شهدت بلدة الظاهرية مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في أعقاب تشييع جثمان أشرف محمد السماسرة، الذي استشهد متأثراً بجروحه. كما شهدت حلحول وأحياء في الخليل مواجهات مماثلة هاجم شبان الانتفاضة في اثنائها سيارة عسكرية اسرائيلية في منطقة باب الزاوية (الدستور، ١٩٩٣/٧/١٢).

• صرّح مصدر سياسي اسرائيلي، رفيع

المستوى، ان اتصالات على مستوى عالٍ أُجريت في الاسابيع الاخيرة بين وفد اسرائيلي وبين قيادة م.ت.ف. في تونس. وأضاف المصدر، ان الاتصالات تجرى بواسطة مبعوثين، بعلم وبموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، وكذلك بعلم وموافقة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات (هآرتس، ١٢/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/١٢

• استشهد فلسطينيان في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مخيم بلاطة. وذكرت مصادر فلسطينية، ان قوات الاحتلال أطلقت النار باتجاه فلسطينيين من المخيم كانوا يتظاهرون في أعقاب سماعهم نبأ دهس شاب من المخيم في مدينة نابلس. وقد أدى اطلاق النار الى اصابة عصام سليمان الثلاج، ومحمد شحادة المغربي، وكلاهما في التاسعة عشرة من العمر، حيث توفيا على الفور، واصابة ثلاثة آخرين بجروح (الدستور، ١٣/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/١٣

• أوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انه أُجريت في واشنطن محاولات لعقد لقاءات بين فلسطينيين واسرائيليين، لكن هذه المحاولات لم تنجح. وصرّح عرفات بأن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لاجراء اتصالات مع الاسرائيليين. وذكر بأنه سبق وان دعا الى لقاء مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، لصنع «سلام الشجعان» (الدستور، ١٤/٧/١٩٩٣).

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم وتفتيش لعدد من المنازل في مخيمي الشاطىء وبلدة دير البلح في قطاع غزة. وأصيب مواطنان بجروح جراء الاعتداء عليهما من قبل جنود الاحتلال. ووقعت اشتباكات مع قوات الاحتلال في مناطق عدّة في القطاع أسفرت عن اصابة أربعة مواطنين بجروح (الدستور، ١٤/٧/١٩٩٣).

• قال مصدر سياسي اسرائيلي، رفيع المستوى، ان المسؤول الذي أجرى اتصالات مع شخصيات قيادية في م.ت.ف. باسم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ليس عضواً في الكنيست الاسرائيلي وليس وزيراً في الحكومة. وأضاف المصدر، ان مَنْ قام بهذه الاتصالات هو عضو في حزب العمل شغل، في الماضي، مناصب كبيرة في السلك الحكومي، ويجيد التحدث باللغة العربية (هآرتس، ١٤/٧/١٩٩٣).

• تمّ الاتفاق بين وزير المالية الاسرائيلية، ابراهام شوحط، وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، على ان يكون سقف ميزانية الدولة للعام ١٩٩٤، ٩٢,٧ مليار شيكل (بأسعار العام ١٩٩٣) (هآرتس، ١٤/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/١٤

• أسفرت المواجهات التي شهدها قطاع غزة أمس عن اصابة ستة جرحى برصاص قوات الاحتلال، و١٦ اصابة أخرى نتيجة تعرض مواطنين للضرب على أيدي الجنود الاسرائيليين، واجهاض امرأة استنشقت غازاً مسيل للدموع. وكانت أعنف الاشتباكات وقعت في مخيمي جباليا والشاطىء. في هذه الاثناء، ألقت القوات الضاربة زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في خان يونس (الدستور، ١٥/٧/١٩٩٣).

• ذكر رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، ان ٢٤٦ يهودياً من اليمن هاجروا الى اسرائيل منذ آب (اغسطس) ١٩٩٢، بعد اتصالات سرية مع السلطات اليمنية، وقد تمّ استيعابهم في مراكز الاستيعاب في «اشيوت» وفي مدينة رحوفوت، وفي مركز الاستيعاب «بيت كندا»، في اشكلون. وأضاف، ان هجرتهم بقيت سراً خشية ان يضر الاعلان عن ذلك بهجرة ٩٠٠ يهودي آخرين لا يزالون في اليمن (دافار، ١٥/٧/١٩٩٣).

١٩٩٣/٧/١٥

• استشهد ابراهيم عثمان سمارة (٢٢ عاماً) من البيرة برصاص قوات الاحتلال في أثناء قيادته سيارة في رام الله. وقد أغلقت المحال التجارية في المدينة حداداً على روح الشهيد وهاجم شبان سيارتين اسرائيليتين بالزجاجات الحارقة وسط المدينة، كما ألقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دورية عسكرية في البيرة في وقت شنّت قوات الاحتلال حملة دهم واعتقال في مخيم الامعري (الدستور، ١٦/٧/١٩٩٣).

• وصل الى اسرائيل ٣٤ يهودياً من اليمن، هم ثماني عائلات وشخص وحيد. وقد جاؤوا عبر دولة اوروبية. وقال موظف يمني، رفيع المستوى، في صنعاء ان حكومته لا تستطيع منع اليهود من الهجرة الى اسرائيل، اذا فعلوا ذلك عبر دولة أخرى (هآرتس، ١٦/٧/١٩٩٣).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

١ جريس، سمير؛ «الليكود: تغيير في الشكل وثبات في المضمون [تقرير]» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١١٣ ـ ١١٨.

○ الاستيطان والمستوطنات

٢ بنبينستي، ميرون؛ «الاستيطان: حقائق ورغبات مكبوتة»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٤٩ ـ ٥١، نقلاً عن **هآرتس**، ١٨/٣/١٩٩٣.

٣ «توسيع المستوطنات الاسرائيلية وتسليح المستوطنين وتذويبهم على قدم وساق»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٥٠١، ١٦/٥/١٩٩٣، ص ٢٥.

٤ حسن، يوسف؛ «الدور الارهابي للمستوطنات ضد الشعب الفلسطيني [تقرير]»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٦.

٥ شرغائي، نداف؛ «آثار تجميد البناء في المناطق [المحتلة]»، **الملف**، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٤٦ ـ ٤٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩٣.

٦ العباسي، نظام؛ «ألمانيا النازية ومشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٨٣ ـ ١٩٥.

○ شؤون عسكرية

٧ روزين، عمانوئيل؛ «سلاح نووي اسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٢/١٠٨، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٥٩٦ ـ ١٥٩٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٢/٢/١٩٩٣.

٨ ساديه، درور؛ فلنوقف الصواريخ [حول عدم جدوى صاروخ حيتس]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٢/١٠٨، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٦٠٢ ـ ١٦٠٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٨/٣/١٩٩٣.

٩ سلمان، رشيد سلمان؛ «الرادع النووي الاسرائيلي والادراك العربي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٨٤ ـ ٩٣.

١٠ الكيلاني، هيثم؛ «الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي في إطار المتغيّرات الراهنة ـ ١٩٩٣»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٤٢ ـ ٧٠.

١١ مسلّم، طلعت أحمد؛ «التوازن العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٧١ ـ ٨٣.

١٢ الناشف، تيسير؛ «الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط: التوقعات والاخطار»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٩٤ ـ ١٠٢.

○ علاقات خارجية

١٣ سيغف، شموئيل؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ الكندية: صداقة ولكن متوازنة»، **الملف**،

المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٢٧ ـ ٢٩؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٩٣/٤/٧.

١٤ شيف، زئيف؛ «هل يفي الاميركيون بوعودهم؟»، **الملف**، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٣/١٩.

١٥ شيفتن، اهرون؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ العربية من منظور تاريخي: لصالح مَنْ يعمل الوقت؟»، **الملف**، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٣ ـ ١٦؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٤ ـ ٥، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢.

١٦ الطيار، خليل ابراهيم؛ «دراسة في العلاقات اليابانية ـ الاسرائيلية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز (يوليو) ١٩٩٣، ص ٦٢ ـ ٧٥.

١٧ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيليات: جولة اختبارية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٤٠ ـ ١٤٣.

١٨ العبدالله، هاني؛ «رابين في واشنطن: انجازات على غير صعيد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٤٤ ـ ١٤٨.

فلسطين

○ الاجتماع

١٩ «المرأة الفلسطينية والانتفاضة: فجر عطاء من تجربة عريقة»، **الشاهد** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٩٣، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ٤٩ ـ ٥٢.

٢٠ Muslih, Muhammad; "Palestinian Civil Society", *The Middle East Journal*, Vol. 47, No. 2, Spring 1993, pp. 258 - 274.

○ الاحزاب والتكتلات

٢١ ابو عمرو، زياد؛ «حماس: خلفية تاريخية سياسية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٨٤ ـ ٩٨.

٢٢ برغوثي، اياد؛ «الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١١٠ ـ ١١٤.

٢٣ الجرباوي، علي؛ «'حماس': مدخل الاخوان المسلمين الى الشرعية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٧٠ ـ ٨٣.

٢٤ حيدري، نبيل؛ «منظمة التحرير الفلسطينية وحركة 'حماس': الصراع في شأن النفوذ»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١١٥ ـ ١٢٧.

٢٥ الزهار، محمود؛ «الحركة الاسلامية: حقائق وارقام، بين الحقيقة والوهم»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٩٩ ـ ١٠٩.

٢٦ عايد، خالد؛ «اسرائيليات: نشاط حماس العسكري في المرآة الاسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

○ الاقتصاد

٢٧ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ١٩٦٨ ـ ١٩٩١؛ الحلقة الثانية»، **القدس الشريف**، السنة ٨، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٥٢ ـ ٦٣.

٢٨ عبدالخالق، إياد؛ «مياه: حدود آمنة تعني خزانات ملأى»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٢١.

٢٩ علاونة، عاطف؛ «استراتيجية التنمية في فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٣ ـ ٢٨.

○ الثقافة

٣٠ شحروري، صبحي؛ «نشيد البحر [للشاعر عبدالناصر صالح] بين الحصار وفك الحصار»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ٤٥، ١٩٩٣/٥/١٥، ص ٧٢ ـ ٧٤.

٣١ قرقطي، فيصل؛ «كمال ناصر: قدران هيهات ينفصلان»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

الفلسطينيون

○ اسرائيل

٣٢ مركز يافا للابحاث ـ الناصرة؛ «[ندوة حول موقف الاحزاب والتكتلات الفلسطينية في اسرائيل من المفاوضات وتطورات القضية الفلسطينية؛ حلقتان]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٢٦ ـ ٢٨؛ العدد ٩٣٧، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٢٤ ـ ٢٦.

○ الانتفاضة

٣٣ جمال، احمد؛ «جند الكتائب يصعدون عملهم: نهوض حماس العسكري في آذار (مارس) الاسرائيلي الاسود»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١١، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ١٥ ـ ١٨.

٣٤ الحسيني، مصطفى؛ «الارض المحتلة بين الحرب والسلام [تقرير]»، **الملف**، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ١٧ ـ ٢٥.

٣٥ حمدان، عبدالمجيد؛ «أقوى من الاغلاق وأقوى من الحصار»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٥، ١٩٩٣/٥/١٥، ص ٤ ـ ٧.

٣٦ خليل، تيسير؛ «يوميات المواجهة والتحدي: الحصار مستمر وأربعة شهداء في يوم واحد»، **الحرية**، العدد ٥٠٠ (١٥٧٥)، ١٩٩٣/٥/٩، ص ١٩ ـ ٢٠.

٣٧ شيف، زئيف؛ «حرب عصابات في المناطق»، **الملف**، المجلد ١٠، العدد ١/١٠٩، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٤٤ ـ ٤٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٢٦.

٣٨ صايغ، يزيد؛ «تفاوض عبر الحرب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٣٥ ـ ١٣٩.

٣٩ صراص، سمير؛ «اسرائيليات: الانتفاضة على عتبة عامها السادس: تقويمات اسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١٦٤ ـ ١٦٩.

٤٠ عبدالخالق، إياد؛ «اسرائيل وغزة... حالة احتلال بلا حيلة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٩، ١٩٩٣/٣/١٤، ص ١١ ـ ١٢.

٤١ القميري، عطا؛ «اسرائيليات: غزة شوكة في الحلق»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١٥٢ ـ ١٥٧.

٤٢ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة: طوق وحدود فاصلة اقتصادية وسياسية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤٣ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «نص النداء الرقم ٩٥، الصادر بتاريخ ١/٥/١٩٩٣»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١١٤٧، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٢٨ ـ ٢٩.

○ لبنان

٤٤ صايغ، روز ماري؛ «الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ١٢ ـ ٢٨.

القضية الفلسطينية

٤٥ ابراهيم، ماجد؛ «العودة الفلسطينية للمفاوضات بين المبادرات الاميركية والمعارضة الشعبية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ٩ ـ ١٠.

٤٦ أسعد، منى؛ «الترانسفير: سياسة قديمة ومنهج ثابت»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٥، ١٩٩٣/٥/٢، ص ٣٨ ـ ٤٠.

٤٧ بويل، فرانسيس أ.؛ «الاتفاق المؤقت والقانون الدولي؛ (الحلقة الاولى)»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ١١ ـ ١٥.

٤٨ ـــــ ، ـــــ ؛ «الاتفاق المؤقت والقانون الدولي؛ (الحلقة الثانية)»، **الهدف**، السنة ٢٣،

العدد ١١٤٧، ١٦/٥/١٩٩٣، ص ٢٠ ـ ٢٤.

٤٩ الحسن، بلال؛ «المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٥٥ ـ ٦٩.

٥٠ الحمد، جواد؛ «مستقبل القضية الفلسطينية بين الانتفاضة والتسوية السياسية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٣١ ـ ٣٣.

٥١ الحوت، بيان نويهض؛ «مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ٢٩ ـ ٤١.

٥٢ حيدري، نبيل؛ «التحرك الاميركي: خيبة أمل أم تقدم في الجوهر؟ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٣١ ـ ١٣٤.

٥٣ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «المفهوم العمالي للحل والمأزق التفاوضي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٣ ـ ١١.

٥٤ الزهار، محمود؛ «السلام من وجهة نظرنا»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٦١ ـ ٦٣.

٥٥ سلامة، غسان؛ «العرب، اسرائيل، اميركا والمفاوضات»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٦، العدد ١٧٢، حزيران (يونيو) ١٩٩٣، ص ٤ ـ ١٢.

٥٦ شاهين، احمد؛ «جولة أخرى أم أخيرة؟ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

٥٧ شبيب، سميح؛ «عناصر التحرك الفلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣، أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

٥٨ قاسم، عبدالستار؛ «هزيمة شعب أم هزيمة قيادة؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٧٩ ـ ٨١.

٥٩ «المشروع الاسرائيلي لـ 'المجلس التنفيذي الفلسطيني'»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٧، ١٦/٥/١٩٩٣، ص ١١.

المقابلات

٦٠ ابو شعبان، محمد هاشم (أمين سر اللجان السياسية في الضفة والقطاع ورئيس مركز غزة لحقوق الانسان)؛ «على اسرائيل تغيير إدارة مصلحة السجون واحترام حقوق الانسان»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٥، ١٤/٢/١٩٩٣، ص ٢٢.

٦١ ابو علاء، محمد؛ «[حديث صحافي حول نتائج أعمال مؤتمر البيئة الذي عقد في لاهاي بهولندا]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٣ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٤١ ـ ٤٢؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط**، ٢٨/١٠/١٩٩٢.

٦٢ ابو مرزوق، موسى (رئيس المكتب السياسي لـ 'حماس')؛ «وضع حركتنا في الداخل لا زال قوياً»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٦ ـ ١٧.

٦٣ ابو هلال، علي؛ «وضع حقوق الانسان أسوأ كثيراً من عهد رابين»، **الوسط** (لندن)، العدد ٥٩، ١٥/٣/١٩٩٣، ص ٢٨.

٦٤ بوين، فارس؛ «اسرائيل تريد دمج القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ونحن نرفض البحث راهناً في عملية السلام»، **الحرية**، العدد ٤٩٩ (١٥٧٤)، ٢/٥/١٩٩٣، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٦٥ خالد، تيسير؛ «[حديث صحافي بشأن دورة المجلس المركزي لـ م.ت.ف. وقضايا المفاوضات السياسية الجارية]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٤ ـ ٢٥؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط**، ١٨/١٠/١٩٩٣.

٦٦ الرنتيسي، عبدالعزيز؛ «ليس أمامنا الا طريق العودة الى فلسطين»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٨ ـ ١٩.

٦٧ قبعة، تيسير؛ «المشاركة الفلسطينية في المفاوضات ورقة توت للمشاركة العربية»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٣، ١٨/٤/١٩٩٣، ص ٨ ـ ٩.

٦٨ كلاس، ويلي (وزير خارجية بلجيكا)؛ «[بلجيكا مع القرار ٧٩٩ وصوتت لصالحه]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٥، ١٤/٢/١٩٩٣، ص ١٠ ـ ١٢.

٦٩ المالكي، رياض؛ «الانتفاضة أملت قراءة جديدة لمركزية الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني؛ [من وقائع ندوته في دمشق]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٦، ٢١/٢/١٩٩٣، ص ١٠ ـ ١٢.

٧٠ ملوح، عبدالرحيم؛ «[حديث صحافي حول العلاقات السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف من المفاوضات السياسية]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٢؛ نقلاً عن **الدستور**، ٣/١٠/١٩٩٣.

٧١ النجاب، سليمان؛ «لهذه الاعتبارات علّقنا مشاركتنا [في حزب الشعب الفلسطيني] في الجولة التاسعة [من المفاوضات]»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٥، ١٥/٥/١٩٩٣، ص ٨ ـ ١٠.

٧٢ نزال، محمد؛ «اتصالنا بالغرب ليس على حساب ثوابتنا»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ١٦.

منظمة التحرير الفلسطينية

٧٣ لوتيسكي، نعامي؛ «رواية اسرائيلية لعملية اغتيال القائد الفلسطيني أبو جهاد»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٣، ١٨/٤/١٩٩٣، ص ٢٠ ـ ٢٢؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٥/٤/١٩٩٣.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٤ «نص التقرير الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة حول الانتفاضة والمفاوضات والنظام الاقليمي الجديد (٤ حلقات)، **الحرية**، العدد ٥٠٠ (١٥٧٥)، ٩/٥/١٩٩٣، ص ١٠ ـ ١٢؛ العدد ٥٠١ (١٥٧٦)، ١٦/٥/١٩٩٣، ص ١١ ـ ١٦؛ العدد ٥٠٢ (١٥٧٧)، ٢٢/٥/١٩٩٣؛ العدد ٥٠٣ (١٥٧٨).

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٥ «[بيان صادر عن المكتب السياسي بتاريخ ٢٥/٤/١٩٩٣، بشأن استئناف المفاوضات في جولتها التاسعة»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٥، ٢/٥/١٩٩٣، ص ٨.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٧٦ سعيد، محمد السيد؛ مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٧٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٨٨ ـ ١٩٤ (مراجعة ناصرة الشريتلي).

٧٧ الشومالي، جبرائيل؛ التجربة العصيانية في بيت ساحور: دراسة مقارنة للعصيان الوطني، العصيان العربي، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٧، ٢٨/٢/١٩٩٣، ص ٣٨ ـ ٤٠ (مراجعة غسان سعيد).

٧٨ صايغ، يزيد؛ الصناعة العسكرية العربية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٧.

٧٩ حداد، يوسف؛ تاريخ مدينة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٢ ـ ٢٤٣ أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) ١٩٩٣، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

٨٠ موريس، بيني؛ طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٤، ١٥/٤/١٩٩٣، ص ٩ ـ ١٣ (مراجعة وليد مصطفى).

٨١ هجرة اليهود السوفيات والاستيطان الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩ (مراجعة خالد علام).

٨٢ Algosaibi, Ghazi; *The Gulf Crisis: An Attempt to Understand,* **Middle Eat International,** No. 443, 5/2/1993, pp. 22 - 23 (Reviewed by Anthony Parsons).

٨٣ Kedourie, Elie; *Politics in the Middle East,* **The Middle East Journal,** Vol. 47, No. 1, winter 1992, pp. 138 - 140 (Reviewed by As'ad Abu Khalil).

٨٤ Shavit, Y.; *Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925 - 1948,* **Middle Eastern Studies,** Vol. 29, No. 2, April 1993, pp. 355 - 357 (Reviewed by Joseph Heller).

٨٥ Thornhill, Teresa; *Making Women Talk: The Interrogation of Palestinian Women Detainees by the Israeli General Security Services,* **Middle East International,** NO. 441, 8/1/1993, pp. 22 - 23 (Reviewed by Maria Holt).

٨٦ Westrate, Bruce; *The Arab Bureau: British Policy in the Middle East, 1916 - 1920,* **The Middle East Journal,** Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 135 - 137 (Reviewed by Aviel Roshwald).

الكتب

٨٧ ابـو غيـدا، رشيـد وعـدنان بعيون؛ **المملكة الاردنية الهاشمية: من هو؟**، الاصدار السادس، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، [قـامـوس تراجم]، عمـان: المؤلفان، ١٩٩٣.

٨٨ البكر، محمد المفلح؛ **الروح الاخضر**، بيروت: دار الحضارة، ١٩٩٣، ٢٠٨ صفحات.

٨٩ سحاب، فيكتور؛ **فلسطين والاديان**، بيروت: دار الحمراء، ١٩٩٣.

٩٠ سعيـد، محمـد السيـد؛ **مستقبل النـظام العـربي بعـد ازمـة الخليج**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ١٩٩٢، ٣٣٥ صفحة (سلسلة عالم المعرفة ـ ١٥٨).

٩١ هاليدي، فريد؛ **نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث**، بودابست: صحارى للصحافة والنشر، ١٩٩٣.

٩٢ Algosaibi, Ghazi; *The Gulf Crisis: An Attempt to understand,* London: Kegan Paul International, 1993.

٩٣ Ball, George W. and Douglas B. Ball; *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present,* New York: W.W. Norton, 1992.

٩٤ Boudreault, Jody (et. al.); *US Official Statements: Israeli Settlements, The Fourth Geneva Convention,* Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992, 193 Pages.

٩٥ Friedlander, Melvin A.; *Conviction and Credence: US Policymaking in the Middle East,* Boulder, Co and London: Lynne Rienner Publshers, 1991, 175 Pages.

٩٦ Kimche, David; *The Last Option after Nasser, Arafat and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East,* New York: Charles Scribner's Sons; New York and Oxford: Maxwell Macmillan International, 1992, 328 Pages.

٩٧ Kilieman, Aharon and Reuven Pedatzur; *Rearming Israel: Defence Procurement through the 1990s,* Oxford: Westview, 1992.

٩٨ Kriesberg, Louis; *International conflict Resolution: The US - USSR and the Middle East Cases,* New Haven, CN: Yale University Press, 1992, 275 Pages.

٩٩ Pipes, Daniel; *Damascus Courts the West: Syrian Politics, 1989 - 1991,* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1991

١٠٠ Thornmhill, Teresa; *Making Women Talk: The Interrogation of Palestinian Women Detainees by the Israel: General Security Services,* London: Lawyers for Palestinian Human Rights, 1992.

١٠١ Westrate, Bruce; *The Arab Bureau: British Policy in the Middle East, 1916 - 1920,* University Park: Pennsylvania State University Press, 1992, 240 Pages.

صدر العدد ١٣ من

مجلة

الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

إقرأ في هذا العدد

- المفهوم العمالي للحل والمأزق التفاوضي — أحمد سامح الخالدي وحسين آغا
- الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض — روز ماري صايغ
- الحياة تحت الاحتلال: مرتفعات الجولان — تيسير مرعي وأسامة حلبي
- لحظة الحقيقة — فيليتسيا لانغر
- المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية — بلال الحسن
- حماس: مدخل الاخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية — علي الجرباوي
- حماس: خلفية تاريخية سياسية — زياد أبو عمرو
- الحركة الإسلامية: حقائق وأرقام بين الحقيقة والوهم — محمود الزهار
- الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية — إياد برغوثي
- منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس ـ الصراع في شأن النفوذ — نبيل حيدري
- غزة شوكة في الحلق — عطا القيمري
- نشاط حماس العسكري في المرآة الإسرائيلية — خالد عايد
- الانتفاضة على عتبة عامها السادس ـ تقويمات إسرائيلية — سمير صراص
- أحد عشر كوكباً على آخر المشهد الاندلسي ـ الحداد يليق بغرناطة — صبحي الحديدي

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية		دول اخرى	
افراد ٢٥ دولاراً	مؤسسات ٤٠ دولاراً	افراد ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

[جميع الاعداد السابقة متوافرة]

ترسل الطلبات الى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص.ب. ٧١٦٤ـ١١ ـ تلكس ٢٢٣١٧
فاكس ٨١٤١٩٣ ـ هاتف ٨٦٨٣٨٧
بيروت لبنان

أو

IPS
P. O. Box 5658 — Telex 5241
Fax 456324 — Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 244 - 245 , July - August 1993

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى